


جوو خونغ & شيونغ خوو

# يد ممدودة

## ستون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية



ترجمة: محمد عبدالحميد حسين

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين



# يـد ممدودة

## ستون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية

**محمد عبدالحميد حسين/** مترجم مصري، حاصل على ليسانس اللغة الصينية- كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2008 بتقدير عام جيد، يعمل في مجال الترجمة الشفوية والتحريرية بين الصينية والعربية والصينية والانجليزية، صدر له الترجمة العربية لكتاب "شخصية الصين" من الصينية إلى العربية. كما يعمل حالياً على ترجمة أعمال أخرى تصدر ضمن سلسلة "قراءات صينية" عن دار صفصافة للنشر.

..................................

**يد ممدودة**

**طبعة 2021**

**رقم الإيــــــداع:** 2020/21195

**الترقيم الدولي:** 978-977-821-177-1



الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي



B&R Book Program




دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى – من ش المنشية – الجيزة – ج م ع.

سلسلة «قراءات صينية»

# يــد ممدودة

## ستون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية

تأليف

**جوو خونغ**

**شيونغ خوو**

ترجمة: **محمد عبد الحميد حسين**

إشراف ومراجعة: **د. حسانين فهمي حسين**




**سلسـلة "قـراءات صينيـة" سلسـلة كتـب مترجمة عن الصينية مباشـرة حـول الاقتصاد والسياسـة والمجتمـع والثقافة الصينيـة، تصـدر عـن دار صفصافـة للنشـر بمصر تحت إشـراف الدكتور حسـانين فهمي حسـين.**

**بطاقة فهرسة**

**إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،**
**إدارة الشئون الفنية**

جوو خونغ
يد ممدودة: ستون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية
تأليف/ جوو خونغ، شيونغ خوو، ترجمة: محمد عبد الحميد حسين
إشراف ومراجعة: حسانين فهمي حسين
الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢٠
٣٢٨ ص، ٢٤سم
تدمك ١-١٧٧-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١ – الصين – العلاقات الاقتصادية
٢ – المساعدات الأجنبية
أ- شيونغ خوو (مؤلف مشارك)
ب- حسين، محمد عبدالحميد (مترجم)
ج- حسين، حسانين فهمي ( مشرف ومراجع)
٣٨٢,٠٩
رقم الإيداع: ٢١١٩٥/ ٢٠٢٠

# المحتويات

## مقدمة

الصيـن دولـة فريـدة فـي مجـال المسـاعدات الدوليـة. وفـي الوقـت الـذي كانت تعانـي فيه من الفقـر الشـديد بـدأت فـي تقديـم المسـاعدات. إن التطبيـق الفعـال لهـذه السياسـات قـد غيـر مـن الوضـع الاسـتراتيجي لحصـار الـدول الغربيـة للصيـن الجديـدة، ولعـب دورًا هامًّـا في توسـيع الصين وتعميقهـا للعلاقـات الاقتصاديـة والسياسـية مـع غالبيـة الـدول الناميـة، واسـتعادة الصيـن لمقعدها الشـرعي فـي الأمـم المتحـدة، ومـن ثـمّ تعزيـز التعـاون والتطـور الدولـي. وفـي عـام 2011 صـدر الكتـاب الأبيـض المعنـون باسـم «المسـاعدات الصينيـة الخارجية»، وكشـف هذا الكتـاب أن إجمالي أمـوال المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة طيلـة سـتين عامًـا منـذ بدايتهـا عـام 1950 وحتـى نهاية عام 2009 بلـغ 256 مليـارًا و290 مليـون يـوان صينـي، منهـا 106 مليـارات و200 مليـون مسـاعدات لا تـرد، ومنهـا 76 مليـارًا و540 مليونًـا فـي صورة قـروض دون فوائد، ومنهـا 73 مليـارًا و550 مليونًا في صـورة قـروض تفضيليـة[1]. إن تلـك الأرقام ليسـت بالكبيـرة المذهلة، ولكـن النتيجة واضحـة للعيان. وبحلـول القـرن الواحـد والعشـرين ومع تطـور الصين لـم تتوقف قدراتها في ما يخص المسـاعدات الخارجيـة عـن الزيـادة. وفـي عـام 2010 وصل حجـم المسـاعدات الصينيـة الخارجية إلـى 16 مليارًا و500 مليـون يـوان صينـي، وكانـت الزيـادة خلال الأعـوام الأربعة السـابقة لذلك العام بنسـبة 25%. ومـن الـدول التـي تطـورت في مجـال المسـاعدات الدولية فـي الوقت نفسـه الهند، جنـوب إفريقيا، البرازيـل، والمكسـيك، وغيرهـا مـن الـدول الناميـة. إن نموذج «التعـاون بين دول الجنوب» بالنسـبة إلـى الـدول الغربيـة المتقدمـة التـي طالمـا سـيطرت علـى نظـام المسـاعدات الدولية يشـكل تحديًا هائـلًا سـواء مـن الناحيـة النظرية أو ناحيـة الممارسـات، ولذلك فإن المسـاعدات الصينيـة الخارجية تسـترعي انتبـاه واهتمـام العالـم يومًـا بعد يـوم، كمـا تتزايد التعليقـات ناحيتهـا دومًا.

إن غالبيــة الــدول الناميــة المتلقيــة للمســاعدات ترحــب بشــدة بالمســاعدات الصينيــة،

1- المكتب الإعلامي بمجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية: الكتاب الأبيض «للمساعدات الصينية الخارجية»، دار نشر الشعب، عام 2011، الصفحة رقم 7.

ويرجع ذلك لعدة أسباب. السبب الأول أن الصين تقدم للدول النامية المساعدات التي تحتاجها تلك الدول في مجالات التنمية ومكافحة الفقر. وفي ظل نموذج الاقتصاد العالمي المفرط في عدم اختلاله وعدم توازنه، كما أن بعض الدول النامية قد عانت لفترات كثيرة من العيوب والسلبيات، من نقص في المواد الغذائية، إلى انتشار الأوبئة، والصراعات المسلحة، الأمر الذي جعل تلك الدول مصدرًا للصراعات الإنسانية والكوارث. وتشتد الحاجة إلى المساعدات الصينية الخارجية في تلك الدول، وتهدف إلى مكافحة الفقر، مساعدة الضعفاء، تطوير الاقتصاد والمجتمع ومستوى المعيشة. وعلى سبيل المثال يعد نقص الأدوية والخدمات الطبية أمرًا شائعًا في الدول النامية، وهناك 2.5 مليار نسمة يعيشون في مناطق مصابة بالملاريا، وتتراوح حالات الإصابة سنويًّا بين 300 مليون و500 مليون نسمة، وجدير بالذكر أن 90% من هؤلاء يعيشون في إفريقيا، ويبلغ عدد الوفيات قرابة ثلاثة ملايين نسمة سنويًّا، نصفهم أو يزيد من الأطفال تحت سن خمس سنوات. واستجابة لتلك المواقف أقامت الصين أكثر من 100 مستشفى ومركز للوقاية ومكافحة المرض، بالإضافة إلى إرسال فرق طبية بلغ إجمالي أفرادها 21 ألف طبيب إلى 69 دولة، كما عالجت 260 مليون مواطن من تلك الدول، وقدمت عقار أرتيماسينين الذي طورته الصين كعلاج للملاريا، وكان الهدف واضحًا للغاية، وهو الاستجابة للاحتياجات العاجلة للبقاء الإنساني. إن الصين قد ساعدت كذلك في بناء 221 مشروعًا زراعيًّا (بعضها تمثل في تأسيس المزارع، المراكز التقنية النموذجية، ومشروعات توفير المياه في الحقول)، وكذلك تم تأسيس 422 مشروعًا يخص البنية التحتية الاقتصادية (ويضم الطرق العامة والجسور)، وتم تأسيس 622 مشروعًا يخص المرافق الاجتماعية العامة (ومنها المجمعات الرياضية، مراكز المؤتمرات، المدارس وغيرها)، بالإضافة إلى حفر آبار الماء العذب، توفير الطاقة، حماية البيئة، ومشروعات التطوير الصناعي وغيرها من المشروعات، كل تلك المشروعات ساعدت الدول النامية بشكل مباشر في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصعوبات المعيشية.

السبب الثاني لترحيب الدول النامية بالمساعدات الصينية يتمثل في «الاتساق في

المواقف بين الصين وتلك الدول في ما يخص تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي»[1]، إن المساعدات الصينية الخارجية متسقة تمامًا مع استراتيجيات أولويات التنمية في الدول المتلقية للمساعدات، ويتمثل الأسلوب الأساسي في الاستعانة بالمميزات النسبية للصين للربط مع استراتيجيات الأولويات التنموية في تلك الدول، وتقديم أقصى مساعدات ممكنة. وفي مجال المساعدات الخارجية تتمسك الصين بمبدأ احترام السيادة الوطنية مع عدم فرض أي شروط سياسية، وكذلك عدم فرض متطلبات إنمائية غير واقعية على الدول المتلقية للمساعدات. وذات مرة قال الرئيس التنزاني الأسبق جوليوس نيريري: «إن الصين لم تحاول أن تؤثر في سياستنا ولم تحاول المساس بسيادتنا وكرامتنا الوطنية سواءً خلال المساعدات الاقتصادية والتقنية الهائلة التي حصلنا عليها منها أو خلال وجودنا في المؤتمرات الدولية»[2] تطرح نظم المساعدات الغربية فكرة السماح للكيانات الإنمائية بالتملك، وكانت الصين هي التي طبقت هذا الاقتراح خلال الممارسات المحددة للمساعدات. إن الصين يمكنها أن تفعل ذلك لأن الصين قد نجحت في استخلاص حقيقة واحدة من خلال القواعد التاريخية لتطورها الخاص وهي: أن التطور هو تطور الدول النامية، وهو التطور الذي يتوافق مع القواعد الخاصة بالدول النامية، وأن دور المساعدات هو مساعدة الدول على التطور وليس توجيه وقيادة التطور في تلك الدول.

السبب الثالث أن الصين لديها تجربتها الإنمائية الناجحة، والتي تجعل الدول النامية تتمنى أن تحاكيها. لقد انجذب العديد من قادة الدول النامية بالنموذج الإنمائي الصيني، وكان انطباعهم تجاه التنمية الصينية عميقًا، ولا سيما الشخصيات التي قدر لها أن تزور الدول الغربية، وكان من الطبيعي أن تعقد المقارنات بين التطور السريع في الصين وأساليب التنمية الصينية وبين نظيرتها في الغرب. لقد عاين القادة بأنفسهم أن الصين منذ ثلاثين عامًا كانت فقيرة للغاية، ولكنها نجحت في أن تجعل دولة كبرى تتخلص من الفقر وتسير في طريق التحديث من خلال قوتها

---

1- «خطاب كوفي أنان في (منتدى التعاون الصيني الإفريقي) ببكين عام 2006»، «اتصالات أعمال المساعدات الخارجية»، العدد السادس لعام 2006، الصفحات من 16 إلى 22.

2- خطاب الرئيس التنزاني نيريري خلال مأدبة أقامها الرئيس لي شيان نيان»، «صحيفة الشعب اليومية» عدد العشرين من أغسطس عام 1985، الاقتباس من كتاب شه لين باسم «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، صفحتا 17 و18.

الخاصة واعتمادًا على القوى الأجنبية. ورأوا كذلك أن التجربة الصينية الناجحة هي «امتصاص السياسات الأجنبية بشكل اختياري وليس نسخها»[1]. ولذلك بدأ العديد من الدول في «النظر للشرق»، وتبني سياسة التعلم من الصين. وطرح وزير الصناعة والتجارة التنزاني خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي أن «على الشعوب الإفريقية جمعاء أن تتعلم من الصين، وأن تطور وتستغل الموارد الإفريقية كافة، وذلك للسعي خلف التخلص من الفقر وتحسين مستويات المعيشة»[2].

السبب الرابع أن الصين لا تقدم المساعدات الهادفة لمصالحها الخاصة[3]. إن بعض الموظفين الأفارقة الذين شاركوا في الدورات التدريبية المقدمة من خلال المساعدات الصينية قالوا إن المساعدات الصينية لإفريقيا تتسم بقدر هائل من التضحية، كما أنها «ساعدت بصدق وبشكل حقيقي الدول المتلقية للمساعدات» في الخلاص من الفقر[4]. إن الصين لا تقدم المساعدات فحسب، بل تنقل التقنيات اللازمة وتخدم المجتمع. إن الصين تطالب موظفيها العاملين في المساعدات بالعمل الجاد ومعاملة الجميع بحياد وسواسية. وفي الكثير من الأحوال يتلقى المهندسون والخبراء الصينيون معاملات أقل من نظرائهم في الدول المتلقية للمساعدات. كما أن الفرق الطبية الصينية تُرسل لرعاية وعلاج المرضى في أقسى بقاع العالم، حتى إن بعضهم يتوجب عليه أن يقوم بأكثر من عشر عمليات جراحية في اليوم الواحد. وفي مشروع السكك الحديدية في تنزانيا وحدها ضحت الصين بتسعة وستين خبيرًا ومهندسًا من خيرة أبنائها.

يتمثل السبب الخامس في أن كفاءة المساعدات الصينية الخارجية واضحة للجميع. حتى إن المراقبين الغربيين لاحظوا أن الصين دائمًا ما تستطيع أن تقدم

1- «تسجيلات مع رئيس مكتب العلاقات العامة وزارة بناء القدرات في إثيوبيا» الرابع عشر من يناير 2008.

2- "اتصالات أعمال المساعدات الخارجية"، العدد السادس لعام 2006، الصفحات من 16 إلى 22.

3- بالنسبة لهذه النقطة فإن "المبادئ الثمانية" للمساعدات الصينية الخارجية التي صاغها رئيس الوزراء شواين لاي بنفسه لهي خير دليل. وبالإضافة إلى ذلك قام البروفيسور لي أن شان بالتحليل من ناحية الأصول الثقافية خلال مقالة له بعنوان: "الإرث الثقافي والسياسة الإفريقية للصين". انظر مين جينغ، وبين باريتون "الصين والاتحاد الأوروبي في إفريقيا"، ترجمة لي جين كون، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2011، الصفحات من 55 إلى 72.

4- تصريحات أعضاء ورش العمل في كينيا، بنين، وزيمبابوي.

للدول المتلقية للمساعدات المشروعات والمواد الأكثر احتياجًا لها وبشكل عاجل[1].

يتمثل السبب السادس في أنه على الرغم من وجود العديد من المشكلات الإدارية في منظومة المساعدات الصينية الخارجية، ومنها أن مشروعات المساعدات الخارجية تفتقد أحيانًا للتخطيط طويل المدى والتوجيه، وأن موظفي المساعدات الخارجية يعانون من مشكلات في ما يتعلق باللغات الأجنبية، وأن بعض المصادر الخاصة بالمساعدات الخارجية لم يتم ترجمتها للغات أجنبية، مما يؤثر على التواصل مع الدول المتلقية للمساعدات، إلا أن الصين دائمًا ما تحاول أن تحسن الإدارة من خلال التعاون على أساس المساواة، وتحاول بقدر الإمكان أن ترضي الدول المتلقية للمساعدات[2].

وفي الوقت الذي تلقى الصين تقدير الدول النامية باعتبارها نموذجًا للتعاون، ظهرت بوادر العدوان والثأر تجاه الصين. فبعض الدوائر الإعلامية والدارسين وبعض المنظمات غير الحكومية في العالم الغربي بدأت تتهم المساعدات الصينية بشكل متكرر بتهم «انعدام الشفافية»، وأن الدافع الخفي للصين في تقديم المساعدات إنما يتمثل في «الحصول على الموارد»، وأن المساعدات الصينية «تهدد البيئة وتهدد حقوق الإنسان»[3]، بل وصل الأمر إلى أن الصين «تلعب دورًا غير مسؤول في الشؤون الدولية»[4]، وأنها تتحدى نموذج التنمية الموجود حاليًا»[5]، ونادت تلك الأصوات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتكوين تجمعات ديمقراطية أقرب للتقليل من تأثير الصين[6]. وبعد الدراسات الدقيقة والمستفيضة لم يكن من

1- Berger, Bernt and Uwe Wissenbach, EU-China-Africa Trilateral Development Cooperation, Common Chanllenges and new Directions, Bonn:Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Discussion Paper 21, 2007, p.13.

2- "محاضر الاجتماع مع مكتب التطور والتعاون الدولي بوزارة المالية في جنوب إفريقيا"، السابع والعشرين من يناير عام 2008؛ "تسجيل لقاء مع وزارة الأشغال العمومية والمواصلات في كمبوديا"، الخامس من مايو عام 2010.

3- جانغ شينغ خوي: "المساعدات الصينية لإفريقيا، هل تشكل تحديًا للاتحاد الأوروبي؟"، جاء في كتاب "الصين والاتحاد الأوروبي في إفريقيا" بقلم مين جينغ وبنيامين باريتون، ترجمة لي جين كون، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2011، الصفحات من 274 إلى 302.

4- Berger, Bernt, "China's Engagement in Africa:Can the EU Sit Back? "South African Journal of International Affairs—China in Africa, Volume 13, Issue 1(2006), p.115.

5- Davies, Penny, China and the End of Poverty in Africa—towards mutual benefit? Sundbyberg, Sweden:Diakonia, August, 2007, p.17.

6- Campbell, Horace, "China in Africa:Challenge US Global Hegemony, "in Manji, Firoze, and Stephen Marks., ed.African Perspective on China in Africa, Cape Town, South Africa: Fahamu, 2007, p.125.

الصعـب اكتشـاف أن تلـك الشـخصيات التـي خرجـت عنهـا تلـك الأقاويل عـن المسـاعدات الصينية الخارجيـة تفتقـد للمعرفـة الأساسـية والفهـم العميـق تجـاه المسـاعدات الصينيـة الخارجية.

وخـلال السـنوات الأخيـرة ظهـرت العديـد مـن نتائـج الدراسـات في مجـال المسـاعدات الصينية الخارجيـة، الكثيـر منهـا تمت طباعته ونشـره باللغـة الصينية، وأثبتت بعض الدراسـات أن العديد من الاتهامـات التـي طالـت المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة إنمـا بنيـت علـى قاعـدة من عـدم المعرفة، سـوء الفهـم، والتحيـز[1]. ويخص بالذكـر منها كتاب «هدية التنيـن» الذي كتبتـه الأكاديمية الأمريكية ديبـوراه بروتيجـام، لقـد غاصـت ديبوراه في المسـتويات الشـعبية الإفريقية لكي تتمكـن من إخراج هـذا الكتـاب، وقامـت بعمـل العديـد مـن اسـتطلاعات الـرأي الرافضـة التـي تميـز الأشـخاص الذيـن يتسـمون بالنشـاط فـي التعبيـر عـن آراءهـم ويتسـمون بالكسـل الشـديد فـي مـا يتعلـق بجوانـب البحـث والدراسـة. إن «هديـة التنيـن» قـد حكـى بعـض القصـص الشـعبية الفنيـة عـن المسـاعدات الصينيـة لإفريقيـا، وتبـدو بعـض القصـص بسـيطة، ولكنهـا تحكـي بعـض الحقائـق عـن المسـاعدات الصينيـة لإفريقيا.

إن كتابـة «سـتون عامًـا مـن المسـاعدات الصينيـة» تعـد تطـورًا منطقيًّـا لسلسـلة الأبحـاث التـي قمـت بكتابتهـا فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة. وبعـد أن قمنـا بنشـر «المسـاعدات الخارجيـة والعلاقـات الدوليـة» عـام 2003 نشـرنا مـرة أخـرى كتـاب «المسـاعدات الخارجيـة فـي الصيـن» عام 2007. وفـي ذلـك الوقـت نبهنـي السـيد تونـي سـاج ممثل مؤسسـة فـورد فـي الصين إلـى أن العالم قـد يهتم بشـكل أكبر بالدراسـات التـي تتناول المسـاعدات الصينية الخارجية، ونظـرًا لامتلاك التراكم المعرفـي الجزئـي فـي مجال المسـاعدات الخارجية فقد شـعرنا بالحاجـة إلى البدء فـي إخبار العالم بقصـة الصيـن. إن التاريـخ الطويل للمسـاعدات الصينية الخارجية والمصـادر التقنية ذات الصلة بهذا

---

1- ومنها كتاب "هدية التنين" بقلم ديبوراه بروتيجام، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 2012؛ وكتاب "الصين والاتحاد الأوروبي في إفريقيا" بقلم مين جينغ وبنيامين باريتون، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2011؛ وكتاب "المساعدات الخارجية للدول الكبيرة" بقلم دينغ شاو بينغ، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 2010؛ وكتاب "المساعدات الصينية لإفريقيا، هل تشكل تحديًا للاتحاد الأوروبي؟" بقلم جانغ شينغ خوي، جاء في كتاب "الصين والاتحاد الأوروبي في إفريقيا" بقلم مين جينغ وبنيامين باريتون، ترجمة لي جين كون، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2011، الصفحات من 274 إلى 302، كل تلك الأعمال وغيرها انتقدت سوء الفهم والتحيزات من وجهة نظر الصين.

الموضوع قد حفزنا على التفكير في الإشكاليات الأساسية، وهي:

(1) هل تعد القواعد العالمية لخفض معدلات الفقر والخلاص منه والتقدم والتنمية قواعد موحدة أم متعددة؟ وهل تلك النماذج الإنمائية تحكمها جميعًا توجهات موحدة نحو التحديث ونحو مستويات أرقى من الحضارة؟ أم أن الإنسان ليس لديه إلا نموذج متفرد للنجاح، ولا تملك الحضارات المختلفة إلا أن تحاكيه آجلًا أو عاجلاً؟ إن الدول التي تقدم المساعدات الخارجية تزعم أن الهدف من المساعدات هو مساعدة الدول النامية على التطور، ولكن الدول المانحة المختلفة تستخدم أساليب متباينة لتقديم المساعدات. إن تلك الأساليب لا تبين فقط الأوضاع المختلفة والمزايا النسبية التي تتسم بها الدول المانحة، بل تظهر في الوقت نفسه الفهم المختلف لقواعد التطور والتقدم.

(2) ما هي العلاقات القومية التي تنعكس من خلال الفهم المتباين لدى كل دولة تجاه قواعد التطور؟ وهو الفهم الذي يظهر خلال سياسات وممارسات المساعدات الخارجية. وهل تحكم معايير التعلم والمساعدة المتبادلة العلاقات بين الدول المانحة بعضها وبعض، والعلاقات بين الدول المانحة والدول المتلقية، والعلاقات بين الدول النامية بعضها وبعض، والعلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة، أم الفيصل هنا هو علاقات التنافس والاستبعاد؟ ما هو الدافع لكل أنواع السلوك وكل أنواع السياسات؟ إن الدراسات التي تتناول المساعدات الخارجية يمكن أن تجد إجابات شافية عن هذه الأسئلة.

(3) على الرغم من تباين فهم قواعد التطور لدى الحضارات المختلفة، وأن كل حضارة تسعى لتوسيع مجالات تطبيقها لهذا الفهم من خلال المساعدات الخارجية، إلا أن هناك تجارب جزئية مشتركة في الأساليب وفي الطرق، وبذلك ما هي المواضع التي يصلح فيها تطبيق تلك التجارب المشتركة؟ ولماذا لا يتم تعميمها لتصبح قيمة عالمية؟

إن هذا الكتاب لا يقدم مباشرة إجابات شافية عن تلك الأسئلة الأساسية، ولكننا نرى أن المحتوى التنظيري للشؤون الدولية يعتمد على إدراك التفاصيل الدقيقة للحالات النموذجية بصبر وتأنٍّ ويعتمد كذلك على التحليل غير المتعسف. وباختصار

شـديد فإنـه قبـل إجـراء التحليـل المقـارن بيـن الـدول بعضهـا وبعـض فـي ما يخـص جميـع ظواهر المسـاعدات الخارجيـة، يتوجب اسـتحضار «رهبـة التاريخ»، فيجب أن يتـم إدراك الأوضاع والمواقف الحقيقيـة لـكل دول العالـم بشـكل واضح، بما فيها توضيح حكاية الصين بشـكل كامـل. وقبل أن يتم الاسـتيعاب والفهـم الكامـلان لقواعـد التطـور الداخلـي لأمر مـا، لا ينصح بإجـراء أي تشـبيه أو تناظر بسـيط بيـن الأمـور وبعضهـا، والوصـول بعدها لاسـتنباط مفـاده قوة النظريـة على مسـتوى الملامح الخارجيـة، فـإن هـذا الأمـر حقيقـةً مضلـلٌ للغايـة، ولا ريـب أنـه سـيؤدي إلى اسـتنتاجات مشـوهة. والأمـر الأخـص يتمثـل في أنه نظـرًا للوجود الكثيف للكيانـات الخاصة بالمسـاعدات الخارجية داخل مجـالات العلاقـات الخارجيـة كافـة، وأن المحتوى غنـي للغايـة، وأن العلاقات متشـابكة معقدة، فإن مـن الصعوبـة بمـكان إجـراء تلخيـص بسـيط لهـا. وانطلاقًـا مـن الاعتبـارات السـابقة، فـإن محاولـة فهـم إيجابيـات وسـلبيات المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة ومحاولـة إدراك القوانين الداخليـة لها قد تحولـت إلـى الهـدف الأساسـي لكتاب «سـتون عامًا مـن المسـاعدات الصينية».

يمتـد تاريـخ المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة لأكثـر مـن سـتين عامًـا، ويمتلـئ هـذا التاريـخ بحكايـات غنيـة، ولكـن الفكـرة معقـدة للغايـة، ولا يمكـن لكتـاب واحـد أن يضمهـا بشـكل كامـل. والشـيء المؤسـف أن مـدة تحريـر هـذا الكتـاب قـد وصلـت لخمسـة أعـوام، إلا أننـا خـلال تلـك الفتـرة وبدعـم مـن مكتـب المسـاعدات وإدارات التعـاون الاقتصـادي بـوزارة التجـارة الصينيـة، بالإضافـة إلـى مكاتـب المستشـارين التجارييـن الصينييـن فـي الخـارج ذهبنـا عـام 2008 إلـى إثيوبيـا، مصـر، تنزانيـا، وجنـوب إفريقيـا لإجـراء دراسـات ميدانيـة، كمـا أجرينـا فـي تلـك المناطـق حـوارات مـع الموظفيـن الحكومييـن والمهندسـين والفنييـن، وأجرينـا حـوارات كذلـك مـع أعضـاء فـي منظمـات غيـر حكوميـة وفـي المجمعـات الفكريـة، بالإضافـة إلـى ممثليـن عـن الاتحـاد الأوروبـي واليابـان ومنظمـات المسـاعدات متعـددة الأطـراف، ثـم أجرينـا مجموعـة مماثلـة مـن الدراسـات الميدانيـة فـي عـام 2010 فـي مجموعـة دول أخـرى وهـي الجزائـر، غينيـا، وبوتسـوانا فـي إفريقيـا، وكمبوديـا وبنجلاديـش فـي آسـيا، ثـم حاورنـا موظفـي المسـاعدات الصينيـة الخارجية القدامـى، والموظفيـن الحالييـن، والوحـدات المسـؤولة عـن مقـاولات مشـروعات المسـاعدات، وكذلـك السـلطات المحليـة فـي بكيـن، شـانغهاي، وشـاندونغ، وغيرهـا مـن المناطـق، ولكـن نظـرًا

لأن الموضوع قد تحول لنوع من «الهواية» بالنسبة لي وبالنسبة إلى زملائي، كان لا بد أن يخرج من مجال «عملنا الأساسي» الذي لا يفتأ يتزايد ويتشابك، والذي يؤثر بشكل هائل في درجة وعمق الدراسات.

ومن بين محرري هذا الكتاب اشترك جانغ جون وجانغ مين في كتابة «المساعدات الخارجية في الصين» (عام 2007)، وأتممنا معًا الاستطلاعات التي أجريناها في قارة إفريقيا عام 2008؛ وشارك شيونغ خوو في الاستطلاعات التي تمت في إفريقيا وآسيا في عام 2010، وكان داعمًا أساسيًّا في بعض الدراسات؛ أما جانغ ميان لي فقد كان خبيرًا في العلاقات بين الصين وجنوب شرق آسيا؛ وتخصص سون خونغ بوا في العلاقات بين الصين وأمريكا الجنوبية. يتسم هذا الكتاب بعدة سمات منها التعقيد، الطابع التقني، التداخل في مجالات كثيرة، التاريخ الطويل، الافتقار للبيانات الدقيقة، الجمع ما بين الطابع التقني والطابع السياسي والطابع الأكاديمي، ولذلك فإن هذا الكتاب كان بمثابة تحدٍّ شديد لكل منا. وعلى الرغم من أننا بذلنا أقصى ما بوسعنا، إلا أننا لم نتمكن إلا من تقديم كمية قليلة من بين القصص الهائلة للمساعدات الصينية الخارجية. ونأمل أن نتعمق أكثر في موضوعات المساعدات من خلال الاهتمامات الفردية لدراسة النماذج مثل غينيا في إفريقيا، وفيتنام في آسيا. وبطبيعة الحال فقد حاولنا أن نتعمق في الموضوعات الشاملة والكلية مثل السياسات والآليات، المساعدات متعددة الأطراف، والمساعدات تجاه أمريكا الجنوبية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى القيود الموضوعة على المصادر المؤرشفة، فإننا استخدمنا في الدراسات والكتابات أسلوب تطبيق الماضي على الحاضر، وعلى الرغم من ذلك فقد بذلنا مجهودًا كبيرًا في هذا الأمر. وبالإضافة إلى ذلك ونظرًا للاحتياجات السوقية الملحة، فإن أبواب هذا الكتاب سوف يتم نشرها منفصلة بأشكال عديدة، والتي سوف تراجع وتستكمل بشكل دقيق قبل نشر هذا الكتاب.

كتب الباب الأول في هذا الكتاب خوو خونغ. انقسم هذا الباب لثلاثة فصول (وهي فترة الاقتصاد الاشتراكي المخطط، فترة الإصلاح والانفتاح، وفترة القرن الحادي والعشرين)، ويفصل هذا الباب السياسات الرئيسة للمساعدات الصينية الخارجية وتطورها على مدار ما يزيد على ستين عامًا، كما يقدم الآليات الإدارية والتنفيذية التي تتوافق مع سمات سياسات المساعدات الصينية الخارجية خلال الفترات المختلفة،

وعـرض بشـكل خـاص تأثيـر التغيـر فـي تصرفـات كيانـات المسـاعدات وتأثيـر التفاعـل مـع البيئـة الخارجيـة على سياسـات ووسـائل المسـاعدات الصينية الخارجيـة، ويتمثل الهدف الأساسـي من هذا البـاب فـي توضيـح القواعـد الداخليـة الحاكمـة لسياسـات وأسـاليب وآليـات المسـاعدات الصينيـة الخارجية.

المقـال الثانـي بقلـم شـيونغ خـوو. حدد هـذا الباب بشـكل منهجي التطـورات في المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف، وشـملت التطـور مـن حيـث زيـادة المخصصـات الماليـة للمسـاعدات وتنـوع الأسـاليب. وفـي الوقـت الـذي أكـد فيـه هـذا البـاب بشـكل كامـل علـى دور المسـاعدات الصينيـة متعـددة الأطـراف أشـار إلـى التوقعـات المتزايـدة للمجتمـع الدولـي حيالهـا وكذلـك التحديثـات الجديـدة التـي ظهـرت أمـام المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة بسـبب بعـض الموضوعـات ومنهـا «الاسـتخدام الفعـال لـرأس المـال».

أمـا البـاب الثالـث فجـاء بقلـم جانـغ واي. ووصـف هذا الباب بشـكل مفصل السـمات الأساسـية للمسـاعدات الصينية الموجهة لإفريقيا، وتناول بشـكل خاص قواعد وسياسـات وأساليب المساعدات الصينيـة لإفريقيـا مـن نهايات الخمسـينيات وحتـى بداية السـبعينيات، تناول غينيا كمثـال على هذا، وشـرح بشـكل مقنـع الأسـباب الأساسـية لمسـارات التطـور المتباينـة والنمـاذج النظاميـة المختلفـة التـي عكسـتها المسـاعدات الصينيـة الخارجية، وبيـن أن المسـاعدات الصينية الخارجية قد عكسـت علاقـات للدولـة تتمثـل فـي منظومـة «التعـاون بيـن دول الجنـوب» تختلـف تمامًـا عـن الاسـتعمار الجديد.

كتـب جانـغ ميـن البـاب الرابـع. وقـد ركـز هـذا البـاب علـى تقييـم الفاعليـة الاسـتراتيجية للمسـاعدات الصينيـة لـدول آسـيا الوسـطى. وتنـاول الكاتـب فكـرة أن المسـاعدات الصينيـة لتلـك الـدول كانـت بهـدف ضمـان الأمن الإقليمي، ثـم تحولت تدريجيًـا إلى علاقة تعـاون اقتصادي تضمن المصالـح المشـتركة، ورأى الكاتـب أن الصيـن قـد حققـت التكامـل الإقليمـي للمسـاعدات الصينيـة لآسـيا الوسـطى واسـتطاعت كذلـك تجديـد وابتـكار وسـائل وأسـاليب تلـك المسـاعدات بالاسـتعانة بآليـات منظمـة شـانغهاي للتعـاون.

إن المســاعدات الصينيــة الخارجيــة هــي فضــاء بحثــي واســع. وعلــى كل المســتويات

والجوانب ومنها المساعدات الصحية، مساعدات البنية التحتية، المساعدات التقنية الزراعية، وغيرها توجد العديد من المضامين التي تستحق التحليل، الدراسة، والتعريف، ولكن كمحاولة أولى، حاولنا فقط أن نؤدي ما نستطيع من أعمال، ونشعر بالأسى البالغ أننا توقفنا هنا.

واكتشفنا خلال عملية البحث أن المساعدات الصينية الخارجية لم تكن أبدًا دبلوماسية اقتصادية بحتة، وإنما كانت بمثابة عملية توجيه ونقل للعديد من العوامل مثل الأفكار، التجارب، التقنيات، الأموال، والسلع إلى داخل الدولة المتلقية للمساعدات من خلال ضخ المساعدات التقنية والاقتصادية. ولذلك فإن تقييم المساعدات الصينية الخارجية لا يمكن أن يتوقف عند الأعداد والنوعيات الإحصائية لمشروعات المساعدات، ولا يمكن النظر فقط إلى دعوات وإرسال الموظفين، ولا يمكن الاكتفاء بقراءة البيانات الصادرة عن إدارات السياسات المختصة. إن ما جعل المساعدات الصينية الخارجية ناجحة هي العوامل التي يمكن إجمالها وإرجاعها إلى «القوة الناعمة» أو القوة الثقافية، إن تلك العوامل تنتقل إلى الدولة المتلقية للمساعدات من خلال المشروعات بأنواعها، وتنتقل كذلك بشكل خاص من خلال القائم على تنفيذ هذا المشروع.

لقد اكتشفنا أثناء الرحلات الميدانية والاستطلاعات الشعبية أن مجال المساعدات الصينية الخارجية هو مجال مساعدة الناس. وقال الرئيس الصيني الحالي السيد خو جين تاو ذات مرة في معرض خطابه لموظفي المساعدات الصينية الخارجية إن علينا أن نتذكر أن الأفارقة قد قدموا لنا من قبل دعمًا غاليًا، كما لا يجب علينا أن نذكر المساعدات التي قدمتها الصين لإفريقيا (بشكل عام)، كما اقتبس الرئيس كذلك عبارة من كتاب «سياسات الدول المتحاربة» قائلًا: «من أسدى لي المعروف لا أنساه، بل أنسى من أسديت له المعروف». ويثبت هذا من جانب آخر مبدأ إنكار الذات الذي يميز المساعدات الصينية الخارجية. وخلال المقابلات بهرتنا دومًا روح العطاء والتفاني التي اتسم بها العاملون كافة في المساعدات الخارجية الصينية على مر التاريخ، وبهرتنا كذلك قصصهم المهنية، تلك القصص التي قارب العالم على نسيانها تدريجيًّا وتصف كل شيء بشكل دقيق حتى إنتاج المسامير، وتتسع وتتوسع لتقارب كونها مبدأ عريضًا يصل لهيكل النظام العالمي. ومن خلال دراسة وبحث سياسات وممارسات المساعدات الصينية الخارجية أمكننا أن نفهم أن التطور الدولي

ليس كلامًا مرسلًا تضمه الدراسات النظرية، بل هو عمل نفعي في طين الأرض، وما يستلزمه هو سياسات نفعية ومعارف وتقنيات تطبيقية؛ وفي الوقت نفسه يعد التطور الدولي ظاهرة تسترعي اهتمام دارسي العلاقات الدولية حتى الآن، وفي الحقيقة فإن التطور الدولي يحتوي بداخله على المبادئ العميقة للعلاقات الدولية. ونحن بين دفتي الكتاب نقدم للقارئ حكايات بسيطة وليست نظريات عميقة معقدة. إن محدودية القدرات والوقت والمعلومات المتاحة قد جعلت الأخطاء والنواقص أمورًا لا بد منها، ونستميح القارئ عذرًا في ذلك.

وأريد هنا أن أرسل أعز التحيات للرفيقين شيونغ خوو وجانغ، فقد ساعداني كثيرًا خلال مرحلة تحرير هذا الكتاب.

**جاو خونغ**

**بكين في العشرين من أغسطس عام 2012**

# الباب الأول

# سياسات وآليات المساعدات الصينية الخارجية

## جوو خونغ

بدأت المساعدات الصينية الخارجية خلال الفترات الأولى من تأسيس الصين الجديدة، ويمتد تاريخها حتى الآن لأكثر من ستين عامًا. وعلى مدار تلك السنوات الستين لعبت المساعدات الصينية الخارجية دورًا تراكميًّا خفيًّا في مجال العلاقات الخارجية للصين، وكانت من الأدوات الدبلوماسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وقد واجهت الصين الجديدة في المراحل الأولى من تأسيسها عام 1949 ما مارسته عليها الدول الغربية من حصار وتضييق شديدين، وقد ساعدت سياسات «الانحياز» الدبلوماسية التي اتبعتها الصين في حصولها على مساعدات اقتصادية قدمها الاتحاد السوفيتي، ولم تستغل الصين هذه المساعدات في الدخول في طريق التصنيع السريع فحسب، بل واحترمت مبادئ الأممية البروليتارية، وبدأت في تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لدول المعسكر الاشتراكي، ومنها كوريا الشمالية، فيتنام، منغوليا، وغيرها من الدول. وبعد ذلك، وفي سبيل الاستجابة لمتطلبات الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية لدول آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، بدأت الصين الجديدة كذلك في

تقديـم مسـاعدات اقتصاديـة وتقنيـة لتلـك الـدول. وبعـد تطبيق سياسـات الإصـلاح والانفتاح اتسـع نطـاق المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة بشـكل تدريجـي مسـتقر، وازداد تأثيرها بشـكل مطـرد، الأمر الـذي اسـترعى انتبـاه العالـم تدريجيًّا.

وخـلال الفتـرة السـابقة التـي تربـو علـى سـتين عامًـا، حدثـت عمليـات التعديـل والضبـط علـى السياسـات والآليـات الخاصـة بالمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة تماشـيًا مـع تغيـرات الزمـن، ويمكن تقسـيم تلـك العمليـات بشـكل عـام إلـى ثـلاث مراحـل أساسـية؛ تبـدأ المرحلـة الأولـى فـي الفترات الأولـى مـن تأسـيس الصيـن الجديـدة، أمـا المرحلـة الثانيـة فتبـدأ فـي الفتـرات الأولـى مـن الإصلاح والانفتـاح، أمـا المرحلـة الثالثـة فتبـدأ مع بدايـات القـرن الواحد والعشـرين[1]. واتسـمت كل مرحلة تاريخيـة مـن المراحـل الثـلاث التي مـرت بها المسـاعدات الصينية الخارجية بسـمات مختلفـة تمامًا علـى مسـتوى السياسـات، الآليـات، والأسـاليب. فخـلال المرحلـة الأولـى مـن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة كانـت الأمميـة بـلا شـك هـي العمـاد الفكـري للمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة، فكانـت الإجـراءات والسياسـات الخاصـة بـكل مشـروعات المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة تتمحـور وتصـاغ بشـكل وثيـق حـول مبـدأ الأمميـة؛ وخـلال المرحلـة الثانيـة أصبـح الضبـط والإصـلاح همـا سـمة العصـر، واسـتنادًا إلـى تلـك السـمة، مرت نظـم وآليات المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة وحتى بعض السياسـات المتعلقـة بهـا بعمليـات ضبـط وإصـلاح واسـعة النطـاق وذلك على أسـاس الحفـاظ على المبـادئ الأساسـية؛ وخـلال المرحلـة الثالثة من المسـاعدات الصينيـة الخارجية بدأ التعـاون التنموي يصـل إلـى مسـتويات أعمـق ومجالات أوسـع، ولـم يقتصر نمـو المسـاعدات الصينيـة الخارجية على مسـتوى الكـم فحسـب، بـل ظهـرت عليهـا سـمات التعـاون الكثيـف والعميق علـى مسـتوى العديد مـن الجوانـب ومنهـا الأسـلوب، النظـم، الآليـات وغيرها.

1- قسم فو تزه يينغ نائب وزير التجارة السابق برامج المساعدات الخارجية الصينية إلى خمس مراحل وهي مرحلة الخمسينيات، ومرحلة الستينيات والسبعينيات، مرحلة الثمانينيات، ثم مرحلة التسعينيات والقرن الجديد. وطبقًا لسمات النظام الأساسي في الصين، فقد تم مزج الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في مرحلة واحدة، ثم مزج الثمانينيات والتسعينيات في مرحلة أخرى، وفي وجهة نظري كانت المرحلة الثالثة امتدادًا طبيعيًّا للمرحلة الثانية، ولذلك فإنه بالنسبة للمرحلة الثالثة فلا بد من النظر للمرحلتين السابقتين. للاستزادة يمكن الرجوع لكتاب فو زه يينغ المعنون باسم «الاستمرار على نهج الماضي والتطلع إلى المستقبل.. التطوير الحثيث للمساعدات الصينية الخارجية.. في الذكرى الستين لانطلاق المساعدات الصينية الخارجية»، مجلة «اقتصاد وتجارة الصين» (ملحق خاص بمناسبة مرور ستين عامًا على انطلاق المساعدات الخارجية الصينية) أغسطس 2010، الصفحة رقم 10.

# الفصل الأول

## المراحل المبدئية للمساعدات الخارجية في الصين الجديدة

### أولًا: المساعدات الخارجية في الصين الجديدة في خمسينيات القرن العشرين: المبادئ والنظم

اعتمدت الصين الجديدة على مبدئي الأممية والإنسانية ليكونا نقطة الانطلاق الأساسية في تقديمها للمساعدات الدولية، ولم تستغل أعمال المساعدات كوسيلة نفعية. وتبدت نقطة الانطلاق هذه بشكل أساسي في تعهد الصين بتقديم المساعدات وتوجيهها لحرية الإنسان وقضايا المساواة، وتبدى هذا بشكل خاص في تعهدها بمهمة تقديم المساعدات للأمم التي عانت الاضطهاد والاستغلال والتي مرت بنفس تجربة الأمة الصينية. ولخص الزعيم ماو تسي تونغ بعد ذلك الأمر قائلًا: «إن الأمم التي حققت بالفعل النصر الثوري عليها أن تقدم يد العون لكفاح الأمم التي ما زالت تقاتل من أجل التحرير، وتلك هي المسؤولية الأممية لبلادنا»[1].

وفي خمسينيات القرن العشرين كان الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية التي تقدمها الصين الجديدة يتلخص في مساعدة الشعوب التي تخوض معارك التحرر الوطني على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي. وبشكل محدد كانت المساعدات موجهة لحروب التحرر التي خاضتها في ذلك الوقت شعوب الدول المجاورة ومنها كوريا الشمالية وفيتنام وغيرها. وفي ما بعد تم استخدام نفس العقيدة في مساعدة دول آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبالخصوص لدعم الكفاح الذي خاضته الدول الإفريقية في سبيل التخلص من الحكم الاستعماري والحصول على الاستقلال القومي.

---

1- «لقاء الرئيس ماو تسي تونغ مع الأصدقاء الأفارقة»، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع من أغسطس 1963.

وبعـد أن تحـررت تلـك الـدول، ركـزت المسـاعدات الصينية على مسـاعدة تلـك الدول فـي الانخراط فـي بنـاء الاقتصـاد، وذلك في سـبيل تحقيق الاسـتقلال الاقتصادي. وقد قام السـيد شـواين لاي رئيس الـوزراء بإيضاح المسـاعدات الصينيـة الخارجية قائلًا:

إن نقطـة الانطـلاق فـي المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة تتمثـل في مسـاندة الأشـقاء فـي الدول الأخـرى أن يقيمـوا دعائـم الاشـتراكية، ودعـم قـوة المعسـكر الاشـتراكي بكاملـه، وذلك طبقًـا للروح الأمميـة البروليتاريـة؛ وكذلـك مسـاعدة الـدول التـي لـم تحصـل علـى اسـتقلاها بعـد فـي الحصـول علـى الاسـتقلال؛ ودعـم الـدول التي اسـتقلت حديثًا في أن تعتمد على نفسـها، وأن تطـور اقتصادها الوطنـي، وأن تثبـت دعائـم اسـتقلالها؛ وتعزيز قوة اتحاد شـعوب الـدول لمناهضـة الإمبريالية. نقدم المسـاعدات للـدول الشـقيقة وللـدول التي اسـتقلت حديثًـا تعزيزًا لقوتهـا، الأمر الذي ينعكس سـلبًا علـى قـوة الإمبرياليـة، وتلك مسـاعدة هائلـة لنا[1].

ويتضـح مـن ذلـك أن فـي بداية تأسـيس الدولـة وضعـت الصين الجديدة سياسـات المسـاعدات الخارجيـة بنـاء علـى جانبيـن، أولهمـا باعتبارهـا دولـة تخلصـت لتوهـا مـن الحكـم الاسـتعماري، وبعـد أن حصلـت علـى الاسـتقلال كان لزامًـا عليهـا أن تدعـم بقيـة الشـعوب المقهـورة فـي تحقيق الاسـتقلال الوطنـي وتنميـة الاقتصـاد القومـي، لأنـه بهـذه الطريقة فقـط يمكن التخلص مـن الحصار السياسـي والاقتصـادي الـذي يمارسـه العالـم الغربـي ضد الصيـن، وفي الوقت نفسـه تسـاعد الدول التـي تخلصـت مـن السـيطرة الاسـتعمارية علـى أن تنتقـل مـن الاسـتقلال السياسـي إلـى الاسـتقلال الاقتصـادي؛ وثانيهمـا باعتبارهـا دولـة متأخـرة اقتصاديًـا، فرغبـة الصيـن فـي وجـود نظـام سياسـي واقتصـادي عالمـي يتسـم بالعدالـة والمعقوليـة تتسـق مـع رغبـة بقيـة الـدول النامية، وبمسـاعدتها للـدول الناميـة يمكنهـا أن تحسـن مـن أحوالهـا الخارجيـة. ولذلـك فـإن مبدئـي الأمميـة والوطنيـة اللذيـن ظهـرا فـي المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة فـي وقـت مبكـر يتفقـان بعضهمـا مـع بعض.

وقـد قـام كل مـن مـاو تسـي تونـغ وشـواين لاي بتوضيـح الأسـس السياسـية للمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة مـن زاويـة الوضـع الكلـي والمبـادئ الأساسـية للعلاقـات الصينيـة

1- شواين لاي: رئيس الوزراء شواين لاي يقدم تقرير أعمال الحكومة في الاجتماع الأول للدورة الثالثة لمجلس الشعب الصيني»، «جريدة الشعب اليومية»، الحادي والثلاثين من ديسمبر 1964.

الخارجيـة، وتضـم داخلهـا الجانـب الأمنـي للسياسـات الصينيـة الخارجيـة، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار المصالح القومية الصينية، وقاما كذلك بتوضيح أن الهدف الأساسـي للسياسـات الخاصة بالمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة يتلخـص فـي تحقيـق التنميـة المشـتركة مـن خـلال تعزيـز التعـاون القائـم علـى المسـاواة مـع غالبية الـدول النامية.

وفـي سـبيل تحقيـق الأهـداف سـالفة الذكـر للمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة يتوجـب وجـود ضمانـات علـى مسـتوى النظـم والآليـات. إن الصين الجديدة التـي خرجت لتوها مـن فوضى الحرب التـي اسـتمرت لسـنوات وسـنوات هـي دولـة زراعيـة فقيـرة أمامهـا الكثيـر مـن الأمـور التـي تريـد أن تنجزهـا، فالبنـاء الصناعـي فـي مراحلـه الأولـى، والقواعـد الصناعيـة ضعيفـة، والمواقـع الصناعية متفرقـة مشـتتة، ومـن ثـم فـإن الصيـن الجديـدة يلزمهـا وجـود نسـق تنظيمـي قـوي للتحكـم حتى يتسـنى لهـا أن تقـدم مسـاعدات خارجيـة فعالـة، كمـا يسـتلزم أن يكـون بنـاء هـذا النسـق متماشـيًا ومتكامـلًا مـع التوسـع والتحـول فـي محتـوى المسـاعدات.

وخـلال الفتـرات الأولـى مـن تأسـيس الدولة، كان الشـكل الأساسـي للمسـاعدات الخارجيـة التي تقدمهـا الصيـن الجديـدة يتمثـل فـي المسـاعدات العينيـة مـع القليـل مـن المسـاعدات الماليـة، ويتـم التنفيـذ مـن خـلال تكليـف الحكومـة المركزيـة لـلإدارات واللجـان ذات الصلـة بمهمـات المسـاعدات الخارجيـة، ولذلـك كانـت الهيـاكل الإداريـة بسـيطة للغايـة. وفـي أغسـطس مـن عـام 1952 اسـتحدثت الصيـن الجديـدة وزارة التجـارة الخارجيـة، والتـي أدارت مشـروعات المسـاعدات بشـكل موحـد، كمـا قامـت بتنظيـم جميـع شـركات الاسـتيراد والتصديـر التابعـة لهـا للقيـام بتنفيـذ مشـروعات المسـاعدات العينيـة. وبعـد ذلـك بـدأت الصيـن فـي تقديـم مسـاعدات خارجيـة فـي صـورة مشـروعات كاملـة، ومـن خـلال نظـام المشـروعات المتكاملـة قامـت بإصـلاح المرافـق التـي دمرتهـا الحـروب فـي فيتنـام وكوريـا الشـمالية مثـل السـكك الحديديـة، الطـرق العامـة، الموانـئ، الجسـور، المواصـلات الحضريـة وغيرهـا، وتعقـدت تباعًـا مضاميـن ونظـم المسـاعدات الخارجيـة. وفـي عـام 1954، ومـن أجـل تلبيـة متطلبـات الأوضـاع الجديـدة، بـدأت إدارة المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة فـي تطبيـق النظـام الإداري القائـم علـى «الاعتمـاد علـى الإدارات واللجـان معًـا»، حيـث تكـون وزارة التجـارة الخارجيـة مسـؤولة بشـكل موحـد عـن التفـاوض مـع الطـرف الخارجـي وإبـرام التعاقـدات، كمـا تنفـذ مشـروعات المسـاعدات العينيـة مـن خـلال شـركات الاسـتيراد

والتصدير كافة، كما تصدر اللجنة القومية للتخطيط مهمات المساعدات الخارجية للجهات المختصة في مجلس الدولة طبقًا للتخصصات المختلفة للمشروعات.

وتميز نظام المساعدات الخارجية خلال الفترات الأولى من تأسيس الصين الجديدة بميزتين بارزتين وهما «نظام إدارات التسليم الشامل»، و«نظام إدارات التسليم التعاوني». وفي عام 1958 تزايدت بشكل جلي أعداد وأنواع مشروعات المساعدات الصينية الخارجية، وقررت الحكومة الصينية تطبيق «نظام إدارات التسليم الشامل»، وذلك لضمان تنفيذ مشروعات المساعدات في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة. إن ما يسمى «نظام إدارات التسليم الشامل» يشير إلى أن اللجنة القومية للتخطيط تقوم بتحديد الإدارات واللجان المعنية (وزارة التصنيع الخفيف أو وزارة الزراعة على سبيل المثال) لتولي مسؤولية «التسليم الشامل»، وذلك طبقًا للطبيعة التخصصية لمشروع المساعدات القائم، وتقوم تلك الوزارات أو اللجان المعنية بترشيح العاملين، تجهيز المواد والخامات اللازمة، القيام بأعمال المسح للأبنية والأراضي محل مشروع المساعدات، إعداد الميزانيات الخاصة بتلك المشروعات، توفير المواد والمعدات، القيام بأعمال التخطيط والتركيبات، كما أنها تكون مسؤولة عن ضبط الآلات وتدريب العاملين عليها، وذلك كله طبقًا للمشروع المحدد. فعلى سبيل المثال تتولى وزارة السكك الحديدية تنفيذ مشروعات السكك الحديدية ضمن حزم المساعدات بنظام «إدارات التسليم الشامل»، وتكون باقي الإدارات واللجان مسؤولة عن «إدارات التسليم التعاوني» لتلك المشروعات. إن نشأة نظام «إدارات التسليم التعاوني» كانت بغرض تلبية متطلبات أعمال المساعدات الخارجية، فعلى سبيل المثال طلبت بعض الدول المتلقية للمساعدات أن تمدها الصين بمصادر للغات الأجنبية، حيث إن أعمال الترجمة والتدقيق ضمن المشروعات تتكلف الكثير، ولأن الدول المتلقية للمساعدات كانت ترزخ لفترات طويلة تحت الحكم الاستعماري الغربي، فإن المعدات الكهربية المستخدمة فيها لا تتوافق مع المعايير القومية الصينية. ولحل مشكلات التفاصيل الدقيقة مثل الترجمة وقطع الغيار اللازمة لا بدّ من تعاون ودعم باقي الإدارات، ومن ثمّ نشأ نظام «التسليم التعاوني». كما أن بإمكان نظام «إدارات التسليم الشامل» و«نظام إدارات التسليم التعاوني» أن يفوض المقاطعات، المدن، والمناطق ذاتية الحكم في إنهاء مشروعات المساعدات بشكل جزئي أو كلي. إن النظامين سالفي الذكر تشرف عليهما

وزارة التجارة الخارجية واللجنة القومية للتخطيط بشكل مشترك. وفي عام 1960 استحدثت الصين المكتب العام للتجارة الخارجية والاقتصاد، وتولى تنسيق وترتيب أعمال المساعدات الخارجية[1].

إن نظام المساعدات القائم على «نظام إدارات التسليم الشامل» و«إدارات التسليم التعاوني» فعال للغاية في تخصيص الموارد وتنفيذ المساعدات الخارجية وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخارجية للبلاد، وضمان القيام بالمهمة الأممية، ولا سيما في دولة تعاني من ضعف القواعد الصناعية واتساع المساحة وتشتت الموارد، وتتمثل السمات الأساسية لهذا النظام في التخطيط المتميز والتنسيق الفعال بين الإدارات المختلفة.

**ثانيًا: المساعدات الصينية الخارجية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.. «المبادئ الثمانية» وتطبيقها:**

وخلال ستينيات القرن العشرين أوقف الاتحاد السوفيتي السابق المساعدات الموجهة للصين وسحب خبراءه منها، الأمر الذي جعل العلاقات الخارجية الاقتصادية للصين تدخل في مرحلة تحول؛ حيث تقلصت بشكل كبير التعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين والاتحاد السوفيتي، وعلى العكس فإن علاقات التعاون الاقتصادي والتقني بين الصين والدول النامية في آسيا وإفريقيا قد حدث فيها تقدم كبير بفعل الدعم القوي للمساعدات الصينية الخارجية. وتزامن هذا التقدم مع التقدم الذي حدث حينها في المساعدات الصينية الخارجية، بل وتكاملا معًا، كما أنه في ما يخص كسر الحصار والحظر الذي فرضته الدول الغربية على الصين، لعبت استراتيجية تطوير العلاقات مع دول آسيا وإفريقيا دورًا هامًّا للغاية.

وبغرض القيام بأعمال المساعدات الصينية الخارجية وتحسينها وضع رئيس الوزراء شوان لاي بنفسه «المبادئ الثمانية» للمساعدات الصينية الخارجية بناءً على العديد من الدراسات، وطرحها بشكل رسمي في الرابع عشر من يناير عام 1964 خلال اجتماعه مع الرئيس نكروما رئيس دولة غانا، واشتملت تلك المبادئ على

1- مناقشات حول «نظام إدارات التسليم الشامل»، و«نظام إدارات التسليم التعاوني» من كتاب «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، بقلم شه لين، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989.

التالي[1]:

1. تقدم حكومة الصين المساعدات الخارجية طبقًا لمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، ولا يتم النظر إليها باعتبارها عطية فردية، بل إن المساعدات متبادلة.

2. إن الحكومة الصينية في الوقت الذي تقدم فيه المساعدات الخارجية تحترم وبشدة سيادة الدولة المتلقية للمساعدات، وهذه المساعدات غير مشروطة بأي صورة من الصور، كما لا يترتب عليها أي امتيازات خاصة.

3. تقدم الصين مساعدات اقتصادية من خلال القروض عديمة الفائدة أو ذات الفائدة المنخفضة، وعند اللزوم يتم مد أجل القرض لتقليل العبء على الدولة المتلقية للمساعدات بقدر الإمكان.

4. إن الهدف من تقديم حكومة الصين للمساعدات الخارجية لا يتمثل في خلق اعتمادية أو تبعية الدولة المتلقية لمساعدات على الصين، وإنما مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على الاعتماد على الذات بشكل تدريجي وكذلك الاستقلال والتطور من الناحية الاقتصادية.

5. إن المشروعات التي تساعد حكومة الصين على إقامتها في الدول المتلقية للمساعدات تكون الاستثمارات فيها قليلة وعوائدها سريعة بقدر الإمكان، مما يسمح لحكومات الدول المتلقية للمساعدات أن تزيد من دخلها وأن يتراكم لديها رأس المال.

6. تقدم الصين المعدات والمواد المصنعة داخل الأراضي الصينية وبأفضل جودة ممكنة، ويحدد سعرها طبقًا لأسعار السوق العالمية. وإذا لم تتفق المعدات والمواد التي تقدمها الصين مع المعايير أو مع مستوى الجودة المتفق عليه، فإن الصين تتعهد بإرجاعها.

7. عندما تقدم الحكومة الصينية أي مساعدات خارجية تقنية فإنها تضمن أن يتاح للدولة المتلقية الفهم الكامل والاستيعاب التام لهذه التقنيات.

1- «جريدة الشعب اليومية»، عدد السادس والعشرين من أبريل عام 1964.

8. تبعث الحكومة الصينية بالمتخصصين إلى الدول المتلقية للمساعدات للمساعدة في البناء، وتتم معاملتهم بنفس المعاملة المادية التي يتلقاها المتخصصون في الدولة المتلقية للمساعدات، ولا يسمح لهم أن يتلقوا أي معاملة خاصة أو يتمتعوا بأي امتيازات.

وفي الحادي والعشرين من ديسمبر من نفس العام وأثناء إعداد البرلمان الصيني في دورته الثالثة لتقرير أعمال الحكومة قدم رئيس الوزراء شوان لاي تفسيرًا حول «المبادئ الثمانية» كالتالي:

خلال السنوات الأخيرة، وتماشيًا مع التطور في أعمال البناء الاشتراكي في الصين توسعت بشكل مستمر نطاقات وأحجام المساعدات الصينية الخارجية. لقد جمعنا الخبرات على مر السنوات في هذا المجال، ووضعنا بذلك «المبادئ الثمانية» للمساعدات الاقتصادية والتقنية الخارجية، ونساعد الآخرين دائمًا طبقًا لتلك المبادئ، ونقدم المساعدات من خلال المنح التي لا ترد، والقروض عديمة الفائدة أو ذات الفائدة المنخفضة. ومن الآن سوف نكمل ونطور تلك المبادئ في خضم الأعمال الفعلية[1].

وبمجرد ظهور «المبادئ الثمانية» أصبحت هي القواعد الحاكمة للمساعدات الصينية الخارجية. وطبقًا لما يشير إليه أحد الموظفين الصينيين القدامى عن ذكرياته أثناء عمله في المساعدات الخارجية، فإنه في ذلك الوقت، سواء كانت الأعمال متعلقة بالحكومة المركزية أو بالحكومات المحلية، فإن جميع الوحدات والأفراد المعنيين بالمساعدات الخارجية كانوا يطبقون «المبادئ الثمانية» بشكل واعٍ ويقظ، وبغض النظر عن نوع المساعدات، أو المشروعات المراد إنشاؤها، أو حجمها، أو مستوى المعايير المفترض وجودها، فلا بدّ أولًا من مراجعة «المبادئ الثمانية»، واستعانت جميع الوحدات والأفراد التي تعمل في المساعدات الخارجية بتلك المبادئ لكي توحد أسلوب التفكير لديها، وما يتماشى مع تلك المبادئ هو الشيء الصحيح، ويتم تنفيذه فورًا، أما ما يخالف تلك المبادئ فإنه خطأ، ويجب تعديله في الحال. ومع هذه المعايير كان العمل يسير بشكل أفضل[2].

1- شواين لاي: رئيس الوزراء شواين لاي يقدم تقرير أعمال الحكومة في الاجتماع الأول للدورة الثالثة لمجلس الشعب الصيني»، «جريدة الشعب اليومية»، الحادي والثلاثين من ديسمبر 1964.

2- تسجيل للقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية السيد لي تشانغ واي عام 2007.

كانت «المبادئ الثمانية» هي الضابط والمعيار لأعمال المساعدات الصينية الخارجية، كما كانت كذلك هي الحد الفاصل بين الصين والدول الغربية التي تقدم المساعدات. كانت متفردة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي بتركيزها على المساواة، التعاون، والمصالح المشتركة، مما أكسبها صدى هائلًا بين الدول النامية المتلقية للمساعدات. إن الدول النامية، ولا سيما تلك الدول التي عانت من وطأة الاستعمار قد استطاعت أن تتواصل بشكل أكبر مع الصين حكومة وشعبًا من خلال المساعدات الصينية، ومن ثمّ استطاعت أن تفهم الصين وأن تدرك أبعادها بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال كان من بين «المبادئ الثمانية» أن الحكومة الصينية لا تنظر للمساعدات باعتبارها منحة فردية، وأن تنظر لها باعتبارها مساعدات مشتركة، وهذا التعبير الملائم الواقعي أظهر علاقات الشراكة والمساواة التي تربط الصين بالدول المتلقية للمساعدات بأفضل ما يكون، بينما يكون من الصعب على الدول المتقدمة أن تتخلص من إحساس المانح المتفضل الذي يغلف مساعداتها. ومثال آخر أن «المبادئ الثمانية» نصت على أن الحكومة الصينية عندما تقدم مساعدات خارجية فإنها تحافظ بشكل قاطع على مبدأ احترام سيادة الدول المتلقية للمساعدات، فلا تربط المساعدات بأي شروط سياسية ولا تطالب بأي امتيازات خاصة. وتعهدت «المبادئ الثمانية» كذلك أن تقدم الصين للدول المتلقية للمساعدات المستلزمات والمعدات بأفضل جودة تستطيع الصين أن تقدمها، وكذلك أن تنقل الصين المعارف والتقنيات للدول المتلقية للمساعدات بلا أي تحفظ، وكذلك تعهدت أن توجه المساعدات للمشروعات التي تتميز بالاستثمارات القليلة والعوائد السريعة، كما تسهل المشروعات التي تستطيع الحكومات المتلقية للمساعدات أن تزيد من الدخل، وتطلب أن يتمتع خبير المساعدات الخارجية الصيني بنفس المعاملات المادية التي يتمتع بها نظيره المحلي، وغير مسموح بأي معاملة أو امتياز خاص. إن تلك التعبيرات كشفت بشكل جلي الروح الأممية التي تتمتع بها الصين، وبه فقد تربعت على قلوب الدول المتلقية للمساعدات، ولاقت ترحيبًا منها. وفي الوقت نفسه ساعدت الدول المتلقية للمساعدات الصين على الإفلات من الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرضته عليها الدول الغربية، وانطلقت بذلك نحو العالم.

إن تطبيق «المبادئ الثمانية» لتمتد إلى إدارة وتنفيذ كل مشروع من مشروعات المساعدات الخارجية، بشكل يعكس المبادئ الحاكمة ويعكس كذلك الصفة المعنوية

للمساعدات الصينية الخارجية، ويضمن التنفيذ الشامل لمبادئ المنفعة المشتركة وعدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، ومبادئ الأممية، يستوجب العمل الدؤوب المستمر على الكثير والكثير من الجوانب والتفاصيل الدقيقة، كما يستوجب الضمان من خلال الآليات والنظم الإدارية. إن نظم المساعدات الصينية الخارجية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تطورت بشكل مستمر على قاعدة الجمع بين «نظام إدارات التسليم الشامل» و«نظام إدارات التسليم التعاوني». وفي عام 1964 تم رفع إدارة التجارة الخارجية إلى لجنة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ثم أنشئت لاحقًا وزارة الشؤون الاقتصادية الدولية بشكل رسمي عام 1970، وتولت بذلك ملف المساعدات الصينية الخارجية. وبداية من عام 1971 تغير اسم «نظام إدارات التسليم الشامل» و«إدارات التسليم التعاوني» بشكل رسمي إلى «الإدارات المتعاقدة» و«الإدارات المساعدة»، وأصبحت لهما الولاية على الكيانات المنفذة لمشروعات المساعدات الخارجية مثل وحدات الإعداد والتجهيز، الوحدات المساعدة، وشركات التجارة الخارجية وغيرها. وأصبحت وزارة البناء إدارة رئيسة مرتبطة بمجلس الدولة (إذا كانت المساعدات ذات طبيعة زراعية تكون المسؤولة وزارة الزراعة، إذا كانت المساعدات عبارة عن تأسيس الطرق كانت الوزارة المسؤولة هي وزارة المواصلات... إلخ)، وبالتنسيق مع إدارة المساعدات (إدارات مجلس الدولة ذات الصلة)، يتم توزيع المهمات على المقاطعات، مناطق الحكم الذاتي، وحكومات الشعب في المدن المباشرة ذات الصلة. وتكون الإدارة المتعاقدة مسؤولة عن الإدارة المركزية لمشروعات المساعدات الخارجية في ذلك المجال.

ومع الزيادة الكمية في المساعدات الخارجية، تم إدراج مسألة وضع المعايير على جدول الأعمال. وفي تلك المرحلة أصدرت الهيئات الإدارية للمساعدات الصينية الخارجية العديد من المستندات والتوجيهات الخاصة بالتفاصيل الإدارية الدقيقة، فعلى سبيل المثال تناولت الوثائق المعنية بحماية العمالة المحلية في الدول المتلقية للمساعدات بشكل دقيق أحزمة الأمان، خوذات الأمان، الأحذية المطاطية العازلة، والنظارات الحامية وغيرها من ناحية التوريد والمعايير. ولتلافي تأثير التفاخر الأعمى لموظفي المساعدات الصينية الخارجية على المساواة التي تزخر بها «المبادئ الثمانية»، اتجهت الهيئات الإدارية للمساعدات الخارجية وكذلك رئيس الوزراء شواين

لاي للتأكيد مرارًا وتكرارًا على «ضرورة أن يتم اختيار موظفي الإقراض والتدريب ممن يتمتعون بالتواضع والتسامح، ومعارضة النزعات الشوفينية بكل حزم، ونقل التقنيات وتقديم التجارب الإنتاجية والإنجازات العلمية، والاستعانة بالحقائق للوصول إلى المسلمات واليقين، وأن يكون العمل على محورين، أحدهما يرى النتائج والآخر يرصد الأخطاء. وأن يكون الحديث عن النتائج بشكل متحفظ بلا مبالغة ولا تضخم، وأن يكون الحديث عن الأخطاء بشكل واضح بلا مواربة. وفي الوقت نفسه لا بدَّ من الانتباه للتعلم من الآخر، وأن يتم استغلال الفرص المناسبة ونقل التجارب». وكتب السيد شواين لاي أثناء زيارته لمصنع من مصانع الصابون تم بناؤه ضمن مشروعات المساعدات في هانوي ما يلي:

رأيت بنفسي العمال والخبراء الفيتناميين والصينيين يتعاملون بعضهم مع بعض بكل ود، وهو أمر يستحق السعادة. ولكنني ما زال القلق يراودني، هل جميع العمال والخبراء الذين أتوا من الصين يتعاملون مع أقرانهم الفيتناميين بشكل جيد، وهل ما زالت الشوفينية تتملكهم، وهل استبد بهم الغرور، هل ما زالوا رافضين لنقل ما يعرفونه إلى الرفاق الفيتناميين، وهل ما زالوا رافضين تعلم مواطن القوة لدى الفيتناميين وكذلك الأسلوب القوي والبسيط الذي يميزهم. أتمنى أن يكون العمال والخبراء الصينيون منتبهين بشكل جيد ومتيقظين بشكل كامل لكل هذه النقاط، وأتمنى بشكل أكبر أن يتيح لهم الرفاق الفيتناميون فرص التعلم والنقد. إن كلمتي تلك ليست موجهة بشكل خاص لعمال وخبراء مصنع الصابون في هانوي، وليست موجهة بشكل خاص إلى الرفاق الفيتناميين في هذا المصنع، فكلي أمل أن تصل كلمتي تلك إلى كل الخبراء والعمال الصينيين، وأن تصل كذلك إلى الرفاق الفيتناميين الذين تربطهم علاقات عمل معهم[1].

وفي بعض المناسبات انتقد شواين لاي بشكل حاد بعض موظفي المساعدات الصينية الخارجية الذين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم «يساعدون الناس» وباعتبارهم «خبراء»، فلا يساوون بين الناس، ولا يخضعون لقوانين الحكومات المضيفة، ولا يحترمون عادات وتقاليد السكان المحليين، ولا ينظمون أعمالهم ولا

1- «سيرة فانغ إي»، دار نشر الشعب، عام 2008، الصفحات من 247 إلى 248.

ينسقونها، ويتصرفون بلا سلطة أو تفويض مخول إليهم، ولا يمارسون عملهم بكفاءة، وغير ذلك من الظواهر الغريبة. وبالنسبة لوقائع انتهاك «المبادئ الثمانية» فإن رئيس الوزراء شواين لاي شخصيًّا يحقق فيها بشكل شخصي ويوقع على مرتكبيها عقوبات صارمة. وسجل جوو بو بينغ والذي كان قائمًا بالأعمال في السفارة الصينية في تنزانيا في مذكراته أنه سمح للخبراء الصينيين الموجودين في تنزانيا بشراء بضائع معفاة من الجمارك، وتعرض بعدها للوم شديد من رئيس الوزراء شواين لاي[1].

وأمعن رئيس الوزراء شواين لاي النظر في الإنجازات العظيمة التي حققها بعض موظفي المساعدات الخارجية، وكذلك في مشكلات عدم الكفاءة لديهم، وحذر مرارًا وتكرارًا قائلًا: «تكمن الصداقة في الروح، وليس في المادة، ولا تكمن بشكل خاص في التفاخر والإسراف»[2]. وكانت نية رئيس الوزراء شواين لاي بسيطة ونافذة حينما قال: إن الصداقة تتكون بشكل تدريجي متكرر، ولا تنشأ مرةً واحدة. وبالنسبة لعملية العلاقات الخارجية، فإن السلوكيات أحيانًا تكون في غاية الأهمية، فالسلوكيات تستطيع نقل مفاهيم الطيبة والصداقة أكثر من الماديات. وأشار رئيس الوزراء قائلًا إنه حتى لو كانت الطلبات التي تطلبها الدولة المتلقية للمساعدات غير عقلانية أو حتى عقلانية ولكن الصين لا تستطيع تنفيذها، فعلى الصين أن تطرح الحقائق والمنطق وتحاول أن تشرحها بصبر وأناة، وأن يحدث هذا بلا تسرع وبلا غموض. لا بدَّ للسلوكيات أن تتسم بالإخلاص، ولا بدّ لوجهات النظر أن تتصف بالوضوح. إن هذا الطلب الذي طرحه شواين لاي إنما يعد من قبيل المصالح طويلة المدى للدولة المتلقية للمساعدات، لأنه إذا تم تجاهل عقلانية ومنطقية الجوانب الاقتصادية والتقنية في سبيل الصداقة، فإن هذا سيسبب الكثير من المشكلات للمشروع، وسيتحول في نهاية الأمر إلى عبء كبير يثقل كاهل الدولة المتلقية للمساعدات، الأمر الذي سيدمر الصداقة بين البلدين لا محالة.

وبشكل مجمل تتألف أعمال المساعدات الصينية الخارجية من جزأين، وهما الجزء المادي والجزء المعنوي، ولذلك استطاعت المساعدات الصينية الخارجية أن

---

1- جوو بوا بينغ: «العمل الدبلوماسي في الأوقات غير العادية»، (سبتمبر 1964 -يناير 1982)، دار نشر المعارف العالمية، عام 2004، الصفحات من 69 إلى 71.

2- طبقًا لتسجيل لقاءات مجموعة الباحثين مع موظفي المساعدات الخارجية.

تكون بنتائجها محط إعجاب وتقدير العالم، إن تصرفات وسلوكيات العاملين في المساعدات الصينية الخارجية والتي ركز عليها رئيس الوزراء شواين لاي تعد الآن بمثابة المعايير الراقية والشروط الصارمة لذلك المجال «الناعم». وبموجب الكلمات والتصرفات التي صاغها وطبقها رئيس الوزراء شواين لاي، فإن موظفي المساعدات الصينية الخارجية لم يدخروا الجهد في التعمق في الاستطلاعات والدراسات الأساسية في الدول المتلقية للمساعدات، وفي وضع الخطط التنموية مع نظرائهم المحليين، مما أكسب الصين السمعة الطيبة والصداقة. فعلى سبيل المثال كان الزعيم الفيتنامي خو شه مينغ يصف السيد فانغ إي الملحق الاقتصادي الأول بسفارة الصين في فيتنام باعتباره «مستشاري العام»[1]، كما أن هناك العديد والعديد من موظفي المساعدات الصينية الخارجية نجحوا في اكتساب ثقة وعرفان الحكومات المستقبلة للمساعدات.

وتحت ظروف تلك الأيام استطاعت المساعدات الصينية الخارجية أن تدفع بشكل غير مباشر الإنتاج المحلي الصيني. وكانت نظم المساعدات الصينية الخارجية والمدعومة من «الإدارات المتعاقدة»، و«إدارات المساعدات» تحت قيادة لجنة الاقتصاد الدولي (وزارة الاقتصاد الدولي) جزءًا من الاقتصاد الموجه. إن نظام الاقتصاد الموجه بإمكانه أن يتعامل بشكل فعال مع المشكلات التي يمكن أن تظهر أثناء عملية تنفيذ المساعدات الخارجية، ويتم ترتيب مقومات الإنتاج المحلي طبقًا لمتطلبات المساعدات الصينية الخارجية، فقطع غيار الآلات والمعدات الموجودة ضمن برنامج المساعدات الخارجية ستكون باهظة الثمن إذا تم شراؤها من الدول المتقدمة، وهذه المتطلبات عززت من أبحاث التطوير التي تجريها الصين بنفسها، ومثال آخر على المعدات المتكاملة التي تقدمها الصين ضمن برامج المساعدات الخارجية، فتلك المعدات المتكاملة لا تستخدم أفضل ما وصلت إليه الصناعات الصينية فحسب، ولكنها تحتاج كذلك إلى التكيف مع الظروف المناخية والجغرافية للدول المتلقية للمساعدات وكذلك التكيف مع متطلباتها الخاصة، وبه، فإنه من الضروري أن تجري الصين الأبحاث والابتكارات التقنية طبقًا لمتطلبات الدول المتلقية للمساعدات، وذلك على القاعدة التقنية للمنتجات الصينية المتميزة، وبهذه الطريقة سوف تتشكل القوة الدافعة للإنتاج والدراسات والتطوير وكذلك التفاعل بين الداخل والخارج في مجال المساعدات الخارجية.

1- «سيرة فانغ إي»، دار نشر الشعب، عام 2008، الصفحة رقم 261.

**ثالثًا: دعم المساعدات الخارجية للعلاقات الدبلوماسية:**

المساحة مترامية الأطراف، التاريخ الضارب في القدم، الثقافة الغنية، والنظام المعقد قد جعل الصين دائمًا وهي الدولة الكبيرة والتي تجمع بين الشباب والقدم سرًّا مستغلقًا على أفهام العالم الخارجي، ويضاف هذا بدوره إلى الافتراءات والتخرصات الخبيثة التي يفتريها العالم الغربي ضد الصين الجديدة التي يحكمها الحزب الشيوعي الصيني، وكذلك الدعاية اللانهائية المضادة للشيوعية، وبه فإنه في غياب استراتيجية دبلوماسية متكاملة طويلة الأمد، ودون مجموعة من الاستراتيجيات الدبلوماسية الموجهة لموضوعات محددة، فإنه من السهولة بمكان أن تتحول الصين إلى دلالات ورموز غامضة غير مفهومة، ويمكن كذلك أن يتم تبسيطها بشكل مخالف للواقع، بل قد يساء فهمها ويحدث الاشتباه فيها والهجوم عليها. نجحت المساعدات الصينية الخارجية في فتراتها الأولى في تلافي ومعالجة ميل العالم الخارجي لتحويل الصين لرموز غير مفهومة، وتمثل سر النجاح في الإعلان والانتشار، كما أنه من خلال أقوال وأفعال موظفي المساعدات الصينية الخارجية شعرت حكومات وشعوب الدول المتلقية للمساعدات وتفهمت بشكل مباشر إخلاص وحسن نية الصين، تلك الدولة الهائلة والنائية، كما تولد لديهم انطباعات جيدة عنها، وفي النهاية ساعدت تلك الدول الصين بإخلاص شديد في استعادة مقعدها الشرعي في منظمة الأمم المتحدة، وساندت الصين بشكل متحمس في العديد من المناسبات الدولية.

وبتحليل جميع الخطابات الصادرة عن رئيس الوزراء شواين لاي حول إشكاليات المساعدات الصينية الخارجية قبل استعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة يتبين أن المساعدات الصينية الخارجية تكشف الوعي والحرص تجاه الدول المتلقية للمساعدات على مستوى التفاصيل السياسية، كما تظهر دائمًا الاهتمام الشديد بكل ما يخص الدول المتلقية للمساعدات حكومةً وشعبًا. كل هذا لم يجعل الدبلوماسية الصينية متمتعةً بالقوة فحسب، بل والدفء كذلك. إن المساعدات الصينية الخارجية جعلت بإمكان الدبلوماسية الصينية أن تفعل العديد من الأعمال عاجلًا مقدمًا وبشكل يمس القلوب، فلا تتبع المبدأ النفعي بأن تنتظر حتى تلح الحاجة لفعل الشيء حتى يتم فعله.

وطبقًا لذكريات أحد العاملين في المساعدات من الجيل القديم أن رئيس الوزراء شواين لاي عندما كان يلتقي مع قادة البلدان المتلقية للمساعدات كان الحديث دائمًا يتطرق إلى السياسات الخاصة بالمساعدات الخارجية، وفي كل مرة كان الحوار يدور حول تلك السياسات كان رئيس الوزراء دائمًا ما يظهر سلوكًا متفهمًا واعيًا، وكان يتسم بأنه يتدبر المشكلات من وجهة نظر الدولة المتلقية للمساعدات. وكان يهتم أكثر ما يهتم بأن تتناسب مشروعات المساعدات الخارجية الصينية مع الظروف والأحوال الواقعية للدولة المتلقية للمساعدات، وألا تتحول المشروعات إلى عبء إضافي يثقل كاهن تلك الدولة، وكان يهتم كذلك بمدى الإفادة الحقيقية التي تقدمها المشروعات، وإن كانت المشروعات تتناسب مع الطلب السوقي لتلك الدولة، وأخيرًا إن كانت المعدات الصينية تتناسب مع أحوال الطقس المحلية لتلك الدولة. وكان رئيس الوزراء شواين لاي دائمًا ما يقول إن مساعدة أصدقائنا لا بدَّ أن تتم بطريقتهم، ولا بدَّ من تنمية القدرة على الاعتماد على الذات لدى الدول المتلقية للمساعدات، ولا بدّ من توسيع وتطوير أسواقها المحلية، وألا تعتمد اعتمادًا كاملًا على المساعدات الخارجية. ونستعين هنا بنص الخطاب الأصلي الذي أدلى به رئيس الوزراء شواين لاي عند استقباله لوفد حكومة زامبيا ووفد حكومة تنزانيا في التاسع من يوليو عام 1970، حيث قال: «إن مشروعات البناء التي تساعد الدول الصديقة لا تتطلب منا أن نتمها فحسب، وإنما يجب أن نجعل في مقدور مواطني الدول المتلقية للمساعدات أن يستوعبوا تقنياتها ويستطيعون استخدامها، وكذلك أن يباشروا إدارتها وتشغيلها، وكذلك أن ندرب الفنيين والعمال عليها حتى نتمكن من تسليمهم المشروع في نهاية المطاف. وعند هذه المرحلة فقط يمكن أن نعتبر أن المساعدات قد تمت بشكل كامل»[1]. ولا شك أن هذا المسلك النبيل الذي ينظر إلى المشكلات ويتدبرها من وجهة نظر الطرف الآخر قد أثر في الجميع بشكل فريد.

إن الاشتراطات الصارمة التي فرضها شواين لاي على الموظفين الصينيين كانت معروفة، وكان دائمًا ما يحذر الدبلوماسيين الصينيين، ويدعوهم للنظر إلى الصورة كاملة وألا ينظروا فقط إلى عيوب الآخرين. وأصدر التوجيهات مرارًا بضرورة امتثال

---

1- «حوليات شواين لاي» (1949 1976-) الجزء الثاني، تحرير مركز الدراسات الأدبي التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، عام 2007، الصفحة رقم 378. انظر أيضًا مجلة «أدب الحزب» العدد الثالث لعام 2012، صفحتي رقم 12 13-.

خبـراء المسـاعدات الأجنبيـة للقوانيـن المحليـة والنظـم الجمركيـة، وألا يطلبـوا معاملـة خاصـة اسـتثنائية، كمـا أن المنتجـات المعفـاة مـن الضرائب لا بدَّ أن يتـم دفع ضرائبها كاملـةً، كما لا بدَّ من تلافـي الأخطـاء التـي وقعت فيها الدول الكبـرى مثل الذاتيـة، التعصب القومي، والاسـتعمار الجديد.

وأثنـاء سـير المفاوضـات كان رئيـس الـوزراء يمزج مـا بين المبـادئ، النفعية، والمرونـة، فقد كان يتمسـك بالمبـادئ، وفـي الوقت نفسـه كان يتحلـى بالواقعية، وكان يتمسـك كذلـك بالصداقة. وذات مـرة كان يجتمـع مـع نائـب رئيـس الـوزراء الألباني السـيد كوريجـا، واسـتجابة للطلبات التـي قدمها الجانـب الألبانـي طرح السـيد شـواين لاي بشـكل واضح مـا يلي: «في مـا يتعلق بإشـكاليات التعاون التجـاري والاقتصـادي بيـن البلديـن، يتوجـب أولًا تحديـد ثلاثـة مبـادئ، أولًا إن طلب مسـاعدتنا لهو حـق مكفـول لكـم، ومـن مسـؤوليتنا أن نقـدم لكم هـذه المسـاعدة. ثانيًا لقـد قدمتم طلباتكـم بناءً علـى احتياجاتكـم الواقعيـة، وسـنلبيها حسـبما تسـمح بـه إمكاناتنـا. ثالثًـا لا بدَّ من دراسـة الوسـائل التـي نحتاجهـا لترتيـب آليـات المسـاعدات والتعاون، ولا بـد من تحديـد الخطوات الواجـب اتباعها. ويتلخـص الأمـر فـي ثلاثـة مبادئ، يتمثـل الأول في مبدأ الأمميـة، يتمثل الثاني فـي الامتثال للظروف الواقعيـة، أمـا الثالـث فيتمثـل في الوسـائل المتاحـة»[1]. ووفر هذا جـوًّا من الصداقـة والنفعية غلف بعـض المفاوضـات الاقتصاديـة والتقنية الصعبـة بعد ذلك.

كانـت المسـاعدات الصينيـة الخارجية تواجه بشـكل واضح الاسـتعمار والتعصـب الأممي، وكانت تتجلـى فيهـا بوضـوح الـروح الأمميـة، وحينهـا كانـت الـدول الغربيـة مـا زالـت تتبنـى جميـع أنـواع وأسـاليب «المسـاعدات المشـروطة» و«نظـم التبعيـة»، كانت تلـك الدول تحاول جاهـدة أن تحافظ علـى نفوذهـا فـي الـدول المتلقيـة للمسـاعدات، وتتحكـم فـي نظـم الإنتـاج والمبيعـات فـي الدول المتلقية للمسـاعدات، وكانت تنتهج أسـاليب جديدة تكفل اسـتمرار نظام العالم الاسـتعماري، وكان الفـرق بيـن المسـاعدات الصينيـة والمسـاعدات التـي تقدمهـا الـدول الغربيـة كالفـرق بيـن السـماء والأرض. وبخـلاف الاختلافـات السياسـية، سـعى شـواين لاي لكسـب المزيـد مـن التفاهـم والصداقة

1- «سيرة فانغ إي»، دار نشر الشعب، عام 2008، الصفحة رقم 289.

للصيـن مـن خـلال سـماته الشـخصية الصريحـة، المخلصـة، والمحبـة للغيـر، ووضـع بذلـك ملامـح الدبلوماسـية الصينيـة. وتمثلـت تلـك الملامـح في المواقـف الواضحـة، التصرفات المحـددة، واللين، وتخلصـت بذلـك مـن النواقـص التـي تشـوب المجـال الدبلوماسـي مـن البلطجـة، الخـداع، تجاهـل الأخطـاء، وعـدم الأمانـة، وهذا الـدور الروحي المغاير كان أكبـر بكثير من مجرد تقديم المسـاعدات النقدية والعينية. واسـتلهامًا لهذه السـمات الدبلوماسـية، وبينما تقوم الصين بتنفيذ أكبر مشـروعاتها فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة وهـو بنـاء خط سـكك حديـد تنزانيـا -زامبيـا، جنت الدبلوماسـية الصينيـة الثمـار كاملـةً. ففـي الخامـس والعشـرين مـن أكتوبر عـام 1971 اعتمـدت الجمعيـة العامة للأمـم المتحـدة فـي دورتها السادسـة والعشـرين القـرار الذي تقدمت بـه ثلاث وعشـرين دولة على رأسـها الجزائـر وألبانيـا، والـذي طالبـت فيـه الـدول بإعـادة كل الحقـوق القانونيـة في منظمـة الأمم المتحـدة إلـى جمهوريـة الصيـن الشـعبية، وحصـل القـرار علـى تأييـد 76 عضـوًا، ورفـض 35 عضـوًا، بينمـا امتنـع 17 عـن التصويـت، وفـاق الأمر توقعـات الكثير من النـاس. وجدير بالملاحظـة أن اثنتي وعشـرين دولـة مـن الـدول التـي تقدمـت بالقـرار والبالـغ عددهـا 23 دولـة تتلقـى كلها مسـاعدات صينيـة باسـتثناء يوغوسـلافيا، فمـن خـلال المسـاعدات اسـتطاعت تلك الـدول أن تفهـم الصين على الوجـه الصحيح[1].

وقـام السـيد فانـغ إي الـذي رأس أعمـال التعـاون الاقتصـادي الصينـي الخارجـي لأعـوام عديـدة بتلخيـص أعمـال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة فـي ذلـك الوقت في ثمانـي نقـاط، أولًا تنطلق كل الأعمـال مـن الموقـف الشـامل للكفـاح العالمـي؛ ثانيًـا لا تقتصـر المسـاعدات الخارجية علـى كونها أعمـالًا تقنيـة معقـدة ودقيقـة، بـل هـي أعمـال سياسـية مـن الطـراز الأول؛ ثالثًـا إن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة موجهـة للعالـم، وتواجـه العديد من المجالات التي لم يسـبق للصيـن معرفة بها، ولذلـك تبـرز الحاجـة للتعلم المسـتمر؛ رابعًا الالتـزام الفعال وبذل أقصى الجهد؛ خامسًـا فهم النقاط الأساسـية والاهتمـام بالأمـور العامـة، والتركيـز على خـوض الحرب والاهتمـام بالمسـتقبل، والاهتمام بالاسـتمرارية؛ سادسًـا التعـرف الكامـل علـى سـمات الـدول القوميـة والتقديـر الصحيح للـدور الذي يمكـن أن تلعبـه الصيـن؛ سـابعًا يجـب علـى وسـائل المسـاعدات أن تركـز علـى مسـاعدة الـدول

1- «عملية المجد -تشانغ فاي (النائب السابق لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية) يتحدث عن المساعدات الخارجية»، «نشرة أعمال المساعدات الخارجية»، مقال مسلسل في الأعداد من الثالث للخامس عام 2008.

المتلقيـة علـى الاعتمـاد علـى الـذات، وعليهـا أن تركـز كذلـك علـى حـل الاحتياجـات طويلـة المدى للطـرف الآخـر، وعليهـا كذلـك أن تهتم بشـكل صحيح بالاحتياجـات العاجلة في الوقـت الحالي؛ ثامنًا إن المسـاعدات موجهـة للخـارج، وفـي الوقـت نفسـه فهـي ترتكـز على السـوق المحليـة، وعليها أن تعـزز سـبل الإنتـاج والبناء المحلـي والتقـدم التقني[1].

**رابعًا: نظم إدارة المساعدات الخارجية الصينية في ظل نظام الاقتصاد المخطط:**

لقـد تناولـت محتـوى هـذا الفصـل بالكتابـة عـدة مـرات مـن قبـل، وما زلـت محتفظًـا حتى الآن بحكمـي المبدئـي، فمـا زلـت أرى أن نظـام إدارة المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة الـذي يقـوم إطاره النظامي الأساسـي على «نظام إدارات التسـليم الشـامل» و«نظام مسـؤولية الإدارات المتعاقدة» هو النظـام الأنسـب الـذي يتوافـق مـع أحـوال الصيـن، وذلك في ظـروف تاريخيـة ونظامية محـددة. إن هـذا الإطـار النظامـي اسـتمر لمدة ثلاثين عامًا بعد تأسـيس الصيـن الجديدة، ولهذا الإطار إسـهامات هامـة فـي توسـيع قنـوات العلاقـات الخارجيـة الصينيـة وكسـر الحصـار الذي فرضتـه الـدول الغربية ضـد الصيـن الجديـدة. وبشـكل محدد يمكـن القول بأن الصين في سـبيل الاسـتمرار والتطـور تحتاج إلـى تكويـن صداقـات متينـة مـع دول العالـم الثالث من خـلال تقديـم المسـاعدات، وبالمقارنة مع الطلـب علـى المسـاعدات الصينيـة، فـإن قـوة الدولـة الصينية فـي ذلك الوقـت لم تكـن كافية. وفي سـبيل التركيـز علـى المـوارد المحـدودة والشـحيحة، والانتهـاء مـن بعـض مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة الصعبـة والمرهقة، وتحقيق إنجازات ملحوظة في الاسـتراتيجيات الدبلوماسـية، والتنسـيق بيـن كل الإدارات المسـؤولة، نشـأ النظـام الـذي يعبـئ ويحشـد المـوارد كافـة بشـكل أكثـر فعاليـة. إن هـذا النظـام الـذي يتسـم بالتخطيـط المركـزي وتعـاون كل الأطـراف قـد كـون تدريجيًّـا نظامًـا تتولـى اللجنـة المركزية من خلاله مسـؤولية وضع سياسـات المسـاعدات الخارجيـة، وتتولى الإدارات واللجـان ذات الصلـة مسـؤولية تطبيـق السياسـات وإدارة المشـروعات، وذلـك تماشـيًا مـع نمو قوة الدولـة الصينية واتسـاع متطلبـات المسـاعدات الخارجية.

وفــي ظــل هــذا النظــام تتلخــص دورة العمــل الأساســي للمســاعدات الصينيــة الخارجيــة

---

1- «مجموعة فانغ إي»، دار نشر الشعب، 2008، الصفحات من 73 إلى 77.

فـي الآتـي: تتولـى اللجنـة المركزيـة للحـزب مـع مجلـس الدولـة الإشـراف الموحـد علـى أعمـال المسـاعدات الخارجيـة، ولا سـيما كمـا اهتـم بهـا السـيد شـواين لاي بنفسـه، وكذلـك تتولـى اللجنـة المركزيـة ومجلـس الدولـة دراسـة وتوجيـه أعمـال المسـاعدات، أمـا الإدارات واللجـان ذات الصلـة فتكـون مسـؤولة بشـكل مباشـر أمـام اللجنـة المركزيـة، وتطبـق نظـام مسـؤولية الوحـدة، وفـي ظل «نظـام إدارات التسـليم الشـامل» يكـون المسـؤول هنـا هو إدارة التسـليم وإدارة التسـليم الشـامل، وفـي ظـل «نظـام مسـؤولية الإدارات المتعاقـدة» تكـون الإدارة المتعاقـدة هـي المسـؤول. ويشـمل نطـاق المسـؤولية العديـد مـن الخطوات الإداريـة التنفيذيـة الدقيقة ومنهـا أعمال التفتيـش، أعمال التخطيـط، إدارة التخطيـط، إدارة البنـاء، توريـد وإدارة المعـدات والمواد الخـام، بالإضافة إلى الإدارة الماليـة، اختيـار العناصـر المبعوثـة خـارج البـلاد، التوجيـه الأيديولوجـي، التدريـب، إدارة إتمـام المشـروع، التجميـع، والتعـاون التقنـي وغيرهـا، ويشـمل نطـاق المسـؤولية كذلـك مـلء البيانـات الإحصائيـة. وتقـوم إدارات التسـليم والإدارات المتعاقـدة فـي مـا بينهـا، وكذلـك الهيئـات المعنيـة المتخصصـة فـي أعمـال المسـاعدات علـى مسـتوى المقاطعـة في مـا بينها ببنـاء العلاقات الشـبكية الاحترافيـة للمسـؤوليات التنفيذيـة وعلاقات المسـؤولية التنفيذية، ومن خلال «مكاتـب المسـاعدات الخارجية» المنتشـرة في كل المقاطعات وفي كل الإدارات واللجان، يتم التعاون والتنسـيق المتبادل علـى مسـتوى الموقـف الكامـل، بمـا يضمـن التطبيق السـلس للمسـؤوليات السياسـية للمسـاعدات الأجنبية[1].

وكان ظهـور نظـام مسـؤولية الإدارات المتعاقدة تطورًا طبيعيًّا. وفـي ذلك الوقت وبعدما كان يتم التوصـل إلـى اتفـاق بيـن الصيـن والطرف الأجنبـي حول المشـروع محـور المسـاعدات، كان مجلس الدولـة يحيـل الأمـر إلـى الإدارات واللجان المختصـة، والتي تكون مسـؤولة عن توافق المشـروع مع «المبـادئ الثمانيـة»، وتكون مسـؤولة كذلك عن الانتهاء من المشـروع في الوقـت المحدد وبالجودة والكميـات المتفـق عليهـا، كمـا تتحمـل المسـؤولية عـن النواحـي التقنيـة والاقتصاديـة للمشـروع. ولكـن، ومـع تداخـل مشـروعات المسـاعدات فـي العديـد مـن المجـالات ومنهـا السـكك الحديدية، الزراعـة، التصنيـع الخفيـف، الإذاعـة والتليفزيـون، الثقافـة، وغيرهـا، يحيـل مجلـس الدولـة الأمـر

1- جوو خونغ: «المساعدات الصينية الخارجية وثلاثون عامًا من الإصلاح والانفتاح»، مجلة «الاقتصاد والسياسة العالمية»، العدد الخامس لعام 2008، «ثلاثون عامًا من تحول العلاقات الصينية الخارجية» بقلم وانغ إي تشاو، دار نشر العلوم الاجتماعية، نسخة عام 2008.

إلـى بقيـة الإدارات واللجـان، والتـي تكـون مسـؤولة باعتبارهـا إدارات معاونـة، تسـاعد الإدارات المتعاقـدة فـي العمـل (والتـي يمكـن أن تكـون أي إدارة أو لجنـة). وفـي سـبيل تسـهيل التعـاون، أنشـأت الإدارات المتعاقـدة «مكاتب المسـاعدات الخارجية»، وذلك لتنسـيق وتحديـد أعمال الإدارة اليوميـة كافـة التـي يمارسـها جميـع المتخصصيـن المسـؤولين عـن المشـروعات أثنـاء العمـل فـي المشـروعات وبعـد الانتهـاء منها. كما تم تأسـيس مكاتب للمسـاعدات الأجنبية فـي كل المقاطعات، وتحـدد الإدارات المتعاقـدة بشـكل واضح ومحـدد ما تحتاجه المقاطعات والمدن لتنفيذ مشـروعات المسـاعدات مـن المعدات والمسـتلزمات، التعبئـة والتوصيل، المقـاولات الخارجيـة، مراقبة الجودة، اختبـارات أمـان الأجهـزة والمعدات وغيرها، وتكون الإدارات المتعاقدة مسـؤولة بشـكل مباشـر أمام مجلـس الدولـة. إن وضـوح علاقـات المسـؤولية يؤكـد ويضمـن أن الصيـن قـد نجحـت فـي تأسـيس عـدد مـن المشـروعات ذات الجـودة المرتفعـة فـي الوقـت الـذي لـم يكـن فيـه اقتصادهـا متطـورًا بشـكل كبيـر. وكانـت النواقـص فـي ظل نظـام الاقتصـاد المخطـط واضحـة تمامًا.

إن الاعتمـاد بشـكل منفـرد علـى الوسـائل الإدارية فـي إدارة مشـروعات المسـاعدات الاقتصادية يجعـل الإدارة الماليـة تطبـق نظـام الميزانيـات والحسـابات النهائيـة، الأمـر الـذي جعـل الأربـاح الاقتصاديـة للوحـدات التنفيذيـة لا ترتبـط بـأي شـكل بمصروفاتهـا الفعليـة، حجـم الاسـتثمار فـي المشـروعات، طـول مـدة البنـاء، وجـودة المشـروعات، الأمـر الـذي أثـر فـي حشـد وتعبئـة الحماس لإنجـاز المشـروعات لـدى الوحـدات التنفيذيـة ولـدى غالبيـة العامليـن فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة[1].

وإلى جانب النواقص التي ظهرت على الوسائل التنفيذية للإدارة، أدت الإدارة التنفيذية الجائرة إلى الاهتمام بالحسابات السياسية، ولم تهتم بالمشكلات التي ظهرت على مستوى الحسابات الاقتصادية. ولأن القـادة الصينييـن قـد تعهـدوا بتقديـم أرقى ما لديهم من تقنيات ومسـتلزمات في المسـاعدات الخارجيـة، إلا أن التنفيذييـن أحيانًـا يضطـرون علـى مضـض إلـى تلبية المطالـب غيـر العقلانية التي تقدمها الدول المتلقية للمسـاعدات، وبذلك يقعون في الخطأ الذي حذر منه وانتقده السـيد شـواين

1-«التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، بقلم شه لين، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 89.

لاي، وهو «عدم التوافق مع الظروف المحلية»، و«عدم الاستقصاء والدراسة». وأحيانًا تلجأ الصين إلى القيام بالمشروعات بنظام «تسليم المفتاح»، حيث تقوم بإنشائه كاملًا بداية من التصميم، البناء، التركيبات، وحتى التشغيل، وذلك في سبيل إتمام مهمتها ومساعدة الدول المتلقية للمساعدات على الإنتاج الصناعي، والنتيجة تأتي عكسية، حيث تزداد اتكالية واعتمادية الدول المتلقية للمساعدات، مما يعطي الفرصة لظهور بوادر العلاقات غير المتوازنة بين الطرف المانح والطرف المتلقي. وتتسم بعض المشروعات بارتفاع معاييرها بشكل يجافي الواقع، حتى إنه يصل إلى السعي للتقدم بشكل أعمى لا يتناسب مع الظروف الواقعية للدولة محل المساعدات، مما يسبب في النهاية حدوث الخسائر[1].

وفي الحقيقة لم تتوقف الهيئات الإدارية المعنية بالمساعدات الخارجية في الصين عن التنبيه على الأفراد والهيئات العاملة في المساعدات الخارجية بضرورة ملاءمة الواقع، الاقتصاد والتوفير، والعمل حسب الظروف المحلية، كما نبهت عليها كذلك بخفض تكلفة المشروعات بشكل منطقي، ومكافحة ظواهر التوسع المفرط، عدم الاهتمام بالحسابات الاقتصادية، وعدم الاهتمام بالتكلفة، وبذل أقصى الجهد في تحقيق «مشروعات ذات استثمارات قليلة بعوائد سريعة، والتفعيل الكامل لفاعلية أموال المساعدات الأجنبية»[2]، كما طلبت من إدارات المساعدات الخارجية «أن تعزز إدارات التخطيط وأن تطبق بشكل صحيح السياسات المتميزة للمساعدات الخارجية»[3]. وكذلك تدعيم عمليات الاستقصاء والدراسة، وتجميع الخبرات بشكل صحيح، كما قدمت العديد من اللوائح ومنها «الأساليب العامة لإعداد ميزانيات تصميم المشروعات المتكاملة للمساعدات». ولكن خلال مرحلة التطبيق، ونظرًا لأن العوائق التنفيذية أكبر بكثير من العوائق الاقتصادية، فإن الإدارة التنفيذية أصبحت أكثر

---

1- فانغ إي: «تسليط الأضواء على النقاط الأساسية، وضع الخطط الشاملة وحساب العوامل كافة، تأسيس أوضاع جديدة لأعمال المساعدات الصينية الخارجية»، «مجموعة فانغ إي»، دار نشر الشعب، عام 2008، الصفحات من 91 إلى 95، والصفحات من 99 إلى 104.

2- مكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة: «المجموعة الكاملة للمستندات النظامية للوائح المنظمة لإدارة المساعدات الخارجية»، عام 2005، الصفحة رقم 171.

3- فانغ إي: «تسليط الأضواء على النقاط الأساسية، وضع الخطط الشاملة وحساب العوامل كافة، وتأسيس أوضاع جديدة لأعمال المساعدات الصينية الخارجية»، «مجموعة فانغ إي»، دار نشر الشعب، عام 2008، الصفحات من 91 إلى 95، والصفحات من 99 إلى 104.

أهميـة مـن الإدارة الاقتصاديـة، وبالتالـي أصبح هناك نقص في الوسـائل الاقتصاديـة الإدارية الفعالة، ولذلـك أصبح مـن الصعـب تفـادي فكـرة «إتمام المشـروع» بأي ثمـن. وبمـرور الوقت، فـاق نطاق المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة قـدرة الصيـن علـى التحمـل فـي المراحـل الأولـى مـن الاشـتراكية، فبعـد أن اسـتعادت الصيـن مقعدهـا الشـرعي فـي منظمـة الأمـم المتحـدة تحسـن وضعهـا الدولـي بشـكل غيـر مسـبوق، ومـن ثـمّ تزايـدت بشـكل هائـل المسـاعدات التـي طلبتهـا الـدول النامية من الصيـن، وفـي ظـل هـذه الأوضاع، تزايد بشـكل حـرج نطـاق المسـاعدات الخارجية الصينيـة. وخلال الفتـرة بيـن عامـي 1971 -1975 شـهد إنفـاق الصيـن علـى المسـاعدات الخارجية نموًّا هائـلًا، حيث سـجل نسـبة 5.88% مـن إجمالـي الإنفـاق المالـي القومي العام فـي نفس الفترة، وسـجل عام 1973 نسـبة 6.92%[1]. ولذلـك كان الإصلاح اتجاهًـا لا منـاص منـه، وكانـت كلمـة السـر فـي توقيـت وبدء الإصـلاح، وكذلـك اختيـار التوجهـات والطـرق. وخـلال سـبعينيات القـرن العشـرين وبرغـم أن إصلاح المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة لـم يكـن قد أصبـح شـعارًا أو هدفًا واضحًـا بعـد، إلا أن الإصلاح كان قـد بـدأ، وظهـر ذلـك علـى مسـتوى الموضوعـات التـي تمـت مناقشـتها خـلال المؤتمـرات القوميـة لأعمـال المسـاعدات الخارجيـة التـي عقدتهـا وزارة العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة أعـوام 1971، 1972، 1973، 1975، 1977. وقـد أكـدت تلـك المؤتمـرات عـدة مرات أن الهدف الأساسـي من أعمال المسـاعدات الخارجية هو تشـجيع الاعتماد على الذات في البلدان المتلقية للمسـاعدات، وأشـارت كذلـك بشـكل واضـح إلـى أن المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة تنطوي علـى توجـه أيديولوجي مفعم بالتعصـب القومـي الـذي تتسـم بـه الدول الكبـرى، كما أن بهـا ميلًا لمجافـاة الواقع، والسـعي خلف الأمور الكبيرة والأجنبية، وكذلك الإسـراف، كما طالبت الاجتماعات بأن تتسـم سياسـات المسـاعدات الخارجيـة والهيئـات التنفيذيـة بمراعـاة الظـروف الواقعية والحفاظ علـى الطابع العملـي، والاقتصاد والتوفير.

وقبـل تطبيـق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح، أجـرت الصيـن إنشـاءات نظاميـة واسـعة النطـاق علـى مسـتوى نظـم المسـاعدات الخارجيـة، فعلـى سـبيل المثـال تـم تأسـيس نظـم وإجـراءات تتعلـق بإتمـام مشـروعات المسـاعدات، وحـددت بشـكل واضـح أسـاليب الإدارة

1- «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، بقلم شه لين، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 68.

المالية للمخزون، وأساليب تسعير رسوم المساعدات الاقتصادية، كما طرحت كل نظم الدعم التي تخص العاملين في المساعدات، وكذلك اللوائح ونظم التدريب للمبعوثين خارج البلاد، وغيرها من اللوائح ذات الصلة. وفي سياق اللوائح والقوانين، تم وضع معايير فحص مشروعات المساعدات بشكل دقيق، تلك المعايير التي نظمت الأعمال التحضيرية قبل الفحص والإرسال خارج البلاد، مما قدم بشكل دقيق معايير مفصلة للأوضاع المتخصصة، الأيديولوجية، والفيزيائية للعاملين في المساعدات الخارجية.

تتسم أعمال وزارة العلاقات الاقتصادية الدولية بالدقة. وطبقًا لجوهر توجيهات رئيس الوزراء السيد شواين لاي، وانطلاقًا من زاوية احترام الدول المتلقية للمساعدات بشكل محدد، يتم بحث وطرح ترتيبات ومخططات الأطر الصناعية في الدول المتلقية للمساعدات، كما يتم عمل التحليل المكثف والشامل للعديد من الجوانب المتعلقة بالمشروعات مثل توريد المواد الخام، مبيعات المنتجات، إمدادات الطاقة والمياه، المواقع الجغرافية الطبيعية، النقل والمواصلات، العلاقات التعاونية وغيرها، وبالمقارنة بين المميزات والمساوئ يتم تقديم برنامج اقتصادي عقلاني وملائم. بل وكانت هناك توجيهات واضحة بشأن أي مطالب غير عقلانية يمكن أن تتقدم بها الدول المتلقية للمساعدات، أي استخدام العديد من الأساليب لحل المشكلات، ومن تلك الأساليب السلوكيات المخلصة، الإقناع الصبور، والتفاوض على أساس المساواة، فلم يكن ثمة موضع للتسرع أو الغموض، وذلك لتجنب أو تقليل احتمالية حدوث المشكلات والتبعات السلبية لأعمال المساعدات بسبب عدم الالتزام بالمبادئ، سوء تقدير القدرات، عدم الاهتمام بالمنطق الاقتصادي والتقني. والسبب هنا هو أن هذه التصرفات ستضر في نهاية المطاف بعلاقات الصداقة بين الصين والدول المتلقية للمساعدات. وأصدرت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ووزارة الخارجية وثائق طالبت الجانب الصيني أن يقنع الدول المضيفة ألا تقيم نصبًا تذكارية لمشروعات المساعدات الخارجية الصينية وأن تمنع تلك التصرفات التي تنم عن تعصب أممي. وطالبت وزارة التجارة كل الهيئات الخارجية بأن تلتزم بالتركيز على الطرف الآخر وأن يكونوا مشاركين جيدين أثناء التعاون مع الدول المتلقية للمساعدات، وأن تنتبه وتلتزم باحترام سيادة الدول المتلقية للمساعدات، وأن تعكس من خلال التفاصيل الروح الأممية التي تتحلى بها الصين. إن تلك الروح قد أصبحت بالفعل قوة مؤثرة ومقنعة للدول النامية. ولا بد من الإشارة

إلـى المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة كانـت ترتكـز علـى المسـتويات العليـا للصيـن فـي ذلـك الوقت، سـواء مـن ناحيـة وضـع التوجيهـات والمبـادئ الاسـتراتيجية أو من ناحية تصميم المشـروعات، إرسـال الموظفيـن، أو الضمـان اللوجيسـتي وغيرهـا. وبأسـلوب آخـر، تظهـر الصيـن مـن خـلال المسـاعدات الخارجيـة أن مـا يتـم تقديمـه للـدول المتلقية للمسـاعدات هو أفضل مـا يمكن أن تقدمـه الصين في كل المجـالات.

إن مـا يعتمـد عليـه المسـتوى المتميـز الـذي تظهـر عليـه المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة هـو التنسـيق الكامـل والشـامل للمنظمـات والهيئات التعاونية. وخلال سـبعينيات القرن العشـرين، وهي الفتـرة التـي شـهدت تزايـدًا لمهمـات المسـاعدات الخارجيـة، وطبقًا لتوجيهات شـواين لاي، أنشـأت الغالبيـة العظمـى مـن المقاطعـات والمـدن ومناطـق الحكم الذاتي فـي طول البـلاد وعرضها هيئات معنيـة بالاقتصـاد الخارجـي. وكانـت هـذه الهيئـات مسـؤولة عـن ترويج أمميـة الصين، وفـي الوقت نفسـه مسـؤولة عن تنظيم وتطبيق مشـروعات المسـاعدات الخارجية الصينية، وتقوم كذلك بأعمال الإدارة، الإشـراف، المراجعـة، التنسـيق، والمسـاعدة فـي حـل مـا يطـرأ علـى أعمال المسـاعدات من مشـكلات، ممـا ولد حماسًـا متوقـدًا تجاه المسـاعدات.

ولكـن وكمـا قلنـا سـابقًا، فـإن المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة قـد لاقـت اهتمامًـا متزايـدًا نظـرًا لكونهـا تعتمد على حسـابات سياسـية وليسـت حسـابات اقتصاديـة، ولكنها ما زالت فـي النهاية غير عمليـة وغيـر مناسـبة لظـروف الواقـع، بـل إن الميـل للتعصـب الأممـي كان لا يـزال واضحًا بهـا. كما يتـم الاعتمـاد بشـكل منفرد علـى الوسـائل الإدارية في حل النواقص والمشـكلات التـي تظهر بداخل النظـام الإداري ومنهـا التذبـذب والصراعـات الصوريـة. ولذلـك وبرغـم أن الإدارات المعنيـة تؤكـد عامًـا بعـد عـام وتتخـذ الإجراءات الإداريـة كافـة، إلا أن الإصلاح الشـامل للمسـاعدات الخارجية على الجوانـب كافـة ومنهـا النظـم، الآليـات، السياسـات، والوسـائل قـد تـم تأخيـره إلـى ما بعـد التطبيق الشـامل لسياسـات الإصـلاح والانفتـاح فـي البـلاد. وفـي مجـال السياسـات الدوليـة، فـإن دولتيـن كبيرتيـن تتلقيـان المسـاعدات مـن الصيـن وهمـا ألبانيـا وفيتنـام كانتـا دائمًـا على خلاف مـع الصين فـي الموقـف الدولـي الجديد، مما أضاء شـارة التحذيـر أمام صناعة المسـاعدات الخارجيـة الصينية، ودفـع الصيـن إلـى مراجعـة سياسـات المسـاعدات الخارجيـة، وبـدأت تجـري ضبطًـا اسـتراتيجيًّا بخصوص مشـكلات المسـاعدات.

## الفصل الثاني

## المساعدات الصينية الخارجية في عصر الإصلاح

بـدءًا مـن الاجتمـاع الكامـل الثالـث للـدورة الحاديـة عشـرة للحـزب الشـيوعي الصينـي، دخلـت الصيـن فتـرة مـن الإصـلاح المتوقـد، وشـهدت تغيـرات هيكليـة وسياسـية لـم تشـهدها مـن قبـل، وبطبيعـة الحـال امتـد تأثير تلك التغيـرات والتعديلات التي جرت على مسـتوى السياسـات والهياكل إلـى مجـال المسـاعدات الخارجيـة. ولكـن وكجزءٍ مـن السياسـة الصينيـة الخارجية، حافظت سياسـة المسـاعدات الخارجيـة بشـكل أساسـي مـن حيث المبـدأ على الاسـتمرارية. وبعد أن عاد دينغ شـياو بينـغ مهنـدس الإصـلاح والانفتـاح إلـى الحياة السياسـية بعد «الثـورة الثقافية الكبرى»، ترأس بنفسـه الوفـد المشـارك فـي الـدورة الاسـتثنائية السادسـة للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة والتـي عقـدت فـي إبريـل عـام 1974 تحـت عنـوان «قضيـة التنميـة». وأكد فـي خطابه أمـام الجمعيـة العامة على «المبـادئ الثمانيـة» للمسـاعدات الخارجيـة، والتي سـبق أن طرحهـا رئيس الوزراء شـوان لاي، والتي تتلخـص فـي أن المسـاعدات الاقتصاديـة الموجهـة للـدول الناميـة يجـب أن تحتـرم سـيادة الـدول المتلقيـة للمسـاعدات، وألا تتضمـن أي شـروط سياسـية أو عسـكرية، وألا يترتب عليهـا أي امتيازات؛ أمـا القـروض التـي يتـم تقديمهـا للدول الناميـة، فلا بـدَّ أن تكون بلا فوائـد أو ذات فائـدة منخفضة، وأن يؤجـل سـدادها عنـد الضـرورة، أو حتـى يتـم التخفيف مـن أعبائها؛ كمـا أن المسـاعدات التقنية التـي تقـدم للـدول الناميـة، يجـب أن تكـون عملية وفعالـة ورخيصة الثمـن ومريحة، ويلتـزم الخبراء والموظفـون المبعوثـون للـدول المتلقيـة للمسـاعدات بنقـل التقنيـات لتلـك البـلاد بعنايـة، كمـا يتوجـب عليهـم احتـرام قوانيـن تلـك البـلاد وعاداتهـا القوميـة، دون المطالبـة بمعاملـة خاصـة، وألا يتورطـوا فـي أي أعمـال مخالفـة للقانـون. [1] لقد كان جوهر تلـك المبادئ مفعـلًا ومطبقًا طوال فترة الإصـلاح والانفتـاح، واسـتمر حتى الآن.

وقـد ذكـرت النشـرة الصـادرة عـن الاجتمـاع الكامـل الثالـث للـدورة الحاديـة عشـرة للجنـة

---

1- . تحرير: خان نيان لونغ «الدبلوماسية الصينية المعاصرة»، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 1988، ص 264-263.

المركزية في ما يخص المساعدات الصينية الخارجية، أنها ذات مغزى توجيهي هام، أما الأحكام الرئيسية التي وردت فيها مثل «التنمية الإيجابية للتعاون الاقتصادي القائم على المساواة والمصالح المشتركة مع جميع دول العالم، وبذل الجهد لاستخدام أرقى معدات وتقنيات العالم»؛ و«أن تحقيق التحديث الاشتراكي يتطلب استخدام الموارد المحلية والخارجية، ويستلزم كذلك فتح نوعين من الأسواق، الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، ويستلزم كذلك تعلم مهارتين، أولهما القدرة على تنظيم البناء القومي الداخلي، وثانيهما القدرة على تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية[1]»، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعلاقات التعاون الاقتصادي بين الصين ومثيلاتها من الدول النامية. وانطلاقًا من ضبط سياسات وآليات المساعدات الصينية الخارجية إبان فترة الإصلاح، فإن السعي لتنمية التعاون القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة واستخدام نوعي الموارد وتعلم المهارتين قد تبدى في كل مكان. وبطبيعة الحال فإن هذا الجهد قد صاحبته سلسلة من التعديلات والإصلاحات الصعبة على مستوى السياسات والآليات. وهي الإصلاحات والتعديلات التي لم تكتمل حتى الآن.

### أولًا: موضوع الإصلاح

عشية تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في الصين، ركز دينغ شياو بينغ خلال سلسلة محاضرات له حول المساعدات الدولية على المعنى ذي المستويات الثلاثة؛ المستوى الأول: أن المساعدات الخارجية مهمة استراتيجية، وأن الصين باعتبارها دولة نامية، لن تدخر جهدًا في تقديم ما تستطيع تقديمه من مساعدات لأصدقائها وشركائها من الدول النامية في العالم؛ المستوى الثاني: الاعتراف بأن الصين وبرغم كونها دولة مترامية الأطراف، إلا أنها ما زالت فقيرة للغاية، وإذا أرادت أن تقدم إسهامات أكبر للبشرية، فعليها أولًا أن تبذل كل الجهد لتنمية الاقتصاد القومي، وتحقيق التحديثات الأربعة، وكذلك فإن نظم المساعدات الخارجية الصينية تحتاج للإصلاح؛ أما المستوى الثالث[2] فهو أن الصين باعتبارها دولة نامية فهي تشترك مع باقي الدول النامية في حاجتها لتلقي المساعدات من الدول الغربية المتقدمة سواء

1- «مجموعة الوثائق الهامة منذ الاجتماع الكامل الثالث»، دار نشر الشعب، عام 1982، الطبعة الأولى، الصفحة رقم 5.

2- دينغ شياو بينغ: «تحقيق التحديثات الأربعة، لا هيمنة ولا سيطرة»، «مختارات من دينغ شياو بينغ» (المجلد الثاني)، 1993، ص 112.

فـي النواحـي الماديـة والتقنيـة والمعرفيـة أو فـي مـا يخـص التجـارب والخبـرات، وذلـك لكـي تبني الدولـة بأسـرع مـا يمكـن، وهـو الأمـر الـذي سَـيُمَكِّن الصيـن من إفـادة البشـرية بشـكل أكبر.

يركـز المسـتوى الأول مـن المعنى على المعنى الاسـتراتيجي للمسـاعدات الخارجية، وعلى مهمة ومكانـة الصيـن، بينمـا يتنـاول المسـتوى الثانـي الصعوبـات التـي تواجههـا الصيـن، وضـرورة إجـراء الإصـلاح فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة، ويتنـاول المسـتوى الثالث علاقـات المسـاواة والمنفعة المتبادلـة بيـن الصيـن والـدول الناميـة والـدول المتقدمـة، فالصيـن مثلهـا مثـل غيرهـا مـن الـدول الناميـة، فـي أمـس الحاجـة إلـى مسـاعدات الدول الغربيـة. وضح دينغ شـياو بينغ من خـلال خطابه البسـيط والبراجماتيـة مكانـة الصيـن وعلاقات التعـاون الاقتصادي بين الصين وباقي الدول ولا سـيما دول العالـم الثالـث النامية.

قـام دينـغ شـياو بينـغ بنفسـه بالشـرح والاقنـاع غيـر عابـئ بالمشـكلات والمصاعـب الموجـودة مـن أجـل توصيـل الفكـرة لرفـاق الحزب فـي الداخل وللأصدقـاء في الخـارج، وتضمنـت وجهة نظره الأساسـية حـول المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة والتـي شـدد عليهـا أكثـر مـن مـرة الأفـكار التاليـة: «إن مسـاعداتنا السـابقة للعالـم الثالـث كانـت أمـرًا صائبًـا. يواجـه اقتصادنـا المصاعـب، ولكـن علينـا أن نخصـص الأمـوال اللازمـة للمسـاعدات الخارجيـة. ولـو تحدثنـا مـن الناحيـة الاسـتراتيجية فنحـن نحقـق تنميـة حقيقيـة، ولا بـدَّ مـن تخصيـص مبالـغ معقولـة للمسـاعدات تتناسـب مـع تلـك التنميـة. ولا ينبغـي أن تنسـى الصيـن هـذه النقطـة بعـد تحقيـق التنميـة»، «عندمـا يصـل متوسـط دخـل الفـرد إلـى 1000 دولار أمريكـي علينـا أن نزيـد قليـلًا مـن الجهـد لمسـاعدة الـدول الفقيـرة فـي العالـم الثالـث. فجهودنـا الحاليـة ليسـت كافيـة»، «علينـا أن نتنفـس الصعـداء»، «بالنسـبة لمسـألة المسـاعدات، فـإن التوجـه هـو الاسـتمرار فـي منحهـا، ومـا زالـت الشـروط الثمانيـة تمثـل المبـادئ الأساسـية للمسـاعدات، أمـا الأسـاليب الموضوعيـة فـلا بـدَّ مـن تعديلهـا». ولخفـض نفقـات المسـاعدات الخارجيـة علـى نحـو ملائـم[1]، «يجـب إنفـاق القليـل مـن المـال والقيـام بالكثيـر مـن العمـل»، ومـن خـلال تعديـل أسـلوب المسـاعدات الخارجيـة لا بـدَّ مـن «أن

1- انظر شه لين «التعاون الاقتصادي الدولي في الصين المعاصرة»، دار النشر الصينية للعلوم الاجتماعية، عام 1989، الصفحة رقم 70 .

تجعل الدول المتلقية للمساعدات تستفيد بشكل حقيقي منها».

وفي الوقت نفسه، بدأت الصين تحت قيادة دينغ شياو بينغ تستفيد بشكل كبير من المساعدات الدولية متعددة الأطراف. وأصبحت في عام 1979 شريكًا رئيسًا في برامج الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي، وبدأت بمنتهى السرعة في تلقي المساعدات الثنائية من كثير من الدول المتقدمة مثل ألمانيا واليابان، وأصبحت أكثر دول العالم تلقيًا للمساعدات[1].

كما أن خفض الإنفاق على المساعدات الخارجية وتلقي المساعدات الغربية لا يعني أن مبادئ الصين في ما يخص المساعدات الخارجية قد طرأ عليها أي تغيرات جوهرية. وقد اكتشف السيد دينغ شياو بينغ في الوقت المناسب أن سوء الفهم والشك في ما يخص سياسة المساعدات الصينية الخارجية قد بدأ يظهر داخل الحزب وعلى مستوى المجتمع، فأشار بشكل واضح إلى أن «المساعدات الخارجية تعد إنفاقًا استراتيجيًّا لا غنى عنه»، وطلب من إدارة المساعدات الخارجية «أن تقوي من التعليم والدعاية الموجهة للكوادر والجماهير العريضة بشأن مبدأ الدولية وحب الوطن، مما يكون لدى الجميع فهمًا صحيحًا للمساعدات الأجنبية». وقال بجدية وبشكل صريح[2]: «لا بدّ أن نعلم أبناءنا أنه بصرف النظر عن التنمية التي تحققت، فلا بدَّ أن ننظر إلى أنفسنا باعتبارنا دولة من العالم الثالث، ولا نستطيع أن ننسى أصدقاءنا الفقراء في شتى بقاع الأرض». «فالصين سوف تحقق التنمية، ولكنها ستظل مرتبطة بالاشتراكية...... وما زالت مهمتنا هي مساعدة أصدقائنا الفقراء في التخلص من الفقر[3]». إن الصين تحقق التنمية لنفسها من خلال تنمية العلاقات الصحيحة بين الدول المانحة للمساعدات والدول المتلقية للمساعدات، لكي تحقق الإفادة الأكبر للبشرية، وهذا هو الخط الفكري الأساسي لدينغ شياو بينغ .

---

1- تلقت الصين عام 1994 مساعدات بلغت 3 مليارات و225 مليون دولار أمريكي، لتصبح أكثر دول العالم تلقيًا للمساعدات، انظر Dales, Penny. China and the End of in Africa—towards mutual benefit? Sundbyberg, Sweden: Diakonia, August, 2007, p. 33

2- توجيهات الرفيق دينغ شياو بينغ الصادرة في الثامن من نوفمبر عام 1980 بخصوص (آراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة المتعلقة بالعمل الجدي للمساعدات الأجنبية).

3- (كلمة دينغ شياو بينغ في لقائه مع رئيس جمهورية مالي ماريو تراوري -ستحقق الصين التنمية وستبقي ضمن العالم الثالث)، (جريدة الشعب اليومية)، العدد الصادر في 22/6/1986.

ووفقًا لما سبق، أكد مجلس الدولة وإداراته المعنية مرة أخرى عام 1980 على توجه الصين الكلي للمساعدات الخارجية إبان فترة الإصلاح والانفتاح، وطرحت «المبادئ الثمانية» التي تمسكت بمبدأ العالمية وبالمساعدات الخارجية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام التعاون الفني والاقتصادي الدولي، وأصدرت العديد من الاقتراحات التي اتسمت بالتقدمية والمساواة والمنفعة المتبادلة. وفي بداية عام 1983، طرحت اللجنة المركزية المبادئ الأربعة «المساواة والمنفعة المتبادلة، والتركيز على الكفاءة، والتنوع، والتنمية المشتركة»، وكان الإطار العام[1] هو زيادة مضمون «استقراء الحقائق من الوقائع» وذلك على أساس مبدأ العالمية الموجود بالفعل، أي تأكيد أن الصين باعتبارها دولة اشتراكية كبرى تقوم بالمهمة والمسؤولية الدولية في مجال المساعدات الخارجية، وطرحت في الوقت نفسه أن الصين في مجال المساعدات الخارجية «تقدم أقصى ما يمكن تقديمه وفق ظروفها، وتقدمه بأفضل شكل ممكن».

إن أقصى ما يمكن أن تقدمه الصين هو المال، وأفضل شكل يمكن أن تقدمه به هو الروح، فالقوة الروحية هامة جدًّا[2]. وعلى مستوى التعامل مع مشروعات وأموال المساعدات الدولية، فإنها ذات اتجاهين، اتجاه تلقي المساعدات، واتجاه تقديم المساعدات. وقد أسست الصين مجموعة كاملة من النظم والآليات الإدارية لتلقي المساعدات وذلك لضمان حدوث المساعدات في الاتجاهين، اتجاه المنح واتجاه التلقي[3].

وطبقًا لتوجيهات دينغ شياو بينغ، فإن إصلاح نظم المساعدات الخارجية الصينية يتم على أساس التمسك «بالمبادئ الثمانية»، وبالتالي ليست ذات طابع هدمي، بل ذات طابع إصلاحي تعديلي. وبشكل آخر، لا يمكن التنصل من النتائج التي تحققت، ولا سيما على مستوى هدف الصين المؤكد والمتمثل في مساعدة الصين للدول النامية على التنمية، فقد كان هدفًا نبيلاً، ولكن المساعي والتجارب والإصلاحات على المستوى التنفيذي لم تكن كافية. فعلى سبيل المثال لو فرضنا أن هناك مصنعًا تم تشييده من خلال المساعدات الخارجية، ولكن المواطنين في الدولة المتلقية للمساعدات لا

1- . تشين مو خوا: (تدشين مرحلة جديدة للاقتصاد والتجارة الخارجية)، جريدة الشعب اليومية، عدد 20/9/1982.

2- انظر شه لين: «التعاون الاقتصادي الدولي في الصين المعاصرة»، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 1989، ص 70 .

3- جوو خونغ، وجانغ جون، وجانغ مين: (المساعدات الأجنبية في الصين)، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 2007.

يحسـنون الإدارة أو الإنتـاج، بالإضافـة إلـى ظاهرة الفسـاد المستشـري فـي بعض الـدول، وجراء ذلك تـم تدميـر المصنـع، ولـم تتحقق الأهـداف المرجوة من وراء المسـاعدات الخارجيـة الصينية. ولذلك وجـب توجيـه الإصـلاح لحل تلـك المشـكلات، والبحث عن وسـيلة أفضل.

وبمطالعـة كتـاب «ثلاثيـن عامًا من المسـاعدات الصينية الخارجية وسياسـات الإصلاح والانفتاح» يـرى المؤلـف أنـه بعـد الاجتمـاع الكامـل الثالـث للـدورة الحاديـة عشـرة للجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي، تركـزت إصلاحات الصيـن في مجال المسـاعدات الخارجية في عـدد من النواحي شـملت: ضبـط السياسـات والأسـاليب والإدارة والآليـات وغيرهـا.[1] إن مـا يسـمى إصلاح السياسـات يشـير بشـكل أساسـي إلى خفض الإنفاق على المسـاعدات الخارجية، وجرى الخفض على المسـتوى الكمـي فقـط. وتحكمـت الصين بين عامي 1979-1982 بشـكل صـارم في الإنفاق على المسـاعدات الخارجيـة وفـي التعاقـدات الجديـدة، وانخفضت المسـاعدات الخارجيـة بمقدار 6-7% مـن الإنفاق المالـي بفعـل المغـزى الكامـن وراء مبدئـي «اسـتقراء الحقائـق مـن الوقائـع، وتقديـم أقصـى مـا يمكـن تقديمـه». ولكـن فـي الوقـت نفسـه الذي تـم فيه خفـض الكمية، طالـب دينغ شـياو بينغ ألا تتأثـر المسـاعدات علـى مسـتوى الجـودة أو الفاعليـة. سـتقل المسـاعدات على مسـتوى الكم ولكن فاعليتهـا سـتكون أفضـل، ومـن ثمّ طرح مشـكلة إصـلاح أسـاليب المسـاعدات الخارجية.

ويشـير مـا يسـمى بإصـلاح الأسـاليب إلـى تغيير بعـض الطـرق الأصلية، وعلى سـبيل المثـال فإن الدول المتلقية للمسـاعدات مطالبة بشـكل مناسـب بدفع «رسوم محلية»، ومن الأسباب الرئيسة هنا هـو أن «الرسـوم المحليـة» لا يمكـن التحكم فيها، فبسـبب العوامل التي لا يمكـن توقعها مثل تأخير أعمـال المشـاريع، وزيـادة التكاليـف وغيرهـا تتزايـد دائمًـا تكاليـف المسـاعدات الإنشـائية الصينية بشـكل كبير. وبالتالي فإن قيام الدولة المتلقية للمسـاعدات بدفع «الرسـوم المحلية» يعطي الفرصة للجانـب الصينـي للتحكـم بشـكل كامـل في الإنفـاق الكلي علـى المسـاعدات الخارجيـة، وليس هذا فحسـب ولكن السـبب الأهم يتمثل في أنه يجعل الدولة المتلقية للمسـاعدات تدفع وتدير «الرسوم

1-. . جوو خونغ: (ثلاثون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية وسياسات الإصلاح والانفتاح)، مجلة (الاقتصاد والسياسة الدولية) العدد الخامس لعام 2008.

المحليـة» لجـزء ضئيـل مـن المسـاعدات الإنشـائية أو المشـاريع، ويسـتطيع كذلـك أن يجعـل مـن متلقـي المسـاعدات طرفًـا متعاونًـا بشـكل حقيقـي فـي مشـروعات المسـاعدات الاقتصاديـة منـذ البدايـة، ويسـتطيع بذلـك أن يتعلـم كيـف يجـري «محاسـبة اقتصاديـة» لمشـروعات المسـاعدات الإنشـائية، ومـن ثـمّ يتعلـم الأسـاليب الأساسـية لإدارة الاقتصاد، وبذلـك يضع اللبنـات الأولى لاعتماد هـذه الـدول علـى نفسـها فـي تنميـة الاقتصاد فـي المسـتقبل.

ويتضمـن إصـلاح أسـاليب المسـاعدات الصينيـة التحـول فـي توجـه الاسـتثمارات. وتنطلـق الصيـن مـن المسـتوى الإنتاجـي والإداري الحقيقي للـدول المتلقية للمسـاعدات وبالتالـي قللت من المسـاعدات الإنشـائية الموجهـة فـي صور مشـروعات إنشـائية، وتحولت إلى المسـاعدة في إنشـاء البنايـات الهامـة، والمشـروعات ذات الطابـع التـذكاري مثـل مراكـز المؤتمـرات ومبانـي البرلمانـات، والملاعـب والمستشـفيات وغيرهـا. كمـا أن إدارة مشـروعات المبانـي ذات الطابـع التـذكاري أكثـر بسـاطة مـن إدارة المشـروعات الإنتاجيـة، ولقـد كان هـدف هـذا التحـول هـو تخفيـف العـبء من علـى كاهـل الدولـة الصينيـة، وفـي الوقـت نفسـه زيـادة عنصـر الاسـتمرارية لتلك المشـروعات.

وبعـد مضـي فتـرة مـن تلـك السياسـات، عدلـت الصين مـن مسـاعداتها الإنشـائية للمشـروعات الضخمـة، وتحولـت إلـى مشـروعات صغيـرة ومتوسـطة تقتـرب أكثـر مـن حيـاة المواطنيـن وفقًـا لظروفهـم وأحوالهـم، مثـل المسـاعدة فـي إنشـاء القواعـد النموذجيـة الريفيـة، والمـدارس القروية، والبنـى التحتيـة الاجتماعيـة الضرورية، وكذلك إرسـال المتخصصين إلى الدول المتلقية للمسـاعدات ليقومـوا بمهـام التدريـس ونقـل التكنولوجيـا، وتقديـم معـدات نموذجيـة صغيـرة، ودعـوة مواطنـي الـدول المتلقيـة للمسـاعدات للدراسـة فـي الصيـن وتلقـي تدريبـات تكنولوجيـة ومسـاعدتهم ماليًّا إلخ.

وبالإضافـة إلــى تحــول المســاعدات الصينيــة الخارجيــة فــي مجــال الإنشــاءات مــن المشــروعات الكبيــرة إلــى المشــروعات الصغيــرة والمتوســطة فــي عصــر الإصــلاح والانفتــاح، بــرزت أيضًــا مبــادئ التعــاون والمســاواة. وحيــث كانــت المســاعدات الخارجيــة فــي عهــد الاقتصــاد المخطــط تتضمــن بشــكل أساســي حزمًــا كاملــة مــن مشــروعات المســاعدات، وكان ذلــك النــوع مــن المســاعدات يشــغل مــن 60% إلــى 70% مــن حجــم المســاعدات الخارجيــة،

وكانت الصين في المعتاد مسؤولة عن تصميم المشروعات والإشراف عليها وتوفير المعدات بشكل كامل أو جزئي، وتوفير مواد البناء، وإرسال المتخصصين لتنظيم وتوجيه مراحل البناء والتركيب والإنتاج التجريبي، وإقامة الدورات التدريبية وغير ذلك، وكذلك نقل التكنولوجيا المرتبطة بالمشروعات إلى الأفراد المعنيين بالمشروع في الدولة المتلقية للمساعدات، وسمي ذلك الأسلوب «مشروعات تسليم المفتاح»، أو «مشروعات المساعدة بالسمكة». ولكن ظهرت مشكلات تتعلق باستمرارية تلك المشروعات. إن المرافق الخاصة بالمساعدات الإنشائية الصينية متقدمة نسبيًّا، ولكنها تحتاج من الدول المتلقية للمساعدات أن توفر لها الفنيين والإداريين المناسبين وأن تضع النظم والإجراءات السليمة لكي تحمي عمليات تلك المرافق[1]، وأن تتيح سبل التدريب والتطوير بشكل متواصل. ولذلك فإن مساعدة الدول المتلقية للمساعدات في اكتساب القدرة على الاعتماد على النفس هو بمثابة «توفير السمكة»، أما تعليم الشعوب المتلقية للمساعدات أن تخوض غمار البحر لتصطاد بنفسها فهو إشكالية صعبة للمساعدات الخارجية الصينية، والخطوة الأولى لحل تلك الإشكالية تكمن في تعميق وزيادة التعاون.

وفي عام 1984 أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الصين «آراء حول نتائج تعزيز مساعدات المشروعات الكاملة»، وطرحت تعزيز التعاون التكنولوجي بعد اكتمال المشروع، وكذلك إمكانية المشاركة في إدارة وتشغيل المؤسسات التي تمت المساعدة في بنائها، وذلك وفق احتياجات الدول المتلقية للمساعدات. ولا يقتصر الأمر على الشراكة مع الحكومات والاشتراك في إدارة المشروعات المكتملة، بل يمكن الشراكة مع القطاع الخاص، وتكوين مشروعات مشتركة معه، مما يجعل المؤسسات تتمتع بحق التعبير وأن تتحمل المسؤولية الاقتصادية. كما أن الدول المتلقية للمساعدات يمكن أن تستخدم عملتها المحلية في السداد، وأن تدخل المبالغ التي تسددها ضمن الاستثمارات المحلية، وتكون بذلك بمثابة أسهم للصين في المؤسسات التي تشارك في إدارتها، وتشارك بها في الإدارة والتشغيل. والمثال النموذجي لتلك السياسة الجديدة هو مساعدات الصين التي خصصت لإعادة بناء مصانع السكر في جمهورية مالي.

1-. محضر اجتماع بعثة خبراء السكك الحديدية الصينية في تنزانيا يوم 24 يناير 2008 .

فخـلال فتـرة السـتينيات والسـبعينيات مـن القرن العشـرين، قدمـت الصين مسـاعدات لجمهورية مالـي المسـتقلة حديثًـا آنـذاك. ونجـح رجال المسـاعدات الصينيـة الخارجية مـن خلال الحـرث وإزالة الأعشـاب الضـارة فـي زراعـة قصب السـكر فـي مالي، وتم إنشـاء الشـركة المتحدة لسـكر القصب في مقاطعـة نينـو بمنطقـة سـيجو، وفـي عـام 1965 تـم تقديـم المسـاعدات لمالـي لإنشـاء مصنـع دوجا بوجو للسـكر، بطاقة إنتاجية تبلغ 400 طن يوميًّا، وفي عام 1973 تم إنشـاء مصنع سـيلي بارا للسـكر، بطاقـة إنتاجيـة تبلـغ 1000 طـن يوميًّـا. ولكن لسـوء عمليات الإدارة والتشـغيل تعرضت تلـك المصانع لخسـائر كبيـرة. وفـي عـام 1984 طلبـت مالـي المسـاعدات مـن الحكومة الصينيـة. وطبقًا للسياسـات الجديـدة والتـي تسـمح للمسـاعدات الخارجية بأن تقوم بعمليـات التشـغيل والإدارة كافة، فقد وقعت الصيـن مـع جمهورية مالـي «اتفاقية التعـاون الإداري»، وبناءً عليه أرسـلت الشـركة الصينية للصناعات الخفيفـة والتعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي الخارجي مبعوثًا للمشـاركة في الإدارة. وقد غيـرت الإدارة الصينيـة مـن واقـع محصول قصب السـكر فـي جمهورية مالي من حيـث الزراعة الكثيفـة، وحجم عود القصـب، والإنتاجيـة، واهتمـت مـن ناحيـة أخـرى بصيانـة المعـدات، وتحسـين التكنولوجيـا، وتحقيق الإنتـاج الآمـن، وإصـلاح النظم الإدارية، وتطبيق نظام مسـؤولية المدير العام ومسـؤولية مدير المصنع، ورفـع المسـتوى التشـغيلي والتكنولوجـي للعامليـن. وبطبيعـة الحال ونظـرًا للعديد مـن العوامل مثل تخلـف النظـام الاقتصـادي الكلـي لجمهوريـة مالـي، وقِـدم معـدات مصانـع السـكر، ونقـص التمويـل، وتدهـور التربـة، وتدنـي إنتاجيـة العاملين، أصبح تحسـين أحوال تشـغيل المشـروعات محـدودًا، وفي النهايـة لجـأت مالي إلى القـروض والإدارة المشـتركة.

وقـد أدى ذلـك كلـه إلـى خفض إنفـاق الصين على المسـاعدات الخارجية بعد عـام 1979 مقارنة بمـا كان عليـه خـلال حقبـة السـبعينيات، ولكـن وعلـى النقيـض زاد التواصـل مـع الـدول المتلقيـة للمسـاعدات، وأصبـح شـكل ومحتـوى المسـاعدات المقدمـة أكثـر تميـزًا ممـا كان عليـه سـابقًا، وأصبحـت المشـروعات المقدمـة تمـس جمـوع المواطنيـن في الـدول المتلقية بشـكل أكثر من ذي قبـل. وتحـول شـكل التعـاون بيـن الصيـن وهـذه الـدول مـن التعـاون الفنـي البسـيط إلـى التعـاون التكنولوجـي والتعـاون الإداري وغيرهـا مـن أشـكال التعـاون المتعددة، مثـل الخدمـات التكنولوجية والخدمـات الاستشـارية وإنشـاء المؤسسـات ذات الإدارة المشـتركة وغيرهـا.

### ثانيًا: إصلاح آليات ونظم الإدارة

جديد بالذكر أن تغير المساعدات الخارجية على مستوى الشكل والمضمون يقود لا محالة إلى تغير نظم وأساليب إدارة المساعدات الخارجية. ففي أكتوبر من عام 1979 أحالت وزارة التجارة الخارجية والاقتصاد «المذكرة المشتركة حول عدد من المشكلات المتعلقة بإدارة العقود الاقتصادية»، وبدأت تجربة الاستعانة بأشكال العقود لتحديد علاقات التعاون والمسؤولية المتبادلة بين الشركات وبعضها في نواحي الإنتاج والإمداد والنقل والتسويق، لتكون بمثابة خطوات هامة لرفع المستوى الإداري والتشغيلي للمؤسسة، وتشديد المحاسبة الاقتصادية، واستخدام الأساليب الاقتصادية لإدارة الاقتصاد.... ولا بدَّ أن يستخدم نظام العقود الاقتصادية في الإدارات كافة مثل الزراعة والصناعة والمواد الخام والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها، وتعتبر تلك الإدارات الاقتصادية الكيان الرئيس للمساعدات الخارجية الصينية. ولقد تغيرت المبادئ التي تحكم سلوك الكيان الرئيس، وبالتالي لا بدَّ أن يشمل التغيير أساليب إدارتها. ولذلك بدأت الصين في إجراء تعديلات كبيرة للمساعدات الاقتصادية الخارجية تباعًا مع تعميق إصلاح النظم الاقتصادية الصينية الداخلية. وفي الحادي عشر من أغسطس عام 1980، أطلقت مشروعات المساعدات الاقتصادية الخارجية الصينية تجارب حزمة الاستثمارات. وهو ما يعد إصلاحًا كبيرًا وهامًّا لنظم إدارة المساعدات الاقتصادية الخارجية الصينية. وفي ذلك الحين بدأت الصين فعليًّا في تقليص حجم المساعدات، وأدخلت تغييرات طالت أسلوبها ومحتواها، وأعقب ذلك خفض حجم المساعدات الحكومية. وتماشيًا مع إعجاب الناس بآليات السوق، طرأت تغيرات على الأساليب المباشرة التي تتبعها الدولة للتحكم في الحياة الاقتصادية، وأصبحت إعادة هيكلة الشركات أساس سلوك السوق وذلك طبقًا لقواعد المنافسة السوقية ومبادئ الربح. ومن الصعوبة بمكان على الأقسام الإدارية والتنفيذية للمساعدات أن تحفز الوزارات والهيئات المختصة لتنفيذ مشروعات المساعدات الخارجية من خلال الأوامر الإدارية، وبدأت تلك الأقسام البحث بشكل مباشر في المناطق المحلية عن الشركات التي ترغب في تنفيذ تلك المشروعات متجاوزة بذلك الإدارات المعنية بالمقاولات. وبرغم أن النسق الشبكي الإداري لنظام مسؤولية إدارات المقاولات لم يتم الإعلان عن تفككه رسميًّا، إلا أن التخلص منه كان يتم تدريجيًّا.

وبدايـة مـن مـارس عـام 1982، بـدأت وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة وهـي الجهـة المخولة بـإدارة ملـف المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة[1] فـي تطبيـق «نظـام المسـؤولية التعاقديـة» بعـد أن اسـتمرت فـي تطبيـق «نظـام حزمة الاسـتثمارات»، وذلك طبقًـا لقواعد إصلاح السـوق، وكان المقصد الأساسـي هـو تحـول وظائـف الحكومـة فـي مـا يخـص عمليـات المسـاعدات الخارجيـة. وفـي كتابه المعنـون باسـم «التعـاون الاقتصـادي الدولـي في الصيـن المعاصرة»، قدم شـه ليـن بالتفصيل أصول هذيـن النظيمـان وسـماتهما وأسـاليبهما الإدارية. ويرى شـه لين فـي كتابه أنه خلال الفتـرات الأولى مـن الإصـلاح والانفتـاح لـم تكـن سياسـة «الإطعام مـن قدر واحـد» فعالـة اقتصاديًّا، وكانـت العيوب التـي لا تنتمـي للمحاسـبة الاقتصاديـة للمشـروعات واضحـة للغايـة، ولذلـك وبدايـة مـن عـام 1980 حاولـت وزارة العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة اسـتخدام أسـاليب تجمـع بيـن الأدوات الاقتصاديـة والأدوات الإداريـة لإدارة مشـروعات المسـاعدات الاقتصاديـة طبقًـا لجوهر إصلاح النظـم الاقتصادية القومية. [2]إن ما يسـمى بنظام «حزمة الاسـتثمارات» يحيل أعمال مشروعات المساعدات الاقتصادية كافـة إلـى إدارة أو منطقـة واحـدة (وحـدات متعاقـدة)، وتتحمل تلـك الوحدات المسـؤولية الكاملة فنيًّـا واقتصاديًّـا لمشـروعات المسـاعدات الخارجيـة المنوطة بهـا. وتتمتع الوحـدات المتعاقدة بقدر محـدد مـن الإدارة الذاتيـة فـي تنفيـذ وإدارة المشـروعات في حـدود السياسـات واللوائـح والقواعد القوميـة للمسـاعدات الخارجيـة وفـي إطـار الاتفاقيـات الخارجيـة. أمـا تكاليـف المشـروع فيتـم تخصيصهـا دفعـة واحـدة للوحـدة المتعاقـدة طبقًـا لأسـعار العقـود الخارجيـة المتفـق عليهـا وطبقًا للسياسـات واللوائـح ذات الصلـة. ويتضمـن نطـاق نظـام حزمـة الاسـتثمارات المشـروعات الكاملـة ومشـروعات الترميـم (بدايـة مـن الرقابة والتصميم والأعمال الإنشـائية حتى التسـليم)، ومشـروعات تدريـب المتدربيـن (ويشـمل المتدربيـن فـي كامل المشـروع، والمتدربيـن الفرديين)، ومشـروعات المسـح الجيولوجي، ومشـروعات استكشـاف المـوارد (التنقيب)، ومشـروعات الاختبار، ومشـروعات المعـدات الفرديـة، ومشـروعات قطع الغيار، ومشـروعات التعـاون الفني وغيرهـا. ويمكن أن يدخل فـي توصيف الوحدات المتعاقدة جميع الأقسـام واللجـان والإدارات العامة في مجلس الدولة وكذلك

1- .خرجت فرق المساعدات الطبية والمساعدات التقنية والتعليمية التي تم استحداثها بعد عام 1985 من نطاق اختصاص وزارة التجارة والاقتصاد ، وخرجت كذلك مشروعات الأمن العام والتعاون الأمني وغيرها من المشروعات التي تم استحداثها بعد ذلك.

2- . انظر: شه لين «التعاون الاقتصادي الدولي في الصين المعاصرة»، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 1989، ص 89.

حكومـة الشـعب فـي كل المقاطعـات والمـدن ومناطـق الحكـم الذاتـي، ويكـون التنفيـذ مـن خلال المنظمـات والهيئـات المعنيـة بالاقتصاد والتجارة الخارجية في تلك الأقسـام وتلـك المناطق. ويمكن للوحـدات المتعاقـدة أن تتعاقـد مـن الباطـن مـع وحـدات أخـرى في جزء مـن أعمال المشـروعات، ويتـم اسـتخدام المبالـغ المخصصة للمشـروع من خـلال إجراء محاسـبة اقتصاديـة صارمة.

ويذكـر موظفـو المسـاعدات الخارجيـة السـابقون أن غرض هذا الإصلاح كان فـي ذلك الوقت هو «توزيـع السـلطات»، وإذكاء الحماسـة والإيجابيـة لـدى الوحدات المسـؤولة عن تنفيذ المشـروعات، ولكـن لأن خـلال الفتـرات الأولـى مـن الإصـلاح والانفتـاح كان كثير من الوحـدات التعاقديـة المعنية بأعمـال المسـاعدات الخارجيـة في جميع الإدارات والمقاطعات هي بالأسـاس مكاتب للمسـاعدات الخارجيـة تحولـت لمؤسسـات، فكانـوا يتمتعـون بنـوع مـن الاحتـكار الصناعـي، وفـي الوقت نفسـه وبسـبب عـدم اكتمـال إنشـاء نظام السـوق لم يتعلموا بشـكل حقيقـي التعاطي وفق قواعد السـوق وقوانيـن السـعر، ولذلـك كانـت هنـاك دائمًـا ظاهرة "عـدم كفاية الحزمـة»، ولذلك لا يمكـن تحقيق الكفـاءة والعدالة بشـكل حقيقي.

لـم يسـتمر العمـل بنظـام حزمـة الاسـتثمارات فتـرة طويلـة، وبـدأ يتغير إلـى «نظام المسـؤولية التعاقديـة». وقـد قـدم شـه ليـن شـرحًا وافيًـا لهـذا النظـام فـي كتابـه. فـي ذلـك الوقـت «عـام 1983» تحسـنت الأحـوال الاقتصاديـة والماليـة للصيـن تدريجيًـا، وقـد نجـح إصـلاح نظـام الاقتصـاد القومـي وإصـلاح التحـول الوظيفـي لهيئـات وأجهـزة الدولـة فـي تحقيـق تقـدم جديـد، وتحولـت العديـد مـن الوحـدات المتعاقـدة مـن إدارات حكوميـة إلـى شـركات للتعـاون الفنـي والاقتصـادي الدولـي تابعـة للحكومـة بمسـتوياتها كافـة أو تحولـت إلـى مؤسسـات ومنظمـات تابعـة للقطـاع العـام مملوكـة للدولـة تتمتـع بالشـخصية القانونيـة الاعتباريـة، ومـن ثـمّ حققـت الفصـل بيـن الحكومـة والمؤسسـات، ومارسـت الإدارة المسـتقلة والتمويـل الذاتـي. وفـي الوقـت نفسـه كانـت المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة تخـرج مـن شـرنقتها، وبـدأت فـي توسـيع النطـاق. وفـي ديسـمبر مـن عـام 1983 أصـدرت وزارة الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة «التدابيـر المؤقتـة لنظـام المسـؤولية التعاقديـة لمشـروعات المسـاعدات الخارجيـة»، وغيـرت بذلـك مـن نظـام حزمـة الاسـتثمارات القديـم، وبـدأت التجـارب حـول نظـام المسـؤولية التعاقديـة، وعقـدت المناقصـات بيـن شـركات

التعاون الفني والاقتصادي الدولي والمؤسسات المملوكة للدولة ومنظمات القطاع العام المتمتعة بالشخصية الاعتبارية القانونية، وكان يتم اختيار الوحدة المتعاقدة الأفضل طبقًا للتقييم الذي يشمل عددًا من العوامل مثل العرض المالي المنافس الذي تتقدم به المؤسسة، ومدة التعاقد، والقدرات الفنية وغيرها، وفي الوقت نفسه توسعت نطاقات الإدارة الذاتية للوحدات المتعاقدة، وتحددت بشكل أكبر المسؤولية الفنية والاقتصادية لها طبقًا لمبادئ المسؤولية والحقوق والمصالح، كما تم وضع تحديد واضح لمعايير فوترة التكاليف، فمن خلال تقديم العطاء (الأفضل) يتم تحديد المؤسسة المتعاقدة. وإلى جانب ذلك أخذ شكل ونطاق التعاقد شكلًا أكثر مرونة، وسمح بالتعاقدات الجزئية التي تختص بمراقبة المشروع أو تصميمه أو إنشائه على حدة، وسمحت كذلك بالتعاقد على كامل المشروع بشكل كلي[1].

وفي النظام الإداري «لنظام المسؤولية التعاقدية»، فإن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقًا لمغزى اللجنة المركزية والمؤشرات الصادرة عن وزارة المالية تكون مسؤولة عن وضع سياسات المساعدات الخارجية والقيام بالترتيبات المشتركة، ووضع برامج المساعدات الخارجية والميزانيات، وتكون أيضًا مسؤولة عن التفاوض حول اتفاقيات المساعدات مع الحكومات وتوقيعها، والقيام بدراسات الجدوى لمشروعات المساعدات الخارجية، وترتيب المناقصات ودفع المبالغ للشركات الفائزة، وتقديم الاستشارات للدول المتلقية حول المساعدات، وتطوير طرق الإشراف والمتابعة، وتمثيل الدولة الصينية في مراسم تسليم المشروعات، وتكون مسؤولة كذلك عن الأعمال الإحصائية كافة ووضع القواعد والنظم. أما الوحدات المتعاقدة فتكون مسؤولة عن الرقابة على المشروعات، والمساعدة في توقيع عقود المشروع والمساعدة في التصميمات والرسومات والتقديرات، ومساعدة شركة الصين لتصدير المعدات المتكاملة في توقيع عقود الإنشاء وتكون مسؤولة عن تنفيذها، وضمان جودة وتقدم المشروع، ونقل الرسوم النهائية والمعلومات الفنية إلى الدولة المتلقية للمساعدات. وللوحدة المتعاقدة الحق في تحديد برامج البناء وإدارة شؤون الموظفين المبعوثين، وترتيب وتخصيص الإيرادات وفقًا للوائح المعمول بها في الدولة. وبمعنى

1- . انظر شه لين: «التعاون الاقتصادي الدولي في الصين المعاصرة»، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 1989، ص 73.

آخـر انتقلـت الحقـوق المرتبطـة بالمشـروع وحقـوق الموظفيـن والحقـوق الماليـة إلـى عهـدة الوحـدات المتعاقـدة.

جـذب «نظـام المسـؤولية التعاقدية» الاهتمام العام واسـتفاد من قوى السـوق مـن خلال عملية «العطـاءات» التـي تأسسـت طبقًـا لقواعـد السـوق، ولـم يحـل فقـط محـل نظـم الإدارة الشـبكية التنفيذيـة فـي عهـد نظـم إدارات المقـاولات، وإنمـا أدى إلـى تغير كبير وتعديل شـامل طـال هياكل وأسـاليب المسـاعدات الخارجيـة بـل وحتـى تركيباتهـا. وخـلال تحـول وتعديـل الأسـاليب الإداريـة للمسـاعدات الأجنبية والمشـار إليهما سـابقًا تغيرت وظائف وهياكل المسـاعدات الخارجية الصينية مـن الإشـراف الإداري إلـى مبدأ تنسـيق وإدارة سـلوك السـوق، ولكن هذا التحول مـر بعملية ما، فلم يتأسـس نظام العطاءات لمشـروعات المسـاعدات الخارجية بشـكل رسـمي إلا في تسـعينيات القرن العشـرين بمـا فيـه مـن مجموعة كاملة مـن النظم المحددة للشـروط الواجب توافرها في الشـركات المتقدمـة للعطـاءات، والنظـم المسـتقلة لأعمـال مختصي التقييـم، ونظم العطـاءات المغلقة.

وفـي عـام 1982، وبتأثيـر السياسـات المركزيـة لتبسـيط الهيـاكل، تـم دمـج وزارة التجـارة الخارجيـة ووزارة العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة معًـا، كمـا تـم دمـج لجنـة[1] إدارة الاسـتثمار الأجنبـي، واللجنـة الوطنيـة لإدارة الاسـتيراد والتصديـر معًـا، وبالتالـي دخلـت وزارة العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة والتـي كانـت مسـؤولة عـن إدارة ملـف المسـاعدات الأجنبيـة فـي نطـاق وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي المنشـأة حديثًـا، وأصبحـت وحـدة إداريـة، وفـي الوقـت نفسـه تأسسـت شـركة الصيـن لتصديـر المعـدات المتكاملـة، وأصبحـت هي المسـؤولة عن تنفيـذ مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة. وبعـد ذلـك أحالـت وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي فـي مايـو مـن عـام 1985 جـزءًا مـن سـلطاتها الإداريـة إلـى عهدة شـركة الصيـن لتصدير المعـدات المتكاملـة طبقًـا لمبـدأ الفصـل بيـن الحكومـة والمؤسسـات ومبـدأ «توزيـع السـلطات»، وفـي الوقـت نفسـه نقلـت إدارات مجلس الدولـة وحكومـات المقاطعات وحكومـات المناطق ذات الحكـم الذاتـي وحكومـات المـدن المباشـرة سـلطات تنفيـذ المشـروعات إلـى الشـركات المعنيـة

17-1. انظر شه لين: «التعاون الاقتصادي الدولي في الصين المعاصرة»، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 1989، ص 90 93-.

بالتعـاون الفنـي والاقتصـادي الدولـي، وأصبحـت هـي المسـؤولة عـن تنفيذهـا، ومـن ثـمّ يتحقـق تبسـيط النظـم الإداريـة. وفـي سـبيل تحقيـق الفصـل بيـن الحكومـة والمؤسسـات، أصبحـت شـركة الصيـن لتصديـر المعـدات المتكاملـة عـام 1993 مؤسسـة مسـتقلة رسـميًّا. وبعـد أن أصبحـت إدارة المسـاعدات الخارجيـة مسـؤولة عـن تنفيـذ مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة وقيامهـا بـالإدارة «المتكاملـة»، أصبحـت سـلطة تعلـو شـركات المقـاولات العامـة بشـكل مباشـر، فأصبحـت مسـؤولة عـن تأكيـد وبـدء المشـروع، وتحديـد المؤسسـة المسـؤولة عـن تنفيـذه، والقيـام بـالإدارة.

أمـا المشـكلة الأكبـر في النظم الإدارية للمسـاعدات الخارجية الصينية بعـد الإصلاح فتمثلت في تعقد وتشـابك علاقات المسـؤولية. فبعد الإصلاح أصبحت «الشـركات الدولية» بأنواعها والمؤسسـات المسـؤولين الأساسـيين عـن مهمـة إعـادة بناء وتشـكيل مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة الصينية، وانخرطـت تلـك الشـركات فـي عمليات السـوق، وأصبـح الاعتبار الأهم هـو للفائـدة الاقتصادية. ولم يكـن من السـهل تعبئة وحشـد الفائـدة الاقتصادية لخدمة الأهداف السياسـية، ولم يكن من السـهل التنسـيق والجمـع بينهمـا بشـكل جيد. وقد بذلـت الصين خلال مرحلة استكشـاف الآليـات النظامية جهـودًا عظيمـة، ولـم تفلـح العديد مـن التشـريعات المفصلة واللوائـح والوثائـق والتصديقات ونظم الإشـراف في سـد الثغرات التي تحتم ظهورها. وطفق مسـؤولو إدارة المسـاعدات الخارجية الصينية يشـددون بشـكل متكـرر في كل الاجتماعـات على الوعي الحكومـي والوعي بالمسـؤولية والانضباط التنظيمـي ومعاييـر النزاهـة فـي مـا يخص المسـاعدات الخارجيـة، حتى إنهم انتقدوا بشـكل مباشـر العديـد مـن المشـكلات مثـل التعاقد مـن الباطـن والاسـتعاضة عـن الإدارة بالتعاقد وتراخـي الرقابة علـى الجـودة، مطالبيـن المؤسسـات بالانطـلاق مـن مبـدأ الشـعور بالمسـؤولية تجـاه الحفـاظ على صـورة الدولـة، وذلـك مـع البحث المسـتمر المتواصل فـي الأسـاليب الإدارية الجديـدة، والهدف هنا هـو المـزج والجمـع بيـن الحمـاس السـوقي والحمـاس الحكومـي، وفـي الوقـت نفسـه منـع ظاهرة «فشـل السـوق» من التداخل مـع تنمية المسـاعدات الأجنبيـة الصينية.

## الفصل الثالث

## آليات السوق والمساعدات الصينية الخارجية

### أولًا: مشاركة قوى السوق في المساعدات الخارجية

تماشـيًا مع تأسـيس نظام اقتصاد السـوق الاشـتراكي في الصين في تسـعينيات القرن العشـرين، أدى السـوق دورًا أساسـيًّا فـي تخصيـص المـوارد، وذلـك تحت السـيطرة الكليـة للدولة الاشـتراكية[1]، وبالتالـي تعاظـم دور قـوى السـوق يومًـا بعـد يوم فـي أعمـال المسـاعدات الخارجيـة الصينية. وفي الوقـت نفسـه الـذي بثـت فيـه قـوى السـوق الحيويـة والديناميكيـة والتنافسـية فـي مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة تسـببت أيضًـا فـي بعض المشـكلات. وأصبـح التعاطي السـليم مـع العلاقات بيـن قـوى السـوق التـي تهـدف للربـح الاقتصـادي والمسـاعدات الخارجية والتـي تعد بمثابـة مهمة سياسـية إشـكالية تـزداد وضوحًـا يومًا بعـد يوم.

بدايـةً غيـرت قـوى السـوق مـن الأسـاليب الإداريـة للمسـاعدات الخارجيـة الصينيـة. وخـلال تسـعينيات القـرن العشـرين بـدأت موجـة تحـول الاقتصـادات إلـى نظـام السـوق فـي أنحـاء العالم كافـة بمـا تبعهـا مـن حركـة الخصخصة التـي نفذتها الدول المتلقية للمسـاعدات تؤثر بشـكل سـلبي علـى مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة. وبدعـم مـن البنـك الدولـي أعلنـت الكثيـر مـن الـدول المتلقيـة للمسـاعدات خصخصة مشـروعات المسـاعدات الخارجية الصينية. وفـي تلك الفترة وبفضـل الإصلاحـات النظاميـة تلقـت الصيـن كميـة كبيـرة مـن الاسـتثمارات مـن الـدول الرأسـمالية الغربيـة، وبـدأت مشـروعات مشـتركة مـع رؤوس الأموال الأجنبيـة. وبما أن الصين بدأت مشـروعات مشـتركة مـع الـدول الرأسـمالية فمـاذا يمنـع مـن الاشـتراك فـي مشـروعات مشـتركة مـع الـدول

---

1- .جيانغ تزه مين: (الإسراع من خطى الإصلاح والانفتاح والتحديث لتحقيق انتصارات أكبر لأعمال الاشتراكية ذات الخصائص الصينية... التقرير الصادر عن الاجتماع الكامل الرابع عشر لممثلي نواب الحزب الشيوعي الصيني)، (جريدة الشعب اليومية)، عدد 21/10/1992.

النامية؟ وفي ذلك الوقت لم يستطع الطرف المتلقي للمساعدات أن يدير المصنع الذي ساعدت الصين في بنائه بعد تسلمه، وبالتالي لجأ إلى خصخصة ذلك المصنع ونقل أصوله، وبدأت الصين من خلال أساليب دمج رؤوس الأموال في الدخول في شراكات إدارية. وبعد مفاوضات مريرة نجحت الشركة الصينية الدولية للاستثمار والتعاون الاقتصادي في إبرام عقد شراكة مساهمة مع جمهورية مالي عام 1994، وتأسست «شركة اتحاد السكر المساهمة المحدودة في كارا»، وبلغت نسبة الأسهم الصينية فيها 60%، واستفادت من السياسات التفضيلية التي كفلتها قوانين ولوائح جمهورية مالي بخصوص المشروعات المشتركة، وتعهدت بعدم فصل 2100 عامل، كما تعهدت أيضًا بعدم المساس بالأجور والرواتب، وسداد ديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل بلغت قيمتها مليارات الفرنكات الإفريقية. وسارت الأمور على ما يرام بعد الشراكة، وبعد اتباع سياسات مثل التركيز على نوع واحد من العمليات الإنتاجية وسياسات الإنتاج المشترك بلغت أعداد العمالة 4500 فرد، وبلغت الأعداد في أوقات الذروة 7000 فرد، وتحول المشروع إلى أول تطبيق مثالي لمبدأ «تحويل الديون لأسهم». أما باقي المشروعات مثل مصنع الغزل والنسيج الذي ساعدت الصين في بنائه في مالي فقد تحولت 80% من أسهمه لملكية شركة الصين العالمية الهندسية، وأصبحت الشركة هي المسؤولة عن سداد ديون حكومة مالي لصالح الصين، وقدمت حكومتا البلدين مزايا تفضيلية للمشروعات المشتركة، مستعيرة ذلك التعاون الذي يدعم الانتقال لنظام السوق[1].

وبطبيعة الحال ليست الخصخصة حلًا سحريًا. لقد استغرقت عملية خصخصة خط السكك الحديدية بين زامبيا وتنزانيا وهو أكبر مشروعات المساعدات الخارجية الصينية فترة طويلة من الوقت. وكان هدفه مساعدة دولتي زامبيا وتنزانيا حديثتي الاستقلال حينها على تنمية الاقتصاد القومي والخلاص من السيطرة الاستعمارية على المشروعات العملاقة، وتم افتتاحه بالكامل عام 1975، واستمر في الخدمة لمدة ثلاثين عامًا تحت ظروف غياب الصيانة والاستثمار، كانت بنيته التحتية سليمة، وعرف باسم «خط الحديد والصلب». ولكن منذ تسعينيات القرن العشرين وتباعًا

1- . لي آن شان: (التغيرات الثلاثة للسياسات الصينية تجاه إفريقيا منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح)، ويانغ قوانغ (تقرير التنمية في إفريقيا والشرق الأوسط «2007-2006»... تاريخ وواقع العلاقات الصينية الإفريقية)، دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر، 2007، صفحة رقم 21.

مع تغير الظروف السياسية في الأجزاء الجنوبية من قارة إفريقيا تزايدت بشكل كبير صادرات زامبيا، وارتفعت تكلفة النقل بالسكك الحديدية، وبسبب هذا ولأسباب أخرى تكبد قطاع السكك الحديدية في تنزانيا خسائر فادحة لسنوات متتالية. وجرت مفاوضات ومناقشات حول مشكلة خصخصة خط السكك الحديدية استمرت لأكثر من عشر سنوات بين الصين من ناحية وبين دولتي تنزانيا وزامبيا من ناحية أخرى، وتوسط البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وغيرها من البلاد، ولكن لم تفلح جهود الوساطة وما زالت المشكلة معلقة بسبب ضخامة الاستثمارات المطلوبة لإقامة الشراكة ولأسباب أخرى.

إن اشتراك عوامل السوق في مجال المساعدات الخارجية يفتح المجال لبعض مشروعات المساعدات المشرفة على الإفلاس للحصول على فوائد اقتصادية جمة، كما أنها تدخل أسلوبًا جديدًا على التعاون الإداري للمساعدات الخارجية ألا وهو التعاون بالمساهمة في رأس المال. فأحيانًا تضيف المؤسسات الصينية استثمارات جديدة استنادًا إلى هذه القاعدة، وبطبيعة الحال وعند القيام بالاستثمار لا بدَّ من اتخاذ قرار اقتصادي وليس سياسيًّا طبقًا للاحتياجات الفعلية للدولة المتلقية للمساعدات وكذلك طبقًا لإمكانيات التنمية الاقتصادية فيها، فعلى سبيل المثال فإن بعض مشروعات البيع المشتركة للمنتجات الصينية والمسماة «مول الصين» تنمو وتتطور بطريقة الشراكة في بيع الميكنة الزراعية الصغيرة والمعدات الزراعية ومصانع التجميع. والنتيجة أنه مع اتساع نطاق هذا النوع من التعاون، تتلاقى وتتكامل المصالح المشتركة للصين وللدول التي تلقت المساعدات في السابق بشكل أكبر، كما يتطور وينمو أيضًا التعاون الإداري والتقني على المدى الطويل، وبالتالي تنتقل أساليب وأفكار الصين ذاتها الخاصة بتنمية اقتصاد السوق إلى الدول النامية. إن الصين والدول النامية يستعينون معًا بقوة المساعدات، ليطوروا بعض العلاقات والروابط الجديدة.

وعلى خلفية التنمية السريعة للسوق العالمي على مستوى الكرة الأرضية تستغل الصين مواردها البشرية بينما تستغل الدول النامية مواردها المعدنية، ويتداخل الاثنان بعضهما مع بعض، وينشأ عن ذلك نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال عبر البلدان وينتج عنه أيضًا إعادة البناء، الأمر الذي يعزز من توجيه العلاقات الثنائية

نحـو التنميـة العميقـة. فعلى سـبيل المثـال بدأت الصيـن في إدارة بعـض المشـروعات القديمة مع الـدول المتلقيـة للمسـاعدات مـن خلال أسـلوب الشـراكة، وتحولت الديـون المعدومة التي تسـببت فيهـا عوامـل الإدارة غيـر السـليمة إلـى أسـهم مملوكـة للصيـن. وتشـارك المؤسسـات الصينيـة فـي عمليـات الإدارة، وتسـاعد فـي تدريـب موظفـي الإدارة والفنييـن فـي الـدول المتلقيـة للمسـاعدات، وتسـاعد فـي تدعيـم الانضبـاط الصـارم لـلإدارة والعمالـة، ممـا يعمـق مـن تأثيـر الصيـن فـي الدول المتلقيـة للمسـاعدات. ومثـال آخـر أن الصيـن فـي إطـار إدارتهـا لمشـروعات المسـاعدات تعزز من الكفـاءة الاقتصاديـة واسـتدامة المشـروعات طبقًـا لاحتياجـات السـوق العالمـي، وبـدأت فـي تغيير أسـلوب المسـاعدات مـن البنـاء المتكامل في السـابق إلى المهمة السياسـية المنفـردة. وإلى جانب ذلـك تشـارك المؤسسـات العاملـة فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة فـي عـدد أكبـر مـن مشـروعات البنـاء الاقتصـادي المحليـة فـي الـدول المتلقية للمسـاعدات، الأمر الذي يؤدي لاسـتثمار الصيـن فـي بنـاء المرافـق فـي تلـك الـدول مثل محطـات توليـد الطاقة من الميـاه ومحطـات الطاقة الحراريـة والطـرق العامـة والسـكك الحديديـة والكبـاري وخزانـات الميـاه وغيرهـا، وبذلـك تقـدم الصيـن إسـهامات لا غنـى عنهـا لعمليـات البنـاء فـي الـدول النامية.

وبالاتسـاق مـع إصـلاح النظـم الاقتصادية الـذي تقوم به الصيـن حاليًا حدثت تغيـرات وتعديلات كبيـرة نسـبيًّا بعـد عـام 1993 طالـت النظـم والأسـاليب الإداريـة للمسـاعدات الخارجيـة الصينيـة. ومـن التغيـرات الهامـة أن الصيـن حاولـت توسـيع نطـاق المسـاعدات الخارجيـة الماليـة طبقًـا لاحتياجـات الدولـة المتلقيـة، ولا سـيما تأسـيس مشـروعات باسـتخدام قـروض ميسـرة. ونشـأت فكـرة مشـروعات القـروض الميسـرة فـي «المؤتمـر الدولـي للتنميـة الإفريقيـة» فـي طوكيـو الـذي انعقـد فـي أكتوبـر مـن عـام 1993. وحينهـا طـرح ممثلـو الـدول الإفريقيـة أن زيـادة حجـم التجارة الخارجيـة وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة هـي وسـيلة تنميـة أكثـر كفـاءة بالمقارنـة بالأسـلوب التقليـدي للمسـاعدات بيـن الحكومـات، آمليـن أن توسـع الـدول المانحـة مـن الاسـتثمارات المقدمـة للـدول الناميـة، وهـو مـا اتسـق وتوافـق تمامًـا مـع التجربـة التنمويـة للصيـن ذاتهـا، وذلـك لأن خـلال الفتـرة الأولـى مـن الإصـلاح والانفتـاح كانـت المسـاعدات الدوليـة مصـدرًا هامًّـا مـن مصـادر النقـد الأجنبـي، وبعـد ذلـك لم يسـاعد الاسـتثمار الأجنبـي الـذي زاد بمعدلات سـريعة فـي توفيـر رؤوس أمـوال فاقـت إلـى حـد بعيـد المسـاعدات الدوليـة فحسـب، بـل أصبحـت قـوى

دافعة هامة عززت من التنمية الصينية. أما التغير الآخر فقد كان في تطبيق الصين للإصلاح القائم على «توزيع السلطات والفصل بين الحكومة والمؤسسات» في مجال المساعدات الخارجية بالتوافق مع التوجه الكلي لإصلاح النظم الداخلية الصينية، مما عزز من إدارة قوى السوق.

وفي البداية ومن أجل توسيع نطاق المساعدات المالية، حاولت الصين إدخال المبالغ المستردة والتي سددتها الدول المتلقية للمساعدات في «رؤوس أموال المشروعات المشتركة»، وتم استخدامها بغرض توسيع التعاون المستدام مع الدول المتلقية للمساعدات. ومنذ عام 1995 بدأت الصين في منح قروض حكومية ميسرة، ويتم تخصيص رؤوس الأموال من خلال وزارة المالية وبنك الشعب، ويتم تقديمها من خلال بنك الصادرات والواردات الصيني الذي تم إنشاؤه عام 1994، وبذلك يتم استخدام المساعدات الحكومية في صورة إعانات ذات فائدة، وتكون معدلات الفائدة البنكية منخفضة، وشروط القرض ميسرة. واستجابة لتلك التغيرات، أجرى مجلس أعمال المساعدات الخارجية للجنة المركزية في أكتوبر من عام 1995 تقييمًا لموقف المساعدات الخارجية الصينية. ورأى المجلس أنه ثمة تغيرات عميقة طرأت على البيئة المحلية والدولية التي تواجه المساعدات الخارجية الصينية، وكذلك طرأت تغيرات ضخمة على الموقفين السياسي والاقتصادي للدول النامية. فالدول النامية ترغب بشدة في جذب قدر أكبر من استثمارات الشركات الأجنبية لكي تشارك في التنمية الاقتصادية وتقلل من أعباء الدين الحكومي، وتزيد من الدخل والعمالة. وفي تلك الظروف، تشجع الحكومة الصينية الشركات على الدخول في المشروعات التعاقدية المشتركة والشراكة المساهمة وغيرها من أشكال المشاركة مع الدول المتلقية للمساعدات، أو أن تكون للشركات الصينية حق الملكية المنفردة، وذلك لتنفيذ مشروعات المساعدات الخارجية الصينية، ولتطبيق التجارب الصينية الناجحة في إصلاح السوق في مساعدات الدول المتلقية، مثل إنشاء مناطق تنمية اقتصادية مفتوحة في الدول المتلقية للمساعدات وغير ذلك من التجارب. ورأى المجلس كذلك أن الشراكة بين الشركات الصينية والدول المتلقية للمساعدات تفيد في «الجمع بين أموال المساعدات الحكومية ورؤوس أموال الشركات، وتفيد كذلك في توسيع مصادر

التمويل وحجم المشروعات، وتدعيم نتائج المشروعات، ورفع كفاءة المساعدات[1].

وتوسع نطاق استخدام القروض الميسرة بشكل مطرد، ويُسْمَح للدول المتلقية للمساعدات بعد التشاور مع الصين أن تستخدم القروض الميسرة في شراء المعدات والمواد الخام اللازمة من دولة ثالثة بالإضافة إلى دفع التكاليف المحلية للبناء في الدول المتلقية. وقد أدى ظهور القروض الميسرة إلى توفير أموال أكثر وفتح قنوات جديدة للمساعدات الخارجية الصينية. فمن خلال القروض الميسرة شيدت الدول المتلقية للمساعدات عددًا من المشروعات الإنتاجية ذات الكفاءة الاقتصادية، وكذلك اشترت معدات متكاملة أو منتجات كهربية وميكانيكية. إن بعض المعدات والأجهزة الصينية التي تتمتع بحقوق الملكية الفكرية المستقلة مثل المعدات الكهربية والميكانيكية الثقيلة والطائرات ومعدات اختبار الحاويات وأجهزة الاتصال وغيرها خرجت من البلاد من خلال القروض الميسرة.

لا تتعدى أعلى فائدة للقروض الميسرة 5%، ولا تتعدى فترة سدادها 15 عامًا. كما تتم الإجراءات الادارية للقروض الميسرة وأسلوب منحها كالتالي: يلتزم بنك الصادرات والواردات الصيني بالقرض، وتكون وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي هي الجهة المخولة بالإدارة، ويصدق مجلس الدولة على قائمة سنوية تفضيلية لمنح القروض، وتحدد وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي مع وزارة الخارجية وبنك الصادرات والواردات الصيني مبلغ القرض وشروطه الرئيسة، ويتم إرساله لمجلس الدولة للتصديق مع إرسال نسخة لبنك الشعب الصيني. وبعد تصديق مجلس الدولة تبرم وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بصفتها ممثلًا عن الحكومة الصينية اتفاقية إطارية مع حكومة الدولة المتلقية، وترسل منها نسخة لوزارة المالية. وتضم الاتفاقية مبلغ القرض وشروطه وهياكله التنفيذية ونطاق الاستخدام وغير ذلك من الشروط. وتقدم حكومة الدولة المتلقية أو الشركة التي تطلب القرض الميسر (يمكن أن تكون مؤسسات شراكة ثنائية) في نطاق تلك الاتفاقية مشروعًا محددًا، وبعد فحص وقبول وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بشكل مبدئي يتم إخطار بنك الصادرات والواردات الصيني كتابيًّا، وبعد ذلك يقوم

1- . وانغ تشانغ: (السياسات الصينية العليا - مجلد الدبلوماسية)، دار نشر جامعة شانشي للمعلمين، 2001، ص 169-168.

بنك الصادرات والواردات الصيني بتقييم المشروع الذي سيستخدم فيه القرض، ويتم إبلاغ النتائج ومشتملاتها إلى سجلات وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي. وفي حالة وجود مشكلات تحتاج للتدخل الحكومي خلال عملية منح واستخدام وسداد القروض الميسرة يتم مناقشتها بين وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي وحكومة الدولة المتلقية. [1]وطبقًا لتلك الإجراءات يتماهى سلوك شركات مشروعات القروض الميسرة مع سلوك الدول، فمن خلال حشد موارد ومزايا المؤسسات يتم تحقيق الأهداف الوطنية لخدمات وسياسات المساعدات الخارجية.

سببت القروض الميسرة الكثير من سوء الفهم والانتقادات في العالم الغربي، وأغلب سوء الفهم والانتقادات كانت بسبب عدم فهم العالم الخارجي لتلك السياسات، وبطبيعة الحال هناك البعض ممن لا يريدون من الأساس فهم المساعدات الخارجية الصينية بشكل حقيقي. إن القروض الميسرة ذاتها أسلوب مألوف في مساعدات الدول الغربية. ويختلف أسلوب إقراض بنك الصادرات والواردات الصيني عن الأسلوب التقليدي للمساعدات الصينية، فطبقًا لقواعد السوق يتم الاستثمار في المشروعات الضخمة الواعدة (وتبلغ الاستثمارات أكثر من عشرة ملايين دولار أمريكي)، وتتم المشاركة في الإدارة لضمان استمراريتها، ويتم النظر بعين الاعتبار لمجالات الموارد التي يمكن تنميتها في الدول النامية مثل قطاعات الطاقة والمواصلات والمعلومات. ولا شك أن الاستثمار في تلك المشروعات يؤدي إلى تنمية مستوى المعيشة في تلك المجتمعات. ومن وجهة نظر الصين فإنها تنظر للقروض الميسرة طبقًا لتجاربها الناجحة في التنمية باعتبارها وسيلة لمساعدة الدول النامية في التنمية، وعند حساب مدفوعات المساعدات الخارجية لن تحسب الصين إلا الجزء الخاص بالخصومات الحكومية، ولن يتم حساب إقراض بنك الصادرات والواردات الصيني طبقًا لقواعد السوق. وبشكل كلي، فإن استخدام الموارد المحدودة للمساعدات الأجنبية في القطاعات والمجالات الرئيسة يساعد في الاستفادة من موارد سوقية أكبر، ويجعل المجتمع الاقتصادي يحقق التنمية بشكل حقيقي، وتلك خبرة من خبرات التنمية في الصين.

---

1- . إدارة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة: «مجموعة الوثائق النظامية واللوائح الإدارية للمساعدات الخارجية» (2004-1958)، المجلد الثامن، ص 1784-1779.

إن دخـول رؤوس الأمـوال السـوقية إلـى مجـال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة ظاهـرة جديدة، ولا يقتصـر تأثيرهـا فـي تحفيـز البنـوك الصينيـة ورؤوس الأموال الاجتماعيـة، وإنما يمتـد تأثيرها إلى تحفيـز مـوارد وأمـوال الـدول المتلقيـة، ومـن خـلال الشـراكة الثنائيـة بيـن الـدول المانحـة والـدول المتلقيـة فـي المؤسسـات والهيئـات الماليـة، يتـم تعزيـز التنميـة فـي الـدول المتلقية ذاتهـا وكذلك تعزيـز بنـاء القـدرة التنمويـة، وكذلـك تدفـع بشـكل كبير المسـاعدات التنمويـة بين الصيـن والدول المتلقيـة، ولكنهـا تفـوق بشـكل كبير التعـاون متعدد الأطراف فـي تنمية مجال المسـاعدات. [1]ومن السـهل فـي أعمـال المسـاعدات الخارجية أن تنشـأ مشـكلات الخلط بيـن الأعمال والمنفعـة العامة، وبيـن السـوق والحكومـة، وبعـد ذلـك دشـن الرئيـس خـو جين تـاو مبدأ «لا يمكن السـماح للسـوق باختطـاف الحكومـة، ولا بـدَّ للحكومـة أن تقود مؤشـرات السـوق»[2]، إن بؤرة المسـاعدات الخارجية الصينيـة بـدأت تنتقل إلـى الأعمال الاجتماعيـة والثقافية وأعمـال المنفعة العامة، وإبقـاء القطاعات ذات المنفعـة لقـوى السـوق الأكثـر كفـاءة، فـي حيـن تهتـم الحكومـة بمسـتوى معيشـة المواطنين وتهتـم بالمجتمـع، ومـن ثم تتحقـق التنميـة المتوازنة.

### ثانيًا: إدارة قوى السوق المشاركة في مجال المساعدات الخارجية

للتكيـف مـع التغييـرات المذكورة فـي مجال المسـاعدات الخارجية في التسـعينيات خضع نظام إدارة المسـاعدات الخارجية الصيني أيضًا للإصلاح والتعديل المسـتمرين. وفي عام 1992 قرر مجلس الدولـة إصـلاح المؤسسـات الحكوميـة بمـا يتوافق مـع متطلبـات «اقتصاد السـوق الاشـتراكي». وتم «تقليـص» معظـم إدارات الحكومـة المركزيـة المسـؤولة عـن الاقتصـاد[3]. أما بعـض الإدارات وبعض الموظفين الذين شملهم قرار الاستبعاد فقد أنشؤوا جمعيات مهنية ومؤسسات مستقلة. ووفقًا لتلك السياسة القائمة على «الفصل بين الحكومة والمؤسسات»، تم في عام 1993 فصل المجموعة الكاملة

---

1- . جوو خونغ: (ثلاثون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية وسياسات الإصلاح والانفتاح)، مجلة (الاقتصاد والسياسة الدولية) العدد الخامس لعام 2008.

2- . وفقًا لمحاضر المقابلات الجماعية.

3- لي بنغ: «السوق واللوائح: مذكرات لي بنغ الاقتصادية» المجلد الثاني، دار نشر الصين الجديدة، عام 2007، الصفحات من 935 - 936.

مـن الشـركات التـي كانـت تتولـى فـي الأصـل مهـام إدارة مشـاريع المسـاعدات الخارجية عـن وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصادي، وتولت تلك المجموعة المسـؤولية بشـكل كامل عن الأرباح والخسـائر، وباشـرت الإدارة المؤسسـية، وتـم تنفيـذ مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة الكاملـة من قبـل تلـك الشـركات باعتبارهـا الجهات الفاعلة الرئيسـة في السـوق. كما أصبحت إدارة المسـاعدات الخارجيـة بـوزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي هـي المسـؤولة عـن صياغـة سياسـات المسـاعدات الخارجيـة والإشـراف علـى تنفيـذ المشـروعات. أمـا «بنـك الصيـن للاسـتيراد والتصدير» والـذي تـم إنشـاؤه بعـد ذلـك، فهو المسـؤول عـن المسـاعدات في صـورة القـروض التفضيليـة، كما أنـه المسـؤول عـن الأعمـال الأخرى.

ومـع زيـادة تطويـر المشـروعات التقليديـة للمسـاعدات فـي المجـالات المتعلقـة بالمجتمـع وبمعيشـة الشـعب، ظهـر المزيـد مـن الإدارات ذات الصلـة بالمسـاعدات، كما ازدادت بشـكل مطرد الروابـط والإجـراءات الوسـيطة، وأصبحـت إدارة المسـاعدات الخارجيـة هـي المسـؤولة عـن تحديد مؤهـلات الشـركات المتقدمـة. وأصبحـت غالبيـة «الشـركات الدوليـة» والتـي يتجـاوز عددهـا مئـة شـركة بمثابـة «وحـدات النوافذ» في مختلف المقاطعـات والمدن والإدارات، وهي مؤهلة لممارسـة الأنشـطة الاقتصاديـة خـارج البـلاد، ولكن بعد إبـرام العقد يجب التعاقد من الباطن مع شـركة الكيان للتنفيـذ. وبعـد تنفيـذ الإصلاحـات السـوقية، تمتعـت شـركات الكيـان بمؤهـلات العمـل والتشـغيل الدولـي العابـر للحـدود، وبالتالـي لـم ترغـب فـي التعاقـد مـن الباطن مـن خـلال الشـركات الدولية واتجهـت إلـى المشـاركة في العطاءات بشـكل مباشـر، لذلك طبقـت الإدارات المعنية بالمسـاعدات الخارجيـة الصينيـة إجـراءات إدارة المؤهـلات وإجـراءات مراجعـة المؤهـلات. كمـا تسـتعين تلـك الإدارات بشـركات المحاسـبة لمراجعـة رسـوم إدارة المشـروع، وهـي الرسـوم المسـحوبة مـن قبـل وحـدات تنفيـذ المسـاعدات الخارجيـة. ومنذ ذلـك الحين تم أيضًـا تأهيل بعض المؤسسـات الخاصة للمشـاركة فـي العطـاءات الخاصـة بمشـروعات المسـاعدات الخارجيـة، واسـتجابة لذلـك زاد اعتماد إدارات المسـاعدات الخارجيـة علـى ترتيبـات التخطيط والتجميع وفحص الجـودة واختبارات القبول.

لقـد أثـرت التغييـرات التـي طـرأت علـى الجهـات الفاعلـة بمهـارة علـى نظـم وإجـراءات إدارة المسـاعدات الخارجيـة، فالتدخـلات الإداريـة تتضـاءل تدريجيًّـا وتتزايـد فـي الوقـت

نفسه الإجراءات المهنية. وبالإضافة إلى المشاورات الوثيقة على مستوى السياسات بين الوزارات الرئيسة الثلاث (وهي وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة التجارة)، فإن أعمال المساعدات الخارجية بالكامل قد شهدت ظهور جهات فاعلة جديدة في ما يخص الاقتراحات، التفتيش، المشاورات، اتخاذ القرار، الاعتمادات، تحديد المشروعات، تقديم العطاءات، والتنفيذ وغيرها، وتم تقليص عدد الهيئات الإدارية المعنية بالمساعدات الخارجية. وأثناء إصلاح المؤسسات الحكومية في عام 1998 تم تعديل دائرة المساعدات الخارجية لتشمل 64 موظفًا فحسب، كل منهم مسؤول عن 4 دول في المتوسط. ولم يتحسن هذا الوضع إلا بحلول عام 2003 مع إنشاء «مكتب التعاون الاقتصادي الدولي». ويقوم مكتب التعاون الاقتصادي الدولي وإدارة المساعدات الخارجية بتنفيذ الإدارة الجزئية المشتركة؛ حيث تكون إدارة المساعدات الخارجية هي المسؤولة عن الأعمال التحضيرية للمشروع، أما مكتب التعاون الاقتصادي الدولي فيكون مسؤولاً عن الإدارة بعد إقامة المشروع.

وفي سبيل تعبئة موارد السوق في ما يخص أعمال المساعدات الخارجية، فإن الإشكالية التي تستوجب الحل الفوري تتمثل في كيفية تنظيم قوى السوق، ومن هنا شهدت حقبة التسعينيات تأسيس المساعدات الخارجية في الصين بشكل سريع وواسع. وفي عام 1992 أصدرت الدولة خمس وثائق عمل للمساعدات الخارجية كان منها «الإجراءات الإدارية للتنفيذ التجريبي لنظام المسؤولية التعاقدية لمشروعات المساعدات الاقتصادية الخارجية»، والتي تضمنت قواعد وطرق تقديم العطاءات (التفاوض)، والمسؤوليات السياسية والاقتصادية والفنية للوحدة المتعاقدة، والاستقلالية الإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع، وغيرها، وعلى أساس تعبئة حماس وإيجابية السوق، وتقصير فترة البناء، وتوفير الاستثمار الإنشائي، وتحسين كفاءة المساعدات الخارجية، تم تنظيم ضمان جودة المشروع بشكل منهجي، وصدر ميثاق لجنة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية. وبالنسبة لأولئك الذين تتجاوز استثماراتهم 10 ملايين يوان صيني، فوجب تمرير العطاءات، وبالنسبة لأولئك الذين لديهم استثمارات تقل عن 10 ملايين يوان، فيتم تحديد الطرف المقاول من خلال التفاوض على العطاء.

وفي ظل ظروف التحول لاقتصاد السوق، فإن المساعدات الخارجية الصينية في

ما يخص الاقتراحات والقرارات ما زالت ملتزمة «بالمبادئ الثمانية»، هذا إلى جانب التزامها بالتعامل مع الدول المتلقية على قدم المساواة. وما زال الأمر يتم على أساس احتياجات الدولة المتلقية، ومن خلال القنوات الدبلوماسية المناسبة يتم حسم واتخاذ القرارات بعد عمليات الفحص الميدانية التي يقوم بها الخبراء. وخلال عملية صنع القرار، فإن علاقات التفاوض بين الوزارات المعنية حاضرة وبقوة، أما خلال عملية التنفيذ فيتم إدخال قوى السوق بشكل كامل.

إن المشاركة متعددة المستويات لقوى السوق قد جعلت صياغة سياسات المساعدات الخارجية للصين وتنفيذ المشروعات أكثر تعقيدًا مما كانت عليه في الماضي. وتتولى إدارة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة ومكتب التعاون الدولي مهام تنسيقية حيوية، ويتعين على إدارة المساعدات الخارجية تنسيق مختلف الإدارات ذات الصلة بالأمر، بما في ذلك وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة التعليم، وبنك الصين للاستيراد والتصدير، وبالإضافة إلى مختلف المقاطعات والبلديات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، ويحتاج مكتب التعاون الدولي إلى تنسيق جميع الجهات الفاعلة في السوق والمشاركة في المساعدات. ويعد «نظام المسؤولية التعاقدية العامة» و«نظام مسؤولية الإشراف» واللذان دخلا حيز التنفيذ في عام 1993 بمثابة خطوات نموذجية لمزيد من الإدارة الراقية لكيانات السوق المتعلقة بالمساعدات في ظل ظروف تطوير السوق؛ فوفقًا للطبيعة المهنية لمشروعات المساعدات الخارجية تحدد وزارة الاقتصاد والتجارة (التي أعيد تسميتها لاحقًا باسم وزارة التجارة) الوحدات القائمة على التصميم والبناء والإشراف على المشروع المحدد من خلال العطاء. وتتعاون كل الأطراف ويقيد كل منها الآخر. ويتمركز للمساعدات الفريق الهندسي ووكيل التصميم والقائم على الإشراف في الدولة المتلقية. على الرغم من أن هذا النظام واجه العديد من الصعوبات والمشاكل في تنفيذه، إلا أن النظام مصمم بطبيعة الحال لنقل السلطة لقوى السوق مع محاولة جعل قوى السوق تقيد بعضها بعضًا. ومن منظور التنفيذ الشامل تقوم كل إدارة معنية بالمساعدات بإعداد ميزانيات الإنفاق السنوية لمشروعات المساعدات الخارجية، والتي تراجعها وزارة المالية وتقدمها إلى مجلس الدولة ومجلس الشعب للموافقة عليها قبل التنفيذ. وتنفذ جميع الإدارات رقابة وإدارة للميزانية الخاصة

بأمـوال مشـروعات المسـاعدات الخارجيـة. وتنفـذ وزارة المالية وديوان المحاسـبة الوطني الإشـراف والتفتيـش علـى تنفيـذ الميزانيـة[1]. وانطلاقًـا مـن إجـراءات اتخـاذ القـرار بخصـوص المشـروعات وتنفيذهـا بعـد تطبيـق الإصـلاح، شـكلت الصيـن آليـة للمسـاعدات الخارجيـة تشـمل قوى السـوق.

**ثالثًا: إدارة موظفي المساعدات الخارجية**

إن إدارة المـوارد البشـرية والموظفيـن المنخرطيـن فـي أعمـال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة تعـد حلقـة وصـل هامـة في عمليـة إدخال عناصر السـوق فـي مجال المسـاعدات الخارجيـة، وعلى حـد تعبيـر مسـؤولي المسـاعدات الأجنبيـة، فـإن المال «لا يمكنه شـراء كل شـيء» في هـذا العالم. وتعتمـد المصداقيـة والمكانـة اللتـان اكتسـبتهما الصيـن فـي البلـدان الناميـة علـى جانبيـن، وهمـا السياسـات والأفـراد. وعلـى ذكـر الأفراد، فقد سـبق أن حشـدت الصيـن قرابة 56 ألـف موظف تحت مظلـة المسـاعدات الخارجيـة، وتـم إرسـالهم علـى دفعـات أثنـاء بنـاء خـط سـكة حديـد تنزانيـا - زامبيـا، وبلغـت أكبـر دفعـة 16 ألـف موظف دفعـة واحدة، وتوفي 19 شـخصًا علـى الخطوط الأولى للسـكك الحديديـة. وفـي الفتـرات الأولى للإصلاح والانفتـاح، أصدرت الإدارات المعنية بالمسـاعدات الخارجيـة العديـد مـن الوثائـق، وطلبـت مـن جميـع الأطـراف المنفـذة تعزيـز قـدرات المحاسـبة الاقتصاديـة لأعمـال المسـاعدات الخارجيـة، وفـي الوقـت نفسـه تـم إيـلاء الاهتمـام لتحسـين الفهم الأيديولوجـي ومسـتويات اللغـات الأجنبيـة والجـودة المهنيـة لـدى موظفـي المسـاعدات الأجنبيـة. ومثـال علـى ذلـك الفـرق الطبيـة التابعـة للمسـاعدات الخارجيـة، فبعـد الإصـلاح والانفتـاح طبقـت الصيـن نظـام التعاقـد بخصـوص النفقـات والعوائـد بشـكل تجريبـي، وتـم توزيـع رصيـد الصناديـق علـى الوحـدات المبعوثـة وفقًـا لنسـبة معينـة. ومـع ذلـك وجـدت الإدارة أن هـذا النـوع مـن نظـام التعاقـد لا يمكـن أن يحـل بشـكل دائـم مشـكلات الـروح المعنويـة والتحفيز للفـرق الطبيـة التابعة للمسـاعدات الخارجيـة. ومـع تحسـن الظـروف المحليـة تراجعت وتدنـت جاذبية العمـل في مجال المسـاعدات بالنسـبة لأفـراد الفـرق الطبيـة. وفـي الوقـت نفسـه ظهرت مشـاكل في اختيـار الكوادر الطبيـة للمسـاعدات الأجنبيـة. وتغيـر الأمـر فـي بعـض الأماكـن مـن «اختيـار أفضـل العناصـر» إلـى «الإرسـال الإجباري».

1- مكتب مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية: «المساعدات الخارجية الصينية» (إبريل 2011)، دار نشر الشعب، صفحة رقم 7.

وثمة إشكالية أخرى تخص إدارة موظفي المساعدات الخارجية، وهي أنه يمكن تنفيذ اللوائح الإلزامية في ما يخص إدارة أموال الموظفين، لكن الجوانب الإدارية الأخرى دائمًا ما تستلزم متطلبات والتزامات أكثر نعومة. وطرحت «التدابير الإدارية للتنفيذ التجريبي لنظام المسؤولية التعاقدية لمشروعات المساعدات الاقتصادية الخارجية» وغيرها من الوثائق مبدأ أن يقوم موظفو المساعدات الخارجية بتنفيذ سياسات المساعدات الخارجية، والالتزام بقوانين وأنظمة الدولة المتلقية للمساعدات، كما توجب أن يكون اختيار الموظفين المبعوثين للخارج على درجة معتبرة من الجودة، مع مراعاة الجوانب الفكرية والسياسية والاعتبارات الأسرية[1]، وبرغم ذلك فإن عملية التنفيذ دائمًا ما تواجه ظاهرة الانتقال من النقيض للنقيض. بشكل عام يتمسك موظفو المساعدات الخارجية بالتقاليد الرفيعة، واكتسبوا احترام الدول المتلقية للمساعدات لما اتصفوا به من الصبر والإصرار والعمل الجاد الدؤوب، والعدالة في التعامل مع الجميع، إلا أنه بسبب الضعف في الجوانب السياسية والفكرية لدى البعض، تدهورت النوعية السياسية والمهنية لبعض العاملين في مجال المساعدات الخارجية، وتراخى الانضباط، وانحلت الوحدة، وبذلك لحق الضرر بالصورة الخارجية والسمعة الوطنية لموظفي المساعدات الخارجية الصينيين. وخلال فترة الاقتصاد المخطط، كانت الإدارة التنفيذية وسيلة هامة وفعالة، وفي مرحلة اقتصاد السوق، لم تعد الإدارة التنفيذية تتمتع بالسلطات والقوة الملزمة الأصلية. والأسباب وراء ذلك لم تتمثل فقط في نظرة الوحدات المتعاقدة للمحاسبة الاقتصادية كوسيلة هامة للغاية، وأن المؤشرات الأيديولوجية والسياسية أصبحت مؤشرات ناعمة، بل تمثلت أيضًا في أن موظفي المساعدات الخارجية يواجهون المزيد من الفرص السوقية، وأمامهم بالفعل إمكانيات متعددة لتحقيق الذات. وبالنسبة لبعض الفنيين، أصبحت بعثات المساعدات الخارجية بمثابة «الخيار الثاني». وفي ظل تلك الظروف يكون من الصعب تنظيم الأيديولوجية ومواقف العمل من خلال الإدارة المنظِّمة، خاصة أن الهيئة الرئيسة للتنظيم، أي السلطة المختصة بالمساعدات الخارجية الصينية، لم تعد هي المنفذة لمشروعات المساعدات الخارجية، كما أن الهدف الرئيس للقائم على التنفيذ هو إكمال المهمة وضمان الفوائد.

---

1- إدارة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية: «تجميع الوثائق المتعلقة بقواعد ولوائح إدارة المساعدات الأجنبية» (1958 - 2004)، عام 2005، المجلد السابع، الصفحات من 1596 - 1604.

ومع ذلك لا يزال العامل البشري هو الميزة الأساسية في منظومة المساعدات الخارجية الصينية، وقد بذلت الإدارات المختصة الكثير من الجهود لضمان استمرار هذه الميزة وتواصلها. إن «الآراء المتعددة حول تعزيز العمل الأيديولوجي والسياسي لعمال المساعدات الخارجية» والتي اقترحتها وزارة التجارة في عام 1992 قد فرضت على مكاتب المستشارين الاقتصاديين في السفارات في الخارج إدراج العمل الفكري والسياسي لموظفي المساعدات الأجنبية على جدول أعمالها، بالإضافة إلى إجراء اختبارات منتظمة تقيس جودة موظفي المساعدات الخارجية، واتخاذ الحيطة والحذر والقضاء على الأخطار الخفية، بالإضافة إلى التواصل مع الواقع، ومعارضة النزعة الشوفينية، والوقوف بحزم أمام الفوضوية والفردية المتطرفة، والثناء على الأشخاص ذوي الأفعال والسمات الإيجابية، وإيجاد حلول للمشكلات العملية. وفي الوقت نفسه تمت صياغة «مبادئ موظفي المساعدات الخارجية»، والذي يدعو العاملين في مجال المساعدات الخارجية إلى تعزيز الروح الوطنية، ومبدأ العالمية، ومعارضة الشوفينية، وتنفيذ «المبادئ الثمانية» للمساعدات الخارجية، وقد ضمت المبادئ أربع عشرة قاعدة سلوكية منها تعزيز السلوكيات الحضارية، الملبس النظيف، الانضباط الصارم، إنجاز العمل، مشاركة الدول المتلقية، الاجتهاد في تقديم المساعدات الخارجية، فرض الانضباط المالي بصرامة، ضمان الجودة وضمان تنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني، الوقوف ضد السعي خلف أساليب الحياة البرجوازية، دراسة المعارف المهنية واللغات الأجنبية، تحسين المستويات الفنية، تعزيز الرعاية المتبادلة، وتبادل المساعدات[1].

باختصار دخلت المساعدات الخارجية الصينية في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين فترة تاريخية جديدة، وظل المبدأ الأساسي هو الاستمرار في اتباع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي و«المبادئ الثمانية» للمساعدات الخارجية، والالتزام بالصداقة المخلصة والمساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة مع البلدان النامية، والالتزام بعدم وجود شروط سياسية مرتبطة بالمساعدات بالإضافة إلى التعاون

1- إدارة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية: «تجميع الوثائق المتعلقة بقواعد ولوائح إدارة المساعدات الأجنبية» (1958 - 2004)، عام 2005، المجلد الثامن، الصفحة رقم 1605.

الوثيـق فـي الشـؤون الدوليـة؛ وفـي الوقـت نفسـه يتوجـب الالتـزام بالإصـلاح والابتـكار على أسـاس القواعـد المسـتمرة الموجـودة، والتعلـم مـن أسـاليب المسـاعدة الدوليـة الفعالـة، وتعزيز أسـاليب القـروض التفضيليـة، وتوسـيع مصـادر أمـوال المسـاعدات الخارجيـة، وتوسـيع نطـاق المسـاعدات، وتعديـل هياكل المسـاعدات الخارجية، وتنويع أسـاليبها، لتشـمل الصناديق المشـتركة، المسـاعدات المجانية (المسـاعدات الموجهة للمشـروعات الصغيرة، المسـاعدات الفنية، والمسـاعدات العينية)، والقـروض المختلطـة، والقـروض التفضيليـة وغيرهـا؛ وتـم تعزيـز التعـاون المباشـر بين المؤسسـات الصينيـة والمؤسسـات فـي الـدول الناميـة، ليتطـور من بنـاء بعض المرافـق الدائمة إلى إنشـاء بعض المؤسسـات ذات الملكية الفردية والمؤسسـات المشتركة والمؤسسات التعاونية. وكانت التسعينيات أيضًـا فتـرة استكشـفت فيهـا المسـاعدات الخارجية الصينيـة الإصلاحـات الإدارية، وتم وضـع العديد مـن القواعـد واللوائـح الجديـدة موضع الاختبـار والتجريب، وخـلال هذه الفترة طبقت المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة نظامًـا للمشـاركة فـي رأس المـال وتقديـم العطـاءات والتفـاوض، وبـدأت فتـرة جديـدة تتعـاون فيهـا الحكومة وقوى السـوق فـي المسـاعدات الخارجية، ومع ذلك ظلت الإشـكالية التـي تتمحـور حـول كيفيـة اسـتخدام قـوى السـوق بشـكل فعـال لخدمـة سياسـات المسـاعدات الخارجيـة للصيـن صداعًـا دائمًـا فـي رأس إدارات المسـاعدات الخارجيـة. إن كيفيـة جعـل أسـاليب الإدارة السـوقية تخـدم بشـكل فعـال المهـام السياسـية والاسـتراتيجية التـي تقـوم بهـا المسـاعدات الخارجيـة مـع ضمـان تمكيـن الحكومـة مـن أداء وظائـف صنـع القـرار العلمـي والإشـراف المعقول بشـكل فعـال قـد مثلـت إشـكالية بـارزة، وهـي الإشـكالية التـي لا تـزال نظـم إصـلاح المسـاعدات الخارجيـة فـي الصيـن تمـارس ناحيتهـا الاستكشـاف والتجريب.

# الباب الثاني

# المساعدات الصينية الخارجية والمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف

**شيونغ خاو**

إن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف (يشار إليها لاحقًا باسم المساعدات متعددة الأطراف) تعد بمثابة جزء لا يتجزأ من المساعدات الخارجية الصينية، وتزداد أهميتها بمضي الأيام. وتتطور المساعدات الصينية متعددة الأطراف بشكل مستمر مع تطور الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف، كما اتسع نطاقها وتنوعت أساليبها بشكل مستمر ومتواصل خلال السنوات الأخيرة. وحتى اليوم تقدم الصين الأموال والخدمات للغالبية العظمى من المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف، ولا يبين هذا فقط زيادة وعي الصين بالمسؤولية الدولية ووفاءها بالتزاماتها الدولية، ولكن هذه الإسهامات أصبحت في الوقت الراهن أداة هامة في يد الصين لدفع التنمية العالمية وتحقيق الرخاء المشترك.

وفي الوقت الحالي نادرًا ما ينخرط الدارسون خارج الصين وداخلها في دراسات تتناول المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف. فقدم شه لين (1989)

[1]وجانـغ يـو خـوي (2006)[2] وصفًـا عامًّـا حـول التطـور التاريخـي للمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف فـي معـرض حديثهـم عـن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة. كمـا جمـع تشـين وفلوريـك (2007) بعـض الحـالات لتحليـل نظـم الإدارة واتخـاذ القـرار فـي المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف[3]، أمـا براون (1990) فقد قـام بتقدير مبدئي تقريبي لحجم المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف خـلال حقبـة الثمانينيات[4]. وبشـكل عـام فإن الدراسـات التي تناولـت المسـاعدات الخارجيـة الصينية متعددة الأطراف مـا زالت تقريبًا في بدايتهـا، والهوة عميقة بينهـا وبيـن الدراسـات التـي قامـت بهـا الـدول الغربية. ومـن مظاهر ذلك أنـه لا توجـد آراء موحدة حـول تعريفـات المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف، فالدوائـر السياسـية، الإعلاميـة، والأكاديميـة لديهـا تعريفـات ووجهـات نظـر مختلفـة نابعـة مـن زوايـا مختلفـة حـول المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطراف.

وعرفـت منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية المسـاعدات الإنمائية الرسـمية متعـددة الأطراف علـى أنهـا مسـاعدات رسـمية تقدمهـا حكومـات الـدول الأعضـاء للمنظمـات الإنمائيـة متعـددة الأطـراف، ويسـتوجب الأمـر شـرطين هاميـن، الأول أن توجِّـه المنظمـات الإنمائية متعـددة الأطراف المسـاعدات التـي تلقتهـا بشـكل كلـي أو جزئـي لتمويـل برامـج التنميـة، كمـا أن الأعضـاء لا بـدَّ أن يكونـوا فـي نطـاق المكاتـب الدوليـة لحكومـات الدول أو فـي نطاق الهيئـات والمنظمـات، أو تكون صناديـق ماليـة تـدار مـن خـلال منظمـات من هـذا النوع؛ الشـرط الثاني هـو أن تكون المسـاعدات جـزءًا مـن الأصـول الماليـة لتلـك الهيئة من خـلال أشـكال التمويل التي تشـارك فيها أطـراف عديدة، ولا يمكـن للـدول المانحـة أن تتحكم في اسـتخدام المسـاعدات. وإذا تدخلت الأطـراف المانحة في تحديـد الـدول المتلقيـة للمسـاعدات أو تحديد اسـتخدامات الأمـوال المقدمة (مثـل تحديد أهداف

1- شه لين: «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، بقلم شه لين، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 89.

2- جانغ يو خوي: «دراسة المساعدات الصينية الخارجية»، أطروحة دكتوراة، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بمعهد الحزب التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، مايو 2006، الصفحات من 143 إلى 145.

3- Gregory Chin and B.Michael Frolic, “Emerging Donors in International Development Assistance:The China Case, ”Chapter 4 of the Emerging Donors Study, International Development Research Centre(IDRC), 2007, http://www.idrc.ca/uploads/user-S/12441473751Case_of_China.pdf, 2009-03-03.

4- Stephen Browne, Foreign aid in practice, London:Printer Reference, 1990, p.233.

المسـاعدات، شـروطها، المبلـغ الإجمالـي، إعـادة اسـتخدام الأمـوال التـي يتـم اسـتردادها) فـإن هذا يعـد تحكمًـا فعـالًا فـي اسـتخدام الأمـوال المقدمـة، وبذلـك تعـد المسـاهمات فـي هـذه الحالـة مسـاعدات ثنائيـة[1]. وبالإضافـة إلـى ذلـك فـإن منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة لا تنظـر إلـى الأنصبـة المقـررة التـي تدفعهـا الـدول الأعضاء لصالـح بعض الـوكالات المتخصصة فـي منظمة الأمم المتحـدة (منظمـة الأغذيـة والزراعة ومنظمـة الصحة العالمية) باعتبارها مسـاعدات إنمائية رسـمية بشـكل كامـل، بـل تعتبرهـا مسـاعدات إنمائيـة رسـمية تحـدد طبقًـا لنسـب محددة.

إن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف تفتقـد الفهـم الموحـد. فـوزارة التجـارة لا تصنـف المسـاهمات الصينيـة الموجهـة للمنظمـات الإنمائيـة متعـددة الأطـراف أو المسـاعدات التقنيـة الموجهـة لمنظماتهـا ضمـن المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف فحسـب، وإنمـا تضـع كذلـك تكاليـف التدريبـات التقنيـة وغيرهـا والتـي تقدمهـا الصيـن للعديد مـن الـدول النامية فـي وقـت واحـد ضمـن المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف[2]. ويـرى جانـغ يـو خـوي أن المسـاعدات متعـددة الأطـراف إنمـا تشـير إلـى أنشـطة المسـاعدات التـي تقـوم مـن خلالهـا المنظمـات الدوليـة بتنسـيق عمليـات الإمـداد والتوزيـع التـي تحـدث للمـوارد الممنوحـة، وبهـذا المفهـوم فـإن حكومـات الـدول المانحـة عليهـا أن تقـدم المسـاعدات الماديـة أو العينيـة إلـى المنظمـات الدوليـة، وبعدهـا تقـدم المنظمـات الدوليـة تلـك المسـاعدات للـدول الناميـة، ولذلـك فـإن المسـاعدات التـي قدمتهـا الصيـن لعـدد مـن الـدول أو الأقاليـم المتلقيـة للمسـاعدات مـن خـلال الصناديـق الماليـة التـي أسسـتها الصيـن ومنهـا صنـدوق التعـاون الصينـي الإفريقـي وغيرهـا لا تعـد مسـاعدات متعـددة الأطـراف[3]. إن العديـد مـن الدوائـر الإعلاميـة المحليـة عندمـا تتحـدث عـن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف تهتـم بشـكل أساسـي بالمسـاعدات التـي تقدمهـا الصيـن للمنظمـات الإنمائيـة متعـددة الأطـراف. والقليـل مـن تلـك الدوائـر الإعلاميـة تتحـدث عـن المسـاعدات الصينيـة التقنيـة متعـددة الأطـراف وكذلـك الأنصبـة الماليـة التـي

1- OECD, Dac Statistical Reporting Directives, 2007, p.6.

2- «إصلاح الصين المستقبلي لأعمال المساعدات الخارجية: التركيز على تعزيز التعاون المشترك بين القروض الحكومية التفضيلية المدعومة وبين مشروعات المساعدات»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد الثامن عشر من أكتوبر 1995، الطبعة الرابعة.

3- جانغ يو خوي: «دراسة المساعدات الصينية الخارجية»، أطروحة دكتوراه، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بمعهد الحزب التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، مايو 2006، الصفحة رقم 17.

تدفعها الصين للهيئات المالية الدولية. ويمكن مما سبق معرفة أنه حتى الآن لا تتفق الدوائر المحلية الصينية حول تعريف واضح مقبول ومحدد حول المضامين المحددة والأشكال المتنوعة للمساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف، وبالمثل فإن الدوائر الرسمية الصينية لا تقدم تعريفات محددة لهذا الأمر.

وبأخذ طبيعة المنح التي تتسم بها المساعدات وسمات دفع التنمية في الاعتبار، فإن المساعدات الصينية متعددة الأطراف التي جاء ذكرها في هذا الباب (إذا لم يذكر صراحة خلاف ذلك) تشير بشكل مباشر إلى المساعدات الرسمية التي تقدمها الصين إلى المنظمات متعددة الأطراف ولا سيما المساهمات والأنصبة المالية المقدمة إلى المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف، والمشاركة في تعاونها التقني الرائد، كما تتضمن المساعدات الإنسانية. إن المفاهيم الصينية للمساعدات متعددة الأطراف التي يدرسها هذا الباب لا تتفق مع مفاهيم المساعدات متعددة الأطراف لدى الدول الغربية ولا سيما دول منظمة OECD. إن النظام الذاتي الذي تتمتع به المساعدات الصينية الخارجية ليس متضمنًا بداخل إطار المساعدات الموضوع من قبل منظمة OECD، ولذلك فالمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف لديها الفهم المستقل والوعي المتفرد.

يدرس هذا الباب المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف دراسة استكشافية، ويناقش بشكل أساسي الإشكاليات التالية: كيف تتغير المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف طبقًا لعمليات الضبط السياسي؟ ما هي السمات المميزة للتغيرات في نطاق المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف؟ ما هي أساليب تطبيق المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف؟ كيف تدار المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف؟ وكذلك يناقش الإنجازات التي حققتها المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف والتحديات التي واجهتها، وكذلك الدور الذي لعبته المساعدات متعددة الأطراف داخل الاستراتيجية الدبلوماسية القومية الشاملة.

## الفصل الأول

## التطور التاريخي للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف القائمة على فكرة دفع التطور المشترك

بدأت المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف في خمسينيات القرن العشرين، وبإرشاد وتوجيه مفاهيم دفع التنمية العالمية والرخاء المشترك، ومن خلال التنمية والتطور على مدار فترة تقارب الستين عامًا، قدمت الصين الأموال والخدمات للغالبية العظمى من المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف، واستطاعت أن تؤسس علاقات تعاون وثيقة مع الهيئات الإنمائية العالمية والإقليمية متعددة الأطراف ومنها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي وغيرها. وطبقًا للتوجهات السياسية المختلفة يمكن تقسيم التطور في المساعدات الصينية متعددة الأطراف إلى خمس مراحل.

### أولًا: مرحلة مهد المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف (من خمسينيات القرن العشرين وحتى عام 1971):

بعد تأسيس الصين الجديدة وطبقًا لظروف البيئة العالمية في ذلك الوقت، قدم ماو تسي تونغ سياسته الخارجية «تأسيس مطبخ جديد»، أي (الانفصال التام عن دبلوماسية الإذلال التي كانت متبعة في الصين القديمة)، وكذلك سياسة «تنظيف البيت ثم استقبال الضيوف»، أي (التخلص مما يتمتع به النظام الإمبريالي القديم من امتيازات وقوة وتأثير)، وكذلك «التزام الاتجاه الواحد» والمقصود به (التزام طريق الاشتراكية). وبعد ستينيات القرن العشرين وطبقًا للتغيرات الهائلة التي طرأت على الموقف الدولي تم تعديل السياسة الخارجية الصينية لتكون «الضرب بقبضتين» (أي مكافحة الولايات المتحدة الأمريكية ومكافحة الاتحاد السوفيتي).

وتـرى الصيـن أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وغيرهـا مـن القوى المهيمنـة تتحكم فـي المنظمات متعـددة الأطـراف مثـل الأمـم المتحـدة، وبالتالـي فـإن دخول الصيـن لن يكـون مفيدًا للاسـتراتيجية الدبلوماسـية الصينيـة والقائمـة علـى «مكافحـة الهيمنـة». وتحت هـذا التوجيه الدبلوماسـي رفضت الصيـن بنفسـها أو لاقـت رفضًـا أن تشـارك فـي المنظمـات والمعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة التـي تقودهـا الـدول الغربيـة فـي مجالات عديدة[1]، ولم تشـترك بشـكل متفـرق إلا في بعـض المنظمات متعـددة الأطراف. وفي نطاق المعسـكر الاشـتراكي شـاركت الصين في حلف وارسـو بصفتهـا مراقبًا. كمـا شـاركت عـام 1954 فـي مؤتمـر جنيـف الـذي ناقـش مشـكلة كوريـا الشـمالية ومشـكلة الهنـد الصينيـة الفرنسـية، كمـا شـاركت فـي مؤتمـر باندونـج عـام 1955. إن الصيـن حتـى هـذه الفتـرة لم تكـن قـد دخلـت هيئـات إنمائية رئيسـة متعـددة الأطـراف مثـل البرنامج الإنمائـي للأمـم المتحدة، والبنـك الدولـي وغيرهـا، واسـتطاعت أن تقـدم بعـض المسـاعدات الإنسـانية مـن خـلال المنظمات متعـددة الأطـراف. وفـي يوليـو مـن عـام 1952 حضـر الرئيس الصينـي المؤتمـر الدولي الثامن عشـر للصليـب الأحمـر مـع وفـد منظمـة الصليـب الأحمـر، واعتـرف المؤتمـر بجمعيـة الصليـب الأحمـر الصينيـة باعتبارهـا الممثـل الشـرعي الوحيـد فـي الصيـن، الأمـر الـذي جعلهـا أول هيئـة تسـتعيد فيهـا الصيـن مقعدهـا الشـرعي فـي المنظمـات الدولية. ونـزولًا على طلـب اللجنة الدوليـة للصليب الأحمـر قدمـت لهـا جمعيـة الصليـب الأحمـر الصينيـة عـام 1956 مسـاهمات قـدرت بعشـرة آلاف فرنـك سويسـري، كمـا داومـت على دفع عشـرة آلاف فرنك سويسـري كل عام للجنـة الدولية[2]. وفي خـلال هـذه الفتـرة لـم تكـن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف منظمـة ولـم تكـن متواصلـة، فقـد كانـت مرحلـة مبدئية.

### ثانيًا: المرحلة المبدئية للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف (1972 – 1977):

وفـي عـام 1971 اسـتعادت الصيـن مقعدهـا الشـرعي فـي منظمـة الأمـم المتحـدة،

1- لو تشين يانغ: «مسارات وسمات المشاركات الصينية في الدبلوماسية المتعددة «، «الرؤية الجديدة»، العدد السادس لعام 2007، الصفحة رقم 94.

2- «التبرع للجنة الدولية للصليب الأحمر، الصليب الأحمر الصيني يتبرع بعشرة آلاف فرنك سويسري»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد الرابع والعشرين من يونيو 1958، الطبعة الرابعة.

مما جعل المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف تتحول بشكل رسمي إلى جزء من المساعدات الخارجية الكلية، وأصبح هذا الأمر علامة فارقة بين المرحلتين الأولى والثانية. نظرت الصين إلى الأمم المتحدة باعتبارها قناة يمكن من خلالها دفع التعاون التقني والاقتصادي بين الدول، ودفع «الحوار بين الشمال والجنوب»، و«التعاون بين دول الجنوب»، كما أنها نظرت للأمم المتحدة باعتبارها منصة هامة لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة. ويظهر هذا المفهوم في الخطاب الذي ألقاه مندوب الصين في الأمم المتحدة في الجمعية العامة عام 1972، حيث قال: «نحن الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نمتلك نفس الخبرات ونتخذ مواقف متشابهة، إن الكفاح المشترك ضد الإمبريالية والطلب المشترك لبناء دولنا حرة كريمة يقربنا بعضنا من بعض. ومن المؤكد أنه بسبب كوننا جميعًا فقراء فإنه من السهل أن يفهم كل منا الآخر. إن تعاوننا الوثيق هو بحق تعاون قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة، كما أنه يتمتع بآفاق واسعة. إن الصين تسعى للعمل مع باقي الدول النامية، وتسعى جاهدة لتطوير هذا النوع الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي الوقت نفسه نرغب كذلك في القيام بالمعاملات الاقتصادية والتجارية مع باقي دول العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة»[1].

إن تفعيل المفاهيم السابق ذكرها يتطلب وجود ناقل محدد، كما أن تقديم المساعدات هو شكل هام من أشكال تحقيق هذا المفهوم. وأشار مندوب الصين عام 1972 في معرض حديثه عن المساعدات أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى: «إن المساعدات التقنية والاقتصادية بأي شكل من الأشكال، سواء كانت مساعدات ثنائية أو مساعدات متعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة، فجميعها لا بدَّ أن تحترم وبشكل قاطع سيادة الدول المتلقية للمساعدات ولا بدَّ أن تحترم المساواة، كما لا يجب أن تكون المساعدات مشروطة بأي شكل من الأشكال، ولا يترتب عليها أي نوع من الامتيازات؛ كما لا يمكن أن تكون المساعدات غطاءً لأي شيء آخر يتحكم في مقدرات الدول المتلقية للمساعدات أو نهبها، والتدخل السافر في سياساتها الداخلية،

1- أعرب بعض مندوبي الدول النامية في اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن معارضتهم فرض الهيمنة في الاقتصاد العالمي، وقال مندوب الصين أن بلاده ترغب في تطوير نوع جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية مع باقي الدول النامية، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع من أكتوبر عام 1972، الطبعة السادسة.

واغتنام تلك الفرص للقيام بأعمال تخريبية»[1]. ولأن الصراعات الأيديولوجية لم تصل لحلول بعد، وكذلك أوضاع الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، فإن الصين حذرة تمامًا في انضمامها لتلك الهيئات متعددة الأطراف وحذرة كذلك في تقديمها المساعدات لها. وعلى خلفية تلك الظروف، اختارت الصين أن تدخل بعض الهيئات متعددة الأطراف، واستعانت بممارساتها العملية لتبرهن على صدق نواياها، وقدمت المساعدات بما يتوافق مع مفاهيمها الخاصة. اختارت الصين في البداية أن تدخل النظام الإنمائي للأمم المتحدة، وبذلك انضمت في عام 1972 إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها، وبعد ذلك انضمت لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 1973، واستمرت في تقديم المساعدات بعد اشتراكها في تلك الهيئات (انظر الجدول رقم 1).

**الجدول رقم 1: الجدول الزمني لانضمام الصين للهيئات الإنمائية الأساسية التابعة للأمم المتحدة في سبعينيات القرن العشرين**

| التاريخ | اسم الهيئة | التاريخ | اسم الهيئة |
|---|---|---|---|
| مارس 1972 | صندوق الأمم المتحدة للبيئة | عام 1972 | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية |
| مايو 1972 | منظمة الصحة العالمية | أكتوبر 1972 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| أكتوبر 1972 | منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة | سبتمبر 1973 | منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة |

المصادر: «دليل الشؤون العالمية لعام 2007»، دار نشر الشؤون العالمية، 2008.

ولم تدخل الصين باقي الهيئات الإنمائية متعددة الأطراف الهامة مثل البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وترى الصين أن اقتصاد السوق الذي يسود الدول الغربية لا يتماشى مع نظم الاقتصاد المخطط في الصين، كما تختلف أساليب العمل في هذه الهيئات كلية، فعلى سبيل المثال تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب هائل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

1- أعرب بعض مندوبي الدول النامية في اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن معارضتهم فرض الهيمنة في الاقتصاد العالمي، وقال مندوب الصين أن بلاده ترغب في تطوير نوع جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية مع باقي الدول النامية، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع من أكتوبر عام 1972، الطبعة السادسة.

وتتمتع بحق الرفض دون إبداء الأسباب (الفيتو)، كما تتمتع بمكانة مهيمنة، ولذلك ترفض الصين أن تنضم لتلك المنظمات، ولم تقدم لها المساعدات.

وفي تلك الفترة كان الاقتصار على تقديم المساعدات متعددة الأطراف وعدم تلقي مساعدات متعددة الأطراف إحدى السمات المميزة للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف، وسمة أخرى تمثلت في تأثير الاعتبارات السياسية والدبلوماسية تأثيرًا كبيرًا على المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. ولو أخذنا المساعدات الصينية للأمم المتحدة كمثال، نجد أنها كانت مرتفعة نسبيًّا في البداية، فحافظت طوال السبعينيات على نسب تتراوح ما بين 4% و5.5%، وهي النسبة التي تجاوزت بشكل بالغ النسبة المقررة من الأمم المتحدة نفسها. وفي عام 1976 سجلت المساعدات الصينية للأمم المتحدة المركز السادس، بحجم إجمالي تجاوز 17 مليون دولار أمريكي، وحينها كان نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي في الصين يقع في المرتبة 101 عالميًّا[1]. وبتأثير الاستراتيجية الدبلوماسية الشاملة لم تأخذ الصين في الاعتبار بشكل كامل القيود التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية الداخلية على المسؤولية الدولية، وقدمت مساعدات بارزة متعددة الأطراف تجاوزت المستوى الذي تستطيع الصين أن تلتزم به. وفي تلك الفترة، أصبحت الصين تدريجيًّا عضوًا في بعض الهيئات الهامة المعنية بالمساعدات الخارجية متعددة الأطراف، كما أن المساعدات التي قدمتها عكست بدورها الاستمرارية والزيادة على مر السنوات، ودخلت المساعدات الخارجية متعددة الأطراف مرحلة تطور مبدئية، وراكمت تجارب إنمائية محددة.

**ثالثًا: مرحلة ضبط المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف (1978 – 1982):**

أدخلت سياسات الإصلاح والانفتاح التي بدأتها الصين عام 1978 تغيرات هائلة في ما يخص المساعدات الصينية متعددة الأطراف. بدأت الصين في وضع السياسات المتمحورة حول البناء الاقتصادي، وبدأت كذلك في استقطاب التقنيات المتقدمة

---

1- http://www.people.com.cn/digest/200010/12/gj101204.html.

ورؤوس الأموال واستخدامها في تطوير الاقتصاد المحلي. وفي الثاني من يوليو من عام 1987 وأثناء اجتماعه مع الوفد الاقتصادي لجمهورية مدغشقر الديمقراطية ذكر الرفيق دينغ شياو بينغ أن «لا بد أن ننظر للتقنيات والمنجزات المتقدمة في العالم باعتبارها نقاط تطورنا»[1]. وخلال الاجتماع الكامل الثالث للدورة الحادية عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي والذي افتتح عام 1978 طرح بشكل رسمي ضرورة «التطوير الفعال للتعاون الاقتصادي القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة مع دول العالم كافة، والاستخدام الشامل للتقنيات والمعدات المتقدمة في العالم، وذلك كله على قاعدة الاعتماد على الذات». كما طرح الاجتماع كذلك أن بناء وتحديث الاشتراكية الصينية يستوجب استخدام نوعين من الموارد، وهما الموارد المحلية والموارد الدولية، ولا بد من فتح نوعين من الأسواق، وهما الأسواق المحلية والأسواق الدولية، ولا بد من إجادة نوعين من القدرات، وهما قدرات تنظيم البناء المحلي وقدرات تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية[2].

وبذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه الصين تتلخص في الجهة التي يمكن أن تقدم لها التقنيات المتقدمة ورؤوس الأموال. وفي تلك الآونة شارك الوفد الصيني في الأمم المتحدة بنيويورك في أعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وجاء في تقريره أن ميزانية الأمم المتحدة السنوية الموجهة للمساعدات تصل إلى 25 مليار دولار أمريكي، منها خمسة مليارات دولار مساعدات لا تُرد، كما أن المساعدات فيها موجهة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية كافة، وإذا تم استخدام تلك المساعدات على النحو الأمثل لأمكن تعزيز تطور وتنمية الصين. إن الصين عضو هام ضمن الدول النامية في الأمم المتحدة، الأمر الذي يضمن لها الحق في استغلال موارد الأمم المتحدة. واسترعى هذا الرأي اهتمام وانتباه النخبة في الصين[3].

وفي سبيل الاستخدام الأمثل للمساعدات التي تقدمها الهيئات الإنمائية في الأمم المتحدة، كان لا بدَّ على الصين أن تشارك وبشكل فعال في أنشطة تلك الهيئات. وفي

1- دينغ شياو بينغ: «تحقيق التحديثات الأربعة، عدم السعي للهيمنة»، «الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ»، المجلد الثاني، دار نشر الشعب، عام 1993، الصفحة رقم 111.

2- « مجموعة الوثائق الهامة منذ الاجتماع العام الثالث» تحرير مكتب الدراسات الأدبية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، دار نشر الشعب، عام 1982، الصفحة رقم 5.

3- وانغ تشانغ: «الاستراتيجيات الصينية الرفيعة – مجلد الدبلوماسية» دار نشر جامعة شانشي للمعلمين، عام 2001، الصفحة رقم 172.

مايـو مـن عـام 1978 بـدأ التعامـل الرسـمي بيـن الصيـن وصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان، وفـي عـام 1979 بـدأ التعامـل الرسـمي بينهـا وبيـن صنـدوق الأمـم المتحـدة للطفولـة وكذلك مـع برنامج الأغذيـة العالمـي (انظـر الجـدول رقـم 2). وهنـا أصبحـت الصيـن عضـوًا فـي الهيئـات الهامـة لـكل النظـم الإنمائيـة للأمـم المتحـدة.

**الجدول رقم 2: الجدول الزمني لانضمام الصين للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف في بدايات فترة الإصلاح والانفتاح**

| التاريخ | اسم الهيئة | التاريخ | اسم الهيئة |
| --- | --- | --- | --- |
| مايو 1978 | صندوق الأمم المتحدة للسكان | عام 1980 | مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي |
| عام 1979 | صندوق الأمم المتحدة للطفولة | عام 1980 | الصندوق العالمي للتنمية الزراعية |
| عام 1979 | صندوق الأغذية العالمية | | |

المصادر: «دليل الشؤون العالمية لعام 2007»، دار نشر الشؤون العالمية، 2008.

ومـع التطـور الكبيـر في الأفـكار والمفاهيم أدركت الصين بشـكل أكبر أن البنـك الدولي باعتباره هيئـة المسـاعدات الإنمائيـة الأهـم عالميًّا هو قناة فعالـة للحصول على التقنيـات المتقدمة ورؤوس الأمـوال. وبـدأت الصيـن تسـتعد لإقامـة العلاقـات مـع مجموعـة البنـك الدولـي وصنـدوق النقـد الدولـي، وفـي عـام 1980 اسـتعادت الصيـن بشـكل رسـمي مقعدهـا فـي البنـك الدولـي وصنـدوق النقـد، وأصبحـت عضـوًا فـي مجموعة صنـدوق النقد الدولـي، وهي الهيئـة الأهم عالميًّـا في تقديم المسـاعدات الإنمائيـة. وبحلـول عـام 1985 دخلـت الصيـن تقريبًـا جميـع المجـالات الدبلوماسـية الهامـة متعـددة الجوانـب، واشـتركت فـي 383 منظمة دوليـة، ومـررت 132 اتفاقية عامـة[1]. وبداية مـن عـام 1979 اسـتغلت الصيـن بشـكل كبير المسـاعدات متعـددة الأطـراف، وحصلت علـى الكثير مـن التقنيـات المتقدمـة ورؤوس الأمـوال مـن العديد من القنـوات، والتي كان مـن الصعب الحصول عليهـا فـي تلـك الفتـرة من خـلال القنـوات الثنائيـة.

إن الهـدف الأولـي وراء مشـاركة الصيـن فـي تلـك الهيئـات الهامـة المعنيـة بالمسـاعدات الإنمائيـة متعـددة الأطـراف إنمـا يتمثـل فـي الحصـول علـى رؤوس الأمـوال والتقنيـات اللازمـة

1- لينغ تشينغ: «من يان نان إلى الأمم المتحدة»، دار نشر الشعب في فو جيان، عام 2008، الصفحة رقم 178.

للبناء الاقتصادي الداخلي، ولكن هوية الصين باعتبارها دولة متلقية للمساعدات ودولة مانحة للمساعدات في الوقت نفسه قد حتمت عليها أنها في الوقت الذي تتلقى فيه مساعدات متعددة الأطراف، أن تقدم المساعدات لتلك المنظمات متعددة الأطراف. وبالنسبة لبعض الهيئات مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدأت الصين في تقديم تبرعات لها بعد فترة وجيزة من إقامة العلاقات معها. وفي الوقت نفسه استمرت في تقديم التبرعات للعديد من الجهات التي انضمت لها فعليًّا ومنها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وغيره.

وتقضي الاعتبارات الواقعية للصين أن الصين باعتبارها دولة نامية كبيرة، فإنها تحتاج إلى رؤوس الأموال، التقنيات، المعارف، والخبرات التي يمكن أن تقدمها الدول الغربية المتقدمة، وذلك لكي يتم البناء الداخلي بأسرع ما يمكن؛ وفي الوقت نفسه، فإن الصين باعتبارها ضمن الدول النامية، فإنها تأمل في الاستمرار في تقديم المساعدات الممكنة لأصدقائها وشركائها في باقي الدول النامية[1]. وقد تحدد هذا من خلال ما تتسم به أعمال المساعدات الخارجية الصينية من سمات دفع التنمية المشتركة. وخلال تلك المرحلة انطلقت التبرعات التي قدمتها الصين للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف على أساس أقصى ما تستطيع عمله، وأصبحت أكثر نفعية. كما أن التوقعات الصينية تجاه الميزانيات الاعتيادية للأمم المتحدة تدنت إلى حجم الأنصبة التي تتماشى مع قوة الدولة، مما عكس حالة عبء الديون.

وبشكل مختصر كانت أعمال المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف في تلك المرحلة في فترة ضبط، وبدأ المفهوم البراغماتي الجديد في الظهور. إن الصين في ضوء المفاهيم الجديدة للمساعدات والقائمة على «مبدأ الأخذ والعطاء» قدمت ما استطاعت أن تقدمه من مساعدات للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف، ولكن هذا العطاء قد تم التعبير عنه أكثر باعتباره «أخذًا»، ومع زيادة عدد المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف التي انضمت إليها الصين ظهرت المساعدات متعددة الأطراف التي قدمتها الصين إلى العديد من المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف بأشكالها وأنواعها المختلفة.

---

1- جوو خونغ: «المساعدات الصينية الخارجية وثلاثون عامًا من الاصلاح والانفتاح»، مجلة «الاقتصاد والسياسة العالمية»، العدد الثاني عشر لعام 2008.

**رابعًا: مرحلة تطور المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف (1983 – 2004):**

في بدايات عام 1983 طرحت الحكومة الصينية أربعة مبادئ وهي «المساواة والمنفعة المتبادلة، التركيز على النتائج الواقعية، التنوع، والتنمية المشتركة»[1]، وكان هذا إيذانًا بدخول المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف إلى مرحلة التطور الشامل. وقد حفظ مبدآ «المساواة والمنفعة المتبادلة» و«التنمية المشتركة» المفاهيم الأساسية التي قامت عليها «المبادئ الثمانية»، وعكس «التركيز على النتائج الواقعية» التفكير البراجماتي في المرحلة الجديدة، أما «التنوع» فقد كان إسقاطًا مباشرًا على مبادئ الفاعلية التي أعلنها دينغ شياو بينغ. وفي 27 من سبتمبر عام 1983 وأثناء المقابلة مع ممثلي المؤتمر القومي السادس لأعمال المساعدات الخارجية شدد القادة البارزون في مجلس الدولة على «أننا دولة اشتراكية، وبرغم أنها شديدة الفقر، إلا أنها دولة كبيرة، فلدينا مسؤولية، ولدينا التزام أن نقدم المساعدات الممكنة وفي كل المجالات لدول العالم الثالث، وهذا ما حتمته علينا طبيعة بلدنا. على الحزب أن يوحد معارفه. علينا أن نبذل قصارى جهدنا في المساعدات الخارجية، وعلينا أن نقدم أقصى ما نستطيع. قصارى الجهد هو المال، أما أقصى ما نستطيع فهو الروح. علينا أن نفعل ما هو جيد تجاه دول العالم الثالث، وبرغم أن رؤوس الأموال محدودة، لكن الحماس لا يمكن أن ينخفض، والروح لا ينبغي أن تضعف، ما نستطيع فعله لا بدَّ أن نفعله بأقصى جهد. إن كل الإدارات وكل المناطق عليها أن تأخذ على عاتقها مهمات المساعدات الخارجية التي تحددها الحكومة المركزية، فتلك مسؤولية سياسية»[2].

وخلال مرحلة الضبط دخلت المفاهيم البرجماتية إلى المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف، وأكدت على تقديم المساعدات في ظل مبادئ «الأخذ والعطاء» وفي ظل بذل أقصى الجهد وأقصى ما يمكن تقديمه، كما أن «العطاء» يظهر بشكل أوضح عندما يكون مدفوعًا بمبدأ «الأخذ». إن المبادئ الأربعة الجديدة قد مزجت ما بين الجوانب السياسية والاقتصادية، وحدث التوازن التدريجي ما بين «الأخذ» و«العطاء»،

1- تشين مو خوا: «خلق أوضاع جديدة للاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد العشرين من سبتمبر عام 1982.

2- «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، بقلم شه لين، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 70.

الأمـر الـذي جعـل المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف تدخـل إلـى مرحلـة التنميـة الشـاملة. وفـي عـام 1983 انعقـد فـي بكين مؤتمر آسـيا الباسـيفيك للتعـاون التقني للـدول النامية، وأبـدت الحكومـة الصينيـة اهتمامًـا بالغًا بالمؤتمر، واسـتقبل رئيـس مجلس الدولة المشـاركين كافة. كان الاجتمـاع قائمًـا علـى الـروح البراجماتيـة، واعتمـد بشـكل كامـل علـى التواصـل والمفاوضـات وتبـادل الخبـرات، وكذلك استكشـاف سـبل جديدة للتعاون التقني، وتوسـيع أشـكال التعـاون متعدد الأطـراف. وبعـد المؤتمـر بثـلاث سـنوات اتسـع نطـاق المؤتمـر، وعقـدت الأمـم المتحدة فـي بكين لأول مـرة مؤتمـر التعـاون التقنـي العابـر للقـارات بيـن الـدول الناميـة علـى مسـتوى الحكومـات، وتوصـل الاجتمـاع إلـى الاتفـاق حـول مئتـي وسـت اتفاقيات خاصـة بالمشـروعات[1].

وتطـورت المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف كذلـك علـى المسـتويات الإقليمية. وخـلال عامـي 1985 و1986 انضمـت الصيـن علـى التوالـي إلـى مجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي وبنـك التنميـة الآسـيوي. والسـبب الـذي دفع الصيـن للانضمام لهاتيـن المنظمتين ليـس فقط تقديم المسـاعدات للـدول الإفريقية ومناطق آسـيا الباسـيفيك في ما يخـص التنمية ومكافحـة الفقر، وإنما هنـاك اعتبـارات سياسـية واقتصادية.

انضمـت الصيـن لمجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي، وقدمـت المسـاعدات الماليـة والتبرعـات، ولـم تسـعَ فقـط لإحـداث تأثيـر قـوي علـى المسـتوى السياسـي، وتجميـع الـدول الإفريقيـة الكبيرة وإظهـار أن الصيـن تقـف بجانـب عـدد كبير من الـدول النامية، ولا سـيما في ما يخص أفـكار التقدم والتطـور فـي الـدول الإفريقيـة، بـل سـعت كذلـك إلى فتـح قنـوات جديدة للتعـاون الاقتصـادي بين الصيـن والـدول الإفريقيـة. وبعـد انضمـام الصيـن لمجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي فـازت الصيـن بالعديـد مـن عطـاءات المشـروعات الممولـة مـن خـلال قـروض مجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي، الأمـر الـذي دفـع بشـكل هائـل التعـاون الاقتصـادي بيـن الصيـن والـدول الإفريقيـة، وعـزز كذلـك مـن تصديـر خدمـات العمالـة للمناطـق الإفريقيـة. إن منـدوب الصيـن فـي مجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي لا يقتصـر نشـاطه علـى حضـور اجتماعـات مجلـس إدارة مجموعـة بنـك التنميـة الإفريقي فحسـب، بـل مسـؤول كذلـك عـن مهمـة تقديـم معلومـات دقيقـة عـن العطـاءات المطروحـة

1- يه تشينغ با: «تجربة المستويات الرفيعة في الأمم المتحدة»، دار نشر معارف العالم، عام 2006، الصفحة رقم 195.

لشركات المقاولات الخارجية الصينية. إن الحضور الصيني في بنك التنمية الآسيوي يعكس بنفس الطريقة الاعتبارات الهامة السياسية والاقتصادية[1]. وانضمام الصين لمجموعة بنك التنمية الآسيوي استبعد مباشرة الوجود التايواني، كما عزز من التعاون السياسي والاقتصادي مع دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك حازت الصين رؤوس الأموال والموارد الفكرية الخاصة بمجموعة بنك التنمية الآسيوي، ولعب هذا دورًا إيجابيًّا في دفع تعزيز البناء الاقتصادي الصيني. وبطبيعة الحال فإن المساعدات المالية والتبرعات التي قدمتها الصين لمجموعة بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي إنما توجد بداخل نطاق فكرة تقديم ما تستطيع تقديمه، ولم يتعد الأمر هنا الحدود المعقولة.

والهدف الاقتصادي وراء تقديم الصين للتمويلات والتبرعات لبنك التنمية الآسيوي ومجموعة بنك التنمية الإفريقي يمكن أن يتمثل في كونه استمرارًا لإدخال المفاهيم البراجماتية في أعمال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف، أما الهدف السياسي فيمكن أن يتمثل في استمرارية مبادئ المساعدات الخارجية خلال السبعينيات. وبعد تقديم المبادئ الأربعة بدأت المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف تتمتع بأيديولوجية موجهة تتسم بالنضج، وبدأت تأخذ في الاعتبار بشكل مكثف العوامل الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية وغيرها في تقديم المساعدات متعددة الأطراف، كما تنوعت أشكال المساعدات متعددة الأطراف، وأصبح هناك أنواع التبرعات كافة، وأصبح هناك كذلك دعم المشروعات وتمويلات الأسهم.

وفي عام 1986 جاء ذكر السياسات الدبلوماسية متعددة الأطراف لأول مرة في تقرير أعمال الحكومة خلال الاجتماع الرابع لمجلس الشعب الصيني في دورته السادسة. وبعدها اشتركت الصين بشكل واسع في أنواع المنظمات الدولية كافة، وقامت بممارسات دبلوماسية متعددة الأطراف اتسمت بالنشاط، كما حسنت بشكل كبير من التعاون مع كل الدول في جميع المجالات، الأمر الذي أشار إلى أن الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف قد دخلت في مرحلة جديدة أكثر نضجًا وأشمل تطورًا، وعزز هذا كذلك من التنمية المرحلية للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف،

1- تشه باي تشين، قوا يو كاي: «نظرة عامة حول مجموعة بنك التنمية الإفريقي»، «مالية الصين»، العدد الثاني لعام 1988، صفحتا رقم 64 و65.

وأظهرت بشكل خاص الروح النفعية.

ومع تعزيز سياسات الإصلاح والانفتاح ومع التغير في توجهات ومواقف العالم، طرأت تغيرات عميقة في البيئة الداخلية والخارجية التي تواجهها المساعدات الصينية الخارجية. تقيم الصين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وأصبحت المؤسسات هي الكيانات الأساسية الفاعلة في النشاط الاقتصادي، كما أصبحت الهيئات المالية تلعب أدوارًا متنامية القوة في أمور ومعطيات اقتصاد السوق. وفي الوقت نفسه طرأت تغيرات هائلة على التوجهات والمواقف الاقتصادية والسياسية في الدول النامية، وأصبحت راغبة أشد الرغبة في جذب عدد أكبر من المؤسسات الأجنبية للاستثمار، والمشاركة في تطوير اقتصادها، وذلك لتخفيف عبء الديون الحكومية وزيادة الدخل والتوظيف. وفي سبيل التكيف مع التغيرات في الداخلية والخارجية، عقدت وزارة التجارة والتعاون الاقتصادي عام 1995 اجتماعًا لبحث أعمال إصلاح المساعدات الخارجية. إن إصلاح أعمال المساعدات الخارجية الصينية تعزز بشكل أساسي أسلوبين جديدين؛ أولهما الأسلوب الدولي المعتاد للقروض الحكومية التفضيلية. فالحكومة الصينية تقدم قروضًا تفضيلية لها طبيعة المساعدات، أي تخصيص رؤوس الأموال من بعض البنوك، ومن خلال نظم الدعم الحكومي تخفض معدلات الفائدة على الديون المقدمة للدول المتلقية للمساعدات، وتتحول الشروط إلى مميزات ويكون لها سمة المساعدات. الأسلوب الثاني هو التعزيز الفعال للمشاركة في تنفيذ مشروعات المساعدات الخارجية. وهذا أسلوب جديد للمساعدات الخارجية، وتتمثل مميزاته في أن الحكومة الصينية وحكومة الدولة المتلقية للمساعدات تقدمان معًا الدعم المالي والإجرائي للمؤسسات الصينية وللمؤسسات في الدول المتلقية للمساعدات والتي تقوم بتنفيذ هذا المشروع، وذلك في إطار اتفاقية المبادئ بين الحكومة الصينية وحكومة الدولة المتلقية للمساعدات، ويتم تنفيذ مشروعات المساعدات الصينية الخارجية من خلال تكوين الشركات المساهمة أو الإدارة المشتركة بين مؤسسات الجانبين أو من خلال المؤسسات الصينية وحدها[1].

ويتضح من خلال النتائج أن تأثير إصلاح المساعدات خلال عام 1995 لم يكن له

1- زو تشون إي: «إصلاح الصين المستقبلي لأعمال المساعدات الخارجية: التركيز على تعزيز التعاون المشترك بين القروض الحكومية التفضيلية المدعومة وبين مشروعات المساعدات»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد الثامن عشر من أكتوبر 1995، الطبعة الرابعة.

تقريبًا أثر كبير على المساعدات متعددة الأطراف، والسبب في ذلك هو أن التركيز في تلك المرة كان تجاه المساعدات الثنائية وليست متعددة الأطراف، ولم تتفق الأساليب الجديدة للمساعدات الخارجية بشكل كافٍ مع أساليب المساعدات متعددة الأطراف. أما السبب الحقيقي الذي جعل الإصلاح في تلك المرة لم يكن موجهًا للمساعدات المتعددة فيمكن أن يتلخص في نظام إدارة المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. فإدارة المساعدات الخارجية متعددة الأطراف كانت غير مركزية، ومبعثرة في يد العديد من الإدارات والهيئات، كانت وزارة الخارجية تدير ملف النظم الإنمائية الخاصة بالأمم المتحدة، وكانت وزارة المالية مسؤولة عن ملف مجموعات البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وغيرها، أما وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي فمسؤولة فقط عن الأعمال التنظيمية للمساعدات التقنية الخارجية متعددة الأطراف، أما على مستوى المساعدات الخارجية متعددة الأطراف فلم توجد سلطة كلية مهيمنة مثل التي تدير المساعدات الخارجية الثنائية.

وفي تلك الفترة تمتعت المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف بمبادئ قائدة وموجِهة اتسمت بالنضج والوضوح، تطورت بشكل كامل وتعززت بشكل مرحلي متدرج. اتسع نطاق هذه المساعدات وزادت الهيئات المعنية بها، ولم تعد الأنماط مقتصرة على المنح ورؤوس الأموال السهمية فحسب، بل شملت إلى جانب ذلك التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف. إن المساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها الصين لم تعد منظورة في الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو البنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية فحسب، بل ظهرت كذلك في العديد من الهيئات الإقليمية ومنها مجموعة بنك التنمية الإفريقي ومجموعة بنك التنمية الآسيوي.

**خامسًا: مرحلة تعميق المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف (من 2005 وحتى الآن):**

وفي سبتمبر من عام 2005 حضر الرئيس خو جين تاو الاجتماع رفيع المستوى لتمويل التنمية الذي انعقد خلال قمة الأمم المتحدة الرئاسية، وألقى خطابًا هامًّا بعنوان (دفع التنمية العامة وتحقيق الرخاء المشترك)، وأعلن عن «المبادرات الخمس

الكبرى» في المساعدات الصينية الخارجية، وكان هذا إيذانًا بأن المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف قد بدأت دخول مرحلة التعميق. وطرح خو جين تاو خلال خطبته في الأمم المتحدة ضرورة «تعزيز التعاون والتنمية الدوليين وتضييق الفوارق بين الشمال والجنوب، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية». وبخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التعاون والتنمية الدوليين ودفع التنمية العامة وتحقيق الرخاء المشترك، قدم الرئيس خو جين تاو أربعة اقتراحات؛ أولًا التعميق الحثيث للإصلاح، وجعل القواعد والنظم الاقتصادية الدولية أكثر منطقية وعدلًا، وأن تعكس وبشكل خاص الاهتمامات التي تشغل بال غالبية الدول النامية، ودفع العولمة الاقتصادية نحو اتجاه تنموي يقوم على التوازن، التكثيف، والربح المشترك. ثانيًا احترام التنوع في نماذج التنمية، ودفع نقل الخبرات الإنمائية، كما أن اختيار كل دولة لطرق وأنماط التنمية التي تتناسب مع واقعها هو كلمة السر في تحقيق التنمية في كل دولة. ثالثًا بناء إطار لتقييم التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية تتسم بالعدل والمنطقية والفاعلية، والتقييم الفوري للتقدم الذي تنجزه كل دولة، ومراقبة وتعزيز تطبيق التعاون الدولي وتنفيذ تعهدات المساعدات الإنمائية. رابعًا تعزيز دور الأمم المتحدة في دفع التعاون والتنمية الدوليين. فيجب على الأمم المتحدة أن تنظر إلى التنمية باعتبارها مهمة أساسية ومحورية، وأن تطور تبعًا لذلك من آلياتها ووظائفها، وأن تفعل مميزاتها في العديد من الجوانب ومنها توجيه الإجماع، وضع القواعد، ودفع سبل المشاركة[1].

وتكمن الأهمية العميقة للخطاب الذي ألقاه الرئيس خو جين تاو بخصوص تطور المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف في التمسك بالتقاليد وتقديم متطلبات جديدة. إن الصين تمسكت بالمفاهيم الموجودة والتي تتعلق بتعزيز التنمية المشتركة، كما تتمسك كذلك بضرورة أن تتطور العولمة الاقتصادية بشكل يتسم بالتوازن والتكثيف والربح المشترك، كما يجب أن تشمل وتتسامح مع أنماط التنمية كافة، وأن تبني في الوقت نفسه نظمًا للتعاون الفعال، وأن تضمن كذلك تكامل الموارد وترابط الأشكال. وتلك هي المحددات التي قصدها دينغ شياو بينغ بخصوص

1- «خطاب خو جين تاو خلال الاجتماع رفيع المستوى لتمويل التنمية المنعقد خلال قمة الأمم المتحدة الرئاسية»، http://news.xinhuanet.com/world/2005-09/16/content_3496858.htm

المفاهيـم فـي ظـل الأوضاع الجديـدة والظروف المسـتحدثة، والقائمة على «التركيز على المكاسـب الاسـتراتيجية الخاصـة طويلـة المـدى، وفـي الوقـت نفسـه احتـرام مكاسـب الأطراف الأخـرى، وعدم الخضـوع لعـداءات تاريخيـة وعـدم الاهتمـام بالفروقات بيـن الأنظمـة والأيديولوجيـات الاجتماعية، كمـا يتوجـب احتـرام الـدول بعضهـا لبعـض بغـض النظـر عـن حجمهـا أو قوتهـا، وأن يكـون التعامل علـى مبـدأ المسـاواة»[1]. وبالمقارنـة بالماضـي فـإن خـو جيـن تاو قـد ركز بشـكل أكبر علـى احترام التنـوع بيـن نمـاذج وأنمـاط التنميـة، كمـا دعـم وعـزز تبـادل خبـرات التنميـة، الأمـر الـذي يشـير وبوضـوح إلـى ثقـة الصيـن فـي نمـوذج التنمية الخـاص بها.

وفـي عـام 2008 جـاء خطـاب ويـن جيـا بـاو خـلال قمة الأمـم المتحـدة رفيعـة المسـتوى حول الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة بمثابـة اسـتمرارية لهـذا المفهـوم وتوضيـح لـه. وقـدم ويـن جيـا بـاو مبـادرات متصلـة بهـذا الشـأن قائلًا: «الإصـرار والتشـجيع وتقديم الدعـم لطرق التنمية التي تناسـب الظـروف الداخليـة لـكل دولة، واستكشـاف أنماط التنمية التـي تنعكس بالإيجاب علـى تطوير البلاد ومكافحـة الفقـر. ولا بـدَّ مـن احتـرام حـق الشـعوب في كل مـكان في اختيـار طرق وأنمـاط التنمية التـي تناسـبهم بشـكل ديمقراطـي حر، وأن يكـون هذا على أسـاس وفرضية السياسـات الديمقراطية. ولا بـدَّ مـن التمسـك بالمسـاعدات الدوليـة وتعزيزهـا، كما أن الـدول المتقدمة علـى وجه الخصوص عليهـا أن تتحمـل مسـؤولية تقديـم المسـاعدات للـدول غير المتقدمـة، كما أن المسـاعدات لا بدَّ أن تكـون عامـة غيـر موجهـة، وغيـر مشـروطة. ويجب بشـكل خـاص أن تتم زيـادة المسـاعدات للدول والمناطـق الأقـل تقدمًـا، وأن يتـم التركيـز علـى حل مشـكلات الغذاء، الصحـة، والطفولـة. كما يجب دعـوة الـدول المانحـة كافة إلـى زيادة مسـاعداتها للبرنامج العالمـي للأغذية بمقـدار الضعف خلال السـنوات الخمـس القادمـة. كمـا يجـب علـى المجتمـع الدولـي أن يخفض بشـكل حثيث مـن ديون الـدول الأقـل تقدمًـا، وأن يتـم إلغـاء التعريفـة الجمركية علـى صادرات تلـك الدول».

تركـز الصيـن بشـكل خـاص علـى تعزيـز المسـاعدات الدوليـة، كمـا أن التصرفـات والسـلوكيات الواقعيـة تعكـس موقـف الصيـن فـي هـذا الصـدد. وسـبق أن أعلـن ويـن جيـا

---

1- «مختارات من أعمال دينغ شياو بينغ»، المجلد الثالث، دار نشر الشعب، عام 1993، الصفحة رقم 330.

بـاو أن الصيـن قـد سـاهمت بمبلغ 30 مليـون دولار أمريكي لصالـح منظمة الأغذيـة والزراعة بالأمم المتحدة لتأسـيس صناديق ائتمانية، يتم اسـتخدامها في مسـاعدة مشـروعات وأعمال تسـاعد الدول الناميـة فـي رفـع الإنتاجيـة الزراعية[1]. أرسـل ويـن جيا باو في هذا الاجتماع رسـالة جديـدة واضحة، وهـي أن الصيـن سـتقدم مسـتقبلًا قـدرًا أكبـر مـن المسـاعدات متعـددة الأطـراف. ويوضـح هذا أن توجـه زيـادة المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف علـى نطـاق واسـع بدايـة مـن عـام 2004 قـد حـاز التأكيـد والاسـتمرارية. وفـي عـام 2004 واسـتنادًا إلـى تبرعاتهـا المسـتمرة لصنـدوق التنميـة الإفريقـي والتـي بلغـت 50 مليـون دولار أمريكـي، تبرعت كذلـك لصندوق التنمية الآسـيوي التابـع لبنـك التنميـة الآسـيوي بمبلـغ 30 مليـون دولار أمريكـي، ثـم قررت التبـرع بمبلـغ 20 مليون دولار أمريكـي لنفـس البنـك، كمـا أسسـت داخـل البنـك الأخيـر صنـدوق الصيـن الخـاص لمكافحـة الفقـر والتعـاون الإقليمـي، وتـم اسـتخدامه فـي دعـم برامـج مكافحـة الفقر فـي المناطق الآسـيوية والتعـاون الإقليمـي. وبنهايـة عـام 2007 تبرعـت الصيـن بمبلـغ 30 مليـون دولار أمريكـي لصالـح مؤسسـة التنميـة الدوليـة التابعـة لمجموعـة البنـك الدولـي، وكان هـذا أول تبرع من الصيـن لصالح البنـك الدولـي. وفـي عـام 2008 دعـت الحكومـة الصينيـة لتأسـيس آليـات للمسـاعدات متعـددة الأطـراف الموجهـة للوقايـة مـن أنفلونـزا الطيـور والحـد من انتشـارها، وتقدمـت لتلك الآليـة بمبلغ عشـرة ملاييـن دولار أمريكي. واسـتجابة لمبـادرات ودعوات منظمة الصحة العالمية في ذلك الشـأن قدمـت الحكومـة الصينيـة فـي الخامـس والعشـرين مـن فبرايـر عـام 2008 أول تبرعاتهـا لمنظمـة الصحـة العالميـة، فقدمـت 200 ألـف دولار أمريكـي لصالـح أنشـطة مبـادرة «مسـاعدات مـن أجـل التجـارة»، والتـي اسـتخدمت لمسـاعدة الـدول النامية ولا سـيما الدول الأقـل تقدمًا في رفـع قدراتها علـى المشـاركة فـي التجـارة الدولية.

إن المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف خـلال الفتـرة الجديـدة تتسـم بشـكل واضـح بالنقـاط التاليـة: أولًا: الانتقـال التدريجـي مـن «الأخـذ والعطـاء» إلـى «الكثيـر مـن العطـاء والقليـل مـن الأخـذ»، والأخـذ كان يتركـز بشـكل أساسـي فـي الحصـول علـى التجـارب والخبـرات الإداريـة والمعرفيـة اللازمـة لتحقيـق التنميـة والتطـور مـن الهيئـات

1- خطاب وين جيا باو خلال قمة الأمم المتحدة رفيعة المستوى حول الأهداف الانمائية للألفية، http://www.gov.cn/ldhd/2008-09/26/content_1106073.htm

الإنمائية متعددة الأطراف، ولم يكن هناك تركيز خاص في ما يخص الحصول على رؤوس أموال إنمائية. وفي الوقت الذي قللت فيه المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف أو ألغت تباعًا المساعدات التي تقدمها إلى الصين، ازدادت المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف بشكل ملحوظ، كما بدأت الصين في تقديم التبرعات لبعض الهيئات التي لم يسبق تقديم التبرع لها مثل مؤسسة التنمية الدولية. وبداية من يوليو 1999 أوقفت مؤسسة التنمية الدولية القروض الميسرة للصين. وبنهاية عام 2005 أعلن برنامج الغذاء العالمي في بكين توقفه عن تقديم مساعدات غذائية للصين، وأشار هذا إلى توقف تلك المنظمة عن تقديم المساعدات الغذائية للصين والتي استمرت على مدار ربع قرن. ثانيًا: نشر وتعميم التجارب الإنمائية وخلق الفرص وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنمية المتوازنة على أساس احترام مبادئ الاستقلال والسيادة. وفي عام 2006 بادرت الحكومة الصينية ومولت وأنشأت مركز الصين الدولي لمكافحة الفقر، وذلك بالاشتراك مع العديد من المنظمات الدولية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي. وتمثلت أهداف هذا المركز في استحداث نظرية جديدة لمكافحة الفقر، ودعم تغيير السياسات، وتدعيم التفاعل الدولي، وتعزيز ودفع «التعاون بين دول الجنوب»، وقدم المركز الدعم الثقافي والفكري لغالبية الدول النامية. ثالثًا: زيادة التنوع في كيانات المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. فقد بدأت بعض المنظمات المدنية وبعض الأشخاص في المشاركة في مجال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال قدمت مؤسسة هولي لاند عام 2007 تبرعات وصلت إلى مليوني يوان صيني لصندوق الأمم المتحدة للبيئة، منها مليون يوان تم توجيهها إلى حماية البيئة في بحيرة ناكورو في كينيا.

إن الأسباب وراء تسريع التطور في المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف وتعميقها كثيرة ومتشعبة، والسبب الأساسي هو التغير الذي طرأ في المواقف المحلية والدولية. ومع التعميق المستمر للعولمة الاقتصادية، تشابكت المصالح المشتركة لكل الدول واعتمدت مصائرها بعضها على بعض. إن تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق الرخاء المشترك يتناسبان مع المكاسب الأساسية لكل الدول، ولكن توجد مشكلة موضوعية وهي الزيادة المستمرة في الفارق بين الشمال والجنوب. إن تعزيز التعاون

والتطور الدوليين، وتضييق الفوارق بين الشمال والجنوب، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أصبح ضمن المهام العاجلة التي تواجهها البلدان كافة. ومن خلال الأحوال الداخلية للصين يتضح أنه من خلال التنمية الهائلة التي تحققت على مدار أكثر من ثلاثين عامًا من تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح تزايدت قوة الصين الكلية بشكل واضح. وفي الفترة بين عامي 1978 -2007 ارتفع إجمالي الناتج المحلي للصين من 364 مليار و500 مليون يوان إلى 24 تريليون و950 مليار يوان، وسجل معدل النمو السنوي الحقيقي 9.8%، وهي النسبة التي تماثل ثلاثة أضعاف معدلات النمو في اقتصاديات العالم، وارتفع حجم الاقتصاد الصيني ليحتل المرتبة الرابعة عالميًّا[1].

إن التغير الذي طرأ على الأوضاع الداخلية يتسم بنقطتين إيجابيتين، أولهما أن زيادة القوة الوطنية المجمعة قد دفعت المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف إلى آفاق أوسع. إن قوة الاقتصاد الصيني قد زادت بشكل ملحوظ مقارنةً بالسابق، وأصبح لديه القدرة على تقديم المزيد من الإسهامات الموجهة لتطوير الدول النامية، كما أن المجتمع الدولي يأمل كذلك في تقديم الصين للمزيد من الإسهامات للعالم. وفي وقت مبكر في بداية تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح ذكر دينغ شياو بينغ في إحدى خطبه دور الصين كدولة مساعدات وقال: «ما زلنا شديدي الفقر، وليس بأيدينا ما نفعله في ميادين العالمية البروليتارية، والإسهامات التي نقدمها ضئيلة للغاية. وبتطبيق التحديثات الأربعة يمكن تطوير الاقتصاد القومي، وبذلك تزداد إسهاماتنا تجاه البشرية جمعاء ولا سيما دول العالم الثالث»[2]. إن الصين اليوم قد حققت التزاماتها السابقة، وأوضحت بذلك الخط الأول في سياساتها التي تتعلق بالمساعدات الخارجية، وقاومت كذلك بعض وجهات النظر الفوضوية التي ترى أن الصين قد حققت الاستفادة القصوى من هيئات المساعدات متعددة الأطراف وأنها مع ذلك لا ترغب في تقديم إسهامات ومساعدات. والجدير بالذكر والانتباه أن تلك الروح لا تأتي من القوة الاقتصادية فحسب، بل أتت كذلك من نمط التنمية المبهر الذي صاغته

---

1- «خطاب خو جين تاو في الذكرى الثلاثين للاجتماع الكامل الثالث للدورة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني». http://30.people.com.cn/GB/8545199.html.

2- دينغ شياو بينغ: «تحقيق التحديثات الأربعة، عدم السعي للهيمنة»، «الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ»، المجلد الثاني، دار نشر الشعب، عام 1993، الصفحة رقم 112.

الصيـن خـلال أكثـر مـن ثلاثين عامًا مضـت، وأصبح لزامًا عليها أن تشـارك كل شـعوب العالم تجربتها فـي التنميـة، وأن تعـزز التنمية المشـتركة. ثانيًـا يتضح من المتطلبـات الواقعيـة أن المجتمع الدولي المتقـدم علـى نطـاق واسـع يعلق أهميـة عميقة علـى التطور الحثيـث للصين. كمـا أن التطور الذي حققتـه الصيـن علـى مـدار أكثر مـن ثلاثين عامًا قـد تحقق من خلال الاسـتفادة من التعـاون الدولي واسـع النطـاق. وقـد سـجل إجمالـي الاسـتيراد والتصدير في الصين عـام 2007 نحـو تريليونين و173 مليـار و700 مليـون دولار أمريكـي، احتلـت بـه المركـز الثالـث علـى مسـتوى العالـم، كمـا تحتـل المرتبـة الأولـى عالميًّـا فـي احتياطيـات العمـلات الأجنبيـة، كمـا زادت الاسـتثمارات الأجنبية بشـكل كبيـر، كمـا قـارب إجمالـي رؤوس الأمـوال الأجنبيـة المسـتخدمة فعليًّا تريليـون دولار أمريكـي[1]. إن التعـاون الدولـي الواسـع والعميـق قـد سـرع من تطـور الاقتصـاد الصيني، واسـتفادت الصين بشـكل كامـل مـن مفاهيـم «التنميـة الشـاملة والرخـاء المشـترك» دون تحمـل أي تبعـات سـلبية. وبغـض النظـر عـن زاويـة القـدرة علـى تقديـم مسـاعدات خارجيـة، إلا أنه مـن زاويـة المتطلبـات الواقعية، فـإن تطويـر المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعددة الأطـراف أصبح أمـرًا واجبًا.

وبحلـول القـرن الواحـد والعشـرين تزايـد بشـكل مسـتمر الوعـي الصينـي تجـاه الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف، وقـام «المؤتمـر الوطنـي السـادس عشـر» الـذي انعقـد عـام 2002 بتعريـف الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف بأنهـا جـزء هـام لا يتجـزأ مـن الاسـتراتيجية الدبلوماسـية الشـاملة. وبعـد ذلـك تحولـت المصطلحـات التـي تسـتخدم عند الحديث عـن الدبلوماسـية متعـددة الأطراف تدريجيًّـا مـن «المشـاركة الفعالة» إلى «الدعوة الفعالة»، أو «التطـور الفعال». وخلال انعقاد مجلس الشـعب الصينـي فـي دورتـه العاشـرة عام 2005 طـرح رئيس الـوزراء وين جيا باو وبشـكل واضح أن الصيـن «تدافـع بشـكل فعـال عن تعدديـة الأطـراف»[2]. إن المسـاعدات الخارجية متعـددة الأطراف هـي بمثابـة أداة هامـة للصيـن لتعزيـز النظـم والقواعـد الاقتصاديـة الدوليـة المنطقيـة وتحقيـق أهـداف الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف. لا شـك أن ارتفـاع مسـتوى الإدراك الصينـي للدبلوماسـية

---

1- «خطاب خو جين تاو في الذكرى الثلاثين للاجتماع الكامل الثالث للدورة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني»، http://30.people.com.cn/GB/8545199.html.

2- لو تشين يانغ: «مسارات وسمات المشاركات الصينية في الدبلوماسية المتعددة «، «الرؤية الجديدة»، العدد السادس لعام 2007، الصفحة رقم 94.



متعـددة الأطـراف قـد قاد التطور في المسـاعدات الصينيـة. وتحت تأثير تضافر العديـد من العوامل بـدأت هذه المسـاعدات تدخل إلى مرحلـة تطور جديدة.

## الفصل الثاني

## التطور والتغير في نطاق المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف

تطورت المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف بشكل تدريجي منذ خمسينيات القرن العشرين، كما أن عدد المنظمات متعددة الأطراف التي تقدم لها الصين المساعدات يزداد باستمرار ويغطي المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف الرئيسة في العالم. وفي الوقت نفسه يزداد كذلك باستمرار حجم المساعدات التي تقدمها الصين، ولا سيما بعد دخول القرن الحادي والعشرين بات اتجاه النمو في حجم التبرعات واضحًا وبشدة.

### أولًا: المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف التي تغطيها المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف

ومن ناحية مدى التغطية للمنظمات متعددة الأطراف التي تقدم لها الصين المساعدات، فإن الصين تقدم التبرعات للهيئات الإنمائية الدولية المختلفة بشكل تدريجي وعلى مراحل متعددة، وحتى الآن تغطي المساعدات الصينية متعددة الأطراف منظمات المساعدات متعددة الأطراف الأكثر أهمية في العالم. وكما يوضح الجدول رقم 2-3، فإن الهدف من تقديم الصين لهذه المساعدات لا يقتصر على النظم الإنمائية للأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي فحسب، وإنما تشمل كذلك الهيئات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي، بالإضافة إلى العديد من منظمات المساعدات متعددة الأطراف من الأنواع الأخرى ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن المساعدات التي تقدمها الصين لا تتقيد بكونها من الأعضاء، حيث إنها تقدم المساعدات للمنظمات التي لم تنضم إليها ومنها منظمة الدول الأمريكية وغيرها. إن بداية تقديم الصين المساعدات لتلك المنظمات ليست متزامنة (انظر الشكل رقم 2-1)، فخلال المراحل الأولية للمساعدات الصينية الخارجية كانت التبرعات توجه

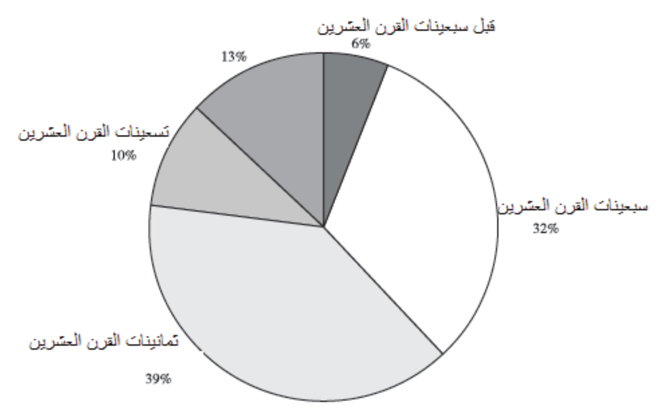
لعدد ضئيل من هيئات المساعدات متعددة الأطراف، وبعد أن استعادت الصين مقعدها في الأمم المتحدة في السبعينيات بدأت في تقديم المساعدات لبعض هيئات المساعدات داخل نظم الأمم المتحدة، ولكن بالمقارنة بالمنظمات متعددة الأطراف التي تقدم لها الصين المساعدات في الوقت الحالي، فإن نسبتها ما زالت غير مرتفعة، يمكن أن تسجل فقط 25%. وبعد دخول مرحلتي الضبط والتطور، ارتفع بشكل سريع عدد المنظمات التي تقدم لها الصين المساعدات، حيث غطت تقريبًا غالبية هيئات المساعدات الأساسية، وبلغت نسبة هاتين المرحلتين قرابة 60%. وبالنسبة للسنوات المحددة، فإن المرات الأولى التي تقدم فيها الصين التبرعات لأنواع المنظمات متعددة الأطراف كافة تركزت بشكل أساسي في السبعينيات والثمانينيات، بما يشكل نسبة 70% من المنظمات التي تقدم لها الصين التبرعات. وبحلول القرن الواحد والعشرين ونظرًا لاشتراك الصين في كل الهيئات الإنمائية متعددة الأطراف الرئيسة تقريبًا، ولذلك يتم تقديم المساعدات لهيئات المساعدات الإنمائية المنشأة حديثًا طبقًا للأوضاع الدولية.

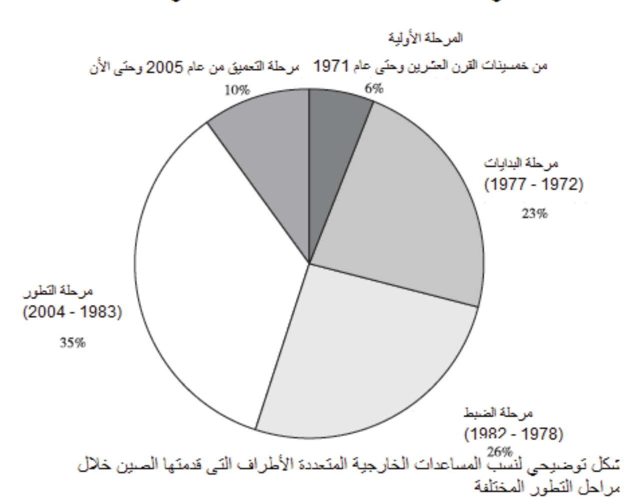
**جدول رقم 2-3 المنظمات الأساسية متعددة الأطراف التي قدمت لها الصين المساعدات متعددة الأطراف**

| مؤهلات الدولة العضو | النوع | اسم المنظمة | تاريخ الانضمام | تاريخ أول تبرع |
|---|---|---|---|---|
| | نظام الأمم المتحدة | منظمة الصحة العالمية WHO | مايو 1972 | 1972 رسوم العضوية |
| | | صندوق الأمم المتحدة لتطوير رؤوس الأموال UNCDF | ------ | 1973 |
| | | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP | أكتوبر 1972 | 1973 |
| | | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO | 1972 | 1973 |
| | | منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO | أكتوبر 1972 | 1973 رسوم العضوية |
| | | منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO | سبتمبر 1973 | 1974 رسوم العضوية |
| | | برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP | مارس 1972 | 1976 |
| | | صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA | مايو 1978 | 1979 |
| | | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR | غير محدد | 1979 |
| | | صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF | 1979 | 1979 |
| | | الصندوق العالمي للتنمية الزراعية IFAD | 1980 | 1980 |
| | | معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة INSTRAW | 1980 | 1981 |
| | | وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA | 1972 | 1981 |
| | | برنامج الأغذية العالمي WFP | 1979 | 1981 |
| | | الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA | 1984 | 1984 |
| | | المركز التجاري العالمي ITC | 1978 | 1984 |
| | | برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN Habitat | 1988 | 1988 |
| | | منظمة التجارة العالمية WTO | 2001 | 2008 |
| | | منظمة العمل العالمية ILO | يونيو 1983 | غير محدد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مجموعة البنك الدولي | البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD | 1980 | 1980 الأسهم المقررة للعضوية |
| | | وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف MIGA | 1988 | 1980 الأسهم المقررة للعضوية |
| | | مؤسسة التنمية الدولية IDA | 1980 | 2007 |
| | البنوك الإنمائية الإقليمية | بنك التنمية الإفريقي Afr DB | 1985 | 1985 |
| | | بنك التنمية الآسيوي As DB | 1986 | 1986 |
| | | بنك التنمية الكاريبي CDB | 1997 | 1997 |
| | | بنك التنمية للبلدان الأمريكية IDB | 2008 | 2008 |
| | باقي المنظمات والصناديق متعددة الأطراف | لجنة الصليب الأحمر الدولية ICRC | ------ | 1956 |
| | | الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRCRCS | 1952 | ------ |
| | | الصندوق العالمي للبيئة GEF | 1994 | 1994 |
| لمنظمات التي لم تنضم اليها الصين ولكنها قدمت اليها مساعدات متعددة الاطراف | | سكرتارية مجتمع الباسيفيك SPC | ------ | 1998 |
| | | منظمة الدول الأمريكية OEA | مارس 2004 -مراقب | 2004 |

المصادر: «دليل الشؤون العالمية لعام 2007»، دار نشر الشؤون العالمية، 2008. نظرًا لمحدودية المصادر، يمكن أن يكون هناك تعارض مع مصادر الوكالات المذكورة.




**الشكل رقم 2-1: الجدول الزمني للتعاون الأول بين الصين والمنظمات متعددة الأطراف.**

المصدر: بيانات الجدول رقم 2-3

**ثانيًا: التغير في حجم أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف:**

حتى الآن لم تنشر الصين الإحصائيات المحددة الدقيقة للمساعدات الخارجية متعددة الأطراف. وجعل هذا من الصعوبة بمكان تحليل حجم هذه المساعدات. وبرغم أن هناك صعوبات جمة، إلا أنه ما زال من الممكن أن يتم تجميع الإحصائيات والبيانات المتفرقة التي تم الإعلان عنها بشكل رسمي، بالإضافة إلى النشرات المالية لبعض هيئات المساعدات الدولية، وتقديرات الباحثين لدراسة اتجاهات التغير في

كمية المساعدات الصينية متعددة الأطراف. وبطبيعة الحال فإن هذا التحليل وهذا الحكم تنقصه الدقة. إن تحليل المساعدات الصينية الخارجية لا بدَّ أن يستبعد حصص رؤوس الأموال التي تدفعها الصين تجاه البنوك متعددة الأطراف مثل مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وغيرها، لأن حصص رؤوس الأموال في هذه البنوك لا يتم ضبطها بشكل سنوي، وبالتالي فإن السنة التي يتم فيها ضخ الأموال لبنوك التنمية متعددة الأطراف سوف تؤدي إلى رفع كمية المساعدات الخارجية متعددة الأطراف في تلك السنة بشكل غير منتظم. كما من غير الضروري أن يذكر بشكل خاص أن حجم المساعدات الخارجية الصينية التي يشملها هذا التحليل إنما يشير إلى التبرعات التي تقدمها الصين للنظم الإنمائية للأمم المتحدة. إن التغير في كمية المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف يتميز بالنقاط التالية.

**أولًا:** كان النمو في أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف خلال سبعينيات القرن العشرين سريعًا نسبيًّا. وشهد عام 1973 أول تبرعات الصين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية الصناعية وصندوق تطوير رؤوس الأموال، وقدمت خلالها الصين 400 ألف دولار أمريكي و3 ملايين و300 ألف يوان. وفي عام 1978 بلغ إجمالي التبرعات التي تم توجيهها لنظم الأمم المتحدة الإنمائية 400 ألف دولار و6 ملايين و200 ألف يوان.

**ثانيًا:** شهدت أموال المساعدات الخارجية الصينية خلال فترة الضبط خفضًا تدريجيًّا. فانخفضت التبرعات الصينية الموجهة لنظم الأمم المتحدة من 3 ملايين و550 ألف دولار أمريكي عام 1980 إلى مليونين و900 ألف دولار أمريكي عام 1982 (انظر الجدول رقم 2-4). وخلال الثمانينيات انضمت الصين للبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي وغيرهما من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف، ونظرت بعض الهيئات الدولية وبعض الباحثين الأجانب إلى حصص رؤوس الأموال الصينية في تلك البنوك باعتبارها مساعدات، الأمر الذي جعل أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف تشهد ارتفاعًا وهبوطًا. فعلى سبيل المثال انضمت الصين لمجموعة البنك الدولي عام 1980، الأمر الذي جعل أموال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف تسجل 140 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز بشكل هائل المقدار السنوي المعتاد.

**جدول رقم 2-4: إجمالي تقديرات المساعدات الصينية**
**الخارجية متعددة الأطراف بين عامي 1980 - 1985**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| | عام 1980 | عام 1981 | عام 1982 | عام 1983 | عام 1984 | عام 1985 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نظام الأمم المتحدة | 3.55 | 3.93 | 2.9 | 3.27 | 3.87 | 4.2 |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | 1.42 | 1.4 | 1.5 | 1.65 | 1.75 | 1.88 |
| صندوق الأمم المتحدة لتطوير رؤوس الأموال | 0.14 | 0.13 | 0.12 | 0.11 | 0.15 | --- |
| صندوق الأمم المتحدة للسكان | 0.27 | 0.28 | 0.2 | 0.33 | 0.4 | 0.45 |
| المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | 1 | 1.3 | 0.2 | 0.2 | 0.5 | 0.25 |
| منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية | 0.72 | 0.36 | 0.34 | 0.33 | 0.37 | 0.72 |
| صندوق الأمم المتحدة للطفولة | --- | 0.21 | 0.27 | 0.3 | 0.35 | 0.4 |
| وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين | --- | 0.05 | 0.07 | 0.05 | 0.05 | --- |
| برنامج الأغذية العالمي | --- | 0.2 | 0.2 | 0.3 | 0.3 | 0.5 |
| الصندوق العالمي للتنمية الزراعية | 0.99 | --- | 0.07 | 0.6 | --- | --- |
| نظام البنك الدولي | 133.72 | --- | 101.62 | --- | --- | --- |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 133.72 | --- | 101.62 | --- | --- | --- |
| البنوك الإنمائية الإقليمية | --- | --- | --- | --- | --- | 26.3 |
| بنك التنمية الإفريقي | --- | --- | --- | --- | --- | 2.7 |
| صندوق التنمية الإفريقي | --- | --- | --- | --- | --- | 23.6 |
| الإجمالي | 140.26 | 3.93 | 104.59 | 3.87 | 3.87 | 30.5 |

OECD ,The Aid Programme of China ,Paris ,1987 ,p14.

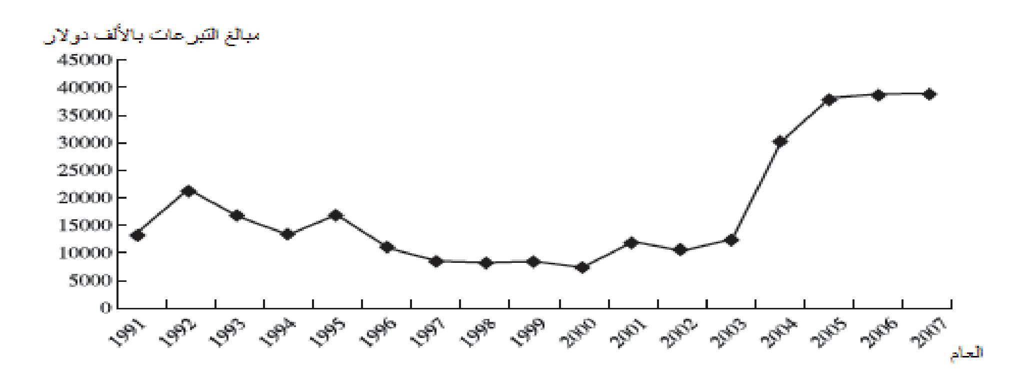
**ثالثًا:** تميزت أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف بالاستقرار النسبي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ومع ذلك ظهر عليها ميل طفيف للخفض التدريجي. وخلال عامي 1983 و1986 ظهر اتجاه مؤكد للزيادة في أموال التبرعات الصينية الموجهة للنظم الإنمائية في الأمم المتحدة، ولكن بداية من عام 1987 ظهر مرة أخرى اتجاه للخفض التدريجي (انظر الجدول رقم 2-5). وبحلول التسعينيات وبرغم الزيادة المؤقتة في أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف في عامي 1992 و1995، إلا أن على المستوى الكلي كان هناك اتجاه للهبوط. وتغير هذا الاتجاه الذي يتسم بالهبوط مع حلول القرن الواحد والعشرين، وبعد عام 2000 بدأت أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف في الارتفاع التدريجي (انظر الشكل رقم 2-2).

**الجدول رقم 2-5: المبالغ المقدرة للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف بين عامي 1986 -1988**

| | عام 1986 | عام 1987 | عام 1988 |
|---|---|---|---|
| المساعدات الثنائية | 144 | 160 | 160 |
| المساعدات متعددة الأطراف | 222 | 50 | 25 |

المصدر: Stephen Browne, Foreign Aid in Practice, printer reference, London, 1990, P.233

**الشكل رقم 2-2: إجمالي تقديرات مبالغ التبرعات الصينية لصالح النظام الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1991**




مصدر البيانات: التقارير المالية للمبالغ خارج الميزانية الخاصة بنظام الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1991. إن المصادر ليست دقيقة بشكل كامل، وبالتالي فإن هذا الشكل لا يستخدم إلا لتحليل التغير في الاتجاهات.

**رابعًا:** بدأت أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف في الزيادة بعد عام 2000، وحدثت قفزة كبيرة خلال عامي 2004 و2005 (انظر الشكل رقم 2-2). زادت أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف بشكل تدريجي من 7 ملايين دولار عام 2000 إلى 12 مليون دولار عام 2003، وبعدها ارتفعت إلى 40 مليون دولار أمريكي عام 2005. إن الزيادة في أموال المساعدات واضحة للغاية، وظهر اتجاه للنمو السريع، وخلال عدة سنوات زادت المساعدات بمقدار أربعة أضعاف. وإذا أضفنا التبرعات التي دفعتها الصين للبنك الدولي والتي بلغت 30 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007 بالإضافة إلى الأموال والتبرعات التي تم ضخها في البنوك الإنمائية ومنها بنك التنمية للبلدان الأمريكية، فإن الزيادة في أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف ستكون مذهلة. وبالأخذ في الاعتبار أن الصين ما زالت دولة نامية يسجل نصيب الفرد فيها في الناتج القومي ترتيبًا عالميًّا بعد المئة، فإن المساهمات الصينية تجاه التنمية العالمية تبدو بارزة للغاية.

ثمة ارتباط وثيق ما بين اتجاهات التغير في أموال المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف واتجاهات التغير في رسوم عضوية الأمم المتحدة، ولكن التغير في أموال المساعدات أبطأ بعض الشيء. ويؤكد هذا أن سياسات المساعدات الصينية الخارجية تساعد بشكل جزئي السياسات الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تنتهجها الصين، كما أن هناك فاصلًا زمنيًّا مؤكدًا بينها وبين السياسات الدبلوماسية متعددة الأطراف. إن رسوم انضمام الصين للأمم المتحدة كانت مرتفعة نسبيًّا في بداية الأمر، واستمرت رسوم عضوية الصين تمثل ما بين 4% و5.5% من إجمالي رسوم العضوية في الأمم المتحدة طيلة السبعينيات، وهي النسبة التي تجاوزت بشكل كبير الأنصبة التي حددتها لوائح الأمم المتحدة. ولو تناولنا عام 1971 كمثال، فإن رسوم عضوية الصين كانت في المرتبة السادسة على مستوى الأعضاء، وتزيد قيمتها على 17 مليون دولار أمريكي. وبداية من الثمانينيات انخفضت نسبة رسوم العضوية التي تدفعها الصين من 0.67% من إجمالي رسوم عضوية الأمم المتحدة في عام 1980 إلى 0.74% عام 1997. وفي عام 1999 بلغت رسوم العضوية أكثر من 10 ملايين دولار أمريكي[1]، ولا يختلف ذلك المبلغ كثيرًا عن المبلغ الذي كانت تدفعه الصين

1- http://www.people.com.cn/GB/channel2/19/20001012/268224.html.

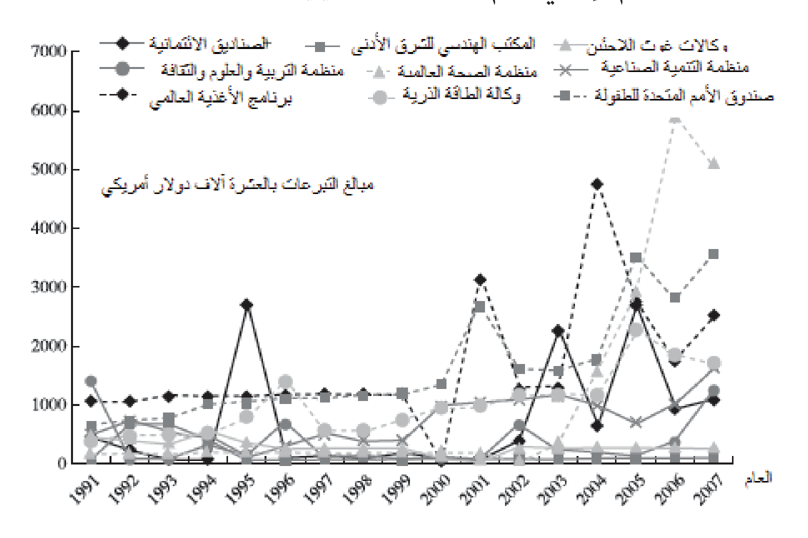
خلال السبعينيات. وبعد ذلك زادت رسوم الصين في الكمية والنسبة بشكل سريع. وأصبحت تدفع عام 2009 ما نسبته 2.66% من إجمالي رسوم الأمم المتحدة، وهو ما يساوي 64 مليونًا و970 ألف دولار أمريكي.

وبشكل عام كلي، تزايدت مبالغ المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف بشكل سريع خلال سبعينيات القرن العشرين، ثم انخفضت تدريجيًّا بداية من نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم ساد الاستقرار النسبي خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث ظهر ميل للزيادة أعقبه اتجاه للانخفاض، واستمر الانخفاض حتى نهاية التسعينيات، وبحلول القرن الواحد والعشرين حدثت زيادة سريعة نسبيًّا في أموال المساعدات الصينية الخارجية.

ومن زاوية المساعدات التي تقدمها الصين لجميع المنظمات متعددة الأطراف الهامة الرئيسة في العالم، يظهر أن المواقف مختلفة (انظر الشكل 2-3). حيث تزيد التبرعات الصينية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التبرعات المقدمة لبقية المنظمات متعددة الأطراف بشكل كبير. وفي عام 2007 بلغ إجمالي التبرعات التي قدمتها الصين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 21 مليونًا و320 ألف دولار أمريكي، ولم تقدم إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا 250 ألف دولار أمريكي. والسبب وراء هذا الفارق الهائل يرجع إلى الاختلاف في الاحتياجات المالية بين الهيئات الإنمائية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من الهيئات هي هيئات إنمائية رئيسة متعددة الأطراف، كما أن أموال المساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها سنويًّا هائلة، ولذلك فإن الأموال التي يجب على الدول المانحة أن تقدمها كبيرة نسبيًّا. وبالإضافة إلى هذا فإن اتجاهات التغير في أموال المساعدات التي تقدمها الصين لمختلف المنظمات غير متماثلة؛ فأموال المساعدات المقدمة لبعض المنظمات متعددة الأطراف تشهد زيادة مستقرة، ومن تلك المنظمات صندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ أما المساعدات المقدمة لمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة وغيرها فقد شهدت ارتفاعًا أعقبه هبوط، ثم ارتفاع مرة ثانية؛ والتبرعات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة الائتماني وغيره من الهيئات فتتغير بشكل غير منتظم. وبشكل عام يغلب على أموال المساعدات الخارجية الصينية اتجاه الزيادة، كما أنها تتسق مع التوجهات الخاصة بسياسات الصين في ما يخص

المسـاعدات الخارجيـة، ولكـن المسـاعدات متعـددة الأطـراف الموجهـة لبعـض الهيئـات بعينها غير محـددة، فالتبرعـات الموجهـة لبعـض الهيئـات لـم تتغيـر خـلال العديـد مـن السـنوات. ونظـرًا لأن الحكومـة الصينيـة لا تنشـر الميزانيـات الماليـة أو مرتكـزات اتخـاذ القـرار الخاصـة بالمسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف، فإنـه مـن الصعوبـة بمـكان معرفـة الأسـباب الدقيقـة لهـذا الاختـلاف. ولذلـك فـإن الـرأي القاطـع يتمثـل فـي أن أموال المسـاعدات التـي تقدمهـا الصين للهيئـات متعددة الأطـراف المعنيـة بالمجـال الإنمائـي تشـهد بشـكل عـام اتجاهًـا صاعـدًا، إلا أن أمـوال المسـاعدات الموجهـة لبعـض المنظمـات متعـددة الأطـراف ذات الحساسـية السياسـية يتـم التعامـل فيهـا بحذر نسـبي، ومنهـا مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لشـؤون اللاجئيـن، ووكالـة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتشـغيل اللاجئيـن الفلسـطينيين. ويعكـس هـذا أيضًـا أن المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف موجهـة فـي المقـام الأول للأغـراض الإنمائيـة، وهـو الأمـر المتسـق مـع تطـور السياسـات الصينيـة فـي مجـال المسـاعدات الخارجيـة.

**الشكل رقم 2-3: التغيرات في مبالغ التبرعات الصينية المقدمة لجميع هيئات النظام الإنمائي للأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن العشرين**




مصدر البيانات: التقارير المالية للمبالغ خارج الميزانية الخاصة بنظام الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1991. إن المصادر ليست دقيقة بشكل كامل، وبالتالي فإن هذا الشكل لا يستخدم إلا لتحليل التغير في الاتجاهات.

**ثالثًا: مقارنة بين النطاق المالي للمساعدات الصينية الخارجية الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف**

وبالمقارنة بين المساعدات الصينية الخارجية الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف، وبغض النظر عن الفترة التي حدثت فيها، فإن المساعدات المتعددة أقل على المستوى المالي من المساعدات الثنائية، ولكن بعد عام 2000 ازدادت تدريجيًّا أهمية المساعدات الخارجية متعددة الأطراف (انظر الجدول رقم 2-4)[1]. وخلال سبعينيات القرن العشرين احتلت المساعدات الخارجية الثنائية أهمية عظمى، أما المساعدات متعددة الأطراف فلم تشغل قيمتها المالية أكثر من 0.08% من إجمالي المساعدات الخارجية، وبحلول الثمانينيات ونظرًا لأن سرعة انخفاض المساعدات الخارجية متعددة الأطراف على المستوى المالي كانت أقل بكثير من سرعة انخفاض المساعدات الثنائية، فإن نسبة المساعدات متعددة الأطراف في إجمالي المساعدات قد ارتفعت، ولكنها على الرغم من ذلك لم تحل في مرتبة هامة (انظر الجدول رقم 2-6). وبحلول القرن الحادي والعشرين ازدادت نسبة المساعدات متعددة الأطراف بشكل سريع للغاية، وارتفعت عام 2007 لتصل إلى 3.41%.

**الجدول رقم 2-6: نسبة مبالغ المساعدات الخارجية المتعددة والمساعدات الخارجية الثنائية التي تقدمها الصين خلال فترات مختلفة**

| | عام 1973 | عام 1987 | عام 1997 | عام 2007 |
|---|---|---|---|---|
| المساعدات الخارجية الثنائية<br>المساعدات الخارجية المتعددة | 2787.7<br>2.3 | 375<br>25 | 420<br>8 | 1103<br>39 |
| المجموع | 2790 | 400 | 428 | 1142 |
| نسبة المساعدات الخارجية المتعددة | 0.08 | 6.25 | 1.87 | 3.42 |

الوحدة: مليون دولار أمريكي، %

مصدر البيانات: البيانات الخاصة بالمساعدات الثنائية لعامي 1973 و1987 مأخوذة من رسالة الدكتوراة للباحث جانغ يو خوي بعنوان «دراسة المساعدات الصينية الخارجية»؛ بينما البيانات الخاصة بالمساعدات الثنائية لعامي 1997 و2007 مأخوذة من «الكتاب الإحصائي الصيني السنوي»؛ أما بيانات المساعدات متعددة الأطراف لعام 1973 فهي طبقًا للبيانات الواردة في «الكتاب السنوي لمعارف العالم»؛ أما بيانات المساعدات الخارجية متعددة الأطراف لأعوام 1987، 1997، و2007 فمأخوذة من الجدول رقم 2-3، والشكل رقم 2-2. وبسبب عدم تماثل مصادر البيانات، فإن هذا يؤثر بشكل مؤكد على دقة التحليل، وبالتالي لا تستخدم إلا بيان التوجهات.

1- http://news.qq.com/a/20061225/001947.htm.

## الفصل الثالث

## الوسائل الأساسية للمساعدات الصينية الخارجية
## متعددة الأطراف

خلال الفترات الأولى من المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف، كانت التبرعات ورسوم العضوية هما الوسيلة الأساسية التي تتبعها الصين لتقديم المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. ومع تطور المساعدات الخارجية متعددة الأطراف تنوعت تدريجيًّا وسائل وأدوات الصين في تقديم المساعدات الخارجية متعددة الأطراف.

### أولًا: التبرعات ورسوم العضوية:

كانت التبرعات ورسوم العضوية أهم الوسائل التي تقدم بها الصين المساعدات للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف. وتنقسم هذه التبرعات إلى الأنواع التالية:

يتمثل النوع الأول في التبرعات الطوعية التي تدفعها الصين للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف باعتبارها ضمن الدول الأعضاء. وينتمي هذا النوع إلى التبرعات غير الإجبارية، تقدمها الصين مثل باقي الأعضاء طبقًا لأوضاعها الخاصة، ويتم تخطيطها وترتيبها بشكل موحد من خلال الهيئات الإدارية للمنظمات متعددة الأطراف، ويتم استخدامها في مساعدة الدول النامية في مجالات البناء الاقتصادي والبناء النظامي والتنمية الاجتماعية. وتنتمي إلى هذا النوع التبرعات التي تقدمها الصين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجموعة البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، مجموعة بنك التنمية الإفريقي، وغيره من الهيئات المشابهة.

ويمكن لهذا النوع من التبرعات أن ينقسم بدوره إلى نوعين فرعيين، وهما التبرعات المنتظمة والتبرعات غير المنتظمة. يشمل النوع الأول التبرعات التي توجهها الصين للمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، ومنها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها. وبخلاف الأوضاع الخاصة والاستثنائية تقدم الصين التبرعات لهذه المنظمات بشكل سنوي. أما النوع الثاني غير المنتظم فإن المقصود به التبرعات التي تقدمها الصين طبقًا للاحتياجات والأوضاع المالية لتلك المنظمات وكذلك طبقًا لأوضاعها وظروفها الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإن الصين في الوقت الذي تدفع فيه أنصبتها السنوية المعلومة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة، فإنها تقدم تبرعات طوعية خارج الميزانية المقررة لها طبقًا لما تحتمه ظروف تلك المنظمات. وينتمي إلى هذا النوع التبرعات التي قدمتها الصين إلى مؤسسة التنمية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي في نهايات عام 2007، والتي بلغت قيمتها 30 مليون دولار أمريكي. كما قدمت الصين التبرعات عدة مرات للصندوق الإنمائي الإفريقي والصندوق الإنمائي الآسيوي، كما قدمت 20 مليون دولار أمريكي عام 2002 إلى الصندوق الإنمائي الإفريقي، وفي عام 2008 قدمت 35 مليون دولار أمريكي للصندوق الإنمائي الآسيوي.

إن التبرعات التي تقدمها الصين لتلك الهيئات ما زالت أقل من التبرعات التي تقدمها الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها، ولكنها الدولة النامية الأكثر تقديمًا للتبرعات. وطبقًا للبيانات التي تم الإعلان عنها في «الكتاب الصيني الدبلوماسي السنوي» لعام 2007، فإن الصين قد تبرعت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 74 مليونًا و70 ألف دولار أمريكي بالإضافة إلى 44 مليونًا و800 ألف يوان صيني، وتبرعت لبرنامج الأغذية العالمي بمبلغ 25 مليونًا و50 ألف دولار أمريكي، كما تبرعت لصندوق الأمم المتحدة للطفولة بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي. كما كان معدل الزيادة في التبرعات الصينية المقدمة سريعًا للغاية، فعلى سبيل المثال تبرعت الصين في نهاية عام 2007 لمؤسسة التنمية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي بمبلغ قطعي بلغ 30 مليون دولار أمريكي.

يتمثل النوع الثاني في رسوم العضوية التي تدفعها الصين للمنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وهذا النوع من الرسوم يتسم بالإلزام، فطالما اختارت الصين أن تنضم إلى تلك المنظمة، وجب عليها دفع رسوم العضوية. إن رسوم العضوية المقررة يتم مناقشتها وتحديدها من خلال الهيئات الإدارية لتلك المنظمات بالإضافة إلى كل

الـدول الأعضـاء، وبشـكل عـام وعلـى فتـرات زمنيـة محـددة مثـل كل عـام أو كل عاميـن يتـم ضبـط وتعديـل المبلـغ الكلـي لرسـوم العضويـة والأنصبـة المفروضـة علـى كل دولـة مـن الـدول الأعضـاء. وتدفـع الصيـن رسـوم عضويتهـا السـنوية فـي العديـد مـن الهيئـات ومنهـا منظمـة الأمـم المتحـدة للأغذيـة والزراعـة، منظمـة الأمم المتحـدة للعلـوم والثقافة، ومنظمـة الصحة العالميـة، وغيرها. ولو تناولنـا رسـوم العضويـة التـي تدفعهـا الصيـن لمنظمـة الأمم المتحـدة للعلـوم والثقافة كمثـال، فإننا نجـد أن نسـبة رسـوم العضويـة المقـررة علـى الصين فـي السـبعينيات مرتفعـة للغايـة، وكان المبلغ مذهـلًا وصـل إلـى 31 مليونًـا و650 ألف دولار أمريكي، وبحلـول الثمانينيات والتسـعينيات حافظت نسـب الرسـوم المقـررة والمبالـغ علـى اتجاه يميـل للانخفاض، ثم بـدأت ترتفع مرة أخـرى بداية من عـام 2000، والآن وبرغـم أن النسـب المقـررة أقل من مثيلاتها في السـبعينيات، إلا أن القيمة المالية قـد تجـاوزت القيمـة المقـررة في السـبعينيات (انظـر الجدول رقـم 2-7).

**الجدول رقم 2-7: رسوم عضوية الصين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة**

الوحدة: %، عشرة آلاف دولار أمريكي

| | عام 1973 | عام 1979 | عام 1983 | عام 1988 | عام 2003 | عام 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة رسوم العضوية | 3.73 | 5.45 | 1.6 | 0.78 | 2.014 | 3.667 |
| قيمة رسوم العضوية | 816.4224 | 3165.36 | 1274.624 | 307.436 | 2189.6116 | 3365.754 |

المصدر: http//:www.unesco.org/new/en

يتمثل النوع الثالث في التبرعات الإنسانية التي تقدمها الصين لأنواع المنظمات متعددة الأطراف كافـة. وعندمـا تعانـي بعض الـدول والأقاليم في العالم مـن كوارث طبيعية أو حروب واسـعة النطاق تبـادر الصيـن بتقديم مسـاعدات إنسـانية لتلـك الدول من خـلال المنظمات متعـددة الأطراف، ويتم توجيههـا إلى تسـكين اللاجئيـن وإعادة الإعمار وغيرها. وعند حدوث موجات تسـونامي في المحيط الهنـدي عـام 2005 قدمـت الصين من خلال قنوات الأمم المتحدة تبرعات إنسـانية للدول المتضررة، وبلغـت قيمـة التبرعـات 20 مليـون دولار أمريكـي؛ وفـي عـام 2006 قدمـت الصيـن 3 ملايين دولار

أمريكـي لصنـدوق الأمـم المتحـدة لبناء السـلام[1]، وفـي عام 2008 قدمـت 500 ألـف دولار أمريكي لصنـدوق الأمـم المتحـدة الائتمانـي للعمليـة السياسـية في دارفـور، وكانـت أول الـدول النامية التي تقـدم التبرعات لهـذا الصندوق[2].

أمـا النـوع الرابـع فيتمثـل فـي التبرعـات التـي تقدمهـا الصيـن إلـى بعـض المنظمـات الإقليميـة باعتبارهـا ليسـت مـن الـدول الأعضـاء فيهـا. ومـن أجـل تدعيـم الروابـط السياسـية والعلاقـات التجاريـة والاقتصاديـة مـع بعـض الأقاليـم، توجـه الصيـن بعـض التبرعـات لبعـض المنظمـات ذات الطابـع الإقليمـي. ومنـذ أواخـر تسـعينيات القـرن العشـرين قدمـت الصيـن التبرعـات عـدة مـرات لمنظمـة الوحـدة الإفريقيـة وللاتحـاد الإفريقـي. وفـي عـام 2006 تبرعـت الصيـن بمبلـغ 300 ألـف دولار أمريكـي لتدعيـم البنـاء الذاتـي للاتحـاد الإفريقي. وفي عـام 2004 قدمت الصيـن مليون دولار للـدول الأمريكيـة، وأنشـأت صندوقًـا للتعـاون بيـن الصيـن ومنظمـة الـدول الأمريكيـة لمـدة خمس سـنوات. وفـي عـام 2005 تبـرع نائـب الرئيـس الصينـي زينـغ تشـينغ خونـغ بالنيابـة عـن الحكومـة الصينيـة بمبلـغ مليـون يـوان صينـي لصالـح مجتمـع دول الإنديـز. إن التبرعـات التي تقدمهـا الصين لتلـك المنظمـات الإقليميـة تتركز بشـكل أساسـي فـي قـارة إفريقيـا، والأمريكتين. وتأمـل الصين في تدعيـم الروابـط الاقتصاديـة مـع تلك الأقاليم مـن خلال تلك التبرعـات، كما تأمل فـي تقوية وتطوير العلاقـات الدبلوماسـية بيـن الصيـن ودول تلـك الأقاليـم.

**ثانيًا: تمويل الأسهم والقروض:**

يُعـد تمويـل الأسـهم من الوسـائل الرئيسـة الأخرى التـي تقدم بها الصيـن المسـاعدات الخارجية متعـددة الأطـراف. فعندما تشـارك الصين فـي البنوك الإنمائية متعددة الأطـراف ومنها البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك التنمية الإفريقي فإنها تضخ الأموال في تلك البنوك على شـكل أسـهم مملوكة في تلك البنوك. ونسـبة الأسـهم التي تحوزها الصين تحدد الحقوق التصويتية التي تتمتع بها الصين داخل تلك البنوك، وعندما تزيد نسبة الأسهم تزيد معها نسبة الحقوق

1- «تبرع الصين بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكي لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام»، شبكة شين لانغ (سينا)، http://news.sina.com.cn/c/2006-09-24/070710094048s.shtml

2- http://news.163.com/08/0329/04/48663180000120GU.html.

التصويتية للصين. وفي الوقت الحالي فإن الصين عضو في كل من البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك غرب إفريقيا الإنمائي، بنك شرق إفريقيا الإنمائي، بنك التنمية الكاريبي. كما تحوز أسهمًا في تلك البنوك.

تزايدت حصص رأس المال الصيني في تلك البنوك بشكل تدريجي مع الزيادة في الحصص الكلية لرؤوس الأموال في تلك الهيئات وكذلك مع ضبط وتعديل نسب المشاركة، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم التي تحوزها الصين في البنك الدولي من 4 مليارات و200 مليون دولار أمريكي في أوائل التسعينيات إلى 5 مليارات و400 مليون دولار أمريكي في الوقت الحالي (انظر الجدول رقم 2-8). ويوجد تفاوت في النسب التشاركية للصين في مختلف البنوك متعددة الأطراف، وتكون النسب التشاركية الأكبر للصين في بنك التنمية الآسيوي، وتصل نسبتها إلى 6.429%، وتأتي في المركز الثاني لأكبر المساهمين بعد اليابان (انظر الجدول رقم 2-9). وفي عام 2004 وعندما انضمت الصين لبنك غرب إفريقيا الإنمائي حازت 160 سهمًا من أسهم البنك، وأصبحت بذلك أكبر ملاك الأسهم من غير الأعضاء المحليين في البنك[1]. وفي عام 2008 بلغت نسبة الأسهم الصينية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك الدولي 2.85%، وهي نسبة كبيرة للصين كدولة نامية، ولكنها أقل كثيرًا مما تحوزه الدول المتقدمة. ومن المأمول أن يتغير هذا الموقف نظرًا لوجود طلب دولي لإعطاء الصين المزيد من الأسهم في الوقت الحالي، وذلك لرفع صوت الصين وزيادة إسهاماتها. إن نسب الأسهم التي تحوزها الصين في بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وغيرها ليست مرتفعة. وفي نهاية عام 2008 أعلنت الصين عن الاشتراك في بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وحينها ضخت الصين 350 مليون دولار أمريكي في البنك، ولكن نسبة الأسهم التي تحوزها الصين في أسهم رأس المال العام لهذا البنك لا تصل إلى [2]0.004%.

1- التعاون الائتماني الإنمائي بين بنك الصين للاستيراد والتصدير وبين بنك التنمية الغرب إفريقي قد زاد من دعم التنمية في القارة الافريقية»، الموقع الرسمي لبنك الصين للاستيراد والتصدير على شبكة الانترنت، الأول من ديسمبر عام 2006، http://www.eximbank.gov.cn/xwzxarticle/xwzx/yaowen/200612/8711_1.html

2- China to join the Inter-American Development Bank, الموقع الرسمي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية على الانترنت, http://www.iadb.org/NEWS/detail.cfm? id=4828, 2008/10/23

**الجدول رقم 2-8: نسبة الأسهم والأسهم القابضة الصينية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وحقوق التصويت الصينية في البنك منذ عام 1990**

| العام | الأسهم | القيمة | المبالغ المدفوعة فعليًا | نسبة الأسهم القابضة | حق التصويت | وزن حق التصويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 34971 | 4218.73 | 299.48 | 3.37 | 35221 | 3.27 |
| 1991 | 34971 | 4218.73 | 299.48 | 3.03 | 35221 | 2.95 |
| 1992 | 34971 | 4218.73 | 299.48 | 3.03 | 35221 | 2.95 |
| 1993 | 44977 | 5404 | 355.00 | 3.26 | 45049 | 3.18 |
| 1994 | 44977 | 5404 | 355.00 | 3.18 | 45049 | 3.10 |
| 1995 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 3.06 | 45049 | 2.99 |
| 1996 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.99 | 45049 | 2.92 |
| 1997 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.96 | 45049 | 2.89 |
| 1998 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.90 | 45049 | 2.83 |
| 1999 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.87 | 45049 | 2.81 |
| 2000 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.87 | 45049 | 2.80 |
| 2001 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.79 |
| 2002 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.79 |
| 2003 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.79 |
| 2004 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.78 |
| 2005 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.78 |
| 2006 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.78 |
| 2007 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.78 |
| 2008 | 44977 | 5404.30 | 355.00 | 2.85 | 45049 | 2.78 |

المصدر: التقرير المالي السنوي لمجموعة البنك الدولي.

**الجدول رقم 2-9: حصة رأس المال الصيني في بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي**

الوحدة: السهم، ألف دولار أمريكي، %

| | العام | الأسهم | القيمة | القيمة المدفوعة فعليًا | نسبة الأسهم القابضة | حق التصويت | وزن حق التصويت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك التنمية الإفريقي | 2007 | 24300 | 263792 | 29410 | 1.21 | 24925 | 1.126 |
| بنك التنمية الآسيوي | 2007 | 228000 | 329069 | --- | 6.429 | 241232 | 5.442 |

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الإفريقي: -http://www.afdb.org/en/docume,td/financial information/financial statements-and-data/؛ وكذلك الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الآسيوي: //:http .asp.membership/about/org.adb.www

وبالإضافة إلى تمويل الأسهم في البنوك متعددة الأطراف، فإن الصين خلال الفترة الأخيرة توسعت في استخدام وسيلة جديدة للتبرعات، وهي القروض طويلة الأجل التي تقدمها البنوك المؤسسية الصينية لبعض البنوك الإنمائية متعددة الأطراف. وفي نوفمبر من عام 2006 وخلال المنتدى الذي نظمه بنك الشعب الصيني وبنك غرب إفريقيا الإنمائي بشكل مشترك تحت اسم «يوم الاقتصاد الصيني»، أبرم بنك الصين للاستيراد والتصدير في لومي عاصمة توجو اتفاقية تعاون ائتماني مع بنك غرب إفريقيا الإنمائي بقيمة 700 مليون يورو، وتهدف تلك الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتطوير أعمال الاستثمار بين الصين والدول الأعضاء في اتحاد غرب إفريقيا المالي والاقتصادي والتي تتمتع بعلاقات اقتصادية مع الصين، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي للتعاون بين المؤسسات[1]. كما وقع بنك الصين للتنمية اتفاقية ائتمانية مع بنك جنوب وشرق إفريقيا للتجارة والتنمية في أغسطس من عام 2008 في العاصمة الكينية نيروبي، وقدم الجانب الصيني لبنك جنوب وشرق إفريقيا للتجارة والتنمية قروضًا لمدة عشر سنوات بإجمالي 50 مليون دولار أمريكي. ويعد هذا القرض الذي قدمه بنك الصين للتنمية واحدًا من أكبر القروض التي حصل عليها البنك من هيئة مالية واحدة، وتم توجيه هذا القرض في تعزيز التنمية الاقتصادية في مناطق شرق وجنوب إفريقيا، ولا سيما في المجالات التي تحتاج لرؤوس أموال هائلة مثل التعدين، الاتصالات، والبنية التحتية وغيرها. لقد قدم بنك الصين للتنمية هذا القرض بغرض تدعيم التعاون مع بنك جنوب وشرق إفريقيا للتجارة والتنمية، الأمر الذي يساعد البناء الاقتصادي في أقاليم شرق وجنوب إفريقيا، كما كان واحدًا من الإجراءات المادية المحددة لتطبيق النتائج التي تمخضت عنها قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في نهاية عام 2006[2].

**ثالثًا: التعاون في المشروعات بين الصين والمنظمات الإنمائية متعددة الأطراف:**

ومع التنمية العميقة للمساعدات الخارجية متعددة الأطراف، استكشفت الصين بشكل تدريجي وسائل جديدة للمساعدات الخارجية متعددة الأطراف، وأصبح

1- http://www.caijing.com.cn/2008-08-15/110005608.html.

2- المعلومات الأساسية للمركز الحاسوبي لمدينة بكين، http://www.gkong.com/comm/userdetail.asp? id=120111

التعاون في المشروعات واجهة جديدة للتطور والتعاون بين الصين وبعض المنظمات متعددة الأطراف. إن وزارة التجارة الصينية هي المسؤولة بشكل عام عن التعاون في المشروعات مع المنظمات متعددة الأطراف. وفي عام 1978 بدأ التعاون بين الصين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، واستخدم الصندوق التبرعات الصينية وباقي التمويلات ونظم الكثير من المشروعات في الصين، وأكبر هذه المشروعات هو مشروع مركز بكين لمعالجة معلومات التعاون الاقتصادي الدولي والتدريبات، وكانت هذه أول خطوة في التعاون الدولي في هذا المجال[1].

**(1) التعاون في المشروعات بين الصين والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة:**

التعاون بين الصين والأمم المتحدة كثير نسبيًّا، ومثال عليه التعاون التقني بين الدول النامية (TCDC) في إطار «التعاون بين دول الجنوب» الذي بدأ في ثمانينيات القرن العشرين. إن الدورة التدريبية (TCDC) هي شكل من أشكال المساعدات الصينية الخارجية والتعاون التقني الذي تقيمه وزارة التجارة (وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي سابقًا)، وهو واحد من الروابط بين الصين والدول النامية في ما يخص التعاون متعدد الأطراف. كما يتمتع بتاريخ طويل من التعاون يربو على عشرين عامًا منذ بدايته في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وكان هذا التعاون يتركز خلال الثمانينيات والتسعينيات حول الدورات التدريبية التقنية والتي شملت عدة مجالات، مثل الاستزراع السمكي في المياه العذبة، استخدامات الطاقة الشمسية، تقنيات الوقود الحيوي، الطاقة الكهرومائية المحدودة، زراعة واستخدامات نبات البامبو، وتقنيات العلاج بالإبر الصينية وغيرها.

ومع التنفيذ الناجح للدورات التدريبية التقنية (TCDC) تحاول الصين الانتقال التدريجي من (TCDC) إلى (ECDC) (التعاون الاقتصادي بين الدول النامية). يشير (ECDC) إلى التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول النامية، كما أن القاعدة النموذجية لشبكة الأمم المتحدة للتعاون بين دول الجنوب التي تأسست في الصين في مايو 1999 تعد بمثابة منصة استكشافية للصين للتحول من (TCDC) إلى (ECDC).

---

1- http://fj78.com/? action-viewnews-itemid-1.

إن القاعـدة النموذجيـة لشـبكة الأمـم المتحـدة للتعـاون بيـن دول الجنـوب قائمـة علـى أسـاس مركـز تدريـب آسـيا الباسـيفيك للفطريـات الغذائيـة، كمـا أنـه تأسـس بالمشـاركة بيـن مركـز الصين الدولـي للتبـادل الاقتصـادي والتقني التابع لـوزارة التجارة، وهـو الهيئة الحكوميـة الصينية التي تدير أعمـال «التعـاون بيـن دول الجنـوب» وبيـن عدد مـن الهيئات متعددة الأطـراف ومنهـا برنامج الأمم المتحـدة الإنمائـي، ومنظمـة التنميـة الصناعيـة وغيرها، بالاشـتراك مع حكومة الشـعب في مقاطعة فـو جيان.

تتمثـل خلفيـة تأسـيس القاعدة النموذجية لشـبكة الأمم المتحدة للتعاون بيـن دول الجنوب في دخـول اسـتزراع الفطريـات الغذائيـة وهـي صناعـة رائـدة مميزة فـي مقاطعة فو جيـان ضمن مجال «التعـاون بيـن دول الجنـوب»، وذلـك فـي نهايـة ثمانينيات القرن العشـرين فـي إطار عمليـة تعزيز الدولـة لبرنامـج «الشـعلة». وفـي عـام 1995 تـم تأسـيس مركـز تدريـب آسـيا الباسـيفيك للفطريات الغذائيـة ليقـوم بمهمـة إقامـة الـدورات التدريبيـة فـي إطـار «التعـاون بيـن دول الجنـوب»، وذلـك بدعـم مـن قـادة مقاطعـة فوجيـان بمسـتوياتهم كافـة، وأيضًـا بدعـم مـن إدارة فوجيـان للعلـوم والتكنولوجيـا. وفـي عـام 1999، وفي سـبيل التطوير الفعـال لمنظومة «التعاون بيـن دول الجنوب»، تـم تقديـم التجربـة الناجحـة التي قامت بهـا الصين إلى الـدول النامية للتعلم منها، وقـررت الهيئات متعـددة الأطـراف ومنهـا برنامـج الأمم المتحدة الإنمائـي، ومنظمة التنمية الصناعية وغيرها تأسـيس قاعـدة قياسـية مركـزة، وهـي القاعدة النموذجية لشـبكة الأمـم المتحدة للتعاون بيـن دول الجنوب، وتـم تأسـيس المقـر الرئيـس فـي فـو جوو، وذلـك بموافقـة مركز الصيـن الدولـي للتبـادل الاقتصادي والتقنـي، كمـا تكفلـت مقاطعـة فوجيـان بالمسـؤولية والتنظيـم فـي مـا يخـص القيـام بأعمـال بنـاء القاعـدة النموذجية[1].

كانـت الوظيفـة المحـددة المنوطـة بهـا القاعـدة النموذجيـة لشـبكة الأمـم المتحـدة للتعـاون بيـن دول الجنـوب تتمثـل فـي اتبـاع توجهـات الأمـم المتحـدة فـي مـا يخـص برنامـج «التعـاون بيـن دول الجنـوب» وفـي مـا يخـص التنميـة والسـلام، وذلـك للاسـتفادة القصـوى مـن المسـاعدات التقنيـة التـي تقدمهـا منظمـة الأمـم المتحـدة وبقيـة المنظمـات الدوليـة، بالإضافـة إلـى الاسـتفادة مـن الإنجـازات التقنيـة لانضمـام الصيـن لمنظومـة «التعـاون

1- http://zhidao.baidu.com/question/88836998.html.

بيـن دول الجنـوب»، وتطويـر وتجميـع المميـزات التقنيـة لأعضاء شـبكة التعاون بيـن دول الجنوب، وتأسـيس نمـوذج قياسـي لتنفيـذ وتطبيق منظومـة «التعاون بيـن دول الجنوب»، وكذلك استكشـاف وتطبيـق منظومـة التطـور والتـي تتمثـل فـي التحـول مـن التعـاون التقنـي إلـى التعـاون الاقتصادي فـي إطـار «التعـاون بين دول الجنوب»؛ ومن خلال تأسـيس شـبكة تتسـم بتعدد المسـتويات وتعدد الصناعـات، يتـم اسـتقدام التقنيـات، وإنتـاج التقنيـات والمنتجـات، بالإضافـة إلـى التبـادل التجـاري والاقتصـادي والتعـاون، ويتـم تقديـم فـرص متعـددة تهـدف لتعزيـز علاقـات التعـاون بيـن الصيـن والـدول الناميـة، وفـي الوقت نفسـه يتم استكشـاف نمـاذج التشـغيل المحتملة لمنظومـة «التعاون بيـن دول الجنـوب»، الأمـر الذي يوضـح الإنجازات الأحدث لمشـاركة الصين في تلـك المنظومة، مما يقـدم نمـاذج قياسـية تحتذي بهـا الـدول النامية[1].

وبالإضافـة إلـى دورات TCDC التقنيـة التـي تعقـد داخـل البـلاد، فـإن الصيـن ترسـل أكثـر مـن 700 خبيـر وتقنـي متخصصيـن فـي كل فـروع الزراعة إلـى أكثر من عشـرين دولة في آسـيا، إفريقيا، جنـوب الباسـيفيك، والكاريبـي، وذلـك فـي إطـار منظومـة «التعاون بيـن دول الجنوب» فـي منظمة الأمـم المتحـدة للأغذيـة والزراعـة، وتشـمل المجـالات الزراعيـة التي يغطيهـا الخبراء الزراعـة، تربية المواشـي، الزراعـة المائيـة، الميكنـة الزراعيـة، البسـتنة، وغيرهـا مـن المجـالات، الأمـر الـذي يقـدم إسـهامًا إيجابيًّـا كبيـرًا لتلـك البلدان فـي ما يخص رفـع الطاقة الإنتاجيـة المجمعة للحبـوب الزراعية، ممـا أكسـب الصين سـمعة عالميـة طيبة.

وبحلـول القـرن الواحـد والعشـرين قامـت الصين بالتعـاون مع برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائي، وجربت بذلك آليات جديدة للمساعدات الخارجية متعددة الأطراف، ومن بين تلك الآليات الجديدة مجلـس الأعمـال الصينـي الإفريقـي (CABC Business Africa-China ،Council) الـذي يجمع الهيئات الحكومية العامة والهيئات الخاصة. وقد تم تأسـيس مجلس الأعمال الصيني الإفريقي بغرض تعزيـز التعـاون المشـترك بين الحكومة الصينية، صندوق الأمم المتحـدة الإنمائي، والجمعية الصينية لتنميـة أعمـال مؤسسـة جوانـغ تسـاي، وذلك بهـدف دفع الاسـتثمارات والتجـارة البينية بيـن الصين

1- http://www.cppcc.gov.cn/rmzxb/myzkz/200504010049.htm.

والـدول الإفريقيـة فـي إطـار منظومـة «التعاون بيـن دول الجنـوب». والهدف من هذا المشـروع هو تشـكيل منظومـة موازيـة، تلـك المنظومـة التـي عملـت علـى المشـاركة مـع الجهـات الحكومية في المنتـدى الصينـي الإفريقـي، ومـن ناحيـة أخـرى تـم النظـر إليهـا باعتبارهـا أداة تجارية عمليـة، كما سـاعدت الشـركات الصينيـة والإفريقيـة علـى تحقيـق الأهـداف التجاريـة، وحققـت إنجـازات هائلة علـى مسـتوى التجـارة والاسـتثمار. كان رأس المـال الـذي بـدأ بـه مجلس الأعمـال الصينـي الإفريقي مليـون دولار أمريكـي، تكفـل بهـا صندوق الأمـم المتحـدة الإنمائي، وشـهدت مرحلة البـدء التعاون بيـن الصيـن وخمـس دول إفريقيـة، وهـي الكاميرون، غانـا، موزمبيـق، نيجيريا، وتنزانيـا. وفي الصين كان العضـو الأساسـي فـي هذا المشـروع هـو الجمعية الصينية لتنمية أعمال مؤسسـة جوانغ تسـاي. وهـي منظمـة غيـر حكوميـة تضـم أكثـر مـن 14 ألـف شـركة خاصـة. إن انطـلاق مجلـس الأعمـال الصينـي الإفريقـي لـه دلالـة هامة بـارزة، وكان بمثابـة تجربة جديدة وخلاقـة وثرية لتعزيـز التعاون الصينـي الإفريقـي، وكان الأمـر بمثابـة جهد محمود لنقـل «التعاون بين دول الجنوب» من المسـتوى السياسـي إلى مسـتوى اقتصـادي عملـي موضوعي[1].

أمـا المشـروع الآخـر فهـو مركـز الصيـن الدولـي لمكافحـة الفقـر والـذي تـم إنشـاؤه عـام 2006 (International Poverty Reduction Centre ،IPRC). إن مركـز الصيـن الدولـي لمكافحـة الفقـر هـو مركـز تـم إنشـاؤه وتمويلـه وتنظيمـه بالاشـتراك بيـن الحكومـة الصينيـة وعـدد مـن المنظمـات الدوليـة ومنهـا برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، البنـك الدولـي، بنـك التنمية الآسـيوي، وبنـك التنميـة الإفريقـي، وهـو هيئـة دولية تهدف إلى اسـتحداث نظريـات جديدة لمكافحـة الفقر، دفـع تغييـر السياسـات، تعزيـز التفاعـل الدولـي، ودعـم منظومـة «التعـاون بيـن دول الجنـوب». وقـدم كل مـن الإدارة الدوليـة للتنميـة فـي المملكـة المتحدة (DFID)، والشـركة الألمانيـة للتعاون الاقتصـادي والتقنـي (GTZ) مسـاعدات ماليـة لهـذا المشـروع. وأصـدر مركـز الصيـن الدولـي فـي مايـو مـن عـام 2004 «مذكـرة التفاهـم حـول تأسـيس مركـز الصيـن الدولـي لمكافحـة الفقـر» والتـي وقـع عليهـا مكتـب مكافحـة الفقـر بمجلـس الدولـة الصينـي، ووزارة التجـارة، وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، وهـو واحـد مـن أهـم منجـزات مؤتمـر شـانغهاي العالمـي لمكافحـة

1- http://baike.baidu.com/view/168856.htm.

الفقـر. ويبـذل المركـز قصارى جهـده فـي السياسـات والأبحـاث التطبيقيـة والتعـاون فـي المـوارد البشـرية وذلـك فـي مجـال مكافحـة الفقـر عالميًّـا. وتتمثـل الوظيفة الأساسـية له فـي: الاعتماد على الصيـن والتوجـه للعالـم كلـه، ولا سـيما القطـاع العريـض مـن الـدول الناميـة فـي تنظيم السياسـات والأبحـاث وتجميـع الخبـرات فـي مجـال مكافحـة الفقـر؛ والاضطـلاع بمسـؤولية الـدورات التدريبية الدوليـة وإقامـة المشـروعات التـي تتعهـد بهـا المنظمـات الدوليـة والحكومـة الصينيـة؛ والقيـام بالتنظيـم والعـرض والتأسـيس والإدارة لمشـروعات مكافحـة الفقـر المقامـة بـرؤوس أمـوال أجنبيـة؛ وتطبيـق التعـاون والتبـادل الدولـي فـي مجـال مكافحـة الفقـر. كان تأسـيس مركـز الصيـن الدولـي لمكافحـة الفقـر بمثابـة تعبيـر دقيـق ومحـدد عـن مشـاركة الحكومـة الصينيـة الفعالة والبنـاءة في الأعمـال الدوليـة لمكافحـة الفقـر، وكذلـك تعبيـر عـن الجهـد المبـذول في دفـع منظومـة «التعاون بيـن دول الجنـوب»، كمـا يشـير إلـى أن التبـادل والتعـاون بيـن الصيـن والمجتمـع الدولـي فـي مـا يخـص مكافحـة الفقـر قـد دخـل فـي مرحلـة تاريخيـة جديدة.

**(2) التعاون بين الصين وبنك التنمية الآسيوي:**

يتزايـد التعـاون نسـبيًّا بيـن الصيـن وبنـك التنمية الآسـيوي. وثمـة مشـروعان بارزان بيـن الصين وبنـك التنميـة الآسـيوي وهما مشـروع نهر مـاي قونغ الأكبر تحـت الإقليمـي (Mekong Great the Programme ، GMS region-Sub) ومشـروع وسـط آسـيا للتعاون الاقتصادي الإقليمي (central Asian regional economic corporation، CAREC).

بـدأ مشـروع نهـر مـاي قونـغ الأكبـر تحـت الإقليمي من خـلال بنك التنمية الآسـيوي عـام 1992، وتضمـن سـت دول لحـوض النهـر وهـي الصيـن، ميانمـار، لاوس، تايلانـد، كمبوديا، وفيتنـام، ويهدف إلـى تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة تحـت الإقليميـة مـن خلال دعـم العلاقـات الاقتصادية بيـن جميـع الـدول الأعضاء. ومن المقاطعات والأقاليم الأساسـية لمشـاركة الصين في هذا المشـروع مقاطعـة يـون نـان ومنطقـة قوانـغ شـي جوانـغ ذاتيـة الحكـم. تهتـم الصيـن دائمًـا بالمشـاركة فـي مشـروعات نهـر مـاي قونـغ الأكبـر تحـت الإقليميـة، كمـا تدعـم وتعـزز باسـتمرار علاقـات الجيـرة الأخويـة تحـت الإقليميـة بيـن دول المنطقـة. ومنـذ القمـة الثانيـة علـى مسـتوى الرؤسـاء للتعـاون

الاقتصادي تحت الإقليمي لدول نهر ماي قونغ الأكبر عام 2005، تدعم الحكومة الصينية وبشكل متزايد التعاون الاقتصادي تحت الإقليمي بكل الجهد، كما تلعب أدوارًا إيجابية في كل آليات التعاون المطروحة. إن الصين قد ساعدت في بناء الجزء الذي يخص لاوس في المحور الاقتصادي الجنوبي والشمالي، كما تم بناء مشروعات نقل الكهرباء لشبكات نقل الكهرباء في جنوب الصين بقدرة 220 كيلو فولت و110 كيلو فولت، كما ساهمت في تأسيس مشروعات الطرق السريعة للمعلومات في الدول الثلاث كمبوديا، لاوس، وميانمار، بالإضافة إلى مساهمتها في الأعمال الاستكشافية في القطاعات التي تمر في كمبوديا وميانمار من السكك الحديدية العابرة لآسيا، وإلى جانب ذلك فقد أخذت الصين زمام المبادرة في دعم وتعزيز مشروعات محور الحفاظ على التنوع البيولوجي والمشروعات التجريبية للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته، كما نفذت بشكل فعال وإيجابي الاستراتيجية الإنمائية تحت الإقليمية للسياحة والتعاون الاقتصادي في نهر ماي قونغ الأكبر. ولا تزال سبل التعاون بين الصين والدول تحت الإقليمية تشهد حالة مستمرة من التوسع والتعميق[1].

يعد التعاون الإقليمي الاقتصادي في وسط آسيا آلية إقليمية للتعاون الاقتصادي تم تأسيسها عام 2002 بدعوة من بنك التنمية الآسيوي، والهدف من هذه الآلية هو دفع أعمال التنمية ومكافحة الفقر في منطقة وسط آسيا، وتعزيز الرخاء المشترك. والدول المشاركة بشكل رسمي في CAREC هي الصين، كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، أذربيجان، أفغانستان، ومنغوليا. وتشارك روسيا في أعمال التعاون المعنية بها بصفة المراقب. وفي الوقت الحالي تفعل الدول المشاركة سبل التعاون الإقليمي في أربعة مجالات أساسية وهي المواصلات، الطاقة، تسهيل التجارة، والسياسات التجارية. وعلى المستوى الدولي تسترعي مجموعة CAREC اهتمامًا واسعًا. فالعديد من المنظمات الدولية ومنها بنك التنمية الآسيوي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى العديد من الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والاتحاد الأوروبي تتعاون مع المجموعة بصفتها شركاء للتنمية. وحتى الآن بلغ إجمالي مساعدات المنظمات الدولية بما فيها

---

1- http://www.gov.cn/gzdt/2006-10/19/content_418110.htm.

بنك التنمية الآسيوي إلى مجموعة CAREC في صورة قروض تفضيلية موجهة للمشروعات نحو 440 مليون دولار أمريكي، كما بلغت المساعدات التقنية نحو 83 مليون دولار. تهتم الحكومة الصينية دائمًا وبشكل كبير بالمشاركة الإيجابية مع مجموعة CAREC، وعندما تشارك في مجموعة CAREC باسم الدولة، فإن منطقة الويغور ذاتية الحكم في شينجيانغ تصبح هي المنطقة الأهم في تنفيذ المشروعات. وأثناء التعاون في المشروعات المحددة، فإن الجانب الصيني إلى جانب قيامه بالالتزامات العادية للدول المشاركة، فإنه يقدم الدعم للأطراف المتعاونة بأشكال مختلفة وفي حدود إمكانياتها، كما يلعب أدوارًا بناءة لدفع التعميق المستمر للتعاون. وعلى سبيل المثال فإن الصين من خلال صندوقها لمكافحة الفقر والتعاون الإقليمي الذي أسسته في بنك التنمية الآسيوي استطاعت أن تقدم لبلدان وسط آسيا المساعدات التقنية في العديد من المجالات مثل الزراعة، البيئة، وبناء القدرات وغيرها؛ وخلال الطريق السريع الرابط بين الصين، قرغيزستان، وأوزباكستان، فإن الصين إلى جانب انتهائها من تأسيس قطاعاتها من الطريق وفق الجدول الزمني المحدد، ساعدت في تأسيس بعض القطاعات التي تمر في قرغيزستان من هذا الطريق. وإلى جانب هذا فإن الحكومة الصينية تقدم مبادرات جديدة للتعاون وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يعزز التعميق التدريجي للتعاون. وفي عام 2006 تبرعت الصين بمبلغ 500 ألف دولار أمريكي لتعزيز بناء القدرات المؤسسية في الدول المشاركة[1].

**(3) التعاون في المشروعات بين الصين وباقي المنظمات الدولية:**

ومن أهم المشروعات التي تمثل التعاون بين الصين وبقية المنظمات الدولية التعاون في المشروعات بين وزارة العلوم الصينية، الأكاديمية الصينية للعلوم، وأكاديمية العالم الثالث للعلوم. تأسست أكاديمية العالم الثالث للعلوم (The Third World Academy of TWAS ، Sciences) في العاشر من نوفمبر عام 1983، ويقع المقر الرئيس لها في مدينة تريستي الإيطالية، وهي منظمة علمية دولية غير حكومية، غير سياسية، وغير هادفة للربح. ومنذ إنشائها تلتزم TWAS بدعم وتعزيز الحركة العلمية في الدول النامية، كما تتيح للكوادر العلمية المتميزة في الدول النامية

1- http://www.twas.org.cn/twascn/cooperate.asp.

المتطلبات الأساسية لممارسة الأعمال العلمية، وتشجع البحث والاستكشاف للمشكلات العامة المشتركة في دول العالم الثالث، وتدفع سبل التبادل والتعاون بين علماء دول العالم الثالث والمعاهد البحثية، وذلك لرفع مستويات الأبحاث لدى علماء دول العالم الثالث، وتنشئة أجيال واعدة من العلماء في المستقبل، ومن ثمّ دفع التنمية البناءة للعلوم الأساسية والعلوم التطبيقية في دول العالم الثالث.

يأتي التمويل الأساسي لأكاديمية TWAS من التبرعات التي تقدمها الحكومة الإيطالية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، إلى جانب التبرعات التي تقدمها بقية الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ومنذ عام 1983 وحتى الآن حصلت TWAS على إجمالي تبرعات يزيد على 10 مليون دولار أمريكي. وقدمت الصين التبرعات للأكاديمية في أعوام 1994، 1996، و2002 من خلال وزارة العلوم بالنيابة عن الحكومة الصينية، وبلغت التبرعات بالترتيب 100 ألف دولار أمريكي، 500 ألف دولار أمريكي، و500 ألف دولار أمريكي.

وخلال السنوات العشرين المنصرمة حافظت الصين على علاقات وطيدة مع TWAS، وكان التعاون بينهما مكثفًا. ويوجد في الوقت الحالي خمس عشرة وحدة أبحاث في الصين تم اختيارها من قبل TWAS باعتبارها مراكز متميزة. وفي الوقت نفسه تستغل الصين صندوق «التعاون بين دول الجنوب» لاستقدام أكثر من 600 عالم ينتمون لدول العالم الثالث إلى الصين لإجراء الأبحاث التعاونية في الصين، كما دعمت ماليًّا أكثر من 5000 عالم من الدول النامية ليأتوا إلى الصين للمشاركة في العديد من الأنشطة ومنها حضور المؤتمرات العلمية الدولية، والدورات التدريبية وغيرها. وتشارك الصين سنويًّا في الندوات الأكاديمية لمنتدى WMO-TWAS-CAS للمناخ مع أكاديمية TWAS، كما تشارك في مختلف الدورات التدريبية والندوات الأكاديمية. وفي عام 2004 وقعت الأكاديمية الصينية للعلوم مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم اتفاقية لتدريب باحثي الدكتوراة. وطبقًا لتلك الاتفاقية تقدم الأكاديمية الصينية للعلوم 50 منحة سنويًّا لدارسي العالم الثالث لمدة خمس سنوات. وكان الانطلاق الرسمي لهذا المشروع في عام 2005، وبلغ عدد الفائزين بمنحة TWAS-CAS من الدول النامية 16 باحثًا من أكثر من ثلاثين دولة ومنطقة. وجاء هذا المشروع تحت اسم برنامج منح الأكاديمية الصينية للعلوم وأكاديمية العالم الثالث

للعلـوم، وجـاء الاسـم الإنجليـزي لـه Program Fellowship TWAS-CAS، ويهـدف لتعزيز التطور العلمـي فـي دول العالـم الثالـث، ودفـع التعـاون والتبـادل بيـن الكـوادر العلميـة في الـدول النامية ومراكـز الأبحـاث، ومسـاعدة دول العالم الثالث في تنشـئة المواهب العلمية، ورفع مسـتوى الابتكار العلمـي في تلك الـدول[1].

وبشـكل ملخـص فقـد تنوعـت بشـكل كبيـر أشـكال المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف، وتـم استكشـاف ودراسـة أشـكال جديـدة وفعالـة مـن المسـاعدات بشـكل مسـتمر. إن التنـوع فـي أشـكال المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف هـو بمثابـة ضـرورة واقعيـة للتغيـرات فـي الأعمـال التـي تجري علـى أرض الواقع. فعلى سـبيل المثال فقد نـص تقرير صادر عن السـفارة الصينيـة فـي بنيـن على التالي: «علـى الصين أن تتعلم وتسـتلهم الخبرة مـن الطرق الفعالة التـي قدمـت بهـا المنظمـات الدوليـة المعنية وبقيـة الدول المسـاعدات الطبية، فمن خلال أسـلوب التعـاون متعـدد الأطـراف يمكن اسـتغلال أموال المسـاعدات التـي تقدمها هيئات الأمـم المتحدة أو الـدول الناميـة، وتوسـيع مجـال التعاون الطبي، وتنسـيق مشـروعات المسـاعدات، وتحسـين ظروف المعيشـة وأحـوال العمـل لـدى العامليـن فـي فـرق المسـاعدات الطبيـة الخارجيـة. كمـا نؤمـن أن تأسـيس منصـات للتعـاون الطبـي مـن طـراز جديـد إنما هـو بمثابة أسـلوب جديـد للتعـاون الدولي فـي المـوارد البشـرية فـي ظـل الأحـوال الجديـدة. ومن ثـم يحقـق تطوير التعـاون الطبـي والصحي الصينـي ويدفـع تحسـين الأحـوال الصحيـة فـي إفريقيـا، وإصـلاح النظـم الطبيـة، الأمر الـذي يحقق الإفـادة لكل الأطـراف»[2].

1- http://bj.mofcom.gov.cn/aarticle/zxhz/200606/20060602501345.html.

2- جوو خونغ: «ستون عامًا من المساعدات الصينية الخارجية بين الماضي والتطلعات»، مجلة «التعليقات الدبلوماسية»، العدد الخامس لعام 2010.

## الفصل الرابع

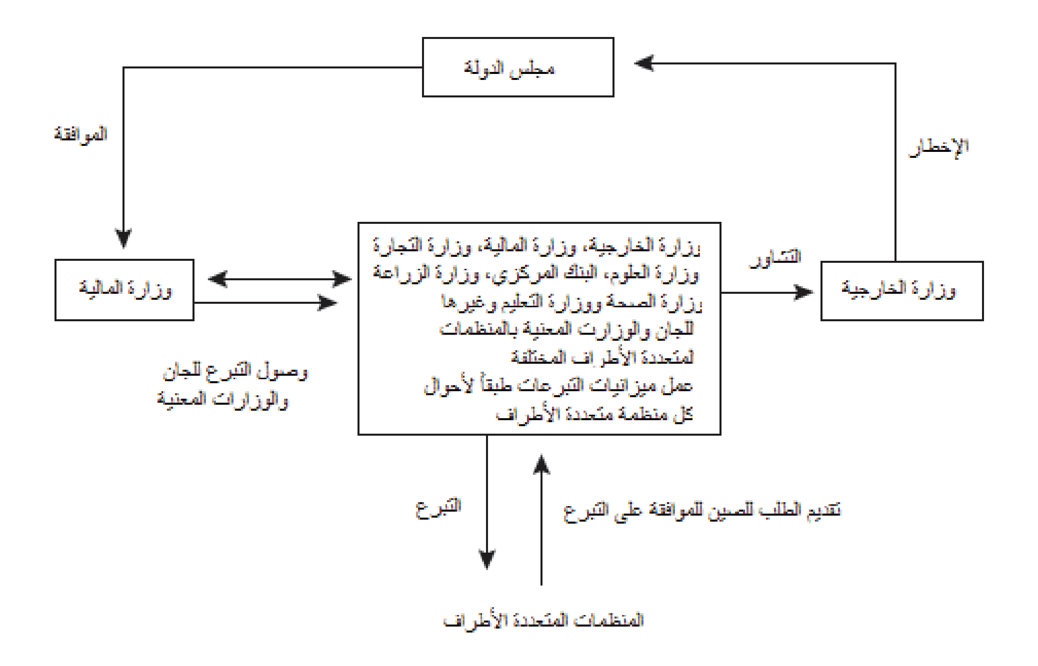
# أسلوب إدارة المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف وطرق اتخاذ القرار

في الوقت الحالي يتسم أسلوب إدارة المساعدات الصينية الخارجية بالتعقيد والتشتت النسبي، فأسلوب إدارة المساعدات الخارجية متعددة الأطراف أكثر تشتتًا من أسلوب الإدارة في المساعدات الخارجية الثنائية. إن إدارة المساعدات الخارجية بوزارة المالية تلعب دورًا بالغ الأهمية في ما يخص الجوانب الإدارية للمساعدات الخارجية الثنائية، ولكن بالنسبة لإدارة المساعدات الخارجية متعددة الأطراف، فمن الصعوبة بمكان اكتشاف أدوار رئيسة حاكمة لأي هيئة أو إدارة كانت. وخلال النظام الإداري الحالي للمساعدات الخارجية متعددة الأطراف، فإن الإدارات واللجان المختلفة تكون مسؤولة عن منظمات دولية مختلفة، وتلك الإدارات واللجان تدرك وتفهم أوضاع المنظمات التي تقع في نطاق اختصاصها وولايتها، وبذلك تقود المساعدات متعددة الأطراف لتلك المنظمات. إن الأسلوب الإداري للمساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف يمكن أن ينقسم بشكل كبير إلى نوعين أساسيين.

## أولًا: إدارة التبرعات التي تقدمها الصين للمنظمات متعددة الأطراف:

الإدارات واللجان المختلفة في الصين تكون مسؤولة عن منظمات إنمائية مختلفة. فوزارة الخارجية مسؤولة عن أعمال عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة الإنمائية متعددة الأطراف، وتكون وزارة المالية مسؤولة الهيئات المالية الإنمائية الإقليمية ومنها مجموعة البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، وغيرها، وتكون وزارة التجارة مسؤولة عن المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف ومنها منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها، أما وزارة العلوم ووزارة الصحة وغيرها من الإدارات واللجان فمسؤولة عن أعمال المنظمات متعددة الأطراف المعنية بها. وكما يوضح الجدول رقم 2-4، فإن كل إدارة ولجنة حاكمة تقوم بالتشاور مع

وزارة الخارجيـة ووزارة الماليـة وغيرهـا مـن الإدارات واللجـان لتحديـد التبرعـات التـي تقدمهـا للمنظمـات المختلفـة، وذلـك طبقًـا لأوضـاع المنظمـات متعـددة الأطـراف المعنيـة، وبعـد ذلـك تدفـع وزارة الماليـة المبالـغ المتفـق عليهـا. إن هـذا النظـام الإداري يقـرر المكانـة الجوهريـة لـكل إدارة ولجنـة حاكمـة فـي عمليـة اتخـاذ القـرار، وطالمـا تتوافـق المسـاعدات المحددة مـع توجهات السياسـات الخارجيـة للدولـة ومـع إمكانيـات الدولـة فإن طلـب تخصيص المسـاعدات الـذي تتقدم بـه الإدارات واللجـان يتـم الموافقـة عليـه بشـكل عـام.




**الشكل رقم 2-4: دورة القرار الإداري للمساعدات الصينية متعددة الأطراف**

إن التبرعـات الإنسـانية الموجهـة للمنظمات متعددة الأطراف تتسـم بقدر أكبـر من الخصوصية، وتـدار بشـكل عـام مـن خـلال وزارة الخارجيـة. كما أن مبالـغ التبرعات الإنسـانية التـي تقدمها وزارة الخارجيـة يتـم تطبيقهـا مـن خلال الإدارات والهيئـات الحاكمة ذات الصلة، كما أن إدارة المسـاعدات الخارجيـة بـوزارة التجارة تكـون هـي المسـؤولة بشـكل عـام عـن تنفيـذ مشـروعات المسـاعدات الإنسـانية الماديـة والعينية.

**ثانيًا: إدارة مشروعات المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف:**

إن إدارة مشـروعات المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف ليسـت بالوضـوح الـذي تتسـم بـه عمليـة إدارة التبرعـات الخارجيـة. وبشـكل عـام تختـص وزارة التجـارة بمشـروعات المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف التـي تتضمن تأسـيس المشـروعات، أما المشـروعات التي تتضمـن التدريبـات التقنيـة والتطويـر المشـترك وغيرهـا مـن نواحـي بنـاء القـدرات، فإن المسـؤول عنهـا هـو الإدارات واللجـان المعنيـة في كل مجـال. إن وزارة التجارة تختص بأعمـال الإدارة المتعلقة بالتعـاون التقنـي والاقتصـادي مـع المنظمـات الدوليـة مثـل منظمـة الأمـم المتحـدة، وتتشـاور مـع المنظمـات المعنيـة في تحديد أشـكال ووسـائل المسـاعدات، وتسترشـد بـرأي وزارة الخارجية بقدر محـدد، وتدعـو الإدارات واللجـان المعنية للمشـاركة طبقًـا لمقتضيات الأمور. إن هذه الآلية تتشـابه مع آليات المسـاعدات الثنائية. فعلى سـبيل المثال تطلب الأمر من بنك الصين للاسـتيراد والتصدير وبنـك الصيـن للتنميـة وغيرها مـن البنوك إصـدار قروض تفضيليـة. وفي ما يخص مشـروعات تطوير حـوض نهـر مـاي قونـغ الأكبـر والتعـاون الإقليمـي فـي وسـط آسـيا، فـإن وزارة التجـارة تلعـب دورًا رئيسًـا في تطوير مشـروعات المسـاعدات. إن وزارة المالية مسـؤولة كذلك عن جزء من مشـروعات الـدورات التدريبيـة الموجهـة لبنـاء القـدرات، كمـا طـورت مشـروع TCDC بالاشـتراك مـع هيئـات الأمـم المتحـدة الإنمائية.

وبالنسـبة إلـى مشـروعات بنـاء القـدرات، فـإن كل الإدارات والهيئـات تتمتـع بقـدر محـدد مـن إمكانيـة ممارسـة الإدارة المسـتقلة. فالمركـز الدولـي للتعـاون الاقتصـادي التابـع للجنـة القوميـة للتنميـة والإصـلاح يعقـد دورات تدريبيـة تقنيـة بالتعـاون مـع بعـض المنظمـات متعـددة الأطراف، كمـا يقـوم بأعمـال بحثية مشـتركة. وقد أسسـت الأكاديميـة الصينية للعلوم بالاشـتراك مـع أكاديمية العالـم الثالـث للعلـوم برنامجًـا مشـتركًا للمنح الدراسـية، تدعـم به التنميـة العلمية فـي دول العالم الثالـث، وتعـزز مـن تطوير التبـادل والتعاون بين الباحثيـن في دول العالم الثالـث والهيئات البحثية، وتسـاعد كذلـك دول العالـم الثالـث فـي تنشـئة الكـوادر العلميـة المتميـزة، وترفـع مـن إمكانيـات الابتـكار العلمـي فـي تلـك الـدول. ومـن ناحيـة أخـرى فـإن مركـز الصيـن لمكافحـة الفقـر يقـوم بـدوره بعقـد الـدورات التدريبيـة العلميـة وإجـراء الأبحـاث المشـتركة مـع العديـد مـن المنظمـات ومنهـا برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، مجموعـة البنـك الدولـي، وبنـك التنميـة الآسـيوي، وذلـك

بإشـراف مباشـر مـن المكتـب القومـي لمكافحـة الفقـر. وبطبيعـة الحال فإنه فـي الوقت الـذي يتم فيـه تنفيـذ مشـروعات بنـاء القدرات، تتشـاور تلك الإدارات واللجـان مع وزارة الخارجيـة، وذلك لكي تتوافـق مع السياسـات الخارجيـة للدولة.

ومـن ناحيـة أخـرى فـإن النظـام الـذي تتبعـه الصيـن فـي إعـارة الفنييـن وطواقـم العمـل إلـى المنظمـات متعـددة الأطـراف يعـد بمثابـة جزء هام من نظـم إدارة المسـاعدات الصينيـة الخارجية. ويلعـب هـذا النظـام دورًا هامًّـا وحيويًّا في نسـق النظام الإداري للمسـاعدات الصينيـة الخارجية. إن دور هـؤلاء العامليـن وطواقـم العمـل يظهـر فـي جانبيـن، يتمثـل الجانـب الأول في مراقبـة وتحليل أحـدث التطـورات والتوجهـات والسياسـات الموجـودة فـي المنظمـات متعـددة الأطـراف، وترسـلها إلـى الهيئـات الإداريـة المعنيـة فـي الصيـن بشـكل منتظـم؛ أمـا الجانـب الثانـي فيتمثـل فـي نقـل الاقتراحـات والمتطلبـات الصينية إلـى المنظمـات الدوليـة فـي الوقـت المناسـب، وبشـكل دقيـق وفعـال. إن إعـارة الصيـن لطواقـم العمـل والعامليـن فـي إطـار المنظمـات متعـددة الأطـراف يعـد بمثابـة أحـد النواقـل الهامـة لقـوة التأثيـر الصينـي. وبطبيعـة الحال فـإن نظام الإرسـال الـذي تتبعه الصيـن يتـم تنفيـذه بنظـام دوار، حيـث يتـم تغييـر العامـل المعـار بعـد ثـلاث سـنوات. ولا شـك أن هـذا النظـام الـدوار يتمتـع بدرجـة كبيـرة مـن المعقولية، ولكن المشـكلات بـارزة كذلـك. حيث يتم تبديـل الموظـف المعـار بعـد أن يكـون قـد اعتـاد علـى العمـل فـي المنظمـة، ويبـدأ طاقـم العمل الجديـد مـن البدايـة مـرة أخـرى. وبشـكل عـام تتسـم المنظمـات متعـددة الأطـراف بـكل سـمات المنظمـات البيروقراطيـة، وللمـوارد البشـرية بهـا أهميـة قصـوى للقيـام بالعمـل، كمـا أن مفاهيـم الأقدميـة تسـري عليهـا. ونظـرًا لوجـود مثـل هـذه العقبـات فـي المنظمـات متعـددة الأطـراف، فإن طواقـم العمـل الجديـدة يكـون عليهـم أن يعملـوا بجهـد أكبر دائمًـا، وعليهـم أن يهدروا وقتًـا طويلًا فـي فهـم القواعـد العملياتيـة السـارية فـي المنظمات المعاريـن إليهـا، وبالتالي لا يتمتعـون بكفاءة الطواقـم القديمـة عنـد إعلان المقترحـات والمطالـب الصينية وعند إقنـاع الآخرين بقبولهـا. ولذلك، وفـي سـبيل القيـام بالمسـاعدات الصينية بشـكل أكفـأ، تحتاج الصين إلـى إعادة التفكير بشـكل جاد فـي إصـلاح وتحسـين نظـم إعـارة طواقـم العمـل إلـى المنظمـات متعـددة الأطـراف، وذلـك للجمع بيـن الجيليـن القديـم والجديد.

## الفصل الخامس

# المساعدات الخارجية الصينية والاستراتيجية الكلية الصينية للتبادل الخارجي

من بين العديد من الأدوات الدبلوماسية في الوقت الحالي، فإن المساعدات الخارجية هي الشكل الأكثر تنوعًا وسط تلك الأدوات، حيث يمكن أن تأخذ الملامح السياسية، ويمكن كذلك أن تأخذ العديد من الأشكال ومنها الإنتاج الاقتصادي، الميزانيات المالية، المشاريع الهندسية، الخدمات الاجتماعية، الرعاية الصحية، التربية والثقافة، وغيرها. وإلى جانب ذلك، فإن المهمة التي تضطلع بها المساعدات الخارجية غنية للغاية، إن هدفها ليس مقتصرًا على إكمال البناء، تقديم المساعدات، ودفع المبالغ المالية، بل يمتد كذلك إلى إظهار درجة أعلى من المصالح الوطنية والتطور العالمي وحتى إظهار الاهتمامات البشرية من خلال إتمام هذه المهام[1]. ولذلك فإن تأثير المساعدات الصينية الخارجية على التبادلات الخارجية الصينية الكلية يتسم بتعدد الجوانب، ويلعب دورًا معززًا في كل ما تقوم به الدولة الصينية من التبادلات الاقتصادية، التبادلات الخارجية متعددة الأطراف، والترويج لطرق التنمية التي تتبناها الدولة.

## أولًا: المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف تدفع التطور المشترك للصين ولقطاع عريض من الدول النامية:

إن الهدف الأساسي وراء تقديم الصين للمساعدات من خلال قنوات متعددة يتمثل في دفع التطور المشترك في الغالبية العظمى من الدول النامية. وخلال المرحلة الأولى من استعادة الصين لعضويتها الرسمية في الأمم المتحدة، طرحت الصين بشكل واضح ومحدد الأهداف وراء المساعدات متعددة الأطراف، وهو ما تمثل في «سواء كان الأمر يتعلق بالمساعدات الثنائية أو المساعدات متعددة الأطراف فإن

1- «مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقارير وفعاليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –ممثلونا يقترحون مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على تطوير اقتصادها»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد الثاني والعشرين من يوليو عام 1972 الطبعة الخامسة.

هدفها جميعًا يتمثل في مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على تطوير اقتصادها الوطني بشكل مستقل وبالاعتماد على النفس، ومقاومة الهيمنة الخارجية، والحفاظ على الاستقلال القومي، وتعديل ظروف التخلف والفقر التي سببها الحكم الاستعماري لفترة طويلة»[1]. وبشكل أو بآخر فإن الصين لا تنظر إلى المساعدات التي تقدمها باعتبارها مساعدات، بل تنظر إليها باعتبارها تعاونًا إنمائيًّا للدول النامية. إن التنمية التي حققتها الصين على مر أكثر من ثلاثين عامًا قد استفادت بدرجة كبيرة للغاية بالتنمية التي حدثت في العالم الخارجي. وبين عامي 1978 و2007، ارتفع الناتج القومي الإجمالي للصين من 36 مليارًا و450 مليون يوان إلى 24 تريليونًا و950 مليار يوان، بمعدلات نمو فعلية قدرها 9.8%، وهو ما يماثل أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العالمي للنمو الاقتصادي في ذلك الوقت، وتقدم إجمالي الاقتصاد الصيني ليحتل المرتبة الرابعة عالميًّا. إن التنمية في الصين لا تنفصل عن التنمية المشتركة في العالم أجمع، كما أن التنمية في بقية الدول النامية تصب في مصلحة التنمية المستدامة والحثيثة في الصين.

وبفعل إرشاد وتوجيه هذه المفاهيم، فإن الصين باعتبارها دولة نامية ما زالت تتمسك بتقديم المساعدات الممكنة من خلال القنوات المتعددة للمنظمات متعددة الأطراف، وذلك في الوقت نفسه الذي تستقبل فيه المساعدات. ومع ذلك فإن الأخذ في الاعتبار منظور التنمية المشتركة وحده لا يكفي لشرح وتبيان السبب وراء ضرورة تقديم المساعدات من خلال القنوات المتعددة، وذلك لأن المساعدات الثنائية يمكنها أن تقوم بهذا الدور. وبالمقارنة بالمساعدات الثنائية، فإن خصوصية المساعدات الثنائية تكمن في كونها تلعب دورًا تراكميًّا متزايد القوة، مما يعطي تأثير الرافعة المجمعة. إن أموال المنظمات متعددة الأطراف لا تأتي فقط من الصين، بل تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول أوروبا، وغيرها من الدول والأقاليم المتقدمة. والاستخدام المناسب للمساعدات الخارجية كفيل بأن يجعل مفاهيم وأساليب الصين في ما يخص التنمية تسترعي الاعتراف على نطاقات ومنصات أوسع، ومن ثم يمكن ضخ المزيد من التمويلات، ويكون الإعداد والتنفيذ من خلال

1- تشه باي تشين، قوا يو كاي: «نظرة عامة حول مجموعة بنك التنمية الإفريقي»، «مالية الصين»، العدد الثاني لعام 1988، صفحتا رقم 64 و65.

أسـلوب الصيـن. وفـي السـنوات الأخيرة اسـتطاعت الصين أن توجه بشـكل فعال أموال المسـاعدات التـي تقدمهـا المنظمات إلى المشـروعات التي تفيـد التنمية الإقليمية، وذلك من خلال المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف، ممـا نتـج عنـه تأثيـر يتجـاوز أمـوال تلـك المسـاعدات نفسـها. وعلـى سـبيل المثـال تشـارك الصيـن فـي المشـروع تحـت الإقليمي لنهر مـاي قونـغ الأكبر، كما تشـارك في مشـروع التعـاون الاقتصـادي الإقليمـي فـي وسـط آسـيا، وهمـا المشـروعان اللـذان دعـا إليهمـا بنك التنمية الآسـيوي، إن هذين المشـروعين قد جذبا كمية كبيرة من اسـتثمارات بنك التنمية الآسـيوي، وعـززا التكامـل الاقتصـادي بين المناطـق الحدودية الصينيـة ودول الجوار، وكانت لهمـا نتائج رائعة. وانضمـت الصيـن لمجموعـة بنـك التنميـة الإفريقـي، ومـن خـلال تمويلاتهـا وتبرعاتهـا تمكنـت من دفـع التنميـة فـي الـدول الإفريقيـة الناميـة، كمـا فتحـت قنـوات جديـدة للتعـاون الاقتصـادي بيـن الصيـن والـدول الإفريقية[1].

**ثانيًـا: المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف تسـاند تطبيـق الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف بشـكل فعـال:**

تعـد المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف بمثابـة جزء مـن الاسـتراتيجية الخارجية الكليـة للبـلاد، ومـن الطبيعـي أنهـا تحتـاج إلـى التنسـيق والترتيـب مـع بقيـة الأدوات الاسـتراتيجية للعلاقات الخارجية، والتنسـيق الأهم هنا هو التنسـيق مع ممارسـات الدبلوماسـية متعددة الأطراف. فهـذه الدبلوماسـية جـزء لا يتجـزأ مـن الاسـتراتيجية الصينيـة الدبلوماسـية الكليـة، وتتعهـد بـأدوار لا غنـى عنهـا فـي الدبلوماسـية الثنائيـة. وطالمـا ترغـب الصيـن فـي تطويـر الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف، فإنـه مـن الضـروري أن تقيـم العلاقـات مـع نظـم المسـاعدات التـي تقيمهـا المنظمـات متعـددة الأطـراف، ومـن ناحيـة أخـرى فـإن الصيـن تعتنـق دومًـا المفاهيـم الإنمائيـة القائمـة علـى التطـور المشـترك، ومـن المنطقـي أن تقـدم مـا تسـتطيع أن تقدمـه من إسـهامات في هـذا المجال. ومـن خـلال تقديـم المسـاعدات يمكـن توسـيع المكانـة وقـوة التأثيـر التـي تتمتـع بهـا الصيـن فـي الدبلوماسـية متعـددة الأطراف.

---

1- لوا تشون خوا: «الاستجابة العالمية لأنفلونزا الطيور»، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع عشر من يناير عام 2008، الطبعة السابعة.

إن الـدور الدافـع الـذي تلعبـه المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف فـي تطويـر الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف يظهـر بشـكل أساسـي فـي جانبيـن، الجانـب الأول هـو أن هـذه المسـاعدات دائمًـا مـا يتـم ضبطهـا وتعديلهـا طبقًـا للتغيرات التـي تطرأ علـى الدبلوماسـية متعددة الأطـراف، ومـن ثـم تخدم هذه الدبلوماسـية. وهذه السـمة تظهر بشـكل عام خلال العملية الشـاملة لتطويـر سياسـات الدبلوماسـية الصينيـة متعـددة الأطـراف وكذلـك سياسـات المسـاعدات الخارجية متعـددة الأطـراف. وفـي بدايـات خمسـينيات القـرن العشـرين حصلـت جمعيـة الصليـب الأحمـر الصينيـة علـى اعتـراف اللجنـة الدولية للصليـب الأحمر، وبعد عدة سـنوات بدأت التبرعـات الصينية لتلـك اللجنـة. وخلال السـبعينيات اسـتعادت الصين مقعدها فـي منظمة الأمم المتحـدة، وبعد ذلك نظـرت الصيـن إلـى الأمم المتحـدة باعتبارها ميدانًا هامًّـا يناهض الهيمنة ويدافع عـن الدول النامية، وبـدأت فـي الاشـتراك في أنشـطة الأمـم المتحدة بشـكل اختياري. كما بـدأت الصين بشـكل واعٍ في المشـاركة في أنشـطة بعـض المنظمات، وبعدها بدأت فـي تقديم التبرعات. وبعد تطبيق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح، بـدأت السياسـات الدبلوماسـية الصينية في التحـول نحو خدمة البنـاء الاقتصادي الداخلـي، وبـدأت عهـدًا مـن الدبلوماسـية البراجماتيـة. ولذلـك فـإن أمـوال المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف انخفضـت بشـكل تدريجي بعـد أن حافظت علـى ارتفاع طفيـف لفترة قصيـرة. وفـي عـام 2002 طرحت الصين «المشـاركة فـي الدبلوماسـية متعددة الأطراف وممارسـتها، ولعـب أدوارًا بنـاءة فـي الشـؤون الدوليـة والإقليميـة». وبعـد ذلك بـدأت الصين في تجربة تأسـيس وتوجيـه نظـم للمسـاعدات تتسـم بتعـدد الأطـراف، وفـي ينايـر مـن عـام 2006 دعـت الصيـن إلـى تأسـيس إطـار تمويلـي للمسـاعدات متعـددة الأطـراف يختـص بمكافحـة أنفلونـزا الطيـور والوقايـة منهـا، وذلـك داخـل إطـار منظمة الصحـة العالميـة، وتبرعت لهذا الصنـدوق بمبلـغ 10 ملايين دولار أمريكـي[1]. ثانيًـا خلقـت المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف ظروفًا مواتية لممارسـة الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف. فعلـى سـبيل المثـال تعد قضيـة تايوان مـن الاهتمامـات الجوهرية للصيـن. إن الصيـن مـن خـلال الانضمـام للمنظمـات الإنمائيـة وتقديم المسـاعدات إليهـا قد كبحت بشـكل فعـال جماح الأنشـطة التايوانيـة الهادفـة للانفصال في المنظمـات الدولية. وخلال السـنوات

1- لينغ تشينغ: «من يان نان إلى الأمم المتحدة»، دار نشر الشعب في فو جيان، عام 2008، الصفحة رقم 143.

الأخيرة ومع التزايد والتوسع في المساهمات المالية والمعرفية التي تقدمها لمجموعة البنك الدولي، تزايدت باستمرار أهمية الصين داخل تلك المجموعة، كما أن خبرات التنمية الصينية قد بدأت تحوز الاعتراف والدعم بشكل تدريجي داخل مجموعة البنك الدولي، مما زاد من درجة اعتراف المجتمع الدولي بالتنمية الصينية. وليس الأمر مقتصرًا على ذلك، فإن المساعدات الخارجية متعددة الأطراف أصبحت بشكل متزايد أداة هامة لصياغة الصين في صورة الدولة الكبيرة المسؤولة. وبشكل عام خلقت هذه المساعدات بيئة إيجابية نافعة لممارسة الصين للدبلوماسية متعددة الأطراف.

الخدمات التي أسدتها المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف للدبلوماسية متعددة الأطراف كانت واضحة بشكل خاص خلال السبعينيات. فخلال تلك الحقبة، لم تكن الصين على دراية كاملة واضحة بأشكال الدبلوماسية متعددة الأطراف. ومن خلال التجارب والممارسات المحددة كانت الأنشطة الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف متمحورة حول نظام الأمم المتحدة، ولذلك، فإن السياسات التي اتبعتها الصين تجاه الأمم المتحدة أظهرت المضمون الأساسي للدبلوماسية متعددة الأطراف في تلك الفترة. وثمة مبدآن حاكمان حددتهما الصين عندما استعادت مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وهما «أن السياسات المناهضة لاعتداءات وحروب الإمبريالية تدعم جهاد دول العالم الثالث في الحصول على الاستقلال الوطني وحمايته، وتنمية الاقتصاد الوطني؛ كما يجب المضي قدمًا وبشكل مستقر في المشاركة في المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة كافة، ولا يجب الاندفاع دون تخطيط مسبق، والانشغال فقط في الانتشار غير المحسوب»[1]. إن المساعدات التي قدمتها الصين من خلال نظام الأمم المتحدة كانت بشكل أساسي في خدمة هذين المبدأين. بدأت الصين في التبرع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في نفس العام الذي انضمت فيه لمنظمة الأمم المتحدة، وقبل عام 1978 كانت السياسات تجاه تلك المنظمة محصورة في تقديم المساعدات. إن تقديم المساعدات من هذا النوع كان بسبب أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى مساعدة الدول النامية، وبرغم أن الصين ما زالت دولة نامية، إلا أنها ترغب في تقديم كل ما يمكنها من مساعدات لأصدقائها الفقراء.

---

1- لينغ تشينغ: «من يان نان إلى الأمم المتحدة»، دار نشر الشعب في فو جيان، عام 2008، الصفحة رقم 192.

ونظرًا لعدم الفهم الذي ساد تجاه هيئات الأمم المتحدة، وكذلك العوائق الأيديولوجية، فإن الصين قدمت التبرعات لبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة بشكل اختياري. بدأت الصين في تقديم المساعدات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية الصناعية في عام 1973، وفي عام 1976 بدأت في توجيه المساعدات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالنسبة إلى بعض الهيئات الهامة التابعة للأمم المتحدة والتي تقدم المساعدات متعددة الأطراف ومنها صندوق السكان، وصندوق الطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية، فنظرًا لأن الصين لم تكن قد انضمت إليها، فإنها لم تقدم لها أي مساعدات. وخلال تلك الفترة وتحت تأثير سياسات الاستقلال الوطني وسياسات عدم تقبل المساعدات الخارجية، كانت الصين تقدم مساعدات من طرف واحد إلى المنظمات متعددة الأطراف، ولا تتلقى منها أي مساعدات[1].

وبعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، تحولت بؤرة الاهتمام والعمل لدى الحزب والدولة إلى البناء الاقتصادي، وتغير الوضع السابق الذي كان يضع الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية، واتسمت الدبلوماسية بالمزيد من النفعية. إن السياسات الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف تحولت بدورها من مناهضة الهيمنة إلى دفع وتعزيز التنمية المشتركة. وأبرزت المساعدات الصينية الخارجية ما اتسمت به الدبلوماسية متعددة الأطراف من براجماتية. وتمسكت المساعدات الخارجية متعددة الأطراف بالمبادئ الاقتصادية؛ فمن ناحية، ظهرت تلك المبادئ في ديناميكية تقديم هذه المساعدات، فتمسكت بتقديم أفضل المساعدات وبأقصى كمية ممكنة، كما قدمت التبرعات للمنظمات الدولية مع الأخذ في الاعتبار الإمكانات الذاتية؛ ومن ناحية أخرى ظهرت في التكامل الوثيق مع مبدأ تعزيز التنمية المشتركة، كما ركزت بشكل أكبر على الحصول على رؤوس الأموال، المساعدات، والتقنيات من المنظمات الأممية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي وغيرها، وفي الوقت نفسه تمسكت بموقفها في مساعدة الدول النامية، أي الأخذ والعطاء، ففي الوقت الذي تحصل فيه على المساعدات تقدم المساعدات، مما يحقق مبادئ المساواة، المنفعة المشتركة، والتنمية المشتركة. وبمقارنة تلك الفترة بسبعينيات القرن

1- يانغ جيا ميان: «المساعدات الصينية الخارجية خلال ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح والابتكار النظري»، مجلة «دراسة المشكلات الدولية»، العدد السادس لعام 2008

العشـرين، فـإن العـون الـذي تقدمـه المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة متعـددة الأطـراف للسياسـات الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف قـد ضعـف نسـبيًّا، ولكـن لـم يخرج عـن هذا الإطـار، وظهـر بأوضح مـا يكـون فـي المسـاعدات التـي قدمتهـا لبعـض المنظمـات متعـددة الأطـراف. وبلغ إجمالـي تبرع الصيـن لمنظمـة الـدول الأمريكيـة ومنظمـة مجتمع الأنديـز معًا مليـون دولار أمريكـي ومليون يوان صينـي، وتمثـل جـزءًا مـن أهـداف التبرعـات فـي تنميـة التعـاون مـع هـذه المنظمات فـي مجالات عديـدة ومنهـا مجـال الطاقة وغيرهـا من المجـالات التجاريـة والاقتصادية، كما احتـوت بذلك مزاعم تايـوان الانفصالية.

وبحلـول القـرن الواحـد والعشـرين ومـع تنامـي قـوة الصيـن القوميـة وتغيـر الموقـف العالمي، ارتفعـت مكانـة الدبلوماسـية متعددة الأطراف، وطرحـت التطوير الفعال لهذه الدبلوماسـية و«لعب أدوار بنـاءة فـي المنظمـات متعـددة الأطراف». وفـي عام 2005 قدمت الصيـن لأول مرة مبدأ تعزيز بنـاء المجتمـع المتناسـق، وهـو المبدأ التي سـيربط بشـكل فعال بيـن كل ما كانت تنـادي به الصين خـلال السـنوات الأخيـرة علـى المنابـر العالمية من نظم جديـدة، منظور جديد للأمـن، منظور جديد للتنميـة، ومنظـور جديـد للحضـارة وغيرهـا مـن الأفكار الجديـدة، كما أنـه المبدأ الذي يؤكد بشـكل فعـال علـى السـلام بيـن الـدول وبعضهـا، والتناغم والتناسـق بين البشـر كافـة، بالإضافة إلـى التناغم بيـن الإنسـان والطبيعـة، الأمـر الـذي يوضـح الطـرح والرؤيـة الصينيـة لمسـتقبل التنميـة العالميـة، ويضـخ المزيـد مـن العناصـر الصينيـة داخـل عمليـة تطويـر وتنميـة النظـام الدولـي[1]. ومـع التقدم الحثيـث فـي الدبلوماسـية متعددة الأطـراف، تطورت المسـاعدات الخارجية الصينية بشـكل سـريع، وركـزت علـى تقديـم التبرعـات والمسـاعدات للمنظمـات متعـددة الأطـراف التـي تدعـم التنميـة الاقتصاديـة فـي الـدول الناميـة، وأصبحـت أداة هامة تتيـح للصين المشـاركة في الحوكمـة العالمية. وفـي عـام 2004، وعلـى أسـاس الاسـتمرار فـي تقديـم تبرعـات لصنـدوق التنميـة الإفريقـي بلغـت فـي مجملهـا 50 مليـون دولار، قدمـت الحكومـة الصينيـة تبرعـات لصنـدوق التنميـة الآسـيوي ببنك التنميـة الآسـيوي بلغـت 30 مليـون دولار، ثـم قدمـت لبنـك التنميـة الآسـيوي مبالـغ أخـرى بلغـت 20 مليـون دولار، ثـم أسسـت صنـدوق الصيـن الخـاص لمكافحـة الفقـر والتعـاون الإقليمـي في بنك التنميـة الآسـيوي، وتـم توجيهـه لدعـم أعمـال مكافحـة الفقـر والتعـاون الإقليمـي فـي منطقة آسـيا

1- لوا تشون خوا: «الاستجابة العالمية لأنفلونزا الطيور»، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع عشر من يناير عام 2008، الطبعة السابعة.

باسيفيك. وفي نهاية عام 2007 تبرعت الصين بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي لصالح مؤسسة التنمية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وكان هذا أول تبرع من الصين لصالح البنك الدولي. وخلال حضوره قمة الأمم المتحدة رفيعة المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية أعلن رئيس الوزراء وين جيا باو عن تبرع الصين بمبلغ 30 مليون دولار لصالح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتأسيس صندوق ائتماني، وذلك لإقامة المشروعات والأنشطة التي تساعد الدول النامية على رفع القدرات الإنتاجية الزراعية.

ومن السمات الهامة البارزة في العلاقات الرابطة بين الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف والمساعدات الصينية متعددة الأطراف وجود فاصل زمني محدد ومؤكد بين الاثنين، ودائمًا ما يأتي تعديل السياسات الدبلوماسية قبل ضبط سياسات المساعدات الخارجية متعددة الأطراف. وتنعكس تلك السمة على كامل عملية تطوير سياسات الدبلوماسية المذكورة وسياسات المساعدات الصينية. وكما ذكرنا سابقًا فقد حصلت جمعية الصليب الأحمر الصيني على اعتراف لجنة الصليب الأحمر الدولية في بداية الخمسينيات، وكان أول تبرع من الصين للجنة الدولية في عام 1956. وبعد استعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة في السبعينيات اعتبرت الصين الأمم المتحدة ميدانًا هامًّا لمكافحة الهيمنة ودعم الدول النامية، وبدأت في المشاركة الاختيارية في أنشطة الأمم المتحدة. شاركت الصين في أنشطة بعض المنظمات، ولكنها لم تقدم التبرعات في الوقت نفسه الذي شاركت فيه، بل كان هناك فاصل زمني محدد. وبعد الإصلاح والانفتاح، بدأت الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف في التحول إلى خدمة البناء الاقتصادي داخل البلاد، وبدأت الدبلوماسية البراجماتية، وفي الوقت نفسه كانت أموال المساعدات الخارجية الصينية متعددة الأطراف لا تزال تحافظ على معدل طفيف من النمو، ثم جنحت للهبوط التدريجي بعد انقضاء حقبة الثمانينيات. ومع حلول حقبة التسعينيات تزايدت أهمية الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف، ولكن تأثير الارتفاع لم ينتقل لمجال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف في الحال، حيث شهدت أموال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف اتجاهًا هابطًا عامًّا طيلة التسعينيات. وفي عام 2002 طرحت الصين مبدأ «المشاركة في الدبلوماسية متعددة الأطراف وممارستها، ولعب أدوارًا بناءة في الشؤون الدولية

والإقليميـة»، وبعـد ذلك بدأت الصين محاولة تأسـيس وتوجيه آليات للمسـاعدات متعددة الأطراف، وفـي يناير مـن عـام 2006 دعـت الصيـن إلـى تأسـيس إطـار تمويلـي لهـذه المسـاعدات يختـص بمكافحـة أنفلونـزا الطيـور والوقايـة منهـا، وذلـك داخـل إطـار منظمـة الصحـة العالميـة، وتبرعـت لهـذا الصنـدوق بمبلـغ 10 ملاييـن دولار أمريكـي. وخـلال مؤتمر الأمـم المتحدة المتعلـق بالأهداف الإنمائيـة للألفيـة عـام 2005 حددت الصين بشـكل واضح سياسـات المسـاعدات الخارجيـة متعددة الأطـراف، وتزايـدت بشـكل ضخـم أهمية هـذه المسـاعدات[1].

ويوجـد سـببان رئيسـان للفاصـل الزمنـي المحـدد بيـن تطـور الدبلوماسـية الصينيـة متعـددة الأطـراف وتطـور المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف، السـبب الأول هـو أن تأثيـر ضبـط السياسـات الدبلوماسـية المذكـورة يحتـاج لقـدر مـن الوقـت لكـي يصـل إلـى ضبـط سياسـات المسـاعدات الخارجيـة. كمـا أن التغيـر فـي إحـدى السياسـات يحتـاج لقـدر محدد مـن الوقت لكي يتكامل ويتناسـق مع بقية السياسـات. يتمثل السـبب الثاني في أن سياسـات المسـاعدات الخارجية الصينيـة لهـا خصوصيتهـا، كمـا أن أي تعديـل يلحـق بهـا يحتـاج إلـى قـدر محـدد مـن الوقـت.

**ثالثًا: خصوصية المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف:**

ونظـرًا لأن أمـوال المسـاعدات الخارجيـة تعـد بمثابـة مصروفـات ماليـة بالنسـبة إلى البـلاد التي تقـدم المسـاعدات، وتعتمد فـي تنفيذها على الهيئات الحكومية في البلـدان المانحة أو تعتمد على كل أنـواع هيئـات المسـاعدات الدوليـة التـي ترتبط بها البلـدان المانحة، ولذلك فـلا يوجد من يمكن أن ينكـر أن المسـاعدات الخارجيـة في الأسـاس هي شـكل من أشـكال تدخـل الدولة، أي أنها سـلوك مـن سـلوكيات الدولـة، وهـي كذلـك مـن سـلوكيات الدولـة العابـرة لحدودهـا، وهي امتـداد خارجي للمصالـح القوميـة للـدول المانحـة كمـا أنها امتداد خارجي لشـكل الدولـة وسـلوكياتها. وينطبق هذا المبـدأ بـدوره علـى المسـاعدات الصينيـة الخارجية[2]، كما أن هذه المسـاعدات ترتبـط ارتباطًا وثيقًا

1- جوو خونغ، جانغ جون، وجانغ مين: «المساعدات في الصين»، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2007، الصفحة رقم 8

2- «خطاب رئيس الوفد الصيني تشياو قوان خوا في الجلسة العامة السابعة والعشرين للأمم المتحدة»، «جريدة الشعب اليومية»، الخامس من أكتوبر 1972، الطبعة الأولى.

بالمصالح القومية للصين. وبرغم الارتباط الوثيق لسياسات المساعدات بالسياسات الدبلوماسية، فإن الدبلوماسية والمساعدات تعدان بمثابة أداة تخدم المصالح القومية، ولكن الاثنتين لا تتطابقان بشكل تام، وإنما يوجد اختلاف محدد بينهما. فتطور سياسات المساعدات الصينية الخارجية يتمتع بسمات خاصة، كما أنه يتأثر بالتنمية الاقتصادية وبقية العوامل، ولا يخدم الاستراتيجية الصينية الكلية للعلاقات الخارجية بشكل كامل ونهائي.

إن خصوصية تطور المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف تتمثل بشكل رئيس في تدعيم سبل التنمية في الدول النامية وعدم الخلط بالأمور السياسية. فعدم الخلط بين المساعدات والأمور السياسية هو بحق واحد من أهم السمات التي تتمتع بها المساعدات الصينية. وتظهر تلك السمة في عملية تطور هذه المساعدات بشكل كامل. وفي سبعينيات القرن العشرين طرحت الصين أن «كل الدول التي تقدم المساعدات المخلصة للدول الأخرى بما فيها المنظمات متعددة الأطراف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عليها أن تساعد الدول المتلقية للمساعدات بدلًا من استغلالها. إن القروض لا بدَّ أن تكون من دون فائدة أو على الأقل بفوائد مخفضة، ويجب أن يسمح بتمديد فترة السداد، ولا يجب أن يحدث إكراه على السداد بأي صورة. إن تقديم القروض أو أي شكل آخر من أشكال المساعدات لا بدَّ أن يحدث بطريقة تحترم سيادة الدولة المتلقية، ولا يجب أن تترتب عليه أي شروط، أو أي التزامات أو امتيازات خاصة. إن أهداف المساعدات الخارجية يجب أن تتمثل في مساعدة الدول المتلقية في الاعتماد على نفسها وتطوير اقتصاد قومي مستقل»[1]. إن هذا المبدأ ما زال قيد الاستخدام منذ طرحه وحتى الآن. ولذلك، فإن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف تتمسك دائمًا بسبل التنمية في الدول النامية وعدم الاختلاط بالأمور السياسية، ويعد هذا إحدى السمات الداخلية الهامة في المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف.

وتأثرت المساعدات الصينية بقدرة البلاد على دفع الأموال المحلية والقدرة على استخدامها. وفي سبعينيات القرن العشرين كانت سياسة المساعدات الصينية الخارجية قائمة على العطاء وليس الأخذ، وانعكس هذا بشكل كامل في مبدأ «الاقتصاد

---

1- «مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقارير وفعاليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –ممثلونا يقترحون مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على تطوير اقتصادها»، «جريدة الشعب اليومية»، عدد الثاني والعشرين من يوليو عام 1972 الطبعة الخامسة.

فـي خدمـة الدبلوماسـية». وبعد الإصلاح والانفتاح تغيرت سياسـات المسـاعدات الصينيـة الخارجية، وأصبحـت أكثـر نفعيـة، وتحولـت إلـى الجمـع بين الأخـذ والعطـاء، وكان السـبب الأساسـي في ذلك حاجـة البنـاء الاقتصـادي القومـي فـي الصيـن إلـى رؤوس الأمـوال والمسـاعدات التقنيـة الخارجيـة. وأخـذت الصيـن فـي الحسـبان قدرتهـا الخاصـة فـي الوقـت نفسـه الـذي تقـدم فيـه المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف، وظهـر ذلـك فـي مبـدأ «تقديـم أقصـى مـا يمكـن تقديمـه بأفضـل صـورة ممكنـة»، بحيـث لا يتـم تقديـم مسـاعدات بشـكل يتجـاوز قـدرات البـلاد. وبحلـول القـرن الواحـد والعشـرين تزايـدت قـوة الاقتصـاد الصينـي وتغيـرت الأوضـاع، وأصبحـت المشـاركات فـي تقديـم المسـاعدات متعـددة الأطراف أكثـر حيوية ونشـاطًا، وتزايدت أمـوال المسـاعدات المقدمة، واتسـعت مجـالات الاشـتراك. وفـي الوقـت الحالـي أصبحت الصيـن واحدة مـن أكبر الـدول المانحة للمسـاعدات الإنسـانية متعددة الأطراف. وكشـفت تلك التغيرات أن سياسـات المسـاعدات الصينية الخارجيـة لا تتأثـر فقـط بالسياسـات الدبلوماسـية فحسـب، بـل تتأثـر بالعديـد من العوامـل الأخرى ومنهـا التنميـة الاقتصاديـة المحليـة. إن فاعلية اسـتخدام أموال المسـاعدات والقدرة على اسـتغلالها تقيـد فـي الوقـت نفسـه تطويـر المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف. إن المسـاعدات تتسـم بطبيعـة المنـح، ولكـي تقـدم المسـاعدات لا بـدَّ من تقديـم أموال حقيقيـة، والصين دولـة نامية، ولا يوجـد مـا يكفـي مـن الأمـوال. إن الصيـن بشـكل خـاص تركـز علـى الـدور الـذي تلعبه المسـاعدات المقدمـة، كمـا أنهـا تتسـم بالحـذر عنـد تقديـم تلـك المسـاعدات. وتحتاج لقـدر محدد مـن الوقت لكـي تفكـر فـي كيفيـة اسـتخدام أمـوال المسـاعدات المحـدودة علـى أمثـل وجـه فـي ظـل تلـك الأوضـاع الجديـدة، وذلـك لتصـل إلى طريقـة تمكنها من اسـتغلال المبالـغ المالية القليلـة في إنجاز أشـياء كبيـرة، ويتمثـل هـذا فـي الأعمـال الواقعيـة فـي التركيز علـى مبـدأ التوقيت.

وبالإضافـة إلـى ذلك فإن النظام الإداري للمسـاعدات الصينية الخارجيـة أثر على تطور هذا النوع من المساعدات. فهذه المساعدات تدار بأسلوب عدم المركزية، فوزارة الخارجية مسؤولة عن أعمال التوجيه السياسـي لها، كما أن كل إدارة ولجنة مسـؤولة عن أعمال المنظمات متعددة الأطراف التي تعمل في نفس مجال عملها، كما ترسـل الصين طواقمها الفنية في خدمة هذه المنظمات. إن وزارة التجـارة هـي المسـؤولة عـن أعمـال منظمة التجـارة العالميـة وغيرها مـن الهيئات المماثلـة، كما أن

وزارة الماليـة مسـؤولة عـن أعمـال مجموعـة البنـك الدولـي وبنـك التنميـة الآسـيوي، وتكـون وزارة البيئـة مسـؤولة عـن صنـدوق الأمـم المتحـدة للبيئـة، وتكـون باقـي الإدارات واللجـان مسـؤولة عـن بعـض المنظمـات الأخـرى. ويتوجـب علـى الإدارات واللجـان كافـة أن تتشـاور مـع وزارة الماليـة عنـد تحديـد ميزانيـات المسـاعدات الموجهـة للمنظمـات الأمميـة. ويمكـن مـن خـلال هـذا النظام اللامركـزي معرفـة أن وزارة الخارجيـة ليسـت الطـرف الوحيـد الـذي يحـدد المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف، فـوزارة التجـارة، وزارة الماليـة، وزارة البيئـة وغيرهـا مـن الإدارات التي تتمتـع بوظائـف إداريـة لهـا أصـوات معتبـرة فـي تحديـد تقديـم المسـاعدات. إن تلـك الإدارات الحاكمـة مسـؤولة عـن ضبـط سياسـات هـذه المسـاعدات الخارجيـة ووضعهـا موضع التنفيـذ، فكل إدارة حاكمـة عليهـا أن تضـع خطـة عمـل محـددة طبقًـا لأوضاعهـا الواقعيـة، وتتمثـل النتيجـة فـي ظهـور صعوبـات عديـدة فـي التنسـيق بيـن مصالـح الإدارات المختلفـة فـي مجـالات المسـاعدات الخارجيـة، ولا يقتصـر الأمـر علـى ظهـور مشـكلات عديـدة ومنهـا تدني الفاعليـة، بل قـد يظهر نتاج ذلـك أوضـاع قـد لا يمكـن أن تتسـق مـع الاسـتراتيجية الصينيـة للتبـادل الخارجـي.

**رابعًا: ملخص**

المسـاعدات التـي تقدمهـا الصيـن للمنظمات متعـددة الأطراف تعـزز من التنمية المشـتركة في الـدول الناميـة بمـا فيهـا التنميـة الداخليـة فـي الصيـن، كمـا تظهـر المسـؤولية الدولية للصيـن، كما تنشـر التجربـة الصينيـة فـي التنميـة والتطـور فـي العالم أجمـع، وتؤكد علـى التأثيـر الدولي لها.

إن الأهـداف الأساسـية للمسـاعدات التـي تقدمهـا الصيـن مـن خـلال القنـوات متعـددة الأطراف تتمثل في توسـيع نطاق التنمية المشـتركة للدول النامية. «سواء كانت المساعدات ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، فإن الهدف منها لا بدَّ أن يتمثل في مسـاعدة الدول المتلقية على تنمية اقتصادها بشكل حر مستقل والاعتماد على النفس، والتخلص من السيطرة الأجنبية، وترسيخ الاستقلال القومي، وتغيير الأوضاع المتخلفة الفقيرة التي سـببها الحكم الاسـتعماري الذي سـاد لفترة طويلة»[1]. وبتأثير

1- وانغ إي جوو: «الصين والدبلوماسية المتعددة الأطراف»، «الاقتصاد والسياسة العالمية»، العدد العاشر لعام 2001، الصفحة رقم 7.

هذا المبدأ، فإن الصين باعتبارها دولة نامية، فإنها في الوقت نفسه الذي تستقبل فيه المساعدات متعددة الأطراف، تصر على تقديم كل ما يمكنها من مساعدات للمنظمات متعددة الأطراف.

المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف تلعب دورًا محوريًّا، ولها تأثير داعم راسخ. واستطاعت الصين أن توجه بشكل فعال أموال المساعدات التي تقدمها المنظمات إلى المشروعات التي تفيد التنمية الإقليمية، وذلك من خلال المساعدات الخارجية متعددة الأطراف، مما نتج عنه تأثير يتجاوز أموال تلك المساعدات نفسها. وعلى سبيل المثال تشارك الصين في المشروع تحت الإقليمي لنهر ماي قونغ الأكبر، كما تشارك في مشروع التعاون الاقتصادي الإقليمي في وسط آسيا، وهما المشروعان اللذان دعا إليهما بنك التنمية الآسيوي، إن هذين المشروعين قد جذبا كمية كبيرة من استثمارات بنك التنمية الآسيوي، وعززا التكامل الاقتصادي بين المناطق الحدودية الصينية ودول الجوار، وكانت لهما نتائج رائعة.

إن الهدف الهام الآخر وراء تقديم الصين للمساعدات متعددة الأطراف هو دفع وتعزيز التطور في الدبلوماسية متعددة الأطراف. فهذه الدبلوماسية هي جزء عضوي لا يتجزأ من الدبلوماسية الصينية الكلية، كما أنها تلعب بعض الأدوار التي لا غنى عنها في الدبلوماسية الثنائية. إن تقديم المساعدات المتعددة إنما هو حتمية وضرورة قصوى لتطور الدبلوماسية متعددة الأطراف. فالدبلوماسية المذكورة وعلى المستوى العالمي حاليًا تعير اهتمامًا خاصًّا لدور النظم متعددة الأطراف. وتثبت التجارب والوقائع أن النظم المتعددة غير الناضجة لا تحظى بتعددية ناضجة حقيقية، إنما تعتمد فقط على رؤساء الدول أو الدبلوماسيين، وهذا غير كافٍ، ولا يتسم دائمًا بالاستقرار. وحين يتم تشكيل قواعد وآليات تأثير محددة، يمكن توسيع التأثير الشامل الكلي للتعاون والمشاركة مع الدول بشكل فعال ومستمر[1]. وطالما تريد الصين أن تطور الدبلوماسية متعددة الأطراف، فمن الضروري أن تنشأ العلاقات مع نظم المساعدات متعددة الأطراف التي تنشئها المنظمات متعددة الأطراف، كما أن الصين تتمسك دائمًا بالفكرة الإنمائية القائمة على التطور المشترك، ومن المعقول

1- لوا تشون خوا: «الاستجابة العالمية لأنفلونزا الطيور»، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع عشر من يناير عام 2008، الطبعة السابعة.

أن تقـدم كل الإسـهامات الممكنـة تجـاه هـذا. إن الانضمـام للنظـم متعـددة الأطـراف لديـه مميزات ولـه عيـوب، فـإذا كانـت نظم المسـاعدات متعددة الأطـراف الموجـودة حاليًا متأثرة بسـيطرة الدول الغربيـة المتقدمـة مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكية، فإن كمية المسـاعدات التي يمكـن أن تقدمها الصيـن سـتكون قليلـة نسـبيًا، كمـا أن الـدور الذي يمكـن أن تلعبه الصيـن داخل تلك النظم سـيكون محـدودًا تمامًـا. ولكـن الصيـن لا يمكنهـا أن تتوقـف عـن الاشـتراك في تلك النظـم كليًـا مخافة ذلك الأمـر، ولا يمكنهـا أن تتوقـف عن اسـتغلال نقاطهـا الإيجابية.

إن الدعـم الـذي تقدمـه المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة لتطويـر وتنميـة الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف تتجلـى بشـكل أساسـي فـي جانبيـن، أولهمـا أن المسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف يجـري عليهـا الضبـط طبقًـا للتغيـرات الطارئـة علـى الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف. وهـي السـمة التـي تميـز عمليـة تطور الدبلوماسـية وسياسـات المسـاعدات الخارجية المتعددة في الصين بشـكل كامـل. وفـي بدايـة خمسـينيات القـرن العشـرين اعترفـت لجنـة الصليـب الأحمـر الدوليـة باللجنـة الصينيـة للصليـب الأحمـر، وبعدهـا بعدة سـنوات بدأت الصين فـي تقديم التبرعـات للجنة الصليب الأحمـر الدوليـة. وبعـد اسـتعادة الصيـن لمقعدهـا الشـرعي فـي الأمـم المتحـدة فـي السـبعينيات بـدأت الصيـن تنظـر لمنظمة الأمـم المتحـدة باعتبارها مضمارًا هامًـا لمكافحة الهيمنـة ودعم الدول الناميـة. وبعـد تطبيق سياسـات الإصلاح والانفتاح بدأت السياسـات الصينية الدبلوماسـية في التحول نحـو مسـاعدات البنـاء الاقتصادي المحلي، ودعت إلى ما يسـمى بالدبلوماسـية النفعيـة. ولذلك فإن المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة متعـددة الأطـراف قـد حافظـت علـى اتجـاه الانخفـاض التدريجـي بعـد الزيـادة الطفيفـة. وفـي عـام 2002 طرحـت الصين فكرة «المشـاركة فـي الدبلوماسـية متعددة الأطـراف وممارسـتها، والاتجـاه للعـب دور بنـاء على المسـتويين الدولـي والمحلـي»، وبعدها بدأت الصيـن فـي تجربـة تأسـيس وقيـادة آليـات للمسـاعدات الخارجيـة متعـددة الأطـراف، وفـي ينايـر مـن عـام 2006 دعـت الصيـن إلـى تأسـيس صنـدوق لهـذه المسـاعدات موجـه للوقاية مـن فيروس أنفلونـزا الطيـور والحـد مـن انتشـاره، وذلـك داخـل إطـار منظمـة الصحـة العالميـة، وقدمـت لذلك الصنـدوق تبرعـات بلغـت قيمتهـا عشـرة ملاييـن دولار أمريكـي[1]. الجانـب الثانـي يتلخـص فـي أن

1- لوا تشون خوا: «الاستجابة العالمية لأنفلونزا الطيور»، «جريدة الشعب اليومية»، التاسع عشر من يناير عام 2008، الطبعة السابعة.

المساعدات الخارجية متعددة الأطراف قد خلقت ظروفًا مواتية وأرضًا خصبة لممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال بدأت مكانة الصين داخل مجموعة البنك الدولي تتأكد وتزداد أهميتها مع زيادة الإسهامات المادية والفكرية التي تقدمها الصين للمجموعة، كما أن تجربة الصين في التنمية بدأت في الحصول على الاعتراف والانتشار بشكل تدريجي داخل مجموعة البنك الدولي، الأمر الذي زاد من درجة قبول المجتمع الدولي بها. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أصبحت المساعدات الخارجية المذكورة وسيلة هامة لصياغة صورة الصين باعتبارها دولة كبيرة ذات مسؤولية. وبشكل كلي شامل، فإن هذه المساعدات قد مهدت الأرض أمام ممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف.

وبمراجعة الماضي فإن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف قد عاصرت أثناء مرحلة التطور العديد من مواقف «التغير» و«الثبات». يتلخص الثبات في دفع التنمية والرخاء المشترك في العالم وتعزيز مفاهيم المساعدات القائمة على عدم فرض شروط سياسية والتصرف حسب ظروف الواقع. أما الجانب المتغير فيتلخص في تغيير استراتيجية المساعدات لتكون أكثر ملاءمة لظروف العصر، والانتقال من مبدأ العطاء وعدم الأخذ إلى الأخذ والعطاء، وانتهاء إلى العطاء الكثير والأخذ القليل، وتم التركيز في المراحل المختلفة على منظمات متعددة مختلفة.

وبشكل إجمالي فإن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف قد نضجت مع تطور الدبلوماسية متعددة الأطراف، بل وحققت نتائج مبهرة، وبشكل عكسي عززت من التطور الحثيث للدبلوماسية متعددة الأطراف. وبحلول القرن الواحد والعشرين واجهت هذه المساعدات العديد من التحديات الجديدة.

ومع النمو السريع في القوة الاقتصادية الصينية تزايدت تطلعات كل دول العالم تجاه المساعدات الصينية، بل وطالبتها بمساهمات أسرع وأكبر. إن تقديم المساعدات متعددة الأطراف يمثل حتمية وضرورة مؤكدة تجاه تطوير الدبلوماسية الصينية، ويتبدى ذلك في جانبين هامين. الجانب الأول هو أن تقديم المساعدات يفيد بشكل كبير في تقديم التجربة الإنمائية الصينية الفريدة إلى دول العالم، ويفيد كذلك في تغيير نظام الأمم المتحدة، ونظام بريتون وودز الذي تأسس على يد الولايات المتحدة

الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية.

أما الجانب الثاني فيتمثل في تعزيز المكانة الدولية للصين. إن الصين في الوقت الحالي عضوًا في بعض المنظمات الدولية والاتفاقيات (ومنها مجلس الأمن، منظمة APEC، منظومة الحد من انتشار الأسلحة النووية). إن السلوكيات الصينية في تلك المنظمات الدولية (مثل استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن دفاعًا عن مصالحها القومية، قلة الاشتراك في عمليات حفظ السلام، تلافي النظر إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على رسوم العضوية التي تدفعها الصين للأمم المتحدة) تجعل بعض الدول تعتقد أن الصين لا يمكنها أن تتعامل بشكل سليم مع العلاقة بين الحصول على الحقوق والالتزام بالواجبات، ومن ثمّ تسيء فهم موقف الصين بأنها «تأخذ ولا تعطي». وبالتالي فإن تقديم المساعدات متعددة الأطراف هو في حقيقة الأمر تصحيح لتلك الصورة الخاطئة وتوسيع لتأثير الصين، ومن ثم تكون المساعدات بمثابة الوسيلة الأكثر وضوحًا والأكثر فاعلية لحماية مصالحها القومية.

لقد استفادت الصين بشكل كبير من المساعدات متعددة الأطراف خلال عملية التنمية الاقتصادية، وبالطبع يتوجب سداد ذلك، ولكن نظام المساعدات متعددة الأطراف ما زال تحت سيطرة الدول الغربية حتى اليوم، وعليه، فإن ضمان الاستخدام السليم للمساعدات التي تقدمها الصين والتي تتزايد قد أصبح إشكالية لا بدَّ من حلها. إن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف لا بدَّ أن تستخدم في حماية مصالح القطاعات العريضة من الدول النامية، ومساعدة الدول النامية على النمو والتطور، وتعديل القواعد التي تقيد وتضر بنمو وتطور الدول النامية، والوصول لتلك النقطة يستوجب أن تتمتع الصين بمزيد من حق التعبير ومن قوة التأثير داخل نظم المساعدات متعددة الأطراف.

واعتمادًا على أن نظام المساعدات متعددة الأطراف الذي تقوده الدول الغربية لن يتغير في وقت قصير، فإن المساعدات الصينية لن يمكنها الاعتماد على زيادة الأموال لإبراز الإسهامات الصينية تجاه المجتمع الدولي فقط، وإنما لا بدَّ من الاهتمام بشكل أكبر بتقديم المساعدات الخارجية المتعددة في صورة دورات تدريبية تقنية ودراسات مشتركة وغيرها من صور بناء القدرات. إن المساعدات بهذه الصورة

يمكنها أن تجعل المفاهيم الصينية في ما يخص التنمية تنتشر من خلال القنوات متعددة الأطراف، الأمر الذي يقدم إسهامات جليلة لتنوع النماذج الإنمائية البشرية، كما يجعل بالإمكان التعلم المشترك من النماذج الإنمائية المختلفة، ويعزز من التنمية المشتركة في خضم التنافس. وبالنسبة للدورات التدريبية في العديد من المجالات ولا سيما مجالات الطب، الزراعة، والبنية التحتية، فإن المساعدات الخارجية متعددة الأطراف بإمكانها أن تخلق مساحات للتعاون بين الصين وباقي الدول، وأن تتعامل مع حجم أكبر من أموال المساعدات، وأن تزيد من كفاءة استخدام أموال المساعدات الصينية الخارجية

كما تواجه الصين كذلك تحديات تتعلق بكيفية تحسين إدارتها لنظام هذه المساعدات والذي يتسم باللامركزية. إن تحسين فاعلية أموال المساعدات الخارجية والتركيز على إنجاز المهام الكبيرة مرهون برفع درجة الشفافية والعلمية لسياسات المساعدات، وتأسيس آلية مناسبة للمراقبة والتقييم. ومن المؤكد أن المساعدات الصينية الخارجية متعددة الأطراف سوف تحقق تنمية أفضل وأسرع مع حل تلك المشكلات.

# الباب الثالث

# المساعدات الصينية الموجهة للدول الإفريقية

**بقلم: جانغ جون**

بحكم الجغرافيا تبتعد إفريقيا كثيرًا عن الصين، ولكن من منظور التاريخ الحديث والمعاصر امتلكت كل من الصين وإفريقيا تاريخًا متشابهًا أو فلنقل متماثلًا، كما كانت هناك أطروحات مشابهة في ما يخص تأسيس نظم سياسية واقتصادية دولية جديدة. إن تلك الأطروحات المتماثلة والتاريخ المشترك أصبحت بمثابة قاعدة متينة لتطوير العلاقات بين الصين وإفريقيا في كل المجالات. وعلى الرغم من أن المساعدات الصينية للدول الإفريقية قد جاءت تالية للمساعدات التي قدمتها الصين لبعض الدول المحيطة بها، إلا أن نطاق المساعدات الصينية للدول الإفريقية قد زاد بشكل كبير عن نطاق المساعدات الصينية للدول الآسيوية، وعلى الرغم من أن تلك المساعدات

لا تقارن بالمساعدات التي تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة لدول إفريقيا، إلا أن المساعدات الصينية للدول الإفريقية قد أحدثت تأثيرًا عالميًّا كبيرًا. وفي الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971، وخلال الاقتراح الذي قدمته مجموعة الدول بقيادة ألبانيا والجزائر باستعادة جمهورية الصين الشعبية لمقعدها الشرعي في منظمة الأمم المتحدة، كان هناك 11 دولة إفريقية من مجموع 23 دولة تقدمت بالاقتراح، وعند التصويت في الجمعية العامة وافقت 76 دولة، كان بينها 26 دولة إفريقية. ولذلك كانت كلمة ماو تسي تونغ معبرة للغاية عندما قال إن «أشقاءنا السود» قد أدخلونا الأمم المتحدة.

عملية تطور المساعدات الصينية للقارة السمراء اتسقت تمام الاتساق مع مراحل تطور المساعدات الصينية الخارجية بكاملها. والمساعدات المقدمة لإفريقيا اتبعت كل القواعد الأساسية التي سارت عليها المساعدات الصينية الخارجية خلال المراحل المختلفة. ولكن مكانة الدول الإفريقية داخل منظومة العلاقات الدبلوماسية الصينية الكلية، بالإضافة إلى المشكلات الفريدة التي تواجه التنمية في تلك الدول قد أعطت المساعدات الموجهة لإفريقيا سمات خاصة جعلتها تختلف عن المساعدات الصينية الموجهة لدول الجوار الآسيوية، الدول الاشتراكية، وكذلك الدول النامية في أمريكا اللاتينية. وبشكل إجمالي يمكن تبين أنه على الرغم من ضبط سياسات المساعدات الصينية لإفريقيا مع مرور الوقت ومع تطور عملية الإصلاح الداخلي في الصين، إلا أن الهدف النهائي للمساعدات الصينية لإفريقيا والمتمثل في مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على تطوير اقتصادها القومي بنفسها لم يتغير.

لقد مرت المساعدات الصينية لإفريقيا بعدة مراحل تاريخية مختلفة، منها مراحل ارتبطت ببعض الأحداث البارزة ومنها: مؤتمر باندونج عام 1955، زيارة رئيس الوزراء الصيني شواين لاي لبعض دول القارة عام 1964 وطرحه «المبادئ الثمانية» الحاكمة للمساعدات الصينية الخارجية، ضبط سياسات المساعدات الخارجية الصينية في منتصف وأواخر سبعينيات القرن العشرين[1] وطرح «سياسة الكلمات السبع عشرة»، وكذلك «المبادرات الخمس الكبرى» الخاصة بالمساعدات الصينية الخارجية والتي

1- للاستزادة من التبادلات الدبلوماسية بين مصر والصين خلال فترة "حرب الأيام الستة"، انظر خوانغ خوا: "الخبرة والمعرفة – خوانغ خوا يتذكر"، دار نشر المعارف العالمية، عام 2007، الصفحات من 140 إلى 144.

طرحها الرئيس خو جين تاو عام 2005 أثناء قمة الأمم المتحدة رفيعة المستوى لتمويل التنمية، وأيضًا «التدابير السياسية الثمانية» الخاصة بالمساعدات الصينية لإفريقيا، والتي طرحت خلال قمة بكين للمنتدى الصيني الإفريقي عام 2006. وطبقًا لتلك الأحداث يمكن تقسيم المساعدات الصينية للدول الإفريقية لثلاث مراحل أساسية؛ حيث تمتد المرحلة الأولى من عام 1955 إلى عام 1975، حيث كان نطاق المساعدات الصينية لدول القارة يزداد باستمرار، وكانت أساليب المساعدات تتأكد بشكل تدريجي، وكان الهدف الأساسي لها هو مساعدة الدول الإفريقية في تنمية وتطوير اقتصادها القومي وتمكنها من الحصول على الاستقلال الاقتصادي؛ وكانت المرحلة الثانية بين عامي 1975 و2005، وخلال تلك المرحلة ونظرًا لصغر نطاق المساعدات الخارجية بسبب سياسات الإصلاح والانفتاح الداخلية في الصين، ومع تطور اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين، فإن الصين طفقت تبحث عن أساليب ونماذج إدارية جديدة للمساعدات، وذلك بغرض رفع كفاءة المساعدات المقدمة لإفريقيا، ولكن السياسات الكلية للمساعدات لم يطرأ عليها تغيير أساسي؛ أما المرحلة الثالثة فبدأت عام 2005، حيث اتسع نطاق هذه المساعدات وظهرت بعض السمات العصرية الجديدة.

ويحلل هذا الباب المساعدات الصينية الموجهة لدول إفريقيا بشكل مفصل طبقًا للتطور التاريخي لها.

## الفصل الأول

## مكافحة الإمبريالية، مكافحة الهيمنة، مكافحة الاستعمار وتطور المراحل الأولى للمساعدات الصينية لإفريقيا: المساعدات الصينية لغينيا نموذجًا

اشـتركت الصيـن فـي المؤتمـر الأفروآسـيوي الـذي انعقـد فـي باندونـج بإندونيسـيا عـام 1955. وفـي ذلـك العـام بدأت الصيـن تقديم المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية للـدول القومية فـي إفريقيا وآسـيا[1]. كان القـادة الصينيـون قبـل وبعـد مؤتمـر باندونج على درايـة كاملة بـكل الجوانب الخاصة بتقديـم المسـاعدات للـدول الناميـة فـي القارتيـن. وبدايـة مـن عـام 1956 وحتـى قبيـل مرحلـة الإصـلاح والانفتـاح، وعلـى الرغـم مـن حـدوث تغيـرات وتطورات فـي المسـاعدات المقدمـة للدول الإفريقيـة، إلا أن تلـك الاعتبارات الاسـتراتيجية الأساسـية قد اسـتمرت وتواصلت، بـل ووجهت أعمال المسـاعدات الصينيـة كافـة المقدمـة لـكل دول القـارة فـي تلـك المرحلة.

إن مضمـون المسـاعدات الصينيـة المقدمـة للـدول الإفريقيـة وأشـكالها تتطـور بشـكل مسـتمر تباعًـا مـع التفاعـل المشـترك بين الجانبيـن الصيني والإفريقـي. كانت المسـاعدات الصينيـة لإفريقيا قائمـة بشـكل أساسـي على المسـاعدات التقنيـة والاقتصادية، ولكن المشـكلات التـي واجهت الدول الإفريقية المسـتقلة حديثًا كانت في غاية التعقيد، الأمر الذي فرض ضرورة اتسـام المساعدات كذلك بالتنـوع والتعـدد. وتأتـي مصـر مثـالًا علـى ذلك، ففي خضـم موقف الدولـة المصرية بعد الاسـتقلال المتمسـك بمكافحة الإمبريالية والاسـتعمار وحماية الاسـتقلال الوطني، حاولت الدول الغربية خفض نطـاق تجـارة القطـن مـع مصـر، محاولـة أن تخلـق أزمـة حـادة فـي مبيعات القطـن المصـري، الأمر

1- شه لين: «التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين»، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 37.

الـذي يؤثـر علـى الحيـاة الاقتصادية في مصـر. ولذلك وخلال الفتـرة بين عامـي 1954 و1955 بلغت مشـتريات الصيـن مـن القطـن المصـري وغـزل القطن أكثر مـن 30 مليـون دولار أمريكـي، وفي عام 1956 بلغـت مشـترياتها مـن القطـن المصـري 100 مليـون جنيـه إسـترليني، دفعـت منهـا 5 ملاييـن و900 ألـف نقـدًا. سـبب هـذا الأمـر ضجـة كبيـرة في مصـر، وانتشـر في مصر عـام 1956 ما يسـمى «النمـط الصينـي»[1]. وظهـر هذا النوع من المسـاعدات التجارية في بقية الدول. ولكن المسـاعدات الصينيـة تجـاه الـدول الإفريقيـة ركزت بشـكل أساسـي علـى المسـاعدات التقنيـة والاقتصادية؛ ومن ناحيـة أخـرى فـإن تنميـة الاقتصـاد القومي لـم تكن هي المشـكلة الوحيـدة التي يجب حلها بشـكل طـارئ فـي الـدول الإفريقيـة خـلال الفتـرة الأولـى التـي أعقبـت الاسـتقلال، وحتـى اليـوم مـا زالـت غالبيـة دول القـارة تحتـاج إلـى حلول لإشـكاليات التنميـة، وتلعب المسـاعدات التقنيـة والاقتصادية دورًا فـي غايـة الأهميـة فـي مسـاعدة تلـك الـدول علـى تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة. ولذلـك فـإن موضـوع هـذا البـاب سـوف يتركـز علـى المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية الصينيـة الموجهـة للدول الإفريقية.

يتنـاول هـذا البـاب المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لغينيا كمثال، كمـا يناقش تطور المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة الصينيـة الموجهـة للـدول الإفريقيـة المسـتقلة حديثًـا. وقـد تـم اختيـار غينيـا لثلاثـة أسـباب. يتمثـل السـبب الأول فـي أن غينيـا هـي أول دولـة مـن دول إفريقيا جنـوب الصحراء تقيـم علاقـات دبلوماسـية مـع الصين، كمـا كانت أول دولة تتلقـى منها مسـاعدات اقتصادية وتقنية؛ ويتمثـل السـبب الثانـي فـي أن غينيـا هـي أول دولـة في غـرب إفريقيـا تعلن اسـتقلالها عن فرنسـا، كمـا أن المشـكلات التـي واجهتهـا بعـد الاسـتقلال كانـت نمـاذج قياسـية للمشـكلات التـي تواجههـا الـدول الإفريقيـة بعـد الاسـتقلال؛ ويتمثـل السـبب الثالـث فـي أن غينيـا قـد أخـذت موقفًـا مواليًـا للاتحـاد السـوفيتي بعـد الاسـتقلال، وتلقـت بشـكل أساسـي مسـاعدات مـن المعسـكر الاشـتراكي، وبالتالـي فـإن دراسـة حالـة المسـاعدات الصينيـة لغينيـا يمكـن أن يبـرز بعض السـمات التـي تتميز بهـا المسـاعدات الصينيـة عـن المسـاعدات التـي قدمتهـا بقيـة الدول الاشـتراكية.

1- تشين دون ده: «شواين لاي يطير نحو إفريقيا»، دار نشر جيش التحرير، عام 2007، الصفحة رقم 12.

**أولًا: العلاقات الجديدة بين الدول والأنماط الجديدة من المساعدات:**

بعد تأسيس الصين الجديدة مارست بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سياسات عدائية ضد الصين، فحاولت أن «تهددها على المستوى العسكري، وأن تعزلها على المستوى السياسي، وأن تقضي عليها على المستوى الاقتصادي». وفي سبيل إرساء بيئة دولية سلمية ملائمة للتنمية الصينية قامت الصين باتباع سياسة «الانحياز»، وطورت علاقات ودية مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وبالإضافة إلى كل هذا، أيدت بشكل إيجابي حركات التحرير القومية في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وطورت علاقات وطيدة مع الدول الجديدة[1].

وفي عام 1955 مثل رئيس الوزراء شواين لاي حكومة جمهورية الصين الشعبية في حضور المؤتمر الأفروآسيوي في مدينة باندونج بإندونيسيا، وكان هذا أول حدث دبلوماسي هام بعد تأسيس الصين الجديدة. وقبل مؤتمر باندونج كان القادة الصينيون على وعي تام بالموقف العالمي الراهن الذي تواجهه الصين، ووضعت بذلك توجهات حضور المؤتمر الأفروآسيوي وبذل أقصى الجهد في توسيع «الجبهة العالمية المتحدة للسلام». وأشار «برنامج حضور المؤتمر الأفروآسيوي (مسودة)» إلى:

إن المؤتمر الأفروآسيوي هو مؤتمر دولي تحضره الغالبية العظمى من الدول الإفريقية والآسيوية، ولا تشارك به أي دولة إمبريالية. إنه في الوقت الذي أحدثت فيه الخطبة المشتركة بين الصين والهند والصين وميانمار في افتتاحية المؤتمر الأفروآسيوي تأثيرًا هائلًا في المناطق الإفريقية والآسيوية، فإن جهاد الشعوب الإفريقية والآسيوية في سبيل السلام والاستقلال يتصاعد بشكل مستمر، ومن ناحية أخرى تنظم الولايات المتحدة الأمريكية وتوسع من المجموعات المعادية في المنطقة، محاولة أن تزيد من سبل الهيمنة والتحكم في الدول الآسيوية والإفريقية، وتعد العدة بشكل فعال لحرب جديدة. إن الولايات المتحدة الأمريكية تجهز لتخريب المؤتمر من خلال خدامها بين دول المؤتمر في إفريقيا وآسيا. ولكن الدول المشاركة في المؤتمر الأفروآسيوي ليست فقط الصين وجمهورية فيتنام الشعبية الديمقراطية، بل

---

1- خان نيان لونغ: "الدبلوماسية الصينية المعاصرة"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 1988، الصفحة رقم 2.

يشارك في المؤتمر قطاع عريض من الدول «المنحازة للسلام» والدول القريبة من الدول «المنحازة للسلام»، إن غالبية الدول تحدوها بدرجات مختلفة آمال مشتركة في السلام والاستقلال وتطوير الثقافة والاقتصاد القومي. ولذلك فإننا في المؤتمر الأفروآسيوي لدينا شروط فعالة لتوسيع الأعمال السلمية بين مناطق إفريقيا وآسيا وحتى على مستوى العالم كله.

واستنادًا إلى القواعد الأساسية السالف ذكرها، فإن توجهنا الأساسي في المؤتمر الأفروآسيوي لا بدَّ أن يتلخص في السعي الحثيث لتوسيع الجبهة العالمية المتحدة للسلام، وتعزيز حركات الاستقلال الوطنية، وخلق بيئة مواتية لتأسيس وتقوية الشؤون الوطنية والعلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية والآسيوية[1].

إن تأسيس جبهة عالمية موحدة للسلام ليس تدبيرًا مؤقتًا تنتهجه الصين، ولكنه عبارة عن رؤية قادة الصين الجديدة لطبيعة دور الصين. ونظرًا للاختلاف الكلي بين النظم التي وضعتها الصين الجديدة ونظم الدول الغربية الرأسمالية، فإن أسس العلاقات الدولية التي تدعو إليها الصين وكذلك النظام العالمي الذي تسعى إلى تأسيسه يختلف تمامًا عن طبيعة الدول الرأسمالية الغربية. وبعد ختام مؤتمر باندونج أشار السيد شواين لاي خلال عرضه للنقاط الأساسية للمؤتمر الأفروآسيوي أمام اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الصيني إلى التالي:

من الإشكاليات الأساسية للمؤتمر الأفروآسيوي مكافحة الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الوطني والحفاظ عليه.

إن الاستعمار شيء مألوف للغاية لدى الشعوب والأمم التي عانت منه كثيرًا في آسيا وإفريقيا. وليس هناك أبلغ من الحكم الاستعماري الذي مارسته الدول الاستعمارية الغربية ضد الشعوب الإفريقية والآسيوية لمئات السنين ليعبر عن طبيعة الاستعمار البغيضة. إن الاستعمار هو نتاج الرأسمالية. إن المستعمرات وشبه المستعمرات قد شهدت جميعًا عدوان الدول الرأسمالية الأجنبية، وهي الدول التي فقدت سيادتها بدرجات مختلفة. إن الشعوب والأمم المستعمرة وشبه المستعمرة هي شعوب فقدت

1- "برنامج المشاركة في الاجتماع الأفروآسيوي (مسودة)" "الرابع والخامس من أبريل عام 1955"، ملفات وزارة الرقم رقم -00004-207 01

استقلالها نتيجة الحكم الاستعماري الأجنبي ونتيجة الضغوط التي مورست خلاله. إن طبيعة الاستعمار تتلخص في العدوان والاستغلال الذي مارسته الدول الرأسمالية ضد الدول المتأخرة، وحولت الدول المتأخرة إلى مجرد أسواق ومناجم للمواد الخام وأسواق للاستثمار تمارس فيها الاحتكار، بل وحولتها إلى قواعد لاستراتيجيتها العسكرية، ومن ثم حرمت تلك الدول من تطوير قدراتها الإنتاجية (إضافة بخط اليد باللون الأسود)، الأمر الذي جعل الدول المتأخرة تشهد الكساد والفقر المدقع والإفلاس. إن مبدأ الاستعمار لا يتفق بتاتًا مع احترام السيادة الوطنية والاستقلال القومي والمنفعة المشتركة. وبالنسبة لهذه النقطة، فقد كان هناك إجماع عليها بين الدول المشاركة.

ولأن الآفات التي زرعها الحكم الاستعماري الذي مارسته الدول الغربية الاستعمارية لعدة مئات من السنين لا يمكن تلافيها، فإن البعض ممن يرزحون تحت نير الاستعمار بكل أشكاله وصوره يفترون على الاشتراكية ويصنفونها باعتبارها شكلًا من أشكال الاستعمار، محاولين بذلك أن يضللوا الشعوب الإفريقية والآسيوية في إطار سعيها لمكافحة الاستعمار. ولكن نعرف جميعًا أن الدول الاشتراكية قد أطاحت بالرأسمالية الموجودة فيها، وأطاحت كذلك بالقواعد التي تحافظ على الاستعمار أو تنتجه (إضافة بخط اليد باللون الأسود). إن العلاقات بين الدول الاشتراكية قائمة بشكل كامل على احترام السيادة الوطنية والاستقلال القومي، وهي في مجملها علاقات دولية جديدة قائمة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتحقيق النمو الاقتصادي المشترك. إن تحكم دولة ما في دولة أخرى لا يتفق بتاتًا مع نظم وسياسات الدول الاشتراكية[1].

وانطلاقًا من هذا المفهوم فإن الدور العالمي للصين الجديدة الذي تحدد من خلال قادتها لا يتفق بشكل كامل مع الدول الغربية المتقدمة، إن المزج بين الوطنية والأممية كان نقطة الانطلاق الأساسية في إدارة الصين في تلك الفترة للعلاقات الخارجية. وبداية من عام 1950 وحتى عام 1970 لم يتوقف ماو تسي تونغ في مواقف عديدة عن التعبير عن وجهة نظر واحدة وهي أن الأمم التي حققت النصر الثوري يتوجب عليها أن تساعد الأمم التي ما زالت تسعى للتحرير، وأن الصين وهي الدولة التي

1- "تقرير رئيس الوزراء شواين لاي حول المؤتمر الأفروآسيوي أمام اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الصيني"، "الثالث عشر من مايو عام 1955"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 01-00014-207، صفحتا 6-5.

استقلت حديثًا يتوجب عليها أن تقدم إسهامًا كبيرًا للبشرية جمعاء[1]. إن الصين قد اعتبرت أن لديها مهمة دولية، ألا وهي تأييد حركات التحرر القومي على نطاق عالمي ومساعدة الدول المستقلة حديثًا. وخلال استقباله لرئيس زامبيا السيد كوندا عام 1967 وضح ماو تسي تونغ بشكل جلي الدور العالمي للصين كما يرسمه قادة الصين الجديدة، ووضح كذلك وجهات النظر حول مكانتها الدولية، وجاءت كالتالي:

إن الدول التي استقلت أولًا تلتزم بمساعدة الدول التي استقلت بعدها... فإن لم يتحرر العالم كله فلن تستطيع الصين في النهاية أن تحرر نفسها...[2]

هذه الآراء التي صاغها ماو تسي تونغ قد تم إدراجها في «دستور جمهورية الصين الشعبية»[3]، وشكلت القوة الأساسية التي توجه الصين خلال تقديمها للمساعدات الخارجية على نطاق عالمي، ولا سيما المساعدات المقدمة للدول الإفريقية.

وطبقًا لذلك فإن قادة الصين الجديدة لديهم آراؤهم الخاصة في كيفية تطوير العلاقات مع الدول المستقلة حديثًا في آسيا وإفريقيا، وكذلك في كيفية تطوير العلاقات الاقتصادية القائمة على التعاون والمنفعة المتبادلة بينها، وكذلك في كيفية تقديم المساعدات الممكنة لتلك الدول. وأشار شواين لاي خلال عرضه لما تم في المؤتمر الأفروآسيوي إلى التالي:

في سبيل تعزيز العلاقات الودية مع الدول الآسيوية والإفريقية تبنى المؤتمر الأفروآسيوي قرارات خاصة بالتعاون الاقتصادي والثقافي. ومع التأخر الاقتصادي لغالبية الدول الآسيوية والإفريقية، تلقت تلك الدول ما يسمى المساعدات من دول خارجية بشروط مجحفة غير عادلة. والآن بدأت تلك الأحوال في التغير. إن قرارات

---

1- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، صفحتي رقم 15-14.

2- تشين دون ده: "شواين لاي يطير نحو إفريقيا"، دار نشر جيش التحرير، عام 2007، الصفحة رقم 12.

3- نصت ديباجة "دستور جمهورية الصين الشعبية" التي تم اعتمادها في الاجتماع الخامس للدورة الخامسة لمجلس الشعب الصيني على أن "مستقبل الصين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستقبل العالم. وتلتزم الصين بسياسات خارجية مستقلة، وتلتزم بالمبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المشتركة، والتعايش السلمي، كما أنها ملتزمة بتنمية العلاقات الدبلوماسية والتبادلات الاقتصادية والثقافية مع باقي الدول؛ كما أن الصين تعارض باستمرار الإمبريالية، الهيمنة، والاستعمار، كما تعزز الوحدة مع شعوب الدول ، كما تدعم الحرب العادلة التي تخوضها الدول المضطهدة والبلدان النامية في سبيل الحصول على الاستقلال الوطني وحمايته وتطوير الاقتصاد القومي، سعيًا خلف حماية السلام العالمي وتعزيز تقدم البشرية". انظر كتاب "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 1989، الصفحة رقم 15.

المؤتمـر الأفروآسـيوي بخصـوص التعـاون الاقتصـادي لـم تحـرم علـى الـدول الإفريقيـة والآسـيوية التعـاون مـع غيرهـا، ولكنهـا طرحـت أهميـة التعـاون بيـن الـدول الإفريقيـة والآسـيوية.

إن الـدول الاسـتعمارية خـلال معاملاتهـا الاقتصاديـة مـع الـدول المتأخـرة دائمًا ما تسـعى خلف امتيـازات خاصـة. وهـذه الامتيـازات هـي فـي واقـع الأمـر شـكل من أشـكال الاسـتعمار. ولذلـك فإن نتيجـة هـذه المعامـلات الاقتصادية لا تكون إلا الكسـاد والفقـر المدقع للدول المتخلفـة، وبالتالي لا يمكـن أن تكـون مسـاعدات بالمعنـى الحقيقي.

إن المقتـرح الـذي طرحـه المؤتمـر الأفروآسـيوي بشـأن التعـاون الاقتصـادي لا يتفـق مـع هـذا الوضـع. حيـث يـرى المؤتمـر الأفروآسـيوي أن هـذا النـوع مـن التعـاون الاقتصـادي لا بـدَّ أن يحدث علـى قاعـدة المنفعـة المشـتركة واحتـرام السـيادة الوطنية، وأن تلك المسـاعدات المشـتركة لا شـك أنهـا سـتحقق تطـورًا واسـعًا فـي المسـتقبل. والواقـع أن غالبيـة الـدول الآسـيوية والإفريقيـة تعانـي بشـكل عـام مـن مشـكلات نقـص رؤوس الأموال والتقنيـات الحديثة. المـال يمكن جمعـه، والتقنيات يمكـن تعلمهـا، المشـكلة الأكبـر هـي تنميـة الإنتـاج فـي كل دولـة والدعـوة إلـى الاعتمـاد علـى القـدرات الذاتيـة. ولذلـك فـإن التعـاون الاقتصـادي بيـن الـدول الإفريقيـة والآسـيوية لا بـدَّ أن يرتكز فـي المقـام الأول علـى المسـاعدات المتبادلـة وتنميـة الإنتـاج. وعلـى قاعـدة تنميـة الإنتـاج يمكـن تجميـع الأمـوال وتطويـر التقنيات.

وأضـاف أن الصيـن ترغـب فـي إجـراء التعـاون الاقتصـادي مع الـدول الإفريقيـة والآسـيوية، فلن نطلـب مـن أي دولـة امتيـازات خاصـة. إن التعـاون الاقتصـادي القائـم علـى المسـاواة والمنفعـة المتبادلـة لا يسـتبعد أي طـرف[1].

إن تلـك المقترحات تم تطبيقها بشـكل سـريع علـى كامل أعمال المسـاعدات الصينية الخارجية. وفـي عـام 1958 أشـارت اللجنة المركزية للحزب الشـيوعي الصيني في معـرض تعليقها على «تقارير التعليمـات القياديـة حول تعزيز أعمال المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية الخارجية» إلى:

1- "تقرير رئيس الوزراء شواين لاي حول المؤتمر الأفروآسيوي أمام اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الصيني"، "الثالث عشر من مايو عام 1955"، ملفات وزارة الخارجية رقم 01-00014-207، صفحتي 6-5.

إن تنفيـذ أعمـال المسـاعدات الخارجيـة الاقتصاديـة والتقنيـة علـى النحو الأمثل هـو في حقيقة الأمـر مهمـة سياسـية، وهو واجب دولي يؤديه الشـعب الصيني تجاه الدول الشـقيقة وتجاه شـعوب الـدول القوميـة. إن هـذا الأمـر مفيـد فـي تعزيـز أواصـر الوحـدة والرخـاء في المعسـكر الاشـتراكي، ويطـور مـن العلاقات الودية بيننا وبين الدول القومية، ويكسـر النزعة التوسـعية العدائية للمعسـكر الإمبريالـي بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وهذا له معنى هـام للغاية.

إن الـدول التـي توجـه إليهـا لمسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية التـي تقدمها الصين لا بـدَّ أن تكون دولًا شـقيقة تنتمـي للمعسـكر الاشـتراكي ويتسـم اقتصادهـا بعـدم التطـور أو دولًا محايـدة محبـة للسـلام في آسـيا أو إفريقيا اسـتقلت بالفعل أو في طريقها للحصول على الاسـتقلال. وبالنسـبة لهذه الـدول فـإن علينـا أن نقـدم المسـاعدات المناسـبة طبقًـا لمتطلباتهـا وطبقًـا للإمكانيـات الاقتصاديـة والتقنيـة للصيـن، وذلـك فـي سـبيل تعزيـز قوتهـا الاقتصادية، وحتـى تظهر نتائـج وآثار المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة فـي أسـرع وقـت، ولا بـدَّ فـي المسـتقبل أن ترتكز أعمـال المسـاعدات التقنية والاقتصاديـة طبقًـا للأحـوال المحـددة لتلـك الـدول، وأن تسـير وفقًـا لأوضاعهـا الداخليـة، ولا بدَّ من الاسـتعانة بالأسـاليب التـي تمـزج بيـن القـدرات الداخليـة والخارجيـة، وذلـك للمسـاعدة فـي بنـاء قواعدهـم الصناعيـة. إن هدفنـا مـن مسـاعدتهم ليس خلق تبعيـة واعتمادية تجاهنا، بـل نهدف إلى مسـاعدتهم ودفعهـم إلـى الاعتماد علـى قدراتهـم الذاتية[1].

ولـم تتوقـف عمليـات تطويـر واسـتكمال هـذه المبـادئ الأساسـية بعـد ذلـك، وظهـرت بشـكل جلـي خـلال «المبـادئ الثمانيـة» التـي طرحهـا رئيـس الـوزراء شـواين لاي خـلال زيارتـه لإفريقيـا عـام 1964.

1- أجازت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني "طلب التقرير الخاص بتعزيز مجال أعمال المساعدات الاقتصادية والتقنية" المقدم من تشين إي ولي فو تشون. (التاسع والعشرين من أكتوبر 1958)، http://news.xinhuanet.com/ziliao/2005-01/05/content_2419146.htm

**ثانيًا: المساعدات الصينية لإفريقيا وتوسيع الجبهة العالمية المتحدة للسلام: المساعدات الخارجية لإفريقيا باعتبارها أداة سياسية:**

وبعد مؤتمر باندونج لم تتوقف العلاقات الصينية الإفريقية عن التطور. وقد حددت الصين أثناء المؤتمر توجهات العلاقات بينها وبين الدول الإفريقية والآسيوية، وذلك بهدف توسيع الجبهة العالمية المتحدة للسلام، الأمر الذي يعزز من حركات التحرر الوطنية. إن أعمال المساعدات الصينية الموجهة للدول المستقلة حديثًا في قارة إفريقيا لا بدَّ أن تكون في خدمة وسياق هذا الهدف.

كانت الأحوال الدولية والمحلية في غاية التعقيد أثناء تخلص الدول الإفريقية من الحكم الاستعماري وخلال سعيها للاستقلال القومي، وكان الأمر يستلزم حينها تنوع وتعدد أنماط المساعدات، وكانت المساعدات الصينية الموجهة لتلك الدول متنوعة ومتعددة، ولم تقتصر على المساعدات الاقتصادية والتقنية فحسب. وكانت العلاقات بين مصر والصين خلال أزمة السويس مثالًا واضحًا على هذا الأمر.

في السادس والعشرين من يوليو عام 1956 أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن تأميم شركة قناة السويس البحرية. وبمجرد أن سمع ماو تسي تونغ بهذا الخبر حتى استدعى السيد حسن رجب وهو أول سفير مصري في بكين، ونقل إليه تفاصيل التجربة الصينية الثورية، كما أوصى السفير المصري أن يبلغ الرئيس ناصر أن ينتبه لحياته وأن يكون على حذر دائم، وكانت كلماته كالتالي:

إن ملككم السابق قد ارتكب مساوئ كثيرة، ولذلك خلعه شعبه، ولكنه في النهاية إنسان مصري. وفي الوقت الراهن يتحد المصريون والعرب والشعوب الآسيوية والإفريقية كافة على قلب رجل واحد، ولذلك على ملك مصر السابق أن يركز على انتمائه لبلاده، وعليه ألا يصدر أي تصريحات يمكن أن تضرها، وعليه ألا يكون عميلًا للإمبريالية، عليكم أن تبذلوا جهدًا ناحيته في هذا الموضوع. صادرت الصين أراضي تخص العديد من الملاك خلال فترة إصلاح الأراضي، ولكن وبرغم بذلك لم يقف هؤلاء الملاك ضد الصين عندما قامت بمقاومة الولايات المتحدة الأمريكية ودعم كوريا الشمالية.

على الرئيس جمال عبد الناصر أن يتجنب الذهاب للأماكن غير الآمنة، لأن بمجرد فشل المخططات التي وضعتها الإمبريالية سوف تلجأ إلى استخدام كل الوسائل ومنها الاغتيال وغيرها. إن الدول الغربية تنعت جمال عبد الناصر بأنه قاسي القلب سيئ، وشبهوه بأدولف هتلر، وقالوا إنه يريد حكم العالم العربي. ولكننا نعرف أن الرئيس ناصر بطل قومي ذاع صيته في آسيا وإفريقيا، ولذلك فإن الإمبريالية لا تحبه.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر 1956 وبعد اندلاع حرب السويس تلقى رئيس الوزراء شواين لاي تقريرًا من السفارة الصينية في مصر، وفي الأول من نوفمبر التقى السفير المصري في بكين السيد حسن رجب وسلمه «بيان الحكومة الصينية حول العدوان الإنجليزي الفرنسي المسلح ضد مصر»، وأوضح للسفير المصري أن هذه هي أول خطوة في الدعم الصيني لمصر. وفي الثالث من نوفمبر بدأت مظاهرات شعبية جارفة استمرت لثلاثة أيام تندد بالعدوان الإنجليزي الفرنسي وتؤيد الكفاح العادل الذي تخوضه الأمة المصرية، وقد بلغت تلك التظاهرات في بكين وحدها قرابة 500 ألف نسمة، وبلغت في عموم البلاد نحو 100 مليون نسمة. وفي العاشر من نوفمبر شحنت الصين كميات كبيرة من المواد والمستلزمات التي تحتاجها مصر بشكل عاجل، ومنها 6000 طن من البقوليات، وألف طن من اللحوم المجمدة. وبعد ذلك أرسلت إلى مصر كميات كبيرة من الصلب، المواد الغذائية، الشاي، الخامات المعدنية، وزيت بذرة القطن. وهاتف رئيس الوزراء شواين لاي الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغه بتحويل 20 مليون فرنك سويسري لمصر نيابة عن الحكومة الصينية. كما تبرع الصليب الأحمر الصيني بمبلغ مئة ألف يوان صيني لصالح مصر، كما تم تجهيز فرق عمل طبية ميدانية لسد احتياجات الدولة المصرية في ذلك الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك كان ماو تسي تونغ شديد الاهتمام بمجريات وتطورات حرب السويس، كما قدم اقتراحات تخص نشر القوات والتوجيه الاستراتيجي للمعركة التي تخوضها مصر ضد العدوان، ومن تلك الاقتراحات عدم تمسك الجيش المصري بالدفاع عن شبه جزيرة سيناء، وقد نقل رئيس الوزراء شواين لاي هذه التوجيهات للحكومة المصرية[1].

---

1- تشين دون ده: "شواين لاي يطير نحو إفريقيا"، دار نشر جيش التحرير، عام 2007، الصفحات من 17 إلى 22.

ويتضح من المثال السابق أن علاقات التعاون والمساعدات المتبادلة بين الصين والدول الإفريقية تتسم بالتوسع، وأن المساعدات ما هي إلا شكل من أشكالها، ولذلك يبرز تساؤلان هامان في هذا الصدد، أولهما: ما هي حدود الدور الذي تلعبه المساعدات الصينية للدول الإفريقية في تطوير منظومة العلاقات الصينية الإفريقية الكاملة؟ وثانيهما: كيف حققت الصين أهدافها الاستراتيجية عبر المساعدات خلال عملية تقديم المساعدات للدول الإفريقية؟

**(1) الأهداف الاستراتيجية للمساعدات الصينية للدول الإفريقية: «القتال حول الأراضي الوسيطة»**

كانت قوى الاستعمار في إفريقيا لا تزال نشيطة بعد حركات التحرير الوطنية، وكانت الدول الإفريقية المستقلة حديثًا تحتاج بطبيعة الحال إلى تنمية الاقتصاد القومي بشكل كبير، وكانت في حاجة كذلك إلى التخلص من التبعية للدول التي استعمرتها، ومن ثمّ يمكن تدعيم الاستقلال على المستوى السياسي.

وخلال فترة الحرب الباردة كانت إفريقيا محل صراع المعسكرين الشرقي والغربي، وكانت القوى الفاعلة المؤثرة في تلك المنطقة معقدة للغاية. إن البيان الذي أصدره رئيس الوزراء شواين لاي أثناء زيارته لإفريقيا عام 1964 قد أشار بشكل واضح إلى التنافس الشرس بين جميع القوى في إفريقيا، وجاء كالتالي:

إن الاستعمار القديم والجديد يحاول بكل همة وجدية أن يعرقل تطور وتنمية حركات التحرير الوطنية في إفريقيا، ويحاول أن يستمر في سيطرته على مقدرات هذه البلاد. كما تنشب المنافسات المستعرة بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد.

إن الاستعمار القديم قد تم إجباره على التراجع، وبدأ في استخدام أساليب الاستعمار الجديد، وما زال مسيطرًا على البلدان المستقلة حديثًا على المستويات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية. إن الأساليب التي تنتهجها المملكة المتحدة، فرنسا، وبلجيكا ليست متماثلة. بل حتى الاستعمار البرتغالي في وسط وجنوب إفريقيا ما

زال يكافح للبقاء.

إن الاستعمار الإنجليزي هو الأكثر شراسة. لقد سمح الاستعمار الإنجليزي لمستعمراته ببعض «الاستقلال الجزئي»، ومن ناحية أخرى ترك الاستعمار تلك البلدان في يد الموظفين والعسكريين الذين تعهدهم الاستعمار بالرعاية والتنشئة، وبذلك يستمر الاستعمار بشكل واقعي في السيطرة على الهيئات الحكومية والقوات المسلحة في تلك البلدان المستقلة. ما زال الإنجليز يعملون في وظائف وزارية في حكومات تنزانيا وكينيا وغيرها. أما أوغندا فإن قائد الجيش وقائد الشرطة بها من الإنجليز. وفي غانا يستمر الموظفون القدامى الذين تربوا على يد المملكة المتحدة في العمل والتواجد في الهيئات الحكومية هناك. إن المملكة المتحدة قد استبقت لنفسها قواعد عسكرية في العديد من الدول ومنها كينيا. كما أن رأس المال الإنجليزي المحتكر مستمر في السيطرة على قطاعات إنتاج المحاصيل الزراعية الاقتصادية، وقطاعات التعدين، والصناعات التحويلية في دول شرق إفريقيا.

إن الاستعمار الفرنسي بعد أن تعلم الدرس في فيتنام والجزائر اضطر إلى تقصير أمد المعركة، واتجه تدريجيًّا إلى ضبط العلاقات بينها وبين المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا. وفي الوقت الحالي أنشأ الاستعمار الفرنسي «اتحاد إفريقيا - مالاجاش»، ويشترك في هذا الاتحاد أربع عشرة دولة، كلها مستعمرات فرنسية سابقة ما عدا رواندا، وبعد أن أعلنت تلك الدول الاستقلال وقعت جميعًا اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو جماعية تكرس الاعتماد والاتكالية على فرنسا، وما زالت السيطرة الاستعمارية الفرنسية موجودة في تلك الدول بدرجات مختلفة على النواحي السياسية والعسكرية. وما زال المستعمر الفرنسي يحوز مكانة هامة داخل الإدارات الحكومية وإدارات القوات المسلحة داخل تلك الدول. وبالإضافة إلى ذلك ما زالت فرنسا تستبقي لنفسها حاميات وقواعد عسكرية. وحتى في الجزائر، ما زالت هناك فرق عسكرية فرنسية يتجاوز تعدادها مئات الآلاف من الجنود، ولن تنسحب تلك الفرق قبل نهاية العام الجاري. وما زالت فرنسا تحتفظ في الجزائر بقواعد عسكرية بحرية وما زالت هناك قواعد عسكرية فرنسية لتجارب الصواريخ وتجارب الأسلحة النووية في صحراء الجزائر. ومن الناحية الاقتصادية ما زالت فرنسا تتحكم في الشرايين الاقتصادية لدول «اتحاد إفريقيا - مالاجاش»، كما تسيطر على آبار البترول في صحراء الجزائر، كما

أن استثماراتها الصناعية في المغرب تسجل ثمانين بالمئة من إجمالي الاستثمارات الصناعية هناك.

إن الاستعمار الأمريكي يستخدم بدوره أساليب خبيثة غادرة، يمد من خلالها الخطوط ويصطاد الأسماك الكبيرة، ويحاول جاهدًا أن يحل محل القوى الاستعمارية القديمة ويضع الدول الإفريقية الناشئة تحت طوعه. إن الولايات المتحدة الأمريكية تتظاهر بأنها معادية للاستعمار، وقريبة من الدول الناشئة، كما تمد نفوذها داخل العديد من الدول الإفريقية بشتى الوسائل، ولا سيما من خلال وسيلة «المساعدات». لقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية «قوات السلام»، وهي عبارة عن فرق تزيد على عشرة آلاف فرد تتمركز في إفريقيا للقيام بأنشطة اختراقية. إن زخم رأس المال الأمريكي المحتكر يخترق إفريقيا بشكل سريع، كما أن إجمالي الاستثمارات الخاصة في إفريقيا تضاعف أكثر من إحدى عشرة مرة بالمقارنة بما قبل الحرب، وتم الاستحواذ بذلك على العديد من الموارد في القارة السوداء. إن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قواعد عسكرية في العديد من بلدان القارة ومنها ليبيريا، ليبيا، وإثيوبيا. ترسل الولايات المتحدة الأمريكية فرق المستشارين العسكريين إلى بلدان القارة وتقدم المعدات العسكرية وذلك للسيطرة على الجيوش الإفريقية. إن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل كتائب الأمم المتحدة لتضغط على حركة التحرر الوطني في الكونغو، لقد أصبحت الكونغو مستعمرة أمريكية من طراز جديد. إن بشاعة الإمبريالية الأمريكية وجانبها الرجعي الاستعماري الجديد يتم فضحه تدريجيًا يومًا بعد يوم، ولن يلبث إلا أن ينفضح تمامًا، ولكن لا يزال هناك بعض الخداع في الوقت الحاضر في إفريقيا[1].

وخلال هذه الظروف ليس أمامنا إلا مساعدة الدول الإفريقية في التخلص من أشكال وعلاقات التبعية كافة، حتى نضمن ألا يتأثروا بالضغوط والتأثيرات الخارجية في ما يخص العلاقات الخارجية، وذلك حتى يتسنى تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي وضعته الصين، وهو توسيع نطاق الجبهة العالمية المتحدة للسلام. وبعد تحقيق الاستقلال السياسي فإن العديد من الدول الإفريقية تظل متأثرة بسيطرة المستعمر السابق أو بضغوط الدول الكبرى، الأمر الذي يؤدي بها إلى عدم القدرة على وضع

1- " الخطوط العامة لتقرير زيارة الدول الأربعين"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم01-00494-203، الصفحات من 20 إلى 22.

السياسات الخارجية بشكل مستقل، بل ويصل الأمر إلى عدم القدرة على اختيار طرق وأساليب التنمية بشكل حر مستقل[1].

وخلال زيارته للدول الإفريقية كان رئيس الوزراء شواين لاي مدركًا لكيفية تعميق القوى الخارجية لاعتماد الدول الإفريقية عليها من خلال المساعدات، ومن ثمّ تحقيق الهدف المتمثل في زيادة سيطرتها على تلك الدول. وأشار شواين لاي في تقريره حول جولته الإفريقية إلى:

بالنسبة إلى إشكالية تنمية الاقتصاد القومي للبلدان الإفريقية الناشئة، أرى أن هناك عدة مشكلات، وهي كالتالي:

( أ ) إن الغالبية العظمى من الدول الإفريقية تعتمد في غذائها على الاستيراد، وهناك بعض الدول التي بدأت تنتبه لأهمية تنمية وتطوير الزراعة، وبدأت تعمل بكل جد واهتمام لحل إشكالية الاكتفاء الذاتي من الطعام. بيد أن عددًا كبيرًا من الدول لم تنتبه لهذا بالشكل الكافي، ولم تتخذ حيال ذلك أي إجراءات واقعية فعلية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن تخرج من ربقة السيطرة الغربية.

**(ب)** بدأت بعض الدول الإفريقية بمشروعات التصنيع الصغير والمتوسط لتبني صناعتها الوطنية المستقلة. وهذا الأسلوب أكثر عملية. وبعض الدول كانت جشعة في البناء، واستخدمت الإمبريالية والإمبريالية الاشتراكية المشروعات الأجنبية الضخمة لتغطيتها، وكانت النتيجة تعميق اتكالية تلك البلدان الإفريقية على رؤوس الأموال والتقنيات الأجنبية، مما جعلها تتعرض لسيطرة الإمبريالية الاشتراكية.

**(ج)** إن مشروعات البناء في الغالبية العظمى من الدول الإفريقية في الوقت الحالي تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية. إن تخلص الدول الإفريقية المستقلة حديثًا من المساعدات الخارجية والاعتماد بشكل كامل على القدرات الذاتية هو أمر غير عملي. وبالنسبة إليهم فإن الطريق الواقعي العملي هو

---

1- الأوضاع قبل وبعد زيارة رئيس الوزراء شواين لاي لإثيوبيا عام 1964، انظر تشين دون ده: "شواين لاي يطير نحو إفريقيا"، دار نشر جيش التحرير، عام 2007، الصفحات من 230 – 236.

الاستعانة بالمساعدات الخارجية وليس الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتقوية الاقتصاد القومي بشكل تدريجي، وذلك للتخلص من المساعدات الخارجية مستقبلًا. إن الكثير من قادة الدول الإفريقية يبدون وكأنهم لا يدركون بشكل واضح خطورة الاعتماد على المساعدات الخارجية[1].

وبناء على هذه الخلفيات التي تشترك فيها العديد من الدول الإفريقية، أصبحت المساعدات وسيلة سياسية لا بديل لها بالنسبة للصين لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في إفريقيا، وإلا فإن الدول الإفريقية التي تقع تحت سيطرة وتحكم الدول الغربية الكبرى على الصعيد الاقتصادي لن تستطع أن تتحول إلى قوى جديدة فاعلة تساند الصين على المسرح الدولي. وفي خضم عملية تقديم المساعدات للدول الإفريقية، فإن الصين من خلال المساعدات الموجهة للدول الإفريقية تقدم خلاصة تجاربها التنموية، وتشدد على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد القومي بشكل مستقل وبالاعتماد على الذات؛ ومن ناحية أخرى فإن المبادئ والأساليب التي وضعتها الصين خلال تقديم المساعدات للدول الإفريقية توضع على وجه المقارنة والمفاضلة وبشكل واضح مع قواعد وأشكال مساعدات الدول الأخرى. إن «المبادئ الثمانية» قد أحدثت صدى هائلًا بمجرد طرحها، كما لاقت ترحيبًا وتقديرًا من عموم الدول الإفريقية[2]. وهو ما أجمله وجمعه رئيس الوزراء شواين لاي في تقريره عن زيارته الإفريقية كما يلي:

إن مساعدات الصين المقدمة للدول الإفريقية لها أهمية قصوى بالنسبة لصراعنا مع الإمبريالية والإمبريالية الاشتراكية حول الأراضي الوسيطة. إن المبادئ الثمانية للمساعدات الصينية الخارجية والتي تم طرحها خلال تلك الجولة تعكس بشكل كامل النوايا الصادقة للصين في مساعدتها للدول الإفريقية والآسيوية الناشئة لتنمية وتطوير اقتصادها الوطني وثقافتها القومية، كما تكشف وتكافح الإمبريالية، الإمبريالية الاشتراكية، والتدخل الدولي، ولاقى هذا بطبيعة الحال الترحيب الشديد من جانب الدول الإفريقية. إن الصين قد حققت نتائج عظيمة من خلال تطبيق هذه المبادئ الثمانية. وعلينا أن نحسن ونطور الجانب العملي طبقًا لتطورات الأوضاع[3].

1- " الخطوط العامة لتقرير زيارة الدول الأربعين"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم01-00494-203، صفحتي 18 إلى 19.

2- جيانغ شيانغ: "سبعة عشر عامًا في إفريقيا"، دار نشر المعجم بشانغهاي، عام 2007، الصفحات من 51 إلى 55.

3- " الخطوط العامة لتقرير زيارة الدول الأربعين"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم01-00494-203، الصفحة رقم 39.

**(2) مبادئ، مرتكزات، وأشكال المساعدات الموجهة لإفريقيا: «المبادئ الثمانية»**

وفـي ينايـر مـن عام 1964 وأثناء زيارته لدولة غانا طرح رئيس الوزراء شـواين لاي بشـكل رسـمي المبـادئ الثمانيـة للمسـاعدات الخارجيـة الصينيـة الاقتصادية والتقنيـة، والتي عرفت اختصارًا باسـم «المبـادئ الثمانيـة»، والتـي مـا زالـت المبـادئ الأساسـية الحاكمـة والمنظمـة لأعمـال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة. إن «المبـادئ الثمانيـة» قـد أوضحـت بشـكل تـام أهـداف ومضاميـن وأشـكال المسـاعدات الخارجيـة الصينيـة. وطبقًـا لذكريـات بعض قدامـى العاملين في المسـاعدات الخارجية الصينيـة، فإنـه خـلال سـتينيات وسـبعينيات القـرن العشـرين كانـت المسـاعدات الخارجيـة الصينية تسـير بشـكل صـارم علـى نهـج وإحـكام «المبـادئ الثمانيـة»، فالمسـاعدات التـي تتوافـق مـع تلـك المبـادئ توضـع موضـع التنفيـذ، أمـا المسـاعدات التـي لا تتوافـق معها فـلا تنفذ[1].

جـاءت المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة المقدمـة للدول الإفريقيـة بغرض مسـاعدة تلك الدول علـى تنميـة وتطويـر اقتصادهـا القومـي بشـكل مسـتقل وبالاعتماد على الـذات، وفي الوقت نفسـه فـإن المسـاعدات تأتـي بمثابـة قنـاة هامة، فمـن خلال التعـاون أثناء تنفيذ مشـروعات المسـاعدات يمكـن نقـل الخبـرات الصينيـة فـي مجـال التنميـة بشـكل مباشـر للـدول المتلقيـة للمسـاعدات، كمـا يمكـن دفـع التواصـل فـي بقيـة الجوانـب الاقتصاديـة، السياسـية، والثقافيـة من خـلال علاقات المسـاعدات، ويمكـن كذلـك تعريـف الـدول المتلقيـة للمسـاعدات بالتجربـة الصينيـة فـي التنمية، والتأثيـر بذلـك فـي التوجهـات الإنمائيـة لتلـك الـدول. وبالنسـبة للممارسـات الفعليـة للمسـاعدات الدوليـة فـإن الصـورة السـائدة لها تتمثل في تقديم الـدول المانحة رؤوس الأمـوال، التقنيات والنظم، المعاييـر والأسـاليب للـدول المتلقيـة، وليسـت الصيـن بطبيعة الحـال اسـتثناءً لذلك.

وفـي خضـم التواصـل بيـن الصيـن والـدول الإفريقيـة، وبالنسـبة إلـى المرتكـز الـذي يـدور حول تطويـر الاقتصـاد الوطنـي بشـكل مسـتقل وبالاعتمـاد على الـذات، فإن الصيـن لا تقـدم تجربتها في البنـاء الاقتصـادي وبنـاء النظـم السياسـية بشـكل كامـل فحسـب، وإنمـا تقدم لهـا المقترحـات التي تـدور حـول البنـاء الاقتصـادي وحـول دعـم وتثبيـت النظـم السياسـية بشـكل يتوافـق مـع الأحـوال الواقعيـة لـكل دولـة فـي القـارة، الأمـر الـذي يرشـد تلـك الـدول علـى اتبـاع النمـوذج الصينـي فـي التنمية.

---

1- تسجيل المقابلة مع مدير مكتب المساعدات السابق لي تشانغ واي في الثلاثين من أغسطس عام 2007.

**ثالثًا: المساعدات الاقتصادية والتقنية الخارجية والتطور المبدئي للعلاقات الصينية الإفريقية: غينيا نموذجًا**

لعبت المساعدات الاقتصادية والتقنية دورًا في غاية الأهمية في منتصف وأواخر خمسينيات القرن العشرين وخلال عملية تطور العلاقات الصينية الإفريقية، لم يقتصر دورها على مساعدة الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات في حل الصعوبات الواقعية التي واجهتها تلك الدول خلال سعيها لتثبيت أواصر الاستقلال وبناء اقتصاد وطني قوي، بل إن الأمر الأهم يتمثل في أنها نشرت التجربة الصينية في التنمية بين تلك الدول أثناء تنفيذها لمشروعات المساعدات التقنية والاقتصادية، فقدمت الصين لتلك الدول عوامل التنمية ومنها رؤوس الأموال، التقنيات، والمعدات وغيرها، كما دربت عددًا كبيرًا من الكوادر التي تتسم بالكفاءة. وخلال الفترات الأولى من استقلال العديد من الدول الإفريقية كان معنى المساعدات يتجاوز كثيرًا النطاق الاقتصادي، بل كانت تلعب دور «قبلة الحياة» لحركات التحرير الوطنية. إن بعض الدول الإفريقية قد رأت الصين -وهي الدولة التي تتشابه تجاربها وخبراتها بشكل كبير مع تجارب وخبرات تلك الدول- تحقق إنجازات تنموية مذهلة، فقررت أن تحذو حذوها في التنمية بشكل مستقل وبالاعتماد على القدرات الذاتية.

وكما تم التوضيح سابقًا، فإنه خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانت البيئة السياسية الإفريقية معقدة للغاية، أما الصين فكانت تتعرض لمحاولات الحصار والعزل على الصعيد الدولي، وكانت مجموعة شيانغ كاي شيك[1] نشطة للغاية على هذا الصعيد، وتلقت الكثير من الدعم والمساندة. وفي تلك الآونة كان من الصعوبة بمكان استخدام الوسائل الدبلوماسية في إفريقيا، وبالنسبة لبعض الدول، كانت المساعدات التقنية والاقتصادية أداة سياسية هامة لتعبيد الطرق وفتح القنوات أمام العلاقات الثنائية بين الصين وتلك الدول.

ولكن نشاط المساعدات لم يتشابه مع بقية الأنشطة الدبلوماسية، والسبب في ذلك

1- ولد في 31 أكتوبر 1887 وتوفي في 5 أبريل 1975 قائد سياسي وعسكري صيني تولى رئاسة حزب الكومنتانغ الوطني بعد وفاة صن يات سين عام 1925 وقاد الحكومة الوطنية لجمهورية الصين من عام 1928 لعام 1975 وقاد (حملة الشمال) لتوحيد الصين ضد أمراء الحرب والتي أدت لأن يصبح رئيس جمهورية الصين عام 1928. في 10 ديسمبر 1949 نقل شيانغ حكومته التي كانت على شفا الانهيار إلى جزيرة تايوان. ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاته في 6 أبريل 1975 حكم ما يُسمى حتى الآن جمهورية الصين في تايوان.

أن المساعدات التقنية والاقتصادية هي في واقع الأمر أعمال تقنية واقتصادية تتسم بالتعقيد، كما أن طرقها وأساليبها في إحداث التأثير المطلوب في غاية التعقيد. ولو تناولنا المساعدات الصينية الموجهة لدولة غينيا خلال الفترة بين عامي 1959 – 1964 سنجد أنفسنا أمام حالة نموذجية توضح أحوال المساعدات الصينية لإفريقيا. ولهذا السبب تم اختيار دولة غينيا، فهي أول دولة من دول جنوب الصحراء الإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع دولة الصين، كما أنها أول دولة تتلقى المساعدات من الصين، وقبل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في الصين كانت غينيا دائمًا دولة هامة ومركزية في منظومة المساعدات الصينية لإفريقيا. إن بعض القواعد الصينية الأساسية في ما يخص المساعدات الخارجية قد تشكلت خلال تقديم المساعدات الصينية لغينيا.

**(1) الأوضاع السياسية والاقتصادية في غينيا بين عامي 1958 – 1962 عقب إعلان الاستقلال:**

بنهاية خمسينيات القرن العشرين ازدادت قوة حركات التحرر الوطني في إفريقيا، وواجه الحكم الاستعماري الفرنسي في غرب إفريقيا تحديات هائلة. وحاول شارل ديجول كبح جماح حركة التحرر الوطني في الجزائر باستخدام القوة المسلحة، وكانت النتيجة أنه ازداد غوصًا في المشكلة ولم يتوصل لحل لها. وبناءً على ذلك حاول شارل ديجول استخدم الأساليب السياسية الناعمة للتعامل مع المستعمرات الفرنسية، وطرح ما يسمى «دستور ديجول»، والذي سمح لتلك المستعمرات بممارسة الحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي. وتمنى ديجول أن تستطيع تلك السياسة كبح جماح حركات طلب الاستقلال الوطني الفوارة في إفريقيا، وأن تزيد من دعم حكم المستعمرات الفرنسية الأخرى. ولكن غينيا رفضت «دستور ديجول» من خلال استفتاء شعبي، وفي الثاني من أكتوبر عام 1958 أعلنت غينيا الاستقلال، لتكون أول مستعمرة فرنسية تفعل ذلك من بين ثلاث عشرة مستعمرة فرنسية في إفريقيا، وتصبح رسميًّا جمهورية غينيا.

ضرب استقلال غينيا سياسة ديجول الاستعمارية في مقتل، وأصبحت مثالًا

يحتذى لبقية المستعمرات، وسرعت بذلك من وتيرة انهيار الاستعمار الفرنسي. ولذلك كانت فرنسا تكن منتهى العداء لاستقلال غينيا، وفي الوقت نفسه كان التعامل مع جمهورية غينيا الناشئة حديثًا يعد بمثابة مشكلة مزمنة بالنسبة للفرنسيين. ومن الواضح أن السياسة الناعمة المتمثلة في «الاتحاد الفرنسي» لم تعد ذات جدوى، وفي حالة التعامل العسكري فإن الوضع سيكون أكثر تأزمًا لأن الجيش الفرنسي مشغول بالفعل في معاركه في الجزائر. وفي النهاية لجأت فرنسا إلى الأساليب الاقتصادية للضغط على غينيا[1].

ومثلها مثل الغالبية العظمى من المستعمرات، كانت غينيا تعاني على الصعيد الاقتصادي من الاعتماد بشكل كاسح على المستعمر.

كانت غينيا في الأساس أكثر مستعمرات غرب إفريقيا استحواذًا على الاستثمارات الفرنسية، بإجمالي يصل إلى 254 مليون دولار أمريكي. كانت فرنسا مهتمة بشكل بالغ بخام البوكسيت في غينيا (يقدر احتياطي البوكسيت في غينيا بنحو 150 مليون طن) بالإضافة إلى خام الحديد (يقدر احتياطي خام الحديد في غينيا بنحو 2 مليار طن). كانت غينيا تعتمد اعتمادًا بالغًا على فرنسا، وكانت فرنسا تسيطر بشكل كامل على شرايين الاقتصاد الغيني. إن 67% من إجمالي التجارة الخارجية في غينيا كانت موجهة لفرنسا (تمثلت السلع بشكل أساسي في الموز، القهوة، والبوكسيت). ونظرًا لتعامل فرنسا مع غينيا بشكل غير عادل على المستوى التجاري، كان عجز الميزان التجاري فادحًا. فسجلت الواردات في غينيا عام 1956 نحو ثمانية ملايين دولار أمريكي، ولم تسجل الصادرات إلا 800 ألف دولار، وبلغ العجز قرابة 7 ملايين و200 ألف دولار أمريكي. الميزانية كذلك كانت مختلة، وكانت تعتمد على المخصصات المالية السنوية الفرنسية الموجهة للخزانة العامة والبالغة 4 ملايين و800 ألف دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك كانت الخزانة تتحمل ديونًا فرنسية قاربت خمسة ملايين دولار أمريكي. وبعد الاستقلال لجأت فرنسا إلى الإلغاء الفوري للتسهيلات الجمركية الممنوحة للسلع الصادرة من غينيا، وكذلك إيقاف كل المساعدات المالية الموجهة لها. حاولت فرنسا بذلك خلق فوضى اقتصادية في غينيا، مما يسبب عدم الرضا تجاه

1- "العلاقات الفرنسية الغينية"، "السابع من ديسمبر عام 1958"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 04-00776761-110(1).

أداء الحكومة، ومن ثمّ يعطي ذريعة لفرنسا للتدخل[1].

وبعد أن أعلنت غينيا الاستقلال قطع الفرنسيون كل العلاقات الاقتصادية معها، فأوقفوا المساعدات المالية، محاولين أن يجبروا غينيا على الدخول إلى حيز الاتحاد الفرنسي، وفي الوقت نفسه لتكون عبرة للمستعمرات الفرنسية الأخرى حتى لا تفكر في الاستقلال. وخلال عامي 1958 و1962 استخدمت فرنسا جميع الوسائل للضغط على غينيا. وطبقًا لذكريات بعض الموظفين الذين زاروا غينيا في تلك الآونة[2]، فإن فرنسا بعد استقلال غينيا سحبت فورًا جيوشها وموظفيها من هناك، حتى معلمو اللغة الفرنسية انسحبوا مع انسحاب القوات الفرنسية. وحمل المنسحبون أثناء خروجهم كل ما يمكن حمله، والأشياء التي لم يتمكنوا من حملها دمروها تمامًا، قطعوا أسلاك الهاتف، «وهدموا المساكن الصغيرة». عند الاستقلال كانت الخزانة فارغة تمامًا. وكانت إمدادات المواد الغذائية تعتمد على فرنسا بشكل كامل، فأوقفت فرنسا إمدادات الطعام لغينيا[3]. ولم تحقق العقوبات الاقتصادية الفرنسية النتائج المرجوة. وعندما زار رئيس وفد الاتحاد العام لدول إفريقيا جنوب الصحراء كاباه مامادي الصين عام 1959 تحدث عن الوضع في غينيا قائلًا:

إن غينيا هي أول دولة تحصل على الاستقلال (من بين المستعمرات الفرنسية في إفريقيا)، وبدأت منذ ذلك الحين طريقها الخاص. عند الاستقلال كانت الخزانة خاوية تمامًا، وتوقع الفرنسيون أننا في خلال شهرين سوف نعود ثانية إلى فرنسا، ولكننا كنا نفضل الموت جوعًا على الحياة في نير العبودية. وخلال ثلاثة أشهر تحسن الوضع بعض الشيء، واستطعنا أن نصلح خطوط الهاتف التي قطعها الفرنسيون عند خروجهم. وخلال ستة أو سبعة أشهر بعد الاستقلال عادت الأمور لطبيعتها على

1- "الأوضاع السياسية بعد استقلال غينيا والتوجهات المستقبلية"، "الثامن عشر من أكتوبر عام 1958"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 08-00005-108(1).

2- "تسجيل اجتماع نائب رئيس الوزراء السيد تشين إي مع ممثل الحكومة الغينية السيد ديافادو"، "الثاني عشر من أكتوبر 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 03-00057-108(1)؛ "تسجيل اجتماع ليو شاو تشي مع السيد مامادو السكرتير العام لاتحاد العمال الغيني"، "العشرين من مايو عام 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

3- "برقيات تشمل طلبات وتوجيهات حول مساعدة غينيا بعشرة آلاف طن من الأرز"، "من الثالث والعشرين من أبريل حتى الخامس والعشرين من نوفمبر من عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00032-108(1)؛ "محاضر الاجتماعات الخمسة التي عقدها رئيس الوزراء شواين لاي مع الرئيس الغيني والنقاط المنفصلة التي ضمتها الاجتماعات"، "من الثاني والعشرين للسادس والعشرين من يناير عام 1964"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00627-203.

كل المستويات[1].

ولكـن فرنسـا لـم تتقبل خسـارتها فـي غينيا. وفي عـام 1962 حلـت بغينيا كارثة مـا، وكان الوضع الاقتصـادي فـي غايـة السـوء، ولـم يكتـفِ الفرنسـيون بالعقوبـات الاقتصاديـة التـي فرضوهـا علـى البـلاد، ولكنهـم اشـترطوا علـى غينيـا أن تشـتري مـا يلزمهـا مـن السـلع الفرنسـية بالنقـد الأجنبـي، والأدهـى أنهـم أغرقـوا السـوق الغيني بكميـات كبيرة مـن الأوراق النقدية المـزورة، الأمر الذي جعل أسـعار السـلع تتضاعـف مـن مرتين لثلاث مـرات. وبالإضافة إلى ذلك خلقت فرنسـا رأيًـا عامًّا معاديًا لغينيـا واسـتمرت الصحـف ومحطـات الراديـو الفرنسـية في الهجـوم عليها[2].

لقـد واجهـت غينيـا المسـتقلة حديثًـا ضغوطًـا خارجيـة هائلـة علـى المسـتويين السياسـي والاقتصـادي.

**(2) المساعدات الخارجية لغينيا في بداية فترة تأسيس الدولة:**

الأوضـاع السياسـية والاقتصاديـة فـي بدايـة تأسـيس الدولـة فـي غينيـا حتمـت القبـول الطوعـي للمسـاعدات الخارجيـة، وذلـك لتثبيـت دعائـم النظـام السياسـي وحمايـة الاسـتقلال الوطنـي. ونظرًا لأن قائـد حركـة التحـرر الوطنـي فـي غينيا أحمد سـيكاتوري «قد تأثـر بالفكر الماركسـي، فقد كانت علاقاتـه وطيـدة مـع الحزب الشـيوعي الفرنسـي قبل عـام 1952، وتقلد نائـب رئيس الاتحـاد العالمي للنقابـات العماليـة؛ أمـا الآن فقـد ابتعـد عن الحزب الشـيوعي الفرنسـي، واتخذ موقفًا سياسـيًّا يميل ليسـار الوسـط»[3]، بحثت غينيا في أول الأمر عن مسـاعدات من دول المعسـكر الاشـتراكي، وتلقت بالفعـل مسـاعدات من تلـك الدول.

وطبقًــا للبرقيــة التــي أرســلها الســفير الصينــي فــي المجــر فــي الثانــي والعشــرين مــن

1- "تسجيل اجتماع ليو شاو تشي مع السيد مامادو السكرتير العام لاتحاد العمال الغيني"، "العشرين من مايو عام 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

2- "محاضر الاجتماعات الخمسة التي عقدها رئيس الوزراء شواين لاي مع الرئيس الغيني والنقاط المنفصلة التي ضمتها الاجتماعات"، "من الثاني والعشرين للسادس والعشرين من يناير عام 1964"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00627-203.

3- "الأوضاع السياسية بعد استقلال غينيا والتوجهات المستقبلية"، "الثامن عشر من أكتوبر عام 1958"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 08-00005-108(1).

فبراير عام 1959، فقد طلب وفد حكومة غينيا من دول التشيك، ألمانيا الشرقية، بولندا، والمجر تقديم مساعدات عاجلة. ولم تقتصر المساعدات على المواد العينية، وإنما تضمن طلب المساعدات كل الخبرات التي يحتاجها بناء النظم الجديدة. كما استجابت الدول الاشتراكية بشكل فعال لطلب المساعدات الذي تقدمت به دولة غينيا.

وطبقًا لما ذكره نائب وزير الخارجية المجري شالكه، فإن وفد حكومة غينيا أثناء زيارته للتشيك، ألمانيا الشرقية، بولندا، والمجر طلب من حكومات تلك الدول تقديم مساعدات عاجلة. فطلب على سبيل المثال معدات عسكرية، ومحطات إذاعية، بالإضافة إلى أنواع السلع كافة، كما طلب تقديم الخبرات والمشورة، بما في ذلك خبرات تنظيم الإدارات الحكومية والمسارح. وقدمت التشيك، ألمانيا الشرقية، وبولندا مساعدات «رمزية» مثل تقديم معدات عسكرية، سيارات، ومعدات لمحطات الإذاعة وغيرها.

وفي العشرين من مايو 1959 قام السكرتير العام لاتحاد العمال الغيني السيد مامادو بزيارة للصين، والتقى الزعيم ليو شاو تشي، وحينها أوضح مامادو السر وراء طلب غينيا للمساعدات من الدول الاشتراكية كالتالي:

بعد انسحاب فرنسا من غينيا أصبحت الحكومة الغينية مسؤولة عن كل شيء. ومال القادة إلى اتخاذ جانب الدول الشعبية الديمقراطية وليس الدول الرأسمالية، لأنه بعد الاستقلال كانت الدول الشعبية الديمقراطية هي أول الداعمين. لقد درست حكومة الحزب الوضع السياسي الداخلي للبلاد، ووجدت نفسها في خيار بين الاشتراكية والرأسمالية، فاختارت الاشتراكية. نضع الآن خطتنا (يشير إلى الخطة الخمسية للبناء)، ويشترك فيها الاتحاد السوفيتي من خلال ألمانيا الشرقية والتشيك، ولكن الخطط لم يبدأ تنفيذها بعد. لدينا الآن جنرال تشيكي وفنيون من ألمانيا الشرقية، كما أن المعدات كافة التي نحوزها أخذناها من الدول الشعبية الديمقراطية[1].

بما أن غينيا اختارت طريق الاشتراكية فلا بدَّ من بناء وتحسين النظم الاشتراكية داخل البلاد، أما على الصعيد الدولي فيجب عليها أن تعتمد على الدعم المقدم من

---

1- "المساعدات المقدمة من بولندا، المجر، ألمانيا الشرقية لغينيا"، "من الثاني والعشرين حتى السادس والعشرين من فبراير عام 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 02-01337-109(1).

المعسكر الاشتراكي وأن تشارك في الكفاح المستمر ضد قوى الاستعمار. وفي سبيل هذا الهدف كان على غينيا أن تستغني عن المساعدات المقدمة إليها من خارج المعسكر الاشتراكي. ويرد في الفقرات القادمة تقرير التحقيقات التي أعدها قطاع التحقيقات باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في غينيا.

إن الحزب الديمقراطي في غينيا في حاجة ماسة للمساعدات الآتية من كل الجهات من أجل تطوير الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال؛ إن هذا الحزب في الوقت نفسه عبارة عن تنظيم جبهوي وطني متحد يضم جميع الطبقات من الاتجاهات اليمينية واليسارية، كما أنه في حاجة إلى رفع راية مكافحة الاستعمار لحماية الاستقلال الوطني والوحدة الداخلية؛ ومن ناحية أخرى لا تزال التهديدات الإمبريالية الفرنسية في أوجها، وتحتاج في مقاومتها إلى الاستعانة بالسياسات الدبلوماسية السليمة للحصول على المساعدات الدولية والدعم. ومن ثمّ فإن حكومة غينيا تتخذ منذ قرابة العام سياسات خارجية تميل إلى الوسط والحياد. وطبقًا للأحوال الحالية، فإن هذه السياسات مستمرة حتى الآن.

إن العلاقات بين غينيا والدول الاشتراكية سوف تشهد تحسنًا في المستقبل لأسباب عديدة ومنها: ( أ ) أن الصراع السياسي بينها وبين فرنسا ما زال مستعرًا. إن فرنسا منذ استقلال غينيا تستخدم جميع الدول المشاركة في تجمعات غرب آسيا لكي تضر المصالح الاقتصادية لغينيا، كما تأوي العناصر الهاربة والمطلوبة من قبل الحكومة الغينية، كما تحيك المؤامرات الهادفة لإسقاط الحكومة في غينيا. ومن ناحيتها ساندت غينيا بشكل فعال الكفاح الذي يخوضه اتحاد الشعب الكاميروني ضد فرنسا، كما اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر. كما تحاول غينيا جاهدة أن توسع من تأثيراتها السياسية ولا سيما في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء، كوناكري أصبحت الآن مركز الحركات الوطنية في غرب إفريقيا. والاتحاد العام لإفريقيا السوداء الذي يقوده سيكاتوري بلغ عدد أعضائه 800 ألف عضو، وهو أنشط القوى المعادية لفرنسا في الدول السبع التابعة لفرنسا. وفي خضم هذا الكفاح اعتمدت غينيا على دعم وتأييد المعسكر الاشتراكي. (ب) تعتمد غينيا كذلك على المعسكر الاشتراكي على المستوى الاقتصادي. فقد بلغت نسبة صادرات غينيا إلى الدول الاشتراكية أكثر

من 40% من إجمالي صادراتها، ومن أبرز الصادرات الموز والقهوة وغيرها من السلع التي تشهد الأسواق الرأسمالية فوائض كبيرة منها (على سبيل المثال تبلغ الفوائض السنوية لإنتاج القهوة نصف إجمالي استهلاك القهوة). وتسعى الحكومة الغينية في الوقت الحالي إلى زيادة الصادرات من خلال رفع إنتاجية القهوة إلى أربعة أضعاف وزيادة إنتاجية محصول الموز للضعف، وكل هذا سيجعل غينيا في حاجة ماسة لأسواق الدول الاشتراكية. وفي الوقت نفسه فإن غينيا في حاجة ماسة لتطوير الصناعة، ولكن الأموال اللازمة والتقنيات الضرورية لن تتحصل عليها إلا من خلال المساعدات الخارجية. لقد وقعت الحكومة الغينية اتفاقيات للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية مع العديد من الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي، التشيك، المجر، بولندا، وألمانيا الشرقية، سيرسل الاتحاد السوفيتي 140 مليون روبل في صورة قروض طويلة الأمد منخفضة الفائدة، وهو ما يعادل نسبة 87.7% من إجمالي استثمارات خطة السنوات الثلاث. أما الدول الأربع الأخرى فستساعد غينيا على تأسيس بعض المصانع الضرورية للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك تدرب تلك الدول الفنيين والعسكريين في غانا[1].

وفي عام 1959 وضعت غينيا «خطة السنوات الثلاث» التي تهدف للتنمية الاقتصادية، وهي الخطة التي تعتمد الغالبية العظمى من مشاريعها على مساعدات الدول الاشتراكية. وبنهاية فترة «خطة السنوات الثلاث» ستكون غينيا قد أسست لعلاقات متينة مع الدول الاشتراكية قائمة على المساعدات. وطبقًا للأخبار الواردة عن السفير الصيني في غينيا في الرابع من أكتوبر 1961 فإن:

خطة السنوات الثلاث للبناء الاقتصادي في غينيا تشمل أكثر من مئتي مشروع، من بينها مشروعات كبيرة ورئيسة، الغالبية العظمى منها تقام من خلال مساعدات الدول الاشتراكية. وبالإضافة إلى الصين، فإن المشروعات القليلة التي تتولاها بقية الدول انتهت الأعمال الإنشائية بها ولم تعمل بعد، والغالبية العظمى من المشروعات جارٍ العمل بها. ويقال إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبدأ في التدخل، ولكن الأمر لم

1- "تسجيل اجتماع ليو شاو تشي مع السيد مامادو السكرتير العام لاتحاد العمال الغيني"، "العشرين من مايو عام 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

يعلن حتى الآن[1].

وبرغـم أن غينيـا تعتمـد بشـكل كبيـر علـى المعسـكر الاشـتراكي، إلا أن سـيكاتوري لـم يتخـذ الخـط السياسـي «المنحـاز» الـذي اتخذته الصين فـي بداية تأسـيس الدولة. وهو الأمـر الذي حتمته الأوضـاع العالميـة والمحليـة لغينيـا، وهـي الأوضـاع التـي تجلت فـي النقـاط التالية:

( أ ) إن اسـتقلال غينيا بشـكل تام عن فرنسـا أمر في غاية الصعوبة وتنتج عنه مشـكلات وصعوبات جمـة. ففرنسـا أهـم الأسـواق بالنسـبة لغينيـا؛ كمـا أنهـا مـا زالـت تسـتخدم الفرنـك الفرنسـي؛ كمـا تسـتحوذ فرنسـا علـى أجـزاء مـن الاسـتثمارات الصناعيـة والزراعيـة هنـاك. ولذلك كله فمـن المحتم أن تظهـر الحلول الوسـط بيـن الطرفين.

**(ب)** من الناحية السياسـية هناك توهم كبير بأنه يمكن الاسـتعانة بالدعم الأمريكي لتحقيق الوحدة فـي غـرب إفريقيـا. كما أن هناك آمالًا كبيرة معلقة على المسـاعدات الأمريكية، والسـفير الغيني في الولايـات المتحـدة الامريكيـة يناقـش مع الجانـب الأمريكي أمر المسـاعدات منذ ديسـمبر الماضي. ومن ناحية أخرى تتحصل غينيا على احتياطي النقد الأجنبي لديها سـواء بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسـترليني مـن خـلال تصدير الخامات المعدنيـة؛ كما أن معظم الدخل المالـي للبلاد يأتي من خلال الشـركات الثـلاث الكبـرى العاملـة في التعدين، وتسـاهم شـركة فو لي يا للبوكسـيت بمـا يقارب ربع الدخـل المالـي. ولذلـك فـإن الاعتمـاد على الاسـتثمارات الإمبريالية ولا سـيما الأمريكيـة منها لتطوير قطـاع التعديـن فـي غينيـا خرافـة كبرى. إن الولايـات المتحدة الأمريكيـة لن تكتفي بالاسـتحواذ على موارد غينيا الاسـتراتيجية فحسـب، بل سـتضع في الحسـبان العلاقات المتينة التي تربط غينيا بدول إفريقيـا السـوداء التابعـة لفرنسـا، وسـتحاول جاهـدة أن تحـول غينيـا لرأس جسـر تهاجـم من خلاله القـوى الفرنسـية فـي إفريقيـا السـوداء، فالولايـات المتحـدة فـي هذا الصدد تسـتعمل سياسـة صيد الأسـماك الكبيرة بالخيوط الطويلة. ولذلك هناك احتمالية أن تتعرض غينيا في المسـتقبل لمحاولات

---

1- "الأوضاع الداخلية الحالية في غينيا والتوجهات الدبلوماسية (بيانات مصدرها استطلاعات الرأي)"، "العاشر من ديسمبر 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

الاستمالة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وخلال زيارته وفد الصين في لجنة التضامن الأفروآسيوية شرح سيكاتوري بنفسه الأسباب التي دعت غينيا إلى تبني سياسة الوسط في علاقاتها الخارجية على النحو التالي:

وبعد أن شرح سيكاتوري بشكل مفصل النظام الحاكم في غينيا والدور القيادي للحزب قال: إن النظام الحاكم في غينيا شعبي ديمقراطي، وهو قائم على ديكتاتورية الشعب الديمقراطية، ولو تناولنا الأمر من الناحية الشكلية فإن غينيا يمكن تصنيفها كدولة شعبية ديمقراطية، ولكننا الآن لا نطلق عليها هذه التسمية، ونؤيد الوسط المحايد، وهذا اتجاه حددته أوضاعنا الحالية ومصالحنا طويلة الأمد، وحددته كذلك أوضاع القارة الإفريقية شديدة الخصوصية. إن غينيا أشبه بجزيرة منعزلة تحيط بها الإمبريالية من كل مكان، تحيطنا من الجهات الأربع دول يحكمها الاستعمار. تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في ليبريا، وتتحكم فرنسا في السنغال والسودان الفرنسي (مالي حاليًا)، وتتحكم المملكة المتحدة في غانا. إن الوسط الحيادي الذي نؤيده ليس الحياد بين الإمبريالية والقوى الوطنية، وإنما هو بغرض تدعيم الوحدة بيننا وبين قوى الاستقلال الوطني. نحن نعادي الإمبريالية ونصادق من يكافحها. ولذلك فإن سياساتنا لا بدَّ أن تأخذ في الاعتبار إفريقيا بكاملها، إن سياساتنا هي سياسات القارة الإفريقية، نتكلم عن غينيا قليلًا ونتكلم عن قارة إفريقيا كثيرًا، لا ننظر إلى استقلال غينيا باعتباره هدفنا، علينا أن نجعل إفريقيا بالكامل تحصل على استقلالها. إذا استمعت غينيا إلى فرنسا فقط أو المملكة المتحدة فقط، فلا ريب أنها ستتهاوى[2].

وفي عام 1959 زار سيكاتوري الولايات المتحدة الأمريكية، وحينها صرحت الولايات المتحدة بشكل واضح عن رغبتها في تقديم مساعدات لغينيا. ولو كان الأمر كذلك فلماذا لم تتلقَّ غينيا بنسًا واحدًا من المساعدات الأمريكية حتى في أحلك أزماتها خلال الفترات الأولى من بناء الدولة؟

---

1- "ترتيبات مشروعات المساعدات الموجهة لغينيا"، "من الرابع من أكتوبر 1961 حتى الرابع والعشرين من يناير 1962"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 04-00720-108.

2- "الأوضاع الداخلية الحالية في غينيا والتوجهات الدبلوماسية (بيانات مصدرها استطلاعات الرأي)"، "العاشر من ديسمبر 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

وفي عام 1964، وعندما زار رئيس الوزراء شواين لاي غينيا تحدث معه الرئيس سيكاتوري حول حصول غينيا على المساعدات الأمريكية.

وكان من بين ما قاله: أتحدث الآن عن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. زرتها في عام 1959، كانت أخبار المساعدات الأمريكية لغينيا تتصدر الصفحات الأولى من الجرائد هناك، ولكنني في ذلك الوقت رفضتها تمامًا، وقلنا حينها إننا نزور الولايات المتحدة ليس لمد الأيدي وإنما لتوضيح أحوال القارة الإفريقية. في عام 1958 خصصت لنا الولايات المتحدة بعض الأماكن لطلابنا ليدرسوا هناك، ولكننا لم نستخدمها. وفي عام 1962 بدأنا في قبول المساعدات الأمريكية. بدأنا في ذلك العام التواصل مع الحكومة الأمريكية. قدمت لنا الأرز والدقيق، ولكنهم استخدموا عبواتهم الخاصة وهو ما لم نقبله، واستمر الرفض من جانبنا حتى وافق الأمريكان على استخدام عبوات قديمة لا تحمل أي كلمات على أن نعبئه بطريقتنا، وحينها وافقنا على قبول خمسة آلاف طن من الأرز، وكان هذا بعد أن وافقنا على قبول عشرة آلاف طن من الأرز من جانبكم. وفي ذلك الوقت لم تكن غينيا تعاني من أوراق النقد المزورة فحسب، بل شهدت البلاد كارثة الجفاف، ولم يستطع الفلاحون الحصول حتى على البذور اللازمة للزراعة. ومنذ الاستقلال كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقترح دائمًا إرسال الفنيين التابعين لفرق السلام، وكنا نرفض ذلك. لقد سحبت فرنسا عند انسحابها من غينيا المعلمين، وخلت العديد من المدارس في غينيا منهم، ومن هذا المنطلق قبلنا وجود معلمين للغة الإنجليزية. منحتنا الولايات المتحدة بعد ذلك 30 مليون دولار أمريكي لشراء ما يلزمنا من سلع، وكان رد الفعل الفرنسي عنيفًا تجاه هذه الخطوة. يوجد في غينيا حاليًا ما بين ثلاثين وأربعين معلمًا أمريكيًّا لتدريس اللغة الإنجليزية. طرحت الولايات المتحدة أن ترسل ثلاثمئة فني متخصص في الزراعة، الغابات، والطرق العامة. على أن تتكفل الحكومة الأمريكية بمصروفاتهم كافة. ولم نقبل من هذا العدد إلا ثلاثين خبيرًا زراعيًّا. لقد رفضنا التوقيع على أي مستندات رسمية تحتوي على أي شروط للمساعدات، وقلنا إن الأمر إذا كان كذلك فإن الأفضل أن تستبقوا مساعداتكم لأنفسكم[1].

1- "المضامين الهامة لمحادثات رئيس غينيا مع وفد التضامن الإفريقي الآسيوي"، "الثامن عشر من أبريل 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 03-00106-108(1).

**(3) المساعدات الصينية لغينيا:**

في الوقت الذي تعرضت فيه غينيا خلال المراحل الأولى من بناء الدولة إلى الحظر الاقتصادي الخارجي، قدمت لها الصين على الفور مساعدات عينية، وكان الأرز في المقام الأول. ومع اقتراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في غينيا من الاستقرار بدأت الصين في تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية لها، مما ساعد غينيا على تطوير الاقتصاد الوطني. وفي ظل تلك الظروف كانت المساعدات الصينية الموجهة لغينيا تصدر بشكل أساسي عن اعتبارات سياسية ومنها توسيع الجبهة العالمية المتحدة للسلام، تدعيم التحالفات المناوئة للإمبريالية والهيمنة والاستعمار؛ تطوير العلاقات الودية بين البلدين، حصار نظام شيانغ كاي شيك؛ التعريف بأحوال التنمية في الصين وتقديم التجربة الصينية في هذا الصدد، وتوسيع التأثير العالمي للصين؛ أما اعتبارات الجانبين الاقتصادي والتجاري فقليلة للغاية، وتحل في مرتبة ثانوية، فحتى تطوير العلاقات التجارية مع غينيا جاء لهدف سياسي[1].

**( أ ) الأرز الصيني في غينيا:**

كانت المساعدات الصينية الأولى لغينيا مساعدات عينية، وكانت عبارة عن مواد غذائية[2].

واجهت غينيا في بداية استقلالها خطر المجاعة، وكان المحصول الأول للأرز بعد الاستقلال ضعيفًا للغاية، وفي الوقت نفسه قطعت فرنسا إمدادات الطعام عن غينيا. كان حل مشكلة إمدادات الغذاء بشكل سليم وفعال بمثابة قضية حياة أو موت بالنسبة للنظام السياسي الجديد. وفي أبريل من عام 1959، وبرغم أنه لم تكن توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين الصين وغينيا، إلا أن وزير الاقتصاد في حكومة غينيا طلب من الصين المساعدة بكميات من الأرز، وكان طلبه من خلال السفير الصيني في

1- "محاضر الاجتماعات الخمسة التي عقدها رئيس الوزراء شواين لاي مع الرئيس الغيني والنقاط المنفصلة التي ضمتها الاجتماعات"، "من الثاني والعشرين للسادس والعشرين من يناير عام 1964"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00627-203.

2- طبقًا إلى الملف رقم 04-00722-108 من ملفات وزارة الخارجية المعنون باسم "حول تحسين الفائض التجاري بين الصين وغينيا"، "من السادس والعشرين من مايو وحتى الحادي والعشرين من يونيو عام 1961، فإن السفارة الصينية في غينيا عندما ذكرت العلاقات التجارية بين البلدين قدمت اقتراحًا لوزارتي الخارجية والتجارة الخارجية بأن يتم الالتفات للاعتبارات السياسية في ما يخص العلاقات التجارية مع غينيا، وعدم النظر لوجهات النظر التجارية فحسب، ووافق الوزيران على هذا الاقتراح".

سويسـرا. واسـتجابت الصيـن علـى الفـور. وفي مايو من عـام 1959 وصل الأرز الصينـي إلى كوناكري عاصمة غينيا.

كان إرسـال الصيـن لشـحنة الأرز ينطلـق مـن اعتبارات سياسـية بحتـة. وفي مايو مـن نفس العام زار السـكرتير العـام لاتحـاد العمـال الغينـي ورئيس وفد الاتحاد العـام لدول إفريقيا جنـوب الصحراء كابـاه مامـادي الصيـن، والتقـى فـي العشـرين مـن مايو بالزعيم ليو شـاو تشـي، وتحدث معـه حينها عـن مسـاعدات الأرز التي قدمتها الصيـن لغينيا.

قـال كابـاه: أتقـدم بالشـكر والعرفـان للحكومـة الصينيـة علـى مسـاعدتنا بخمسـة آلاف طن من الأرز، بينمـا رد الزعيـم الصينـي قائـلًا: لا داعـي للشـكر، إن خمسـة آلاف طن مـن الأرز كمية صغيرة للغايـة، لا داعـي للشـكر بخصوصهـا، سـوف نقـدم فـي المسـتقبل مسـاعدات أكثـر حسـب قدراتنـا. نسـاعد بعضنـا بعضًـا، دوركـم فـي غـرب إفريقيـا مهم لنـا بشـكل لا يمكنكم تصـوره، تقومـون بدور عظيـم ضـد القـوى الإمبرياليـة، تكافحونهـا، تسـببون لهـا المشـكلات والصعوبـات، وهـذا مفيـد لنـا. وبالمثـل فـإن كفاحنـا ضـد الإمبريالية مفيـد للغاية لكم، ولذلك نسـاعد بعضنا بعضًا قدر المسـتطاع، بضعـة أطنـان مـن الأرز أو بعـض الأشـياء، كلهـا أمـور بسـيطة، بعض الأشـياء التـي تحتاجونها سـوف نبيعهـا لكـم إذا كانـت لديكـم، وإذا كنـا فـي حاجـة لأشـياء لديكـم فسـوف نشـتريها منكـم. سـوف نـدرس الأوضـاع وسـنقدم المسـاعدات المتبادلـة الممكنـة، ولكـن هـذه ليسـت النقطـة الأساسـية، النقطـة الأساسـية هـي الكفـاح ضد الاسـتعمار[1].

لاقـى الأرز الصينـي ترحيبًـا عميقًـا مـن الجانب الغينـي. وطبقًا للتقارير التي أرسـلها السـفير لاي يـا لـي عـن محادثاتـه مع سـفير غينيا في فرنسـا بتاريـخ 18 يوليـو 1959، فـإن الأرز الصيني قد لاقى اسـتجابة مختلفـة من الجانب الغينـي بالمقارنة بـالأرز الأمريكي.

قـال لاي يـا لـي[2] كذلـك إنـه زار العديـد مـن البلـدان والتقـى الكثيـر مـن الشـعوب منـذ

---

1- للاستزادة حول عملية مساعدة الصين لغينيا بالأرز مرتين عامي 1959 و1960 انظر "تقديم الصين لغينيا مساعدات الأرز"، "من السابع عشر من مارس وحتى الخامس والعشرين من يونيو 1959"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 02-00137-108(1)، وكذلك انظر "برقيات تشمل طلبات وتوجيهات حول مساعدة غينيا بعشرة آلاف طن من الأرز"، "من الثالث والعشرين من أبريل حتى الخامس والعشرين من نوفمبر من عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00032-108(1).

2- "تسجيل اجتماع ليو شاو تشي مع السيد مامادو السكرتير العام لاتحاد العمال الغيني"، "العشرين من مايو عام 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00058-108.

استقلال غينيا، والبلدان والشعوب تنقسم في رأيه إلى قسمين، القسم الأول عبارة عن أصدقاء بشكل مؤقت، والقسم الثاني أصدقاء تجمعهم الأهداف المشتركة واللغة المشتركة. في الوقت الذي وصل فيه الأرز الصيني كانت غينيا قد استقبلت خمسة آلاف طن أخرى من الأرز الأمريكي، بيد أن الصحافة الغينية لم تغطِّ هذا الخبر، ولم تغطه إلا الصحف الأمريكية والفرنسية. رحب الشعب الغيني بالأرز الصيني، فطريقة تقديم المساعدات والطرف المانح لها أهم من المساعدات ذاتها[1]. وحتى إذا لم يكن هناك إرسال للأرز، فإن هناك دعمًا معنويًّا وبطريقة محترمة. وبالنسبة للأرز الصيني، فإن الرئيس الغيني ورئيس الوزراء ووزير الخارجية عبروا جميعًا عن شكرهم وامتنانهم بشكل رسمي. أما بالنسبة للأرز الأمريكي، فبرغم أنه معبأ بشكل جيد، إلا أن شعبنا يعرف الفرق[2]، ويعرف ما يختبئ خلف عبوات الأرز الأمريكي المتقنة. كما عبر بالنيابة عن الحكومة عن أسمى التمنيات للصين حكومة وشعبًا[3].

وفي أواخر يناير وأوائل فبراير من عام 1960 استقبلت الحكومة الغينية وفدًا من حكومة شيانغ كاي شيك، وقام ممثل السفارة الصينية في غينيا السيد جاو يوان بالاحتجاج لدى السكرتير العام للحكومة الغينية، ونشبت خلافات بسيطة بين الصين وغينيا. وفي أوائل عام 1960 ضربت أزمة نقص الأرزالبلاد مرة ثانية. وتصادف أن قام لياو تشانغ جه وليو نينغ إي بزيارة غينيا، كما قابل ليو نينغ إي عندما كان في باريس صديقه القديم ديالو عبد الله الوزير الغيني المفوض في غانا وسلف سيكاتوري، وتفاهما حول هذا الموقف. وفي السادس عشر من أبريل 1960 تقدم لياو وليو بالإضافة إلى السفير الصيني في غينيا كه خوا باقتراح مشترك بإرسال مساعدات الأرز مرة ثانية إلى غينيا. وفي ما يلي نص الاقتراح.

الرفيق جوان شياو بينغ مسؤول إدارة آسيا وإفريقيا بوزارة الخارجية:

تعاني غينيا من نقص سنوي في المواد الغذائية يتراوح مقداره بين أربعين ألف إلى خمسين ألف طن، وتعتمد على الاستيراد لسد الفجوة. وبعد إصلاح العملة توقفت

1- يشير إلى السفير الفرنسي في غينيا.

2- أضيف البنط العريض بواسطة الكاتب.

3- يشير إلى غينيا.

إمـدادات الحبـوب الفرنسـية تمامًا، كما بدأ التجار الفرنسـيون في اكتناز واحتكار السـلع، الأمر الذي أدى فـي الوقـت الحاضـر إلـى التضخـم والنقـص. وفـي نهايـة الشـهر الماضـي بـذل السـفير قصارى جهـده ليشـتري الأرز فلـم يسـتطع الحصـول إلا على خمسـة كيلوجرامات فحسـب، وهذا الشـهر لم يسـتطع شـراء أي كميـة. تخبرنـا الجماهيـر هنـاك أنـه لا يوجـد أرز، والأرز الصينـي الـذي تم إرسـاله فـي السـابق انتهـى تمامًـا. وحسـب ما قاله السـفير باو فإنـه عرض أن يبـادر بتقديـم البطاطس، كما تقدمـت غينيـا بطلـب للاتحـاد السـوفيتي وألمانيـا الشـرقية وهولنـدا لتقديـم الزبـد الأصفـر، وعلـق سـفراء الـدول الشـقيقة آمالهـم علـى الصين لتفعـل الـلازم. ومؤخرًا صرح الرئيس سـيكاتوري بشـكل علنـي فـي كانـكان أن غينيـا لا تتسـول المسـاعدات لإطعـام شـعبها، وإنمـا يريـد مـن أصدقـاء غينيا أن ينظـروا إلـى أحوالهـا ويمدونهـا بمـا ينقصهـا ولا ينتظـرون أن تتقدم غينيـا بالطلـب، فكرامة غينيا تأبـى أن تفعـل ذلـك. وعندمـا قـدم السـفير كـه أوراق اعتماده قـال سـيكاتوري إنه «يأمـل أن يكون التعـاون بيـن البلديـن مفيـدًا لتنفيـذ خططنـا التنمويـة الاقتصاديـة والثقافيـة». واليـوم زار نينـغ إي السـيد ديالـو عبـد اللـه (الوزيـر الغينـي المفـوض فـي غانـا وسـلف سـيكاتوري، وهـو صديـق قديم لنينـغ إي فـي باريـس)، وتطـرق الحديـث بينهمـا إلـى الاحتياجـات الواقعيـة لغينيـا، وكانـت المـواد الغذائيـة هـي محـور الحديـث بينهمـا. نعـرف جميعًـا أن غينيـا قـد أخـذت مكانهـا بيـن معارضـي الإمبرياليـة، وارتبطـت بعلاقـات صديقـة مـع المعسـكر الاشـتراكي، كمـا أن تأثيرها فـي إفريقيا ليس بالقليـل، ولـم يكـن أداء حكومـة غينيـا وأحزابها سـيئًا وقت انعقـاد المؤتمر الإفريقي الآسـيوي، وأنها تناوئ الإمبريالية والاسـتعمار، بشـكل عام لا يمكن للإمبريالية أن تتفق مع الاسـتعمار بسـلام (هناك بعـض العناصـر الوطنيـة التقدميـة فـي إفريقيا تـرى أن كوناكري قـد أصبحت «موسـكو الإفريقية»)، ولكـن غينيـا صغيـرة قليلـة أمام الضغـوط الإمبرياليـة، إن مد أيدينا بمسـاعدة غينيا فـي وقت أزمتها سـيكون مفيـدًا للغايـة لنشـر التأثيـر الصيني فـي إفريقيا، نظـرًا لأن غينيا قد اختلفـت معنا في وقت سـابق فإنهـا لـم تتقـدم بطلـب مسـاعدات علـى الرغـم مـن أزمتهـا الحاليـة. وطبقًـا لذلك فإننـا نرى أن الصيـن يمكـن أن تبـادر بتقديـم كميـات مـن الأرز تتـراوح بيـن ثلاثيـن ألـف طن وخمسـين ألف طـن (جـزء منهـا يمكـن أن ينظـر إليـه باعتبـاره تـداولًا تجاريًّـا مخفضًـا)، وذلـك للتعبيـر عـن الدعم والمسـاندة، وإذا كان هـذا ممكنًـا فرجـاء إعـلام السـفارة الغينية بذلك.

لياو، ليو، كه[1]

وبعد استلام هذه البرقية أبلغ وزير الخارجية الصيني في الثلاثين من أبريل عام 1960 السفارة الصينية في غينيا بأن «الصين قد قررت التبرع بعشرة آلاف طن من الأرز من دون مقابل، وسوف يتم الشحن من طرفنا»، كما أن حكومة غينيا إذا كان لديها مطالب أخرى فيمكنها أن تنتظر زيارة الوفد الصيني لغينيا أو ترسل الحكومة الصينية وفدًا للمشاورات إلى الصين[2].

إن المرتين اللتين ساعدت فيهما الصين غينيا بالأرز قد صاغتا صورة إيجابية للغاية للصين بين القادة والموظفين والشعب الغيني. وبعد إرسال الصين لمساعدات الأرز الثانية والتي بلغت عشرة آلاف طن بفترة بسيطة، وفي منتصف يوليو 1960 كان الرئيس سيكاتوري عندما يذهب إلى أي مكان ليمارس الرقابة كان دائمًا يصطحب معه السفير الصيني في غينيا كه خوا، وخلال الأيام الثلاثة التي صاحب فيها كه خوا الرئيس سيكاتوري أثناء زياراته كان يقابل بحفاوة استثنائية.

كان تصرف سيكاتوري في منتهى الود، وفي كل مرة كان يلقي فيها خطابًا جماهيريًّا عامًّا كان يعرف الحضور بشخصي وأني سفير الصين في غينيا، ويقول إن الصين أكبر دولة في العالم بتعداد سكان يزيد على 650 مليون نسمة، وإن الصين مثلها مثل غينيا لم تخضع يومًا للاستعمار، ولذلك فإن الصين تشعر بشكل كامل بأوجاع ومصاعب غينيا، وإن الصين قد تحررت من خلال ثلاثين عامًا من الكفاح، وإن النموذج البطولي الذي دشنته الصين يلهم شعب غينيا، إن فرنسا قد حاولت أن تقضي على الشعب الغيني جوعًا عقب الاستقلال مباشرة، إلا أن الصين قد أنقذت هذا الشعب من خلال مساعداتها في المرة الأولى بخمسة آلاف طن من الأرز، ومساعداتها في المرة الثانية عندما أرسلت عشرة آلاف طن، والمرتان كانتا بلا مقابل. لن نخاف مواجهة فرنسا المستعمرة، لأن الصين تساندنا وتدعمنا. وعلى هامش المؤتمر الجماهيري المنعقد كان يتم عرض الأفلام الصينية، وكانت الجماهير

---

1- "تقديم الصين لغينيا مساعدات الأرز"، "من السابع عشر من مارس وحتى الخامس والعشرين من يونيو 1959"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 02-00137-108(1).

2- "برقيات تشمل طلبات وتوجيهات حول مساعدة غينيا بعشرة آلاف طن من الأرز"، "من الثالث والعشرين من أبريل حتى الخامس والعشرين من نوفمبر من عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00032-108(1).

تعبر عن ترحيبها وتشجيعها الحار مع كل لقطة، وكان العرض السينمائي مصحوبًا بدليل مترجم إلى اللغة الفرنسية أو اللغة المحلية. في البداية كنت أخطط أن أكون في مقاعد المتفرجين أشاهد العروض السينمائية معهم، بحيث لا أسبب لهم الانزعاج، ولكن المتحدث عن الرئيس بحث عني للحديث حول أوضاع وسياسات غينيا، وأدليت بعدة أحاديث طال منهما اثنان ليسجل كل منهما نصف ساعة تقريبًا. في تلك المرة لم أكن وحدي مع الرئيس، بل كان معي وزير الداخلية ووزير الإعلام، ولكنه دعاني وحدي لأن الطائرة العمودية الهليكوبتر ليس بها عدد كافٍ من المقاعد، وأصر الرئيس على أن أجلس وأن يجلس معي المترجم، وظل وزير الإعلام واقفًا (وهو الوضع الذي غيرته أكثر من مرة أثناء الرحلة). وبالإضافة إلى هذا كان الرئيس يفتح لي باب السيارة شخصيًا، كما كان يقدم أطباق الطعام لي وللمترجم، وعند تقديم الماء أو تقديم الورود أو الجلوس، كان يصر على أن أكون البادئ (وكنت أؤخر نفسي بعد الرئيس والمتحدث الرسمي من باب اللياقة[1]).

**(ب) "خطة السنوات الثلاث" والمساعدات الاقتصادية والتقنية الصينية لغينيا:**

**(1) احتياجات غينيا من المساعدات:**

إن طلب غينيا بخصوص المساعدات الصينية التقنية والاقتصادية قد بدأ منذ عام 1959، وفي ذلك الوقت لم تكن العلاقات الدبلوماسية الرسمية قد بدأت بين البلدين رسميًّا. وفي عام 1959 وضعت غينيا أول خططها الهادفة لتطوير وتنمية الاقتصاد، وسميت «خطة السنوات الثلاث»، وكانت تلك الخطة هي أول خطوة فعلية تأخذها الحكومة الغينية بخصوص تطوير الاقتصاد الوطني. وفي سبيل إكمال تلك الخطة، لم تقتصر احتياجات غينيا على رؤوس الأموال، وإنما امتدت الاحتياجات إلى العديد من العناصر ومنها التقنيات، المعدات، القوى العاملة، والخبرات والتجارب التنموية.

وفي مايو من عام 1959 وبعد إعلان الصين عن مساعدات الأرز الثانية لغينيا، التقى السفير كه خوا ببعض موظفي الحكومة الغينية ذوي الصلة، واستوعب من خلالهم احتياجات غينيا الفعلية، وذلك في سبيل تطوير التعاون الاقتصادي والتقني

1- "برقيات تشمل طلبات وتوجيهات حول مساعدة غينيا بعشرة آلاف طن من الأرز"، "من الثالث والعشرين من أبريل حتى الخامس والعشرين من نوفمبر من عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00032-108(1).

بين البلدين بشكل سلس فعال.

وفـي الثانـي مـن فبرايـر التقى كه خـوا بالرئيس سـيكاتوري وأخبره بـأن الحكومة الصينية سـوف تمـد غينيـا للمـرة الثانيـة بعشـرة آلاف طـن مـن الأرز، وبحثـا سـويًّا إشـكالية التعـاون الاقتصـادي والتقنـي بيـن الصيـن وغينيـا. وعبـر سـيكاتوري عـن أمانيه بأن تسـاعد الصيـن غينيا في إجـراء البناء الاقتصـادي الهام.

وورد نـص الحديـث عـن الرئيس سـيكاتوري كالآتي: في المرة السـابقة تحدثت مـع الوزراء حول الخبـرات العظيمـة التـي تتمتـع بهـا الصيـن فـي مـا يخـص تأسـيس الشـبكات الإذاعية فـي المناطق الريفيـة، ويأمـل الجميـع أن تمـدوا يد المسـاعدة والعون لنا فـي هذا الجانب. كما نأمل في تأسـيس شـركة وطنيـة للشـحن البحـري كـي نتحكم فـي صـادرات المعـادن، فالصادرات السـنوية لشـركة فو لـي يا ضخمـة جدًّا.

لـم تكـن خطة السـنوات الثـلاث إلا خطة مبدئية، وسـتأتي بعدها خطط اقتصاديـة حقيقية تنفذ إنشـاءات هائلـة. ومـن ثـمّ فحتـى إن خلـت الاتفاقيـة الاقتصاديـة الأولـى مـن مشـروعات هندسـية ضخمـة، فـإن المسـتقبل يحمـل بين طياتـه مشـروعات حقيقية، وسـنحتاج المسـاعدات الصينية في بنـاء تلـك المشـروعات الهندسـية الضخمـة. وبطبيعـة الحـال فـإن دعمكم ومسـاعدتكم هـذه المرة ليـس مقصـورًا على المشـروعات التـي تتضمنها خطـة السـنوات الثلاث[1].

وفـي السـابع والعشـرين مـن مايـو التقـى كـه خـوا بديالـو عبـد اللـه، وتباحثـا فـي إشـكالية المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة لغينيـا. وأكـد ديالـو أن غينيا في حاجة ماسـة للاسـتعانة بالخبرات التنمويـة الصينيـة إلـى جانـب إمـدادات المواد الغذائيـة، بل إن تلـك التجارب يمكـن أن تكون أكثر أهميـة بالنسـبة لغينيـا مـن المسـاعدات الماديـة والعينيـة. وكان نـص الحـوار كالتالـي:

ديالـو: تحـدث معـي سـيكاتوري عـن الحـوار الـذي دار بينـه وبينكـم. لقـد قـال إن الصيـن تسـاعد غينيـا، ليـس لأن الصيـن دولـة غنيـة، ولكـن لأن دعمهـا لغينيـا إنمـا هـو مكافحـة

---

1- " تقارير زيارات السفير الصيني في غينيا مع الرئيس سيكاتوري"، "السادس عشر من يونيو عام 1960، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 06-00444-204(1).

للاستعمار. لا نستطيع أن نطالب الصين بأن تلبي احتياجاتنا كافة. هذه المرة كانت مساعدات الأرز هي الأنسب لحالتنا، وكنا راضين عنها تمام الرضا. في المستقبل وفي خضم الكفاح ضد الإمبريالية فإن المساعدات الغذائية ستظل هي أكثر ما تحتاج إليه غينيا. ومن ناحية أخرى نأمل أن تنقل الصين خبراتها في الصناعات الصغيرة إلى الجانب الغيني، وأن تدرب الكوادر اللازمة لتلك الصناعات. لقد وضعنا خطة، وتنفيذها هام للغاية للتنمية في غينيا. نأمل أن تبلغونا فورًا بملاحظاتكم في ما يخص البناء، فلديكم خبرات عالمية، وإطلاعنا على هذه الخبرات يمكن أن يوفر علينا العديد من الصعوبات، وهذا أهم حتى من المساعدات العينية.

إن المستشار الاقتصادي لغينيا السيد قاو شو لديه رؤية شاملة حول المساعدات التي يمكن للصين تقديمها. وقد أشار قاو شو بشكل خاص إلى أن مستوى التنمية في الصين يقارب مستوى التنمية في غينيا، ولذلك فإن الخبرات الصينية يمكن أن تشكل مرجعية هامة ومفيدة لغينيا .

إن الصين بإمكانها أن تقدم المساعدات لغينيا على المستوى الاقتصادي، وتلك هي أفضل المساعدات التي يمكن لغينيا أن تحصل عليها وأكثرها قيمة. إن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الصين وغيرها من الظروف مثل زيادة عدد السكان وتدني المستوى الثقافي تتشابه كلها مع الظروف التي تمر بها غينيا، ولذلك فإن التجربة الصينية ذات أهمية واقعية لغينيا، والظروف الصينية في تلك الجوانب أفضل كثيرًا بالمقارنة بباقي الدول الاشتراكية.

وفي خضم التواصل بين الجانبين، تقدم الجانب الغيني بشكل مباشر بطلب للمساعدات إلى الجانب الصيني، وتركزت تلك المساعدات حول مشروعات البناء الصناعي، كما تشعبت إلى عدد من الجوانب. وبشكل إجمالي كانت غينيا ترغب في مساعدة الصين في إنجاز بعض المشروعات الصناعية، ومن ثمّ يمكن تحقيق هدف بناء وإتمام النظم الصناعية بشكل سريع.

وفي بداية أكتوبر من عام 1959 قام السيد باري ديافاردو وزير التعليم الغيني بزيارة إلى الصين ممثلاً للحكومة الغينية، والتقى بشكل خاص بنائب وزير التجارة

الخارجية الصيني السيد لو شو جانغ. وخلال المحادثات التي جرت بينهما قام السيد ديافاردو بشرح مفصل حول الموارد، الأمور التجارية (بما فيها الصادرات الغينية، وتنظيم وإدارة التجارة الخارجية)، الأحوال المالية، والسياسات النقدية في غينيا، بالإضافة إلى خطط التنمية الاقتصادية، وإلى جانب التأكيد على رغبته في تطوير علاقات تجارية قائمة على المنفعة المشتركة مع الصين، عبر كذلك عن الرغبة في أن تكون الصين قادرة على مساعدة غينيا في القيام بالبناء الصناعي[1]. وفي يوليو من عام 1960 وبعد زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قرر سيكاتوري القيام بزيارات ودية إلى الاتحاد السوفيتي والصين. وطبقًا لما أدركته الصين فإن سيكاتوري يرغب أثناء زيارته للصين في إجراء محادثات مع القادة الصينيين حول المشكلات السياسية ذات الاهتمام المشترك، وبالإضافة إلى ذلك يرغب في طلب المساعدات الاقتصادية والتقنية.

وصل سيكاتوري إلى الصين، وكان مقصده أن يطلب الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والتقنية من الحكومة الصينية، بالإضافة إلى التعبير عن العلاقات الودية والصداقة. وفي الوقت نفسه كانت لديه الرغبة في فهم الإنجازات الصينية في ما يخص مجال البناء، والتعلم من تجاربها في نفس المجال.

**(2) حول مشكلات المساعدات الاقتصادية:**

وبالنسبة إلى التمويلات التي تحتاجها خطة السنوات الثلاث، فإلى جانب الاستثمارات الحكومية والمساعدات الخارجية، فإن هناك عجزًا يبلغ 7 مليارات و800 مليون فرنك غيني (بما يعادل 78 مليون يوان صيني). وبعد استقلال غينيا بوقت قصير قدم كل من الاتحاد السوفيتي والتشيك والحزب الشيوعي الفرنسي المتخصصين والمستشارين، وبرغم ذلك لم يدخل الأمر حيز التنفيذ بعد. ويتمنى الجانب الغيني أن تستطيع المساعدات الصينية حل تلك الصعوبات، كما طلب الجانب الغيني أن يوقع مع الصين عقودًا للتعاون الاقتصادي والتقني[2].

1- "طلب كبار الموظفين في غينيا للمساعدات الصينية وغيرها من تسجيلات المحادثات التي تمت معهم"، "من الثاني من مايو وحتى الرابع عشر من يوليو عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 03-00089-108(1).

2- "تسجيل المحادثات بين نائب وزير التجارة الخارجية الصيني لو شو جانغ ووفد الحكومة الغينية"، "السادس من أكتوبر 1959"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 07-00079-204(1)

كانت توقعات وطموحات الجانب الغيني مرتفعة للغاية تجاه المساعدات الخارجية، وكان الجانب الصيني متفهمًا هذه النقطة تمامًا، بيد أنه لم يكن مستعدًّا لها.

وفي أواخر يوليو من عام 1960 كتب الرئيس سيكاتوري بنفسه إلى الدول الاشتراكية ومنها الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الشرقية، التشيك، والصين يطلب منها المساعدات، وذلك لمساعدة بلاده على إتمام «خطة السنوات الثلاث»[1]. وطبقًا للبرقية التي أرسلتها السفارة الصينية في غينيا في التاسع والعشرين من يوليو عام 1960، فإن الرئيس سيكاتوري طلب من تلك الدول أن تكون مساعداتها متعلقة بالمشروعات الكبيرة ذات الصلة بالاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة في غينيا.

في الثامن والعشرين من يوليو كتب الرئيس سيكاتوري خطابًا إلى الرئيس ليو جاء فيه: يذكر الخطاب أولًا بعض المشروعات المخطط إقامتها وهي:

( أ ) ثلاثة مشروعات متعلقة بخام الحديد وثلاثة مشروعات متعلقة بخام البوكسيت.

**(ب)** عدد من مصانع الألومنيوم وأكسيد الألومنيوم ذات القدرة الإنتاجية المرتفعة، يبلغ الإنتاج السنوي الحالي لأكسيد الألومنيوم 480 ألف طن، ومن المتوقع أن يبلغ أكثر من مليوني طن بعد ثلاث سنوات.

**(ج)** خط سكك حديدية يربط بين نيمبا وكوناكري، يمتد لمسافة ألف كيلومتر، ويستخدم لنقل الحديد الخام.

**(د)** سد كونكوراي. كان المشروع في البداية عبارة عن مصنع لأكسيد الألومنيوم ومصنع للألومنيوم، وكانت الاستثمارات المطلوبة لإقامة المصنعين تبلغ 111 مليار فرنك غيني (بما يعادل 310 ملايين دولار أمريكي)، وكان من المخطط أن يتم البناء من خلال مجموعة شركات فرنسية بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الحكومة الفرنسية، ولكن بعد الاستقلال سحبت فرنسا ضمانها للبنك، ورفض البنك بالتالي تقديم القرض. مما أوقف المشروع تمامًا. ويستكمل

1- "طلب حول إشكالية المحادثات مع الرئيس الغيني الزائر سيكاتوري"، "من الثاني والعشرين إلى الثامن والعشرين من يوليو عام 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم01-00104-204(1).

الخطاب العرض موضحًا أنه في سبيل حل تلك المشكلة فإن الحكومة الغينية تنقصها استثمارات هائلة، ولا سيما التمويلات اللازمة للمشروع، ولذلك أتقدم بطلب المساعدات إلى الدول الصديقة ذات النوايا الصادقة نحو التقدم السريع للقارة الإفريقية ونحو ضمان المستقبل الواعد للبشرية جمعاء، ذات النوايا المخلصة لمساعدة غينيا. إن غينيا حكومة وشعبًا مهتمون أشد الاهتمام بالتعاون مع الصين لحل تلك المشكلات، ونحن مستعدون لبحث ودراسة الاقتراحات التي يمكن للجانب الصيني أن يقدمها وكذلك أساليب وطرق التعاون سواء في غينيا أو في الصين[1].

**(3) آراء الجانب الصيني: تقديم أقصى ما يمكن تقديمه، والتركيز على المشروعات المتوسطة والصغيرة:**

ومن خلال منظورها كطرف مانح للمساعدات، كانت الصين تفضل أن تتركز مساعدات البناء حول بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويأخذ هذا المبدأ في اعتباراته القدرات الصينية، وفي الوقت نفسه يأخذ في اعتباره الأوضاع المحددة للدول الإفريقية، فالمشروعات الكبيرة تحتاج بعد إنشائها إلى توفير دائم لقطع الغيار والعمالة والدعم الفني، وهذا كله يقع على عاتق الدول المتلقية للمساعدات، وحينها من السهل أن تنشأ حالة من الاعتمادية لدى الدول المتلقية للمساعدات على الصين، وهذه مخالفة صريحة للأهداف التي تنادي بها الصين دائمًا والتي تتلخص في دعم الدول المتلقية للمساعدات في تنمية اقتصادها الوطني بشكل حر وبالاعتماد على الذات. ومن ثمّ فأثناء الإعداد للمباحثات مع الرئيس سيكاتوري اقترحت وزارة الخارجية توجيه المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك وجه كل من رئيس الوزراء شواين لاي ونائب رئيس الوزراء تشين إي كل على حدة باتباع مبادئ عدم المقارنة وتقديم ما يمكن تقديمه، وذلك في البرنامج المرجعي الذي قدمته وزارة الخارجية.

يمكن تقديم المساعدات الصغيرة دون مقابل، أما المساعدات الكبيرة فيمكن

1- "حول إشكالية طلب غينيا للمساعدات في بناء سد كوناكري"، "الرابع من أغسطس عام 1960، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم07-00089-108(1).

تقديمها من خلال القروض طويلة الأمد ومنخفضة الفائدة، كما أن المبالغ الفعلية المقدمة من الصين يمكن أن تقل عن المبالغ التي يقدمها الاتحاد السوفيتي (8 مليارات فرنك فرنسي، بما يعادل 35 مليون دولار أمريكي)، ولكنها تزيد على المبالغ التي تقدمها التشيك (3 مليارات و200 مليون فرنك فرنسي، بما يعادل 13 مليونًا و60 ألف دولار أمريكي)، وستبلغ في أفضل الأحوال 6 مليارات فرنك فرنسي (بما يعادل 24 مليونًا و490 ألف دولار أمريكي تقريبًا وبما يعادل كذلك 60 مليون يوان صيني). إن المساعدات تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلال مرحلة المباحثات لا بدَّ من وجود تعريفات ومناقشات منظمة حول العديد من الجوانب ومنها الاقتصاد المخطط، تنمية الزراعة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (علق تشين إي نائب رئيس الوزراء قائلًا: لا يجب أن نقارن الصين بالاتحاد السوفيتي والتشيك، فما نستطيع أن نأخذه سنأخذه. وعلق رئيس الوزراء قائلًا: فلننظر في طلباتهم، ولنأخذ في الاعتبار كذلك ظروفنا الموضوعية وقدراتنا[1]).

وبعد استقبال خطاب الرئيس الذي طلب فيه المساعدات، بادرت وزارة الخارجية لتحويل الأمر إلى الهيئات المختصة للتشاور وإبداء الرأي. وفي عشية زيارة سيكاتوري للصين في السادس من سبتمبر من عام 1960 كانت النتيجة النهائية التي توصلت إليها مناقشات الهيئات المختصة ومنها وزارة الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة موارد المياه والطاقة الكهربية، وزارة الزراعة، وبنك الشعب الصيني تتمثل في النقاط التالية:

أولًا: المشروعات غير المطروحة تلك المرة على قائمة المساعدات هي مشروع سد كونكوراي، مشروعات خام الحديد، مشروعات البوكسيت، خط السكك الحديدية الذي يبلغ 1000 كيلومتر، بالإضافة إلى بناء شبكة البث الإذاعي في المناطق الريفية، بناء 620 كيلومترًا من الطرق العامة، وإنشاء المصانع الصغيرة. السبب في هذا هو عدم الفهم الكامل للأوضاع التقنية في غينيا، ونظرًا لضيق الوقت المتاح للمباحثات هذه المرة، فمن الصعب الوقوف عليها وفهمها بالشكل الكافي.

---

1- "خطاب الرئيس الغيني سيكاتوري للرئيس الصيني ليو شاو تشي لطلب مساعدات اقتصادية"، "الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من يوليو 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00089-108(1).

ثانيًـا: نقتـرح إبـرام اتفاقيـة للتعاون الاقتصـادي والتقني، واتفاقيـة للتجـارة والمدفوعات (رفعت وزارة التجـارة الخارجيـة تقريـرًا مرفقًـا بـه مسـودة لاتفاقيتين إلـى مكتب الشـؤون الخارجية).

ثالثًـا: بالنسـبة إلـى المسـاعدات الصغيـرة التـي لا تـرد، نقترح تقديم عشـرة آلاف طـن من الأرز باسـم الزعيـم ليـو إلـى الجانـب الصينـي (بمـا يعـادل مليـون دولار أمريكـي، ومليونيـن و500 ألـف يـوان صيني).

رابعًـا: بالنسـبة للطلـب الـذي تقدمـت به غينيـا للصين بتقديـم متخصصين في خمسـة مجالات وهـي الكوميونـات الشـعبية، السياسـات الدينيـة، مشـكلات القوميـات، محـو الأميـة، وزراعـة الأرز، نـرى أنـه يمكن الاسـتجابة لإرسـال متخصصين فـي زراعة الأرز. وبالنسـبة لباقي المجـالات فإننا نرى فيهـا تداخـلًا في النظـم السياسـية، ونقترح ألا نرسـل متخصصيـن فيها[1].

**(4) رد فعل غينيا المبدئي تجاه المساعدات الصينية:**

خـلال عـام 1960 وقعـت غينيـا والصيـن اتفاقيـات اقتصاديـة وتقنيـة، وقُدمـت بموجبهـا قروض للجانـب الغينـي تبلـغ 6 مليـارات فرنـك غينـي (مـا يقـارب 26 مليونًـا و250 ألـف دولار أمريكي)[2]، ولـم يكـن حجـم هـذه الدفعـة مـن القـروض كبيـرًا. وبرغـم أن الجانـب الصينـي لـم يلـبِّ متطلبات الجانـب الغينـي كافـة فـي مـا يخـص المسـاعدات، إلا أن المسـاعدات الصينيـة لاقـت ردود أفعـال ممتـازة. وطبقًـا للرسـائل الـواردة مـن السـفارة الصينيـة فـي غينيا، ولـردود الأفعـال الغينيـة المحلية تجـاه زيـارة سـيكاتوري للصيـن، فـإن ردود الأفعـال الإيجابية لم تقتصـر على الشـعب الغيني، بل إن جميـع الشـعوب الاشـتراكية الصديقـة لغينيـا كان لهـا ردود فعـل إيجابيـة حـول نتائج هـذه الزيارة.

كانـت كل الأطـراف مهتمـة غايـة الاهتمـام بزيـارة سـيكاتوري للصيـن، وكانـت ردود الأفعـال جيـدة، وأذاعـت المحطـات الإذاعيـة الغينيـة الوثائـق الأربعـة كاملـةً، وبثـت نشـرات

1- "خطاب الرئيس الغيني سيكاتوري للرئيس الصيني ليو شاو تشي لطلب مساعدات اقتصادية"، "الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من يوليو 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00089-108(1).

2- "آراء حول تقديم المساعدات الاقتصادية لغينيا"، "السادس من سبتمبر 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم -00089-108 01(1).

الأخبـار الوثائـق الثلاثـة الأولـى مرتين بشـكل عاجل اسـتثنائي، وعلقت على زيارة سـيكاتوري للصين وللاتحـاد السـوفيتي تحـت عنـوان «انتصـار مبـادئ باندونـج»، وقالـت إن الزيـارة هـذه المـرة قـد أنـارت الضـوء الأخضـر أمـام القـارة الإفريقيـة كلهـا، وأفـردت مسـاحات خاصـة لخبـر القـروض التـي أعطتهـا الصيـن لغينيـا دون فوائـد، وبعـد عشـر سـنوات تبـدأ فـي احتسـاب فوائـد سـنوية، وقالـت إن هـذا الأسـلوب يوضـح للـدول الإفريقيـة أن هنـاك فوائـد جمـة مـن خـلال التعـاون مـع الشـعب الصينـي العظيـم. وبعـد إذاعـة الوثائق الأربعة أوفـد المكتب السياسـي للحـزب الديمقراطي الغيني السـكرتير العـام لوزارة الخارجية إلى السـفارة الصينية لتقديم الشـكر الواجب، كمـا أعلن الموظفون الرسـميون الذيـن كانـوا علـى تواصـل مع الجانـب الصيني عـن تقديرهـم الكامل لهذه المسـاعدات، كمـا أعلنـوا أن عقـود التجـارة والمدفوعـات التـي تـم إبرامهـا عادلـة ومنطقيـة. كمـا أعلنـت العديد مـن الشـخصيات السياسـية البـارزة مـن بقيـة الـدول الإفريقيـة عـن تقديرهـا الكامل لتلـك الخطوة، وصرحـوا بـأن مسـاعدات الصيـن للجانب الغيني تعـد بمثابة إلهام وتشـجيع للأمم الإفريقيـة قاطبةً. كمـا أعلـن مبعوثـو الـدول الاشـتراكية أن زيـارة سـيكاتوري قـد نجحت فـي إيجاد حلول للمشـكلات الكبيـرة التـي تواجـه خطة السـنوات الثـلاث، وقال السـفير التشـيكي إن الجانب الغينـي كانت لديه شـكوك تجـاه الصيـن في الماضـي حول تقديمها للمسـاعدات، ولكن تلك الشـكوك تـم محوها تمامًا هـذه المـرة، ورأى السـفير أن أهميـة زيـارة سـيكاتوري للصيـن هـذه المـرة تبـدت فـي ثلاثـة أوجه وهي:

( أ ) حلـت مشـكلة نقـص التمويـلات اللازمة لخطة السـنوات الثـلاث، مما أغلق السـبيل أمام تدخل الـدول الغربيـة فـي غينيا لثلاث سـنوات على الأقل.

(ب) إن الترحيب الصيني السـوفيتي قد جعل سـيكاتوري يعتمد بشـكل أكبر على الدول الاشـتراكية على المستوى الشـعوري والعاطفي.

(ج) بالاعتمـاد علـى هـذا المسـاعدات سـتتمكن غينيـا مـن بنـاء سـد مائـي ومحطـات كهربيـة، كمـا سـتتمكن مـن إجـراء المرحلـة الثانيـة مـن إنشـاءات منجـم فـو لـي يـا للألومنيـوم، والـذي تديـره الحكومـة وتتحكـم فيـه الـدول الغربيـة، وهـذه الخطـوة تسـاوي المسـاعدة علــى إجــراء التأميــم. وكان هنــاك بعــض التعليقــات حــول إشــكالية المعامــلات الماليــة للخبــراء والمتخصصيــن الصينييــن، فقــد قــال الســفير التشــيكي إن الأســلوب الصينــي

قد لاقى إعجابًا وتقديرًا شديدين من الجماهير الغينية، ولكن يُخْشَى أن الجانب الغيني قد لا يوافق على التعامل بهذه الطريقة، وأن ثمة مشكلات واقعية قد تنشب عند التنفيذ. وقال الممثل التجاري البولندي إن أجور الخبراء الصينيين أقل ثلاث مرات من أجور الخبراء البولنديين، وكان مهتمًّا بالمجالات التي يتم إرسال الخبراء الصينيين إليها، وقال إنه لا يريد أن يكرر الخبراء في نفس المجالات[1].

إن السبب وراء حصول المساعدات الصينية لغينيا على هذه النتائج لا يرجع إلى ضخامة حجمها، بل لأنها على اتساق تام مع الأعمال الدبلوماسية الصينية، وتعكس بشكل واضح النوايا الصادقة للصين في تطوير علاقاتها الودية الصديقة مع غينيا على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

إن مبدأ التعامل على أساس المساواة وعدم فرض تجربة تنموية بعينها على الآخر يتبدى بشكل كامل في كل جوانب العلاقات الثنائية بين الصين وغينيا. فعلى سبيل المثال، حدث أنه في أواخر نوفمبر 1960 وعقب زيارة الرئيس سيكاتوري للصين لفترة قصيرة، وفي سبيل تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة بين الطرفين، أرسلت الحكومة الغينية وفدًا ممثلاً للحكومة الغينية إلى الصين، ولاقى الوفد حفاوة بالغة من الجانب الصيني. وتوجه السيد بريدي فلاموي رئيس الوفد الغيني ومدير شركة غينيا للتجارة الخارجية للوفد الذي استقبله قائلاً: «قد اعتدنا أن نرى على صفحات الجرائد وفي الصور الترحيب والحفاوة التي يقابل بها الرئيس سيكاتوري في الصين، بيد أن حفاوة الاستقبال التي وجدناها عندما وصلنا للصين أثبتت لنا أن الأمر حقيقي بلا مراء». وقال كذلك: «إن الثقة التي أوليتمونا إياها هزتنا بالفعل، اعتدنا في البلاد الأخرى أن نجد من يوجهنا لفعل هذا وفعل ذلك، لكن هنا تفتح لنا الأبواب في كل مكان». وخلال حفل الاستقبال تكلم بريدي مرتين، في كلمته الأولى وجه الشكر لمسؤولي الشركات الصينية على ما أبدوه من إخلاص وعلى رغبتهم

1- لم يتم معرفة مبلغ القرض من الاتفاقية الاقتصادية والتقنية التي تم توقيعها مع الجانب الغيني، بل تم معرفتها من خلال الوثائق المتعلقة بالخطابات الجماهيرية للرئيس الغيني، انظر "أعرب الرئيس الغيني سيكاتوري في لقاء جماهيري حافل عن شكره وتقديره للمساعدات الصينية المقدمة إليه"، "من السادس عشر من يونيو إلى السادس من يوليو عام 1963"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00899-108؛ تم حساب المبلغ بالدولار الأمريكي لأسعار الصرف الواردة في "خطاب الرئيس الغيني سيكاتوري للرئيس الصيني ليو شاو تشي لطلب مساعدات اقتصادية"، انظر "خطاب الرئيس الغيني سيكاتوري للرئيس الصيني ليو شاو تشي لطلب مساعدات اقتصادية"، "الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من يوليو 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00089-108(1).

الصادقة في مساعدة غينيا، واستطرد قائلًا: «عندما رأينا قاعة الشعب واستاد العمال والتي لم يمر على بنائهما عام كامل، وبعد أن زرنا المعرض الزراعي والمعرض الصناعي، فهمنا الطريق الذي اتخذته الأمة الصينية خلال السنوات العشر الماضية، وفهمنا أن الأمة التي تسير على نفس الدرب تحقق النجاح لا محالة. وأمام هذه الإرادة وهذا الإيمان، فلا ريب أننا سنتخطى كل المشكلات والصعوبات». وفي كلمته الثانية قال: «قبل فترة قصيرة نجحنا في هزيمة المؤامرة الهدامة للإمبريالية، والآن رفعت الأمة الغينية راية الحرية والاستقرار عالية خفاقة، وتسير على هديها من نصر لنصر، نسير في طريقنا ونحظى بدعم وتأييد الصين. لقد قال الرئيس سيكاتوري إن غينيا لن تحقق استقلالها المنشود إلا بعد أن تحصل دول إفريقيا جميعًا على استقلالها. إن جزءًا من أعمالنا ومنها تلك المباحثات التجارية وغيرها تتركز حول هدف إدراك القارة الإفريقية بكاملها للتحرير والاستقلال». «إن الصين لن تكون قادرة على الانضمام للأمم المتحدة، لأن الإمبريالية تخاف منكم، ولكن بسبب المعاملة التي يتلقاها الرئيس سيكاتوري وغيره من قادة الدول ولا سيما قادة الدول الإفريقية والآسيوية، وبغض النظر عن المؤامرات التي تحيكها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، ففي النهاية سيستسلمون، وستكون الصين حاضرة لا محالة في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الصين لا شك أنها ستنضم للأمم المتحدة». واستطرد قائلًا: «واليوم تتجه أنظار الدنيا كلها، سواء الأصدقاء أو الأعداء صوب الصين، بعضهم يملؤه الأمل، وبعضهم مفعم باليأس والتشاؤم. وأصبحت بكين رمزًا للأمم المضطهدة، إن كل ممثلي الدول المضطهدة تأتي إلى هنا للقائكم. ومن أجل هذا كله علينا أن نتوجه بجزيل الشكر للقادة الصينيين الأبطال، وعلى رأسهم الزعيم ماو تسي تونغ»[1].

عندما قدمت الصين المساعدات الاقتصادية والتقنية للجانب الغيني تعمدت بشتى الطرق أن تتجنب علاقات عدم التوازن وعدم المساواة التي تنشأ بين الدول المانحة والدول المتلقية، وهي العلاقات التي تظهر بشكل دائم خلال ممارسات المساعدات الدولية. يظهر هذا المبدأ أولًا في عدم ربط المساعدات الممنوحة بأي شروط خاصة. كما يظهر هذا المبدأ في كون الدول المتلقية للمساعدات هي التي تحدد بشكل أساسي

1- "ردود الأفعال الغينية وردود أفعال بعض الأطراف المعنية تجاه زيارة الرئيس سيكاتوري للصين"، "من الرابع عشر من سبتمبر وحتى الخامس والعشرين من أكتوبر 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 31-00444-204(1).

أولويـات المسـاعدات، فالمشـاورات الكثيفـة التـي أجرتهـا الصيـن مـع الأطـراف المعنيـة فـي غينيـا عنـد تقديـم المسـاعدات، قد جعلـت المسـاعدات الصينية المقدمـة لغينيا تلبي احتياجـات الأخيرة التنمويـة بقـدر الإمكان.

وبالنسـبة إلـى القـرض الـذي قدمتـه الصيـن لغينيا عـام 1960 والذي بلـغ 6 مليـارات فرنك غيني (بمـا يعـادل 26 مليونًـا و250 ألـف دولار أمريكـي)، كان هنـاك اختـلاف فـي وجهـات النظـر بيـن الصيـن وغينيـا فـي أوجـه اسـتخدامه. فطبقًـا للمبـادئ الأساسـية الصينيـة فـي تقديـم المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة، فـإن تلـك المسـاعدات يتوجـب اسـتخدامها فـي مسـاعدة الـدول المتلقيـة علـى تطويـر الإنتـاج، وإقامـة مشـروعات ذات طابـع إنتاجـي. ولكـن الجانـب الغينـي كان يأمـل في الحصـول علـى مسـاعدة الصيـن في إنجاز مشـروع غيـر إنتاجي، وهو تأسيس مبنى للبرلمـان. وعند توقيـع الاتفاقيـة وافـق الجانـب الصينـي علـى طلـب غينيـا، وأدرج إقامـة مبنـى البرلمان فـي قائمة مشـروعات المسـاعدات. وبعـد ذلـك وأثنـاء المحادثـات بيـن الطرفيـن طلـب الجانب الغينـي إلغاء هـذا المشـروع وتوفيـر هـذا المبلـغ وتوجيهه لبنـاء الاقتصاد الوطنـي، وهو الأمر الـذي لاقى ترحيب الجانـب الصينـي. وقـد أثنـى نائـب رئيـس الوزراء السـيد لي شـيان نـان على هـذا القرار في السـابع والعشـرين مـن أبريـل عـام 1963 أثنـاء اسـتقباله الوفـد الاقتصـادي لحكومـة غينيا[1].

وفـي النهايـة تمثلـت العلاقـات المتوازنـة بيـن الصيـن وغينيـا كذلـك فـي المكانـة المتسـاوية التـي يتمتـع بهـا موظفـو البلديـن أثنـاء عمليـة تنفيـذ المشـروعات. وعنـد النظـر إلـى المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيـا خـلال مرحلـة مـا قبـل الإصـلاح والانفتـاح، تظهر ميـزة هامـة تتمثل في الخبـراء الصينييـن. فطبقًـا للمبـدأ الثامن مـن «المبادئ الثمانيـة» فإن «الخبير الذي ترسـله الحكومة الصينيـة إلـى الـدول المتلقيـة للمسـاعدات لتنفيـذ المشـروعات يتلقـى نفـس المعاملـة الماديـة التـي يتلقاهـا الخبيـر المحلـي، ولا يسـمح بوجـود أي متطلبـات أو مميـزات خاصـة»، وخـلال عملية تنفيـذ المشـروع كانـت سـلوكيات الخبـراء الصينييـن خير دليـل على علاقـات المسـاواة والندية بين الطرفيـن. ونظـرًا لعـدم وجـود وثائـق توضـح ظـروف وأحـوال الخبـراء الصينييـن فـي غينيـا، فيمكن

1- "زيارة الوفد التجاري الغيني للصين"، "من الثالث من مايو وحتى الخامس والعشرين من نوفمبر 1960"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 01-00184-108(1)

أن نوضح ذلك من خلال أحوال الخبراء الصينيين في دولة مالي، الأمر الذي يوضح أن الخبراء الصينيين ينفذون المبادئ الخمسة للتعايش السلمي أثناء قيامهم بأعمال المساعدات الخارجية. وطبقًا لذكريات السفير الصيني السابق في غينيا السيد جيانغ شيانغ أنه عندما كان سفيرًا للصين في دولة مالي عام 1962 كان يصاحب خبراء الزراعة الصينيين المرسلين إلى مالي للقيام بأعمال المساعدات، وكان مترجمًا لهم. وأطلق على هؤلاء الخبراء لقب «الخبراء المختلفين».

إن الخبراء الزراعيين الأربعة الذين تم إرسالهم إلى مالي لم يكونوا على قدر متميز من الدراية العلمية والفنية فحسب، بل كانوا على مستوى متميز كذلك من الفكر السياسي. لقد وضعوا نصب أعينهم جيدًا توجيهات وتعليمات قادة البلاد، واحترموا بشكل صارم قواعد الحكومة الصينية، واحترموا كذلك قوانين ولوائح البلاد الموفدين إليها، كما احترموا العادات والتقاليد المحلية، لم يتمتعوا بأي مميزات خاصة خلال معيشتهم هناك، تلقوا نفس المعاملة التي يتلقاها الفنيون المحليون المساوون لهم في الدرجة. لقد جعلوا الشعب المالي يطالع الصورة الجديدة للخبراء الصينيين، لقد عكست تصرفاتهم اليومية وأعمالهم النوعية الجديدة من العلاقات التي تقيمها الصين مع الدول الإفريقية المستقلة حديثًا، وهي العلاقات التي تقوم على المساواة، الاحترام المتبادل، والمساعدات المشتركة.

خلال الفترات الأولى بعد استقلال دولة مالي، كان الفنيون الزراعيون والموظفون التنفيذيون التابعون للمستعمر الفرنسي السابق لا يزالون موجودين. وكان الاختلاف الأكبر بين الفنيين الزراعيين الصينيين ونظرائهم الفرنسيين في أن الصينيين يعملون بأيديهم مع الفلاحين الماليين، لا يخشون التعب ولا الكد. أما الخبراء الفرنسيون وغيرهم من الخبراء الغربيين كانوا يتلقون مستوى ممتازًا من المعاملة، كانوا موجودين في مالي مع أسرهم كاملة، يعيشون في فيلات مجهزة ومكيفة الهواء، وكانت تفاصيل عملهم وحياتهم مريحة للغاية. كانوا أحيانًا يأتون للحقول، ولكنهم لا يغادرون السيارات. وإذا غادر سيارته يتوجه للفلاح العامل في أرضه يشير له بيده عما يريد أن يفعل، وبعد ذلك يعود لسيارته ويغادر الحقل. أما الخبراء الصينيون فكانوا يأتون لإفريقيا فرادى دون أسرهم، وكانوا يقيمون في بيوت بسيطة غير مكيفة الهواء، ويتقاسمون العمل والحديث مع الفلاحين الماليين. ومع مرور الوقت شعر

الفلاحـون أن الخبـراء الصينييـن يختلفـون تمام الاختلاف عـن الخبراء الغربيين. ولذلـك كان الأصدقاء الماليـون قريبيـن للغايـة مـن الصينيين، يتبادلون معهـم الحديث حول أدق وأخـص أمورهم المنزلية والقروية.

ونظـرًا لهـذا السـلوك الـذي تمتـع به الخبـراء الصينيون فـي أعمالهم، فـإن التأثير لـم يقتصر على غـرس صـورة إيجابيـة للصيـن فـي أذهان الشـعب المالي فحسـب، بـل إن موظفي الحكومـة المالية كانـوا يحترمـون الخبـراء الصينييـن أشـد الاحتـرام، حتـى إن الرئيـس المالـي موديبـو كيتـا قـد اسـتن قاعـدة فريـدة مـن نوعهـا، وهي السـماح للخبـراء الصينييـن بدخول مقر الرئاسـة بسـهولة[1].

**(5) الأوضاع الفعلية في غينيا ومنشأ فكرة مشروعات «تسليم المفتاح»:**

يتبيـن مـن الأحـوال المبدئيـة أن الصيـن قدمـت مسـاعدات الأرز للجانـب الغينـي فـي الوقـت المناسـب، كمـا وقعـت مـع الجانب الغينـي اتفاقيـات للتعاون التقنـي والاقتصادي، وذلك في سـبيل تقديـم الأمـوال والتقنيـات اللازمـة لتنفيـذ «خطـة السـنوات الثـلاث»، ودفعـت تلـك الحزمـة مـن الإجـراءات فـي اتجـاه تطويـر العلاقـات الثنائيـة بين الصيـن وغينيا بشـكل هائل، كما غرسـت صورة إيجابيـة للصيـن فـي أذهـان الشـعب الغيني. ولكن نظـرًا لأن المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية عمل معقـد للغايـة، كان تدعيـم تلـك النتائـج الأوليـة يسـتلزم النظر إلـى التفاعل المشـترك بيـن الجانبين خـلال عمليـة تنفيـذ مشـروعات المسـاعدات، وكذلـك النظـر إلـى نتائج تنفيـذ هذه المشـروعات.

طبقًـا لاتفاقيــة التعــاون الاقتصــادي والتقنــي الأولــى المبرمــة بيــن البلديــن، فــإن مشــروعات المســاعدات الصينيــة تضمنــت مبنــى البرلمــان، مصنعًــا لأعــواد الثقــاب، مصنعًــا للسـجائر، مصنعًـا للقرميـد، مصنعًـا للفخـار، ومصنعًـا للـورق[2]. وبعـد توقيـع الاتفاقيـة تأخـرت المشـروعات كثيـرًا، الأمـر الـذي أثـر فـي وجهـة نظـر غينيـا حكومـةً وشـعبًا تجـاه

1- "ترتيبات مشروعات المساعدات الموجهة لغينيا"، "من الرابع من أكتوبر 1961 حتى الرابع والعشرين من يناير 1962"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 04-00720-108؛ "أحوال مصنع أعواد الثقاب ومصنع السجائر التي تساعد الصين في بنائهما"، "من الرابع من مارس وحتى الحادي والعشرين من نوفمبر 1963"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 02-00900-108؛ "تسجيلات محادثات لقاء لي شيانغ نيان نائب رئيس الوزراء بالوفد الاقتصادي لحكومة غينيا"، "السابع والعشرين من أبريل 1963، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 03-00374-108.

2- جيانغ شيانغ: "سبعة عشر عامًا في إفريقيا"، دار نشر المعجم بشانغهاي، عام 2007، الصفحات من 24 إلى 26.

الصيـن. وكانـت أسـباب عدم البدء في المشـروعات معقدة، تتضمن مشـكلات داخليـة في الحكومة الغينيـة، مشـكلات فـي أسـلوب المسـاعدات الصينية، كمـا كانت هناك تأثيـرات باقـي المانحين في غينيـا. وفـي السـابع من ديسـمبر عام 1961 أرسـلت السـفارة الصينية فـي غينيا تقريـرًا مفصلًا للبلاد حـول المشـكلات التـي ظهـرت خـلال تنفيذ مشـروعات المسـاعدات الصينيـة المقدمة لدولـة غينيا، وكان نص التقريـر كالتالي:

الرفيق فانغ إي والسادة مسؤولو وزارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية:

بالنسـبة إلـى مشـكلات مشـروعات المسـاعدات الصينيـة لغينيـا، وطبقًـا للاتصـال الهاتفـي فـي التاسـع مـن نوفمبـر، قامـت لجنة الحـزب بالسـفارة بالعديد من الدراسـات، وتوصلـت بموجب ذلك أن هنـاك فجـوة كبيـرة بيـن سـرعة التنفيـذ ومتطلبات الجانـب الغيني، وتبيـن الأحـوال والاقتراحات التاليـة الكثيـر مـن الأمور.

**أولًا:** تأخـرت القـروض المخصصـة للمسـاعدات الموجهـة لغينيـا قرابـة العـام حتـى الآن، ونظـرًا لعـدم توقيـع الجانـب الغيني علـى البروتوكول، فـإن الموظفين الكبـار في الحكومـة الغينية يعبرون عن اسـتيائهم بشـكل علني بسـبب عدم إتمام مشـروعات المسـاعدات حتى الآن، ولكنهم يتبادلون الشـكوى بينهـم وبيـن بعضهـم، مثـل إسـماعيل تـوري الذي قـال لـي إن البروتوكول وصل إلـى وزارة الخارجيـة، وإذا لـم أتعجلهـم مـن وقـت لآخـر لـن يوقعـوه؛ وقال وزيـر الصناعـة والتعديـن إنه ليس المتسـبب فـي تأخيـر توقيـع البروتوكـول، وإنمـا هـي ضغـوط وزارة التخطيـط، ويأمـل أن نضغـط نحـن علـى وزارة التخطيـط. إن القطـاع الصناعـي هـو الجانـب الغينـي المشـرف علـى مشـروعات المسـاعدات الصينيـة، وهـم علـى تواصـل تـام معنـا قبـل وبعـد توقيـع البروتوكـول، فعلـى سـبيل المثـال بالنسـبة لمشـروع مبنـى البرلمان الذي تشـرف عليه وزارة الأشـغال العمومية، فإن إسـماعيل تـوري اقتـرح علـيّ مرتيـن أن نبدأ إعـداد التصميمات هـذا العام أو العـام القادم، وقال إن فرنسـا قد أنشـأت قصـرًا رئاسـيًّا فـي دولـة سـاحل العاج، وإن غينيا لا بدَّ أن تسـبق؛ وبالنسـبة إلـى مصنع أعواد الثقـاب، السـجائر، القرميـد، الفخـار، والـورق، وهـي المشـروعات التـي تدخـل تحـت إشـراف وزارة الصناعـة والتعديـن، فـإن الوزيـر المسـؤول قـد دعـا المستشـار التجـاري الصيني شـوياه تشـون قوه مرتيـن ليبلغـه بـأن الرئيـس سـيكاتوري أعلـن خـلال الاحتفـال بالعيـد القومـي لغينيا فـي أكتوبر عن

إمكانيـة تصنيـع أعـواد الثقـاب والسـجائر بكميـات ضخمـة خـلال العـام القـادم، كمـا قـال إن خطة البنـاء الاقتصـادي والمقـدر أن تنتهـي خـلال ثلاث سـنوات سـتحتاج إلى كميـات هائلة مـن القرميد، وقـال كذلـك إن ألمانيـا الشـرقية ستسـاعد فـي بنـاء مطبعـة، ولذلـك سـتكون الحاجـة ملحـة للورق، ويأمـل أن نرسـل الخبـراء بمنتهـى السـرعة للبـدء فـي التخطيـط والتنفيـذ، أمـا المشـروعات التـي تشـرف عليهـا باقـي الإدارات فلهـا مطالـب من نفـس النوعيـة. وطبقًا لتجـارب بقية الدول الشـقيقة فـي مسـاعدة غينيـا، فمـن المرجـح أن تتقـدم الإدارات الصناعيـة المختلفـة فـي أي وقـت بطلبـات لتعجيـل البنـاء، كمـا فعلـت مـع الـدول الأخرى.

**ثانيًا:** بالنسـبة لمشـروعات المسـاعدات التـي ينفذهـا الاتحـاد السـوفيتي، التشـيك، بولنـدا، المجـر، بلغاريـا، وألمانيـا الشـرقية، فمـن المفهـوم أن معظمهـم سـيتم بنـاؤه طبقًـا للخطـة الأصلية، لقـد تـم الانتهـاء مـن مشـروع المطبعـة ومـن مشـروع محطـة كونـاكري الإذاعيـة السـلكية، وهمـا المشـروعان اللـذان بنتهمـا ألمانيـا الشـرقية، كمـا تـم الانتهاء مـن مصنـع الماكينات بواسـطة بولندا، كمـا انتهـى مشـروع محطـة البـث الإذاعـي بقـدرة 100 كيلـووات ومشـروع خـط السـكك الحديدية الواصـل بيـن مدينتـي كونـاكري ومامـو بواسـطة الاتحـاد السـوفيتي، أمـا المشـروعات قيـد التنفيـذ والتخطيـط فهـي المشـروعات التـي سـيتكفل بهـا الاتحـاد السـوفيتي وهـي مشـروع المعهـد الفني الـذي يتسـع لعـدد 1200 طالـب، وسـيتم الانتهـاء منـه بحلـول عـام 1963، وكذلـك معهـد الأبحـاث الجيولوجـي، وسـيتم الانتهـاء منـه فـي نفـس العـام، وكذلـك مصنـع علـب القصديـر بطاقـة 5 ملايين علبـة، وسـيتم الانتهـاء مـن الأساسـات فـي عـام 1963، أمـا مصنـع معالجـة الأخشـاب فقـد اكتملـت أساسـاته ومـن المنتظـر انتهـاء العمـل فيـه عـام 1963، أمـا المخـازن المبردة فجـارٍ العمـل بها ومن المتوقـع أن تكتمـل فـي مايـو 1962، أمـا توسـعات مـدارج المطار سـتكتمل فـي النصـف الثاني من عام 1962، وبالنسـبة للاسـتاد الرياضي المفتوح وقاعة الألعاب والتي تتسـع لخمسـة وعشـرين ألف متفـرج فجـارٍ العمـل فيـه ومـن المنتظر انتهـاؤه عـام 1962، وبالنسـبة للفندقيـن فإن واحـدًا منهما تحـت الإنشـاء ومـن المنتظـر الانتهـاء منـه أواخـر عـام 1962، وبالنسـبة لباقـي المشـروعات وهـي مصنـع الأحذيـة، مصانـع الألبـان الأربعة، المجـازر الأربعة، مصنع الخشـب الرقائقـي، مصنع مولدات الديـزل، مصنـع الأسـمنت، مخـازن الحبـوب، والقصـر الرئاسـي، فكلهـا فـي طـور التخطيـط، بعـض

المشـروعات مـا زال البحـث فيهـا جاريًـا عـن موقـع، حيـث إن كل الـدول ترسـل خبراءهـا لمباشـرة التخطيـط وتنظيـم العمـل بعـد أن يتـم الاتفـاق حـول المشـروعات، ولا يوجـد إجـراءات للتصديـق، ويبلـغ عـدد الخبـراء السـوفييت فـي البـلاد 400 خبيـر، أمـا التشـيك فيبلـغ عـدد خبرائهـا 82 خبيـرًا عامـلًا، وبهـذه الطريقـة، مـا زال هنـاك تقدم بطيء بيـن الموظفين الكبـار، الأمر الـذي يعكس تدني الكفاءة، وطلب الرئيس سـيكاتوري بشـكل شـخصي من قادة حكومات الاتحاد السـوفيتي والتشـيك أن تكتمـل المشـروعات خـلال عـام أو عـام ونصـف العـام، وقـد وافقـت حكومـة الاتحاد السـوفيتي وحكومـة التشـيك علـى ذلـك، ومـا زالت بعـض المشـروعات تحـت الهجوم.

**ثالثًـا:** إن الـدول الغربيـة نشـطة للغاية فـي دول الجوار الغيني، حيث تسـاعد الولايـات المتحدة الأمريكيـة دولـة ليبيريـا فـي إقامة محطات إذاعية، وتسـاعد البرتغال دولة سـاحل العاج في تأسـيس الطـرق، وتسـاعد المملكـة المتحـدة دولـة سـيراليون فـي تأسـيس بعـض المشـروعات، وتتسـم تلك الاتفاقيـات بالسـرعة الشـديدة، كمـا أرسـلت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مؤخـرًا لتشـترك بشـكل نشـط وفعـال فـي «المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنيـة»، وينتـاب غينيا القلـق من تأخر المسـاعدات الـواردة إليهـا مـن الدول الاشـتراكية بالمقارنـة بالدول التي حولها. وخلال شـهر أكتوبـر زار غينيا وفد برلمانـي أمريكـي لتقديـم اقتـراح بإرسـال فـرق السـلام إلى غينيـا، ولم توافـق غينيا[1].

ومـع تقـدم مشـروعات المسـاعدات، وبعـد بـدء العمـل فـي المشـروعات، ظهـرت مشـكلات جديـدة شـابت التعـاون بيـن الطرفيـن. وفي الخامـس من مارس 1963 أرسـلت السـفارة الصينية في غينيـا تقريـرًا حول مشـكلات مشـروعات المسـاعدات.

وزارة الخارجية، الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الخارجية:

تـم الإرسـال فـي الثامـن عشـر مـن فبرايـر وفـي الثالـث والعشـرين مـن فبرايـر. طبقًـا لآخـر المسـتجدات مـع الجانـب الغينـي، يداخلنـا الشـعور بأنهـم غيـر راضيـن عـن أعمـال المسـاعدات المقدمـة إليهـم، حيـث توجـد بعـض المشـكلات الرئيسـة، وهـي كالتالـي:

( أ ) إن السـمة الأساسـية لقبـول غينيـا للمسـاعدات فـي شـكل مشـروعات إنشـائية

1- تشين دون ده: "شواين لاي يطير نحو إفريقيا"، دار نشر جيش التحرير، عام 2007، الصفحة رقم 215.

تتمثـل فـي أن الحكومـة الغينيـة تنظـر إلـى الدولـة المانحـة باعتبارهـا متعهـد المشـروع، وبالتالـي يكـون المتعهـد مسـؤولاً عـن كل شـيء فـي المشـروع، وبعـد إتمامـه كامـلًا يسـلم إلـى الحكومـة بطريقـة تسـليم المفتـاح، وهذا يتناقض بشـكل سـافر مـع مبادئنا، ويتعـارض كذلك مع بعـض البنود المتضمنـة فـي الاتفاقيـات والبروتوكـولات الموقعة، ويتعارض أيضًا مع أسـاليبنا. وخـلال المفاوضات التـي جـرت حـول بعـض الأمور المحـددة كنا نصـر على التمسـك بالعمل طبقًـا للاتفاقيـات الموقعة بيننـا، وكان هـذا أمـرًا فـي منتهـى الصعوبـة، بالإضافـة إلـى أن المهـام التـي وافـق الجانـب الغينـي علـى تولـي مسـؤوليتها لـم يتـم تنفيذهـا عندمـا حان موعـد التنفيـذ، فالعديـد من المشـكلات التي تواجـه تأسـيس مصنـع أعـواد الثقـاب ومصنـع السـجائر مثـل قيـادة المجموعـات، تخصيـص المـواد الخـام، ومعاملـة الخبـراء وغيرهـا، وعلـى الرغـم أننـا قد تفاوضنـا حولها مـرات عديدة علـى مدار ما يربـو مـن العـام، إلا أن المشـكلات التـي تـم حلها فعليًـا قليلة للغاية. ومما لا شـك فيـه أن هذا يؤثر فـي سـير العمـل بشـكل هائـل، وبرغـم أننـا لسـنا مسـؤولين عـن هـذا التأخيـر، إلا أن تأثيـر النتيجة النهائيـة ليـس جيـدًا بالمـرة. إن ألمانيـا الغربية ويوغوسـلافيا يسـتخدمان أسـلوب الحزمـة في إجراء المشـروعات، بموجـب هـذا الأسـلوب تصبـح الدولـة بمثابـة المتعهد المسـؤول عن كل شـيء، ويتم خصـم كل شـيء مـن قيمـة القـرض، بمـا فيـه أجـور العمـال وتكاليـف اسـتقدام الموظفيـن، وبهـذه الطريقـة يكون سـير التنفيذ سـريعًا، ويشـعر حينهـا الجانب الغينـي بالتوفير ويرحب بالأمر (نشـرت العديـد مـن الصحـف الغينيـة خـلال الفتـرات الأخيـرة عـدة مقالات تستحسـن فيهـا أسـاليب ألمانيا الغربية ويوغوسـلافيا).

(ب) التعـارض بيـن تحمـل تكاليـف الخبـراء والتكاليـف المحلية والأسـاليب التي يتبعهـا الجانب الغينـي، وبالنظـر إلـى معاييـر أجـور الخبـراء والمتخصصيـن فـي كل الـدول المانحـة لغينيـا، يتبيـن أن المعاييـر الصينيـة هـي الأقـل، ولكـن كل الـدول التـي تسـاعد بإقامـة المشـروعات فـي غينيـا تتحمـل كل الأمـور الماليـة الخاصـة بخبرائهـا، مـن أجـور وتكاليـف مواصـلات وغيرهـا، ويتـم خصـم كل ذلـك مـن القيمـة الإجماليـة للقرض نفسـه، أمـا نحن فنتحصـل على تكاليـف المعيشـة، تكاليف الطعـام والرعايـة الصحيـة، وسـائل المواصـلات وغيرهـا بشـكل متفرق مـن الجانب الغيني، وبشـكل واقعـي فـإن الجانـب الغينـي يفتقـر حتـى إلـى مركبـات النقـل، بعـض الهيئـات والإدارات المختصـة

لـم توفـر المصروفـات الاعتياديـة لخبرائنا، ولذلك يشـعر الجانـب الغيني بالكثير مـن الانزعاج عندما نطلـب منهـم توفيـر السـيارات أو توفيـر النقود، ومن ناحية أخـرى لم نجد حلولًا مرضية للمشـكلات المعيشـية التـي يعانـي منهـا خبراؤنـا منـذ فتـرات طويلـة. دائمًـا مـا نسـمع مـن الجانـب الغيني أن الأسـلوب الـذي يتبعـه اليوغوسـلافيون ممتـاز، فهـم لا يطلبـون شـيئًا منهـم أبـدًا. إن معاييـر أجـور الخبـراء السـوفييت قـد تـم تعديلهـا العـام الماضي، وأصبحـت تماثل معاييرنـا تقريبًا، ولكن أسـلوب الدفـع لديهـم بسـيط، ونظرًا لأن الجانب السـوفيتي يخصم المصروفات من إجمالي القرض، اسـتطاع السـوفييت حـل مشـكلات السـكن والمواصـلات بشـكل جزئـي، إن المشـروعات التـي بـدأت فعليًّـا قليلـة نسـبيًّا، إلا أن الجانـب الغينـي راضٍ تمامًـا عنها في مـا يخص تلك الجوانـب. إن التعارض الأكبر يتمثـل فـي التعـارض بيـن دفـع التكاليف المحلية وطلـب الجانب الغينـي أن يقوم المتعهـد (الدولة المانحـة) بتحمـل تكاليـف المشـروع قاطبـةً، وبسـبب تعجـل الجانب الغينـي في بدء المشـروعات فـإن كل الطلبـات التـي تـم تقديمها إلينـا تمـت الاسـتجابة لهـا، ولكـن بعـد البـدء لـم نجـد حلـولًا لتلـك المشـكلات، نضطـر دائمًـا لإيقـاف العمل بسـبب نقـص كميات قليلة مـن المواد الخـام، فعلى سـبيل المثـال يحتـاج مصنـع أعـواد الثقاب ومصنع السـجائر بشـكل عاجـل لملايين الأمتـار المكعبة مـن الأخشـاب لتنفيـذ المكونـات الجاهـزة، ومـن خـلال العديـد مـن المباحثـات والمفاوضـات لـم يتوفـر إلا مئـة ألـف متـر مكعـب أو أكثـر قليـلًا، كمـا أن السـوق المحلـي لا يوفـر الكميـة المطلوبة مـن الأخشـاب؛ ومثـال آخـر فـي مصانـع توليـد الطاقـة التي تحتـاج خمسـين لوحًـا حديديًّـا والقليل مـن الديـزل والجازوليـن، وبرغـم أن السـوق المحلي بهـا توجد به الكميـات المطلوبـة، إلا أن الإدارة المسـؤولة عـن المشـروع فـي الجانـب الغينـي لا تمتلـك أمـوالًا كافيـة للشـراء؛ ونظـرًا لأن الجانـب الغينـي لا توجـد لديـه اعتمـادات ماليـة مخصصـة للمكونـات الجاهـزة، فـلا يمكنـه توقيـع الاتفـاق الخـاص بمصنـع المعالجـة. مـن ناحية أخرى لـم يتلقَّ العاملون فـي موقع العمل أجورهـم منذ ثلاثة أشـهر، وبالتالـي لا يسـتطيع الجانـب الغينـي أن يزيد مـن عدد العمـال إذا ظهرت الحاجـة لذلك. أما الرمـال والصخـور فـلا يمكـن توفيرهـا في الوقت المناسـب بسـبب عدم وجود وسـائل نقل مناسـبة. ومـن المرجـح أن تظهـر مشـكلات أكثـر بعـد اتمام البنـاء، وهـو أمر لا يمكـن تجنبه.

(ج) يطالـب الجانـب الغينـي بإتمـام المشـروعات بأسـرع وأفضـل مـا يمكـن، وهـم ليسـوا

معتاديـن علـى إجـراءات التصميـم لدينـا، وفـي آخـر مرة تـم فيهـا التواصل مـع الجانب الغينـي عبروا عـن اسـتيائهم مـن تباطؤ العمل في مشـروعات مصنع أعواد الثقـاب، مصنع السـجائر، ومحطة الطاقة الكهرومائيـة، وقـال رئيس هيئة الطاقة الكهربية الغيني: «تسـتغرق التصميمـات التي وضعتموها قرابة العاميـن ليتـم تنفيذها»، وشـعر خبـراء الطاقـة الكهربية الموفدون إلـى غينيا بالتخبط مـن هذا الكلام ولـم يفهمـوه، وقالـوا: «لقـد أتيتـم اليـوم مرتيـن، وسـتأتون غدًا ثـلاث مـرات، ونحن لا نعـرف متى يتم البنـاء». فقـال لـي رئيـس الهيئـة سـاخطًا إن الرئيـس عندما التقاه سـأله عـن موعد بناء محطـة الطاقة الكهرومائيـة، ولكنـه لـم يسـتطع الرد، وتلقى التأنيب بذلك من الرئيس. بينما سـاعدت يوغوسـلافيا في بنـاء محطـة طاقـة كهرومائيـة، وفـي العـام الماضـي كان مـن المقـرر أن يتم البنـاء في يونيـو من هذا العـام، وفـي الثاني عشـر مـن أكتوبر بدأت المحطـة في توليـد الكهرباء.

(د) طلـب منـي الجانـب الغينـي أن أخبرهـم بسـير العمـل فـي مشـروعات المصانـع والتكاليف الخاصـة بهـا ليتـم إدراجها في الخطة القوميـة. وكذلك إعداد الميزانيات، ولـم نقدم هذه المعلومات مـن جانبنـا حتـى الآن، وبالتالـي لـم يكن الجانـب الغيني راضيًا عن هـذا الأمر تمامًا فـي آخر تواصل معهم.

(هـ) بالنسـبة إلـى الشـؤون الداخليـة لمجموعـة الخبـراء الصينييـن، أجرينـا فـي الفتـرة الأخيـرة تحقيقًـا خاصًّـا مرتبطًـا بالتواصـل مـع المؤتمـر العـام العاشـر ومؤتمـر الشـؤون الخارجيـة، كمـا قامـت لجنـة الحـزب الدائمـة فـي السـفارة بعقـد عـدد مـن المناقشـات والدراسـات، واكتشـفنا بذلـك أن عـددًا مـن الكـوادر القياديـة لمجموعـة الخبـراء يعانـون مـن صعوبـات جمـة ولديهـم شـكاوى متعـددة وغيـر راضيـن، كمـا تداخلهـم الشـوفينية بشـكل أو بآخـر، وبرغـم أن الأمـور مـا زالـت فـي بدايتهـا إلا أن بعضهـا شـديد الخطـورة، ويمكـن أن تنشـأ عنـه تأثيـرات مسـتقبلية سـلبية، فالعلاقـات بينهـم وبيـن مديـري مواقـع المشـروعات المحلييـن علـى سـبيل المثـال متأزمـة تمامًـا، وحـدث أن طلـب فريـق الخبـراء مـن وزارة الصناعـة والتعديـن الغينيـة مباشـرة تغييـر أحـد مديـري المواقـع، وحـدث هـذا دون الرجـوع إلـى السـفارة أو اسـتئذانها. وبالإضافـة إلـى ذلـك لا يقـدرون شـعور الفخـر الوطنـي لـدى أهـل البـلاد، كما تسـتبد بعقولهـم الصعوبـات التـي يواجهونها فـي العمـل وفـي الحياة وكذلـك عـدم وجـود التجهيـزات المناسـبة، وهنـاك أفـكار تـدور فـي أذهـان الكـوادر القياديـة بأشـكال أو بأخـرى، وبعضهـا خطيـر للغايـة، حيـث قـال لـي أحـد الكوادر:

«إذا لـم تعمـل السـفارة علـى أن تتحسـن حيـاة الخبـراء في غينيا، سـوف تنظـم مجموعـات الخبراء فـي الاتحـاد الفنـي إضرابًـا شـاملًا». إن تلـك الأفـكار تم كشـفها ومراجعتها هـذه المـرة، ولكن وجود اتجـاه للنقـد وللنقـد الذاتـي فـي أوسـاط مجموعـات الخبراء هـو بحق تغيـر كبير.

(و) مـن الملاحـظ أنـه فـي أعمـال بنـاء مصنـع أعـواد الثقاب ومصنـع السـجائر، يفـوض الجانب الغينـي الخبـراء البلغارييـن والمجرييـن ليحلـوا محلهـم، ويتـم حـل المشـكلات سـواء كانـت كبيـرة أو صغيـرة مـن خلالهـم، ويتـم الاجتمـاع مرتيـن أسـبوعيًّا معهم، وفـي كل اجتمـاع يحضـرون جميعًا ويختلقـون المشـكلات، ويعبـرون بشـكل متعمـد عـن عـدم الرضـا، ويسـعون لتخريـب العلاقـات الصينيـة الغينيـة، وإننـي أحـذر وأنوه بشـدة هنا أنه مـن الضـروري أن نصل لصيغة مناسـبة للتعامل مـع الجانـب الغينـي (صـرح أمـس السـفير كـه خوا عنـد لقائه بالسـيد إسـماعيل توري أنـه يأمل في أن يتناقش الطرفان الصيني والغيني بشـكل مباشـر للتوصل لحل المشـكلات التي تواجه مشـروعات المصانـع، وذلـك دون الحاجـة إلـى وجـود طـرف ثالـث، ووافـق إسـماعيل توري علـى ذلك).

وطبقًا لما تم ذكره آنفًا فإنني أقدم التوصيات التالية بشكل خاص:

(1) تبني مشـروعات المسـاعدات المقدمة للجانب الغيني أسـلوب الحزمة بشـكل أساسـي. وفي ما عـدا التعامـل مـع توريـد المـواد الخـام، ماكينـات البناء، وسـائل النقـل وغيرها من المـواد بهذا الأسـلوب، فـإن علـى الجانـب الصينـي أن يكـون مسـؤولًا عـن المهـام التـي قـد يتأخـر الجانب الغينـي فـي إيجـاد حل لهـا وأبرزهـا إدارة مجموعـات العمل في مواقـع المشـروعات، حتى لو اسـتلزم الأمـر أن يديـر الجانـب الصيني بنفسـه صرف الأجـور، إدارة المـوارد، وغيرها.

(2) التفـاوض مـع الجانـب الغينـي حول إدارة الشـؤون الحياتيـة للخبراء الصينييـن، والاتفاق على أن نتولـى إدارة الشـؤون الحياتيـة لخبرائنـا، بمـا فـي ذلـك المصروفـات النثريـة، تكاليـف الطعام، وتكاليـف الرعايـة الصحيـة، وتلـك المصروفـات يدفعها الجانـب الصيني مباشـرة، ويتم خصمها مـن إجمالـي القـرض المقـدم؛ مشـكلة وسـائل النقـل التـي يحتاجهـا الخبـراء علينـا أن نحلهـا بأنفسـنا كذلك.

(3) تكفـل الجانـب الصينـي للمصروفـات المحليـة مـن خـلال تقديـم حزمة مـن المنتجـات، وتعتبر تلـك المنتجـات بعـد بيعها للجانب الغينـي بمثابة قرض مخصـص للمصروفـات المحلية، وذلك لضمـان سـير العمليات.

(4) اسـتئذان الجهـات الصينيـة المعنيـة فـي إعـادة النظـر فـي إجـراءات التخطيـط، وذلـك بهـدف تبسـيط الإجـراءات وتقليـل الفتـرة اللازمـة.

(5) عنـد تحديـد المشـروعات التـي يتـم البـدء فيهـا لا بـدَّ مـن توقيـع بروتوكـول المشـروع أولًا مع الجانـب الغينـي، وهـو البروتوكـول الـذي يوضـح تكلفة المشـروع، تكلفـة المنتجـات، بالإضافة إلـى مراحـل سـير العمـل وغيرهـا، وإذا كان مـن الصعـب وضع المبالـغ المحـددة، يمكن وضع مبالـغ تقديرية.

(6) فـي سـبيل تدعيـم وتقويـة التوجيـه السياسـي والفكـري وإدارة الشـؤون الحياتيـة للمسـاعدات الاقتصادية ولمجموعات الخبراء، أقترح إرسـال مستشـار اقتصادي على وجه السـرعة، ليؤسـس مكتـب تمثيـل اقتصـادي، كمـا أقتـرح اسـتئذان وزارة البناء في أن ترسـل أحد المديرين ليباشـر أعمـال التوجيـه السياسـي والفكـري لمجموعـات الخبـراء العامليـن فـي مصنـع أعـواد الثقـاب ومصنع السـجائر.

وفـي النهايـة، وبالنسـبة لمجمـل مشـروعات المسـاعدات الصينيـة فـي غينيـا، يرجـى العلـم أن الجانـب الغينـي يحمـل الجانـب الصينـي المسـؤولية حـول أي تأخيـر يحدث فـي بدء المشـروعات، ومـن ناحيـة أخـرى ونظرًا للصعوبـات الاقتصادية التي يعانـي منها الاقتصاد الغينـي، يبدو أن الجانب الغينـي ليـس متعجـلًا فـي البـدء فـي المشـروعات الكبيـرة، حيـث إن الدولـة هنـا تنخـرط بشـكل نشـط فـي تأسـيس بعـض المشـروعات الصغيـرة التـي تظهـر عوائدهـا بشـكل أسـرع، وفـي هـذا الصـدد أرى أن الصيـن يمكـن أن يكـون لهـا السـبق فـي مـا يخـص المشـروعات الصغيـرة والتعـاون التقنـي (بمـا فـي ذلـك الصناعـات اليدويـة)، وإذا وافقـت الجهـات المعنيـة فـي الصيـن علـى ذلـك الاقتـراح فرجـاء إبلاغنـا بالمشـروعات التـي يمكـن أن نقـوم بهـا حتـى يتـم التفـاوض بشـأنها مـع الجانـب الغينـي (قـام السـيد دو مديـر المكتـب بإجـراء الدراسـات حـول تلـك الإشـكالية عندمـا وصـل إلـى غينيـا). وبالنسـبة إلـى بعـض المشـروعات التـي وعدنـا بتنفيذهـا فـي السـابق، جـاءت

البرقيات من الجهات المعنية بشأنها من الصين بوجوب تغييرها لأن سلطات الجمارك لن تسمح بالتقنيات اللازمة لها، وفي النهاية تم تحديد المشروعات التي يتم تغيرها، وبالتالي فإنني أقترح أن يتم إخبار الجانب الغيني رسميًّا بالأمر بعد اتخاذ القرار بشأنه، كما يرجى إبلاغنا بالأمر كذلك.

بانتظار توجيهاتكم الموقرة بخصوص الاقتراحات المقدمة بالأعلى.

السفارة الصينية في غينيا

الخامس من مارس 1963

ونظرًا لأن التعاون الاقتصادي والتقني بين الصين وغينيا كان هو الأول من نوعه بالنسبة للصين في القارة الإفريقية، فإن مدى فاعلية حل تلك المشكلات لن يؤثر على العلاقات الثنائية بين الصين وغينيا فحسب، بل سيمتد تأثيره على تنفيذ المساعدات الاقتصادية والتقنية الصينية في باقي الدول الإفريقية في المستقبل. إن المشكلات التي أوضحتها السفارة الصينية في غينيا قوبلت باهتمام بالغ من الجهات المعنية في الصين، وفي الخامس عشر من مارس عام 1963 أرسل رئيس الوزراء شواين لاي بنفسه التوجيهات اللازمة ردًّا على النقاط التي وردت في برقية السفارة الصينية في غينيا.

السادة مسؤولو السفارة الصينية في غينيا

وصلت برقيتكم في الخامس من مارس. يرجى العلم أننا نوافق بشكل مبدئي على اقتراحاتكم، ونؤكد عليها النقاط التالية:

**أولًا:** استنادًا إلى ما يتسم به الجانب الغيني من ارتفاع سقف المتطلبات وتواضع الأحوال، فمن الواضح أنه لا سبيل لديهم إلى تطبيق الالتزامات الواردة في الاتفاقية المبرمة بين البلدين، ولذلك فلا بدَّ من تطبيق أسلوب الحزمة بشكل أساسي في مشروع بناء المصنعين.

**ثانيًا:** عقب توقيع البروتوكول الخاص ببناء مصنع السجائر ومصنع أعواد الثقاب في أغسطس 1962، فكرت الصين أن الجانب الغيني قد لا يكون قادرًا على الوفاء بالتزامه بتوريد ست وعشرين مادة خامًا لازمة للبناء كما ينص البروتوكول. ولذلك

استعدت الصين للقيام بهذا الأمر حال عجز الجانب الغيني عن القيام به، وذلك بأسلوب (الحزمة). وإلى جانب القرميد، البلاط، الرمال، والأحجار وبعض المواد القليلة الأخرى التي يمكن توفيرها من السوق المحلي، فإن بقية المواد الخام اللازمة سيتم شحنها من الصين مباشرة. وبشكل تقديري سيتم شحن 6229 طن من مواد البناء، 198 طنًّا من معدات البناء، 12 طنًّا من معدات الصيانة والترميم (297 بند)، 54 طنًّا من مستلزمات البناء (573 بند)، و439 طنًّا من مواد البناء الهندسية، بإجمالي 6932 طن (2367 بند). تم شحن الدفعة الأولى بإجمالي 3000 طن في الأول من يناير عام 1963، وسيتم شحن الدفعة الثانية وتبلغ 2545 طن مباشرة بمجرد توفير سفينة شحن مناسبة. وبالنسبة لعمال البناء، فإنه إلى جانب العمال الموجودين في مواقع العمل سترسل الصين 128 عاملًا يغطون 27 مجالًا وصناعة مثل صناعة الأخشاب، القرميد، الجص، الأسمنت، السيارات، التشبيك، التثبيت، الحدادة، الكهرباء، اللحام، قيادة السيارات، الترميم، السباكة، والنجارة. الأعمال التقنية المطلوبة كافة للمشروعات جاهزة ومتاحة. وبالإضافة إلى ذلك ومع الأخذ في الاعتبار أن الجانب الغيني لا يرغب أن يكون مسؤولًا عن استقبال عمال البناء الصينيين، فإننا يجب أن ندبر أمر أنفسنا، وبه، فإننا سنرسل أيضًا طواقم كاملة من الطهاة، الأطباء، السائقين، بالإضافة إلى كوادر إدارية، وسيحملون معهم قدورًا للطبخ وأدوات المائدة، خيامًا للمعيشة، أسرة، بالإضافة إلى أربع وعشرين سيارة (عشرون سيارة للإنشاء، وأربع سيارات ركوب)، وأدوية، إلى جانب مواد غذائية كافية تكفي لاستهلاك عام. ولذلك تكون الصين قد حشدت قوى هائلة للاستعداد، ويمكنها أن تبدأ في التنفيذ فورًا.

الدفعة الثانية من مواد البناء والعمال كان من المقرر أن تنطلق في منتصف مارس على متن السفينة قوانغ خوا، ومع ورود برقيتكم في الرابع من مارس تقرر إرجاء موعد انطلاقها لبضعة أيام، وقد كلفت هذه السفينة بإجلاء الرعايا الصينيين من الهند، ومن المقرر أن يتم شحن الدفعة الثانية من المواد والعمال على متن تلك السفينة بمجرد رجوعها من الهند. وإذا كانت لديكم وسيلة أخرى للنقل فيمكن أن ننقل تلك الدفعة بشكل مبكر بعض الشيء.

**ثالثًا:** بالنسبة إلى مشكلة المصروفات المعيشية للخبراء، فقد وافق المكتب العام في الحادي عشر من أكتوبر 1962 على تحمل مصروفات المعيشة للخبراء (بما في

ذلك التكاليف المكتبية والتكاليف العلاجية)، وتم إبلاغ السفارة الصينية في غينيا بهذا في الثامن عشر من يناير 1963، وإذا أراد الجانب الصيني أن يحصل على المصروفات ثم يعيد توزيعها على الخبراء بمعرفته فلا مانع، وبالفعل تم تحويل مبلغ 600 ألف فرنك غيني في الثاني والعشرين من أغسطس 1962، ثم تم تحويل مليون و200 ألف فرنك غيني في الثالث عشر من سبتمبر من نفس العام، وفي الأول من فبراير عام 1963 تم تحويل مبلغ مليوني فرنك غيني. وسوف تتم تسوية هذه المبالغ داخل القرض الممنوح. وبعد ذلك فإن المصروفات الخاصة بالخبراء الموفدين لغينيا لن يتم تحميلها على الجانب الغيني، بل سيتم تحويلها تباعًا وعلى دفعات طبقًا للتقارير الواردة من سفارتكم.

**رابعًا:** بالنسبة للتكاليف المحلية، فإن الجانب الغيني لا يريد أن يتحملها، ونحن موافقون على تحملها على أن يتم خصمها من إجمالي القرض، ونظرًا لاعتبارات ركود السوق في غينيا فإن هناك صعوبة في تقديم المنتجات من خلال أسلوب الشراء، وحتى إن كان الشراء مستطاعًا فما زالت هناك مشكلات في الاختيار بين توجيه هذه الأموال السائلة للمشروعات أم لشراء المنتجات، وبالتالي فقد قررنا أن نقدم الأموال السائلة من جانبنا. وأستأذنكم أن تعدوا ميزانية للمصروفات المحلية حسب احتياجات المشروعات وحسب الأسعار المحلية، وتقديمها إلى الجهات المعنية في الصين للاعتماد.

**خامسًا:** بالنسبة لمشكلة قيادة مجموعات العمل في مواقع المشروعات، إذا كان الجانب الغيني غير قادر على ذلك فإننا نرحب بالقيام بهذه المهمة، ولكن لتكن الأمور واضحة لدى الجانب الغيني، إن قبلنا هذه المهمة فلن نسمح بتاتًا بتدخل أي شخصيات من أي دولة أخرى.

**سادسًا:** بالنسبة لمشكلة الأسعار، يمكن الرجوع لشركة المشروعات المتكاملة للوقوف على أسعار المعدات وتكاليف التخطيط الخاصة بمصنعي أعواد الثقاب والسجائر ثم إبلاغها للجانب الغيني؛ ونفس الأمر بالنسبة لأسعار المواد الخام؛ وبالنسبة للحد المسموح به في التكاليف المحلية فيمكن إبلاغه للجانب الغيني بعد اعتماد الميزانية. بالنسبة لتكاليف باقي المشروعات فيتم إبلاغ الجانب الغيني بها بعد

البحث والدراسة.

**سابعًا:** بالنسبة لمشكلة تأسيس مكتب للتمثيل الاقتصادي، يرجى العلم أنه تم تحويل الاقتراح إلى الإدارة التنظيمية للجنة المركزية وجارٍ بحث الأمر. ولكن حتى تأسيس مكتب التمثيل يرجى الاستعانة بمكتب التمثيل التجاري، وعلى السفير السيد كه خوا أن يبذل قصارى جهده في ما يخص هذا الأمر.

**ثامنًا:** بالنسبة إلى مشكلة فكر الخبراء، فقد عكست البرقية الواردة منكم أهمية الموضوع. نظرًا لأن الجانب الغيني يريد المساعدات بشكل مجمع مكثف، لذلك يتوجب إرسال كمية كبيرة من الخبراء والعمال، ويتسم هذا الأمر بالتعقيد الشديد، فالدولة حريصة أشد الحرص على مراجعة العمال والخبراء الموفدين للخارج، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان تلافي أوجه القصور في هذا الصدد مع كثرة الموفدين. وبالإضافة إلى هذا كله فإن الجانب الغيني لا يستطيع أن يفي بالتزاماته، والعمل صعب للغاية، والظروف المعيشية مضنية، وبالتالي يمكن بسهولة أن تظهر عناصر الإمبريالية الاشتراكية لتدمر كل شيء. ولذلك تنشأ المخاوف والشكاوى على المستوى الفكري لدى الخبراء، وليس غريبًا أن يداخلهم شعور الشوفينية. وهذا الأمر لا بدَّ أن ينظر إليه باعتباره مشكلة كبيرة. إن المساعدات الصينية لغينيا لها تأثير كبير في منطقة غرب إفريقيا بأسرها، وهي في النهاية في سبيل رفعة وكرامة بلادنا، عليك أن تستأذن السفارة في عقد دورات تعليمية دائمة للخبراء، وعليها أن ترفع من روح الأممية لديهم حتى يستطيعوا أن يتغلبوا على تلك الصعوبات. توجد صعوبات محددة تواجه الخبراء في عملهم اليومي وفي شؤون حياتهم، يمكنك أن تستعين بالسفارة للمساعدة في الحل، وأتمنى أن تصلني الأخبار باستمرار وانتظام، حتى يتسنى لنا الدراسة والتعامل مع المستجدات[1].

أدى هذا الضبط إلى نتائج رائعة. وطبقًا للأخبار التي نقلها مكتب الهندسة الإنشائية المسؤول عن تنفيذ مشروعات مصنعي أعواد الثقاب والسجائر، في الثاني من أغسطس 1963 فإن سرعة الأداء في المشروعين أصبحت مثالًا يحتذى به بين

1- "ترتيبات مشروعات المساعدات الموجهة لغينيا"، "من الرابع من أكتوبر 1961 حتى الرابع والعشرين من يناير 1962"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 04-00720-108

المشروعات في غينيا.

إن مشروعي أعواد الثقاب ومصنع السجائر كانا أول مشروعين تنفذهما المساعدات الصينية في إفريقيا. وطبقًا لتقرير مجموعة الخبراء الصينيين الموفدين إلى غينيا فإن المشروعين بدأ العمل فيهما رسميًّا في مارس من هذا العام، وكان سير العمليات سريعًا، وليس ذلك فحسب، فكانت جودة البناء وإتقانه لافتين للأنظار. وبحلول نهاية يونيو من نفس العام، تم الانتهاء من الورشتين الإنتاجيتين الكبيرتين للمصنعين من الناحية الإنشائية، وتمت تغطيتهما بالأسقف؛ وتم الانتهاء من الأساسات الخاصة بمخازن مصنع السجائر؛ كما انتهى العمل في حفر أساسات مخازن أعواد الثقاب ومخازن المواد الكيميائية وورش التجميع والتصليح. وكان هذا الأمر بمثابة قاعدة صلبة لنجاح مهمة بناء المصنع بكامله. وقد سجلت المشاريع الصينية معدلات بناء أسرع من التي سجلتها مشروعات الدول الإمبريالية ودول الإمبريالية الاشتراكية في غينيا، وكانت جودة البناء أفضل منها كذلك، وكانت تعليقات الشخصيات الغينية إيجابية للغاية، وتزايد عدد الزوار لموقع العمل.

عبرت الشخصيات الغينية بشكل عام عن تقديرها الكامل لسرعة إنجاز المشروعين ودقة بنائهما بالإضافة إلى العلاقات الودية الاستثنائية التي جمعت بين الخبراء والعمال الصينيين والشعب الغيني. وصرح الرئيس سيكاتوري في السادس عشر من يونيو وأثناء كلماته في لقاء شعبي حاشد في كوناكري أن: «المساعدات الصينية عظيمة، وأن الهندسة الصينية هي الأسرع، وأن الخبراء الصينيين هم الأفضل». وفي السادس من يوليو وبعد زيارته لموقع العمل عبر عن رضاه التام وإعجابه الشديد بسير العمل في المشروع وجودته، كما عبر عن تقديره لروح العمل لدى الخبراء الصينيين وعلاقات التعاون بين الشعبين. وأعلن نائب مدير الموارد البشرية بمكتب الصناعة والتعدين السيد بالد في كل مكان عن المشروع الصيني الذي «لا تقاربه مشروعات البلدان الأخرى من حيث سير العمل، الجودة، والعلاقات الجيدة بين الجانبين». وعقب زيارة رئيس الحي السادس في مدينة كوناكري للمشروع قال: «كانت درجة تقدم المشروع مفاجأة سارة للجميع، ولو كان الفرنسيون هم القائمون على أمره لاحتاج منهم خمسة أعوام على الأقل لتحقيق ذلك».

وكان كل مـن وزيـر التنميـة الاقتصاديـة الغينـي ورئيـس المكتـب العـام للصناعـة والتعديـن من بيـن الحضـور، وكان لديهمـا فـي الماضـي موقف متشـكك بالنسـبة للمسـاعدات، وكان أحـد مديري المواقـع يعتقـد فـي السـابق أننـي أثيـر المتاعـب مثـل بقيـة الـدول. والآن لا يمـل هؤلاء مـن تكرار أن المسـاعدات الصينيـة مخلصـة وفعالـة، وبعضهـم راجـع وجهـة نظـره الخاطئـة السـابقة تجاهنا.

اهتمـت السـفارات الأجنبيـة فـي غينيـا وخبراؤهـا بسـرعة إنجـاز المشـروع اهتمامًا كبيـرًا. وزار الملحقـون الدبلوماسـيون لسـفارات ألمانيـا الشـرقية وكوريـا الشـمالية وفيتنـام وخبراؤهـم موقـع العمـل، كمـا بعثـت السـفارة الإنجليزيـة بعض موظفيها للسـفارة الصينية لتسـتفهم الأمـر. أما أعضاء السـفارة السـوفيتية والخبـراء السـوفييت فقـد التقـوا بالخبـراء الصينييـن عـدة مـرات ليقفـوا علـى السـر وراء سـرعة الأداء فـي المشـروع، وكيـف جعـل الخبـراء الصينيـون العمـال المحلييـن ينفـذون التوجيهـات، محاوليـن بذلـك أن يجـدوا حلًّا لموقفهـم السـلبي الـذي يعانون فيه مـن تباطؤ الأداء في مشـروعاتهم بالمقارنـة بالمشـروعات الصينيـة، علـى الرغـم من كثرة المعـدات ووفرة المـواد الخام.

إن الأسـباب التـي جعلـت مشـروعات المسـاعدات الصينيـة تتميـز بسـرعة الإنجـاز وجـودة التنفيـذ بالمقارنـة بمشـروعات المسـاعدات المقدمـة مـن باقـي الـدول تتلخـص فـي عـدة نقـاط. أولًا أن العامليـن فـي مشـروعات المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لغينيـا قـد وضعـوا نصـب أعينهـم الثقـة فـي التغلـب علـى الصعوبـات والنظـر إلى نتيجـة العمل الشـاق، وذلـك بتوجيه من السـفارة، وبإلهـام مـن الشـعارات الحماسـية ومنهـا «رفعـة البـلاد»، و«إطـلاق أول رصاصـة فـي إفريقيـا». وفـي سـبيل توسـيع التأثيـر السياسـي للصيـن فـي ربـوع إفريقيـا، طلبـت السـفارة الصينيـة أن يتـم الانتهـاء مـن هذيـن المشـروعين وأن يكونـا جاهزيـن للعمـل بحلـول الأعيـاد القوميـة لغينيـا فـي أكتوبـر مـن نفـس العـام. ولتحقيـق هـذا الطلـب كان لا بـدَّ مـن الانتهـاء مـن الإنشـاءات المجمعـة لـورش الإنتـاج وبنـاء الأسـقف قبـل موسـم الأمطـار، حتـى يمكـن تجهيـز الأوضـاع اللازمـة للانتقـال إلـى الأعمـال الداخليـة بعـد انتهـاء موسـم الأمطـار. كانـت هنـاك صعوبـات جمـة تعـوق تحقيـق هـذه المهمـة، وكانـت هـذه الصعوبـات تتعلـق بتوفيـر المـواد الخـام، الأجهـزة، التركيبـات، والقوى العاملـة البشـرية. وفـي ظـل ضيـق الوقـت وجسـامة المهمـة وكثـرة الصعوبـات كان أداء العامليـن بالمشـروعات مضربًـا للأمثـال، شـحذوا الهمـم وقدمـوا أفضـل الطـرق الفعالـة للتغلـب علـى

الصعوبات التي واجهتهم. كان فريق الخبراء يعمل لأكثر من عشر ساعات يوميًّا في درجات حرارة تزيد على خمسين أو ستين درجة مئوية، وأصيب البعض بالمرض إلا أنهم أصروا على مواصلة العمل على الرغم من مرضهم. وبالنسبة للصعوبات التي واجهتهم أثناء العمل، فقد استعان الخبراء بحكمتهم وقوتهم للتغلب عليها، وذلك على أساس ضمان جودة البناء.

السبب الثاني كان العمال الغينيون، حيث ارتفعت إنتاجية العمال الغينيين تحت تأثير شيوع روح إنكار الذات والإيجابية والحماسة بين الطاقم الصيني. كانت إنتاجية العمال الغينيين متدنية للغاية، وكانت أدواتهم قديمة متأخرة. لم يكن النجارون يعرفون كيفية استخدام الفأس، ولم يكن عمال الصلب يجيدون استخدام قضبان الصلب مع الخطافات الحديدية. كانت حكومة غينيا تطلب من الخبراء الأجانب أن يساعدوا في رفع كفاءة العمال المحليين، ولكن جميع الخبراء الأجانب رأوا استحالة ذلك، في ما عدا الخبراء الصينيين. ويقال إن الخبراء السوفييت كثيرًا ما شكوا العمال الغينيين للحكومة الغينية، ونعتوهم بأنهم «كسالى، غير مطيعين، لا يحسنون القيادة»، ولذلك فلا سبيل لرفع مستواهم. أما بالنسبة للخبراء والعمال الصينيين فمن ناحيةٍ بذل الصينيون جهدًا حقيقيًّا للتأثير في العمال الغينيين، أولوهم رعاية خاصة، واهتموا بأمنهم وسلامتهم وحالتهم الصحية بقدر الإمكان؛ ومن ناحية أخرى قام الصينيون بعمل تنظيمي في منتهى الدقة بين صفوف العمال المحليين، واستخدموا معهم أسلوب «الأجر اليومي، الانصراف بمجرد الانتهاء من العمل، ودفع أجور إضافية لمن يعمل بعد مواعيد العمل الرسمية»، وكان تطبيق هذا الأسلوب على أساس الدراسات والأبحاث والاستطلاعات، الأمر الذي جعل إنتاجية العمال الغينيين تتضاعف لأكثر من عشر مرات في غضون فترة تربو على الشهرين. قال رئيس إحدى فرق عمال الخرسانة لأحد أفراد الطاقم الصيني: «عملت لحساب الفرنسيين لمدة اثني عشر عامًا، لم يعلموني حتى نسب خلط مكونات الخرسانة (يشير إلى نسب خلط الأسمنت، الحجر، والرمل). أما أنتم فقد علمتمونا عندما أتيتم».

ونظرًا للهيبة السياسية للصين، والسمعة الجيدة التي يتمتع بها الخبراء الصينيون، كان الشعب الغيني يكن لنا الكثير من الود والمحبة. عندما كان الخبراء يخرجون كانت الناس تلوح لهم بالتحية؛ كانت شرطة المرور تفتح الطريق عندما تمر حافلة الخبراء

الصينيين، وأحيانًا يؤدون لهم التحية؛ وعندما كان أحد أفراد الطاقم يذهب للمصرف ليبدل النقود، كان المدير بنفسه يأمر الموظف بأن يولي الأمر اهتمامًا خاصًا، وعندما كان أحدهم يذهب للتسوق، كان يجد الأمر أكثر راحة وسهولة من ذي قبل. حدث ذات مرة أن حضر اثنان من الخبراء اليوغوسلاف إلى مصنع للأحجار ليشرفوا على نقل الأحجار الخاصة بهم منذ الخامسة صباحًا، ولكن منذ الخامسة صباحًا وحتى الظهيرة لم يستطيعوا نقل الأحجار المطلوبة، وبمجرد أن وصل الصينيون إلى المصنع بعد الظهر تمت عملية نقل الأحجار على الفور. وشعر الخبراء الأجانب بالذهول جراء هذا الأسلوب، وقالوا: «لماذا يتعامل عمال المصنع بهذه الطريقة الجيدة مع الصينيين؟».

وعلى الرغم من أن أعمال بناء المصنعين قد حققت نتائج باهرة، إلا أنه ما زال هناك بون شاسع أمام استكمال المصنعين بشكل كامل، وما زالت المهام الأثقل والصعوبات الأكبر لم تظهر بعد. ولذلك كنا نستعد في المرحلة القادمة أن نصدر بعض التعليمات لطواقمنا العاملة في المشروعات الغينية، كانت تلك التعليمات تحت توجيه وإرشاد لجنة الحزب بالسفارة، وكانت تهدف في مجملها إلى الحماية من الغرور والاندفاع، إلى جانب التعبير عن التقدير الكامل للطاقم بكامله لما بذله أفراده من جهد دؤوب؛ كان علينا أن نهتم ونسعى خلف سرعة الأداء والتنفيذ، ونهتم كذلك بجودة العمل؛ كان علينا أن ننكر ذاتنا وأن نبذل قصارى الجهد، وكان علينا في الوقت نفسه أن نهتم بتنظيم أوقات الراحة؛ وأن نساعد العمال المحليين بمنتهى النشاط والإخلاص، وكان علينا كذلك أن نهتم بالوسائل والأساليب؛ وفي الوقت نفسه لا بدَّ من اتخاذ إجراءات فعالة لمنع الأعمال التخريبية التي يمارسها الأعداء. لقد بذلنا قصارى الجهد من أجل إتمام مهمة بناء المصنعين على أتم وأكمل وجه[1].

لاقت مشروعات المساعدات الصينية هذا التقدير البالغ، وبطبيعة الحال تحققت الأهداف السياسية التي كانت المساعدات الاقتصادية والتقنية في خدمتها. وطبقًا للأخبار الواردة عن السفارة الصينية في غينيا في العشرين من يونيو 1963 فإن الرئيس الغيني سيكاتوري قد عبر عن تقديره للمساعدات الصينية في لقاء جماهيري عام عقد في السادس عشر من يونيو، الأمر الذي لاقى ترحيبًا وتقديرًا حارًا من

1- "ترتيبات مشروعات المساعدات الموجهة لغينيا"، "من الرابع من أكتوبر 1961 حتى الرابع والعشرين من يناير 1962"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 04-00720-108

الحضور كافة.

وفـي هـذا اليـوم تحدث الرئيس الغينـي في المؤتمر الجماهيـري الذي عقد فـي كوناكري باللغة المحليـة (سـو سـو)، وتنـاول خلاله بعـض القضايـا المتعلقـة بالعلاقـات الخارجية. وبعد ذلـك أخبرنا الكثيـرون أن الرئيـس سـيكاتوري قـد ذكـر الصيـن أثنـاء خطابـه عـدة مـرات. وطبقًـا لمـا نقلـه إلينـا العمـال المحليـون فـي مصنعـي أعـواد الثقاب والسـجائر، وبعـض الموظفيـن الغينييـن العاملين في السـفارة الصينيـة، وكذلـك بعـض الأصدقاء، فقد قال سـيكاتوري إن المسـاعدات الصينية وحدها هي التـي كانـت بـلا غايـة أو غرض خاص، ولم يتلـون الصينيون من أجـل تحقيق مصلحة مـا أو يتظاهروا بشـيء غيـر حقيقـي، لقـد سـاعدونا بصـدق وإخـلاص شـديدين، ومـن بيـن جميـع الخبـراء الأجانب الموجوديـن فـي غينيـا كان وحدهـم الصينيـون هـم مـن تعاونـوا معنـا علـى أكمـل وجـه، وكانـت المشـروعات التـي باشـرها الصينيـون وهـي مصنع السـجائر ومصنع أعـواد الثقاب هي الأسـرع، فقد تـم إكمـال بنائهمـا خـلال عـام. لقد منحـت الصين غينيـا قروضًـا ضخمة، ويتم سـدادها بعـد ثلاثين عامًـا، بينمـا كانـت الـدول الأخـرى تطالـب بقروضهـا بعـد خمـس أو سـبع سـنوات. سـاعدت الصين كذلـك فـي بنـاء مصنع الغـزل والنسـيج ومزرعـة للدواجن. يسـتقبل القـادة الصينيون مؤخـرًا الوفود التجاريـة الغينيـة، وأمـدت غينيـا بكميـات هائلـة من الملابـس، الأطعمـة، والأحذية، وأودعـت مبالغ هائلـة فـي البنـوك الغينيـة. وعندمـا وصـل الرئيـس في خطابـه إلى تلـك الجزئية صفـق وصفق معه الـوزراء الحضـور، وضجـت الجماهيـر بعبـارات التأييـد الحماسـية. وطبقًـا لمـا عرفه السـفير كه خوا مـن خـلال السـفير البريطانـي الـذي اسـتمع إلـى الخطـاب (تسـتخدم السـفارة البريطانيـة موظفين يفهمـون لغـة سـو سـو المحليـة)، فإن سـيكاتوري قـال إن نصـف القرض الصينـي البالغة قيمته سـتة مليـارات فرنـك غينـي سـيتم اسـتخدامه فـي بنـاء مصنـع لأعـواد الثقـاب ومصنـع للسـجائر ومصنـع للغـزل والنسـيج، وبعـد عـام ونصـف العـام سـيتمكن الشـعب الغينـي مـن صنـع ملابسـه القطنيـة. أمـا نصـف القـرض الآخـر سـيتم اسـتخدامه فـي توريـد السـلع الاسـتهلاكية، وسـوف يتـم رد القـرض للصيـن عندمـا يحيـن موعـده بالفرنـك الغيني، وذلـك بالإضافـة إلى طول أجـل القرض البالـغ ثلاثين عامًـا، بينمـا تصـر الـدول الأخـرى علـى تحصيـل القرض خلال خمس أو سـبع سـنوات. عرفـت الصين أن غينيـا تنقصهـا السـلع الاسـتهلاكية، بالإضافـة إلـى ذلـك سـوف تدعـم الصيـن غينيـا بمبلـغ مليون

جنيه إسترليني يتم إيداعه في البنوك الغينية كنقد أجنبي، لتتمكن غينيا من شراء ما يلزمها من سلع ومنتجات من أي دولة (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها). قوبل خطاب سيكاتوري حول الصين بتصفيق حاد من الحضور. وقال السفير الجزائري في غينيا للسفير الصيني إن الرئيس سيكاتوري قد تكلم عن الصين بشكل إيجابي للغاية، وأعلن كذلك عن نتائج زيارة إنفامارا للصين (بما في ذلك المليون جنيه الإسترليني).

وطبقًا لما قاله عمال مصنع أعواد الثقاب ومصنع السجائر، فإن الرئيس سيكاتوري قد انتقد بطء الأداء في المشروعات التي يباشرها الاتحاد السوفيتي، كما قال إن المباحثات مع الوفد الاقتصادي السوفيتي ليست على ما يرام مؤخرًا، وأن الخبراء السوفييت سوف يتم سحبهم من غينيا (في ما يخص أحوال المباحثات بين الجانبين السوفيتي والغيني، ننتظر التعرف عليها بشكل كامل، كما أن خبر سحب الخبراء السوفييت منتشر بشكل كبير منذ فترة طويلة وينتظر التأكيد). كما عرض الرئيس الغيني كذلك أحوال المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن ألمانيا الغربية، ولكنه قال إن مساعداتهم بها مشكلة كبيرة، فالمساعدات الأمريكية نابعة من اعتبارات سياسية، وبرغم أننا أبرمنا الاتفاق معهم، إلا أن النقود لم تصل في الموعد المحدد؛ بالنسبة لألمانيا الغربية فقد وصل الخبراء، ولكن العمل لم يبدأ بعد، ليسوا كالخبراء الصينيين الذين بدؤوا العمل فور وصولهم.

وبعد خطاب سيكاتوري كان لدى العمال المحليين في موقعي العمل في مصنعي السجائر وأعواد الثقاب رد فعل واضح تمامًا، فقد ارتفعت فعاليتهم في العمل بشكل كبير للغاية، قالوا إن مواقع العمل التي يعملون بها أصبحت شهيرة للغاية في كوناكري وفي ربوع غينيا كلها، كما أن العمل مع الصينيين شرف كبير، فمن بين جميع الموجودين في غينيا الخبراء من الجنسيات كافة، وحدهم الصينيون هم من رغبوا بشكل صادق في مساعدتهم لدراسة التقنيات. وشهدت تلك الفترة توجه الكثير من الشخصيات الغينية إلى مواقع العمل بعد استماعهم لخطاب الرئيس سيكاتوري[1].

1- "تقرير من السفارة الصينية في غينيا حول أعمال المساعدات واقتراحاتها في هذا الصدد"، "من الخامس حتى الخامس عشر من مارس 1963"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00900-108.

(6) ملخص

أ- المساعدات الإفريقية (الموجهة سياسيًّا):

علـى أسـاس تجميـع الخبـرات والتجـارب خـلال الفتـرات السـابقة، قـام رئيـس الـوزراء السـيد شـواين لاي عـام 1964 خـلال زيارتـه لدولـة مالي بطـرح «المبـادئ الثمانية» الخاصـة بتقديم الصين للمسـاعدات الخارجيـة، وحتى مرحلة الإصلاح والانفتاح كانت التغيرات في المسـاعدات الاقتصادية والتقنيـة الصينيـة الموجهـة لإفريقيـا علـى مسـتوى النطـاق فحسـب، ولم تطـرأ أي تغيرات أساسـية علـى المسـاعدات سـواء على مسـتوى أشـكال التمويـلات، أو مضمون المسـاعدات وأسـاليبها، كانت كل أعمـال المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيا تسـير علـى «المبـادئ الثمانية».

بعـد أن اسـتعادت الصيـن مقعدهـا الشـرعي فـي منظمـة الأمـم المتحـدة عـام 1971، اتسـع نطـاق المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيا بشـكل سـريع مـع تزايد نطـاق المسـاعدات الصينية الخارجيـة ككل. وتمثلـت الأسـباب الأساسـية لهـذه الزيادة الملحوظـة في نطاق المسـاعدات في أن الـدول الإفريقيـة عندمـا كانـت فـي مرحلـة التفاوض حـول إقامـة العلاقات الدبلوماسـية مـع الصين طلبـت مـن الصيـن أن تقـدم مسـاعدات اقتصاديـة وتقنيـة؛ كان نظـام شـيانغ كاي شـيك قـد أرسـل الفـرق الزراعيـة إلـى العديـد مـن الـدول الإفريقيـة، وبعـد أن أقامـت الصيـن العلاقات الدبلوماسـية مـع هـذه الـدول قدمـت لهـا مسـاعدات زراعيـة، وأرسـلت العديـد مـن المتخصصيـن والفنييـن في مجـال الزراعـة ليحلـوا محـل الفـرق الزراعية المنتمية لنظام شـيانغ كاي شـيك؛ وسـاعدت الصين في إقامـة مشـروعات ضخمـة لهـا تأثير غاية في الأهميـة على التنميـة الاقتصادية في تلـك البلاد، ومنها علـى سـبيل المثـال خط سـكك حديد تنزانيا. وخـلال عامـي 1971 و1975 ونظرًا للتزايد السـريع في النطـاق الكلـي للمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة، أجـرت اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصيني بالاشـتراك مـع مجلـس الدولة بعض التعديـلات تجاه أعمال المسـاعدات الخارجية، وهـي التعديلات التـي تلخصـت بشـكل أساسـي في تقليـل نطاق المسـاعدات لكي تتناسـب مع القـدرات الاقتصادية الصينيـة المحـدودة، وتأثـر تبعًـا لذلك نطاق المسـاعدات الصينيـة الموجهة لإفريقيـا وانخفض بعض الشـيء بالمقارنـة بالفتـرة السـابقة، وعلـى العكس مـن ذلك، كان عدد الـدول المتلقية للمسـاعدات

في ازدياد مستمر[1].

وبالنظر إلى المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا خلال الفترة التي امتدت بين خمسينيات القرن العشرين ونهاية السبعينيات، فإن السمة الأساسية فيه هي أنها «موجهة سياسيًّا».

إن سمة «التوجيه السياسي» للمساعدات الصينية لإفريقيا قد حددتها طبيعة الدولة في الصين الجديدة. وبشكل إجمالي فإن المساعدات الخارجية باعتبارها نوعًا من أنواع المدفوعات المالية العابرة للحدود لها ثلاث سمات أساسية على الأقل؛ السمة الأولى أنها أداة قومية، السمة الثانية أنها أداة رأسمالية، أما السمة الثالثة أنها أداة تنموية[2]. بعد تأسيس الصين الجديدة أسست الصين بشكل سريع اقتصادًا مخططًا بدعم من الاتحاد السوفيتي، وتخلصت تباعًا من الرأسمالية ومن اقتصاد السوق. واختفت تمامًا قوى السوق التي تلعب دورًا هامًّا في توجيه العلاقات الخارجية في الدول الرأسمالية. وحتى قبيل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح كانت النظم السياسية والاجتماعية في الصين تحتم أن يتم النظر إلى المساعدات الخارجية باعتبارها أداة قومية أو أداة تنموية، ولكن ليست أداة رأسمالية. ويأتي في هذا السياق ما ذكره رئيس الوزراء السيد شواين لاي في تقريره حول مؤتمر باندونج والذي قدمه للجنة الدائمة لمجلس الشعب الصيني، والذي ذكر أن الدول الاشتراكية بما فيها الصين قد أسقطت الرأسمالية وأسقطت كذلك الاستعمار المشتق من النظم الرأسمالية، وأبعدت تمامًا القوى الأساسية الموجهة لاستغلال ونهب الدول المتأخرة، فالمساعدات باعتبارها أداة هامة للسياسة الخارجية لا يمكن أن تكون أداة تخدم المصالح الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن الصين كانت دولة شبه مستعمرة، فقد عانت من مرارة وآلام الاستعمار، وقد عانت الصين من الاستغلال والاضطهاد في خضم النظام الدولي في فترة ما قبل «الحرب العالمية الثانية»، وبعد الاستقلال كان لدى القادة الصينيين معرفة عميقة للغاية تجاه النظام الدولي، مؤداها أنه إذا لم يتغير النظام

---

1- "تقرير من السفارة الصينية في غينيا حول أعمال المساعدات واقتراحاتها في هذا الصدد"، "من الخامس حتى الخامس عشر من مارس 1963"، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم 01-00900-108.

2- "أحوال مصنع أعواد الثقاب ومصنع السجائر التي تساعد الصين في بنائهما"، "من الرابع من مارس وحتى الحادي والعشرين من نوفمبر 1963"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 02-00900-108.

الاقتصادي والاجتماعي الدولي الموجود فإن الصين الجديدة سيكون مثلها مثل غالبية الدول التي نجحت في الاستقلال من خلال حركات التحرر الوطني، فلن تستطيع أن تغير بشكل كامل من مصير الاستغلال والاضطهاد. وطبقًا لما قاله ماو تسي تونغ فإن العالم كله إن لم يتحرر، فلن تستطيع الصين أن تحرر نفسها. ولذلك فإن المساعدات التي تقدمها الصين للدول الإفريقية والآسيوية النامية تهدف بشكل أساسي إلى إضعاف قوى الإمبريالية، الاستعمار، والهيمنة، بالإضافة إلى خلق الظروف المواتية لتأسيس نظم اقتصادية وسياسية دولية تتسم بالعدالة، المساواة، والعقلانية. وعلى خلفية «المساعدات المشتركة مع إخواننا الفقراء» سوف نتحد لنغير العالم. إن علاقات المساعدات بين الصين والدول الإفريقية المتلقية للمساعدات قد تحولت إلى نافذة تعكس بشكل واضح معايير النظام الدولي الذي تقترحه الصين، وقد حتم هذا أن تكون المساعدات الصينية لإفريقيا «موجهة سياسيًّا»، حتى إن العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية لا ترتكز على سلوك اقتصادي بحت، بل تأتي في خدمة الأهداف السياسية.

إن سمات «التوجيه السياسي» للمساعدات الصينية لإفريقيا تتبدى بشكل أساسي في الأهداف الاستراتيجية التي تحققها المساعدات، كما تتبدى كذلك في توسيع الجبهة العالمية المتحدة للسلام المناوئة للإمبريالية، الاستعمار، والهيمنة، وتكوين الأحلاف العسكرية. وبرغم أن الصين قد قدمت كميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والتقنية للدول الإفريقية، وذلك بغية مساعدة الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات على تطوير وتنمية اقتصادها الوطني بالاعتماد على قدراتها الذاتية، إلا أن المساعدات الاقتصادية والتقنية تخدم كذلك السياسية الكبيرة، والهدف هو مساعدة الدول الإفريقية على التخلص نهائيًّا من التبعية للقوى «الإمبريالية، الامبريالية الاشتراكية، والرجعية»، ومن ثمّ تستطيع تلك الدول أن تضع سياستها الخارجية بشكل مستقل وواقعي، وتتحول بذلك إلى قوة داعمة للصين على المسرح الدولي.

ومن ناحية أخرى فإن المساعدات الاقتصادية والتقنية الصينية الموجهة لإفريقيا في تلك الفترة لا تخضع لتأثير قوى السوق بداية من اتخاذ القرار إلى التنفيذ. وبالنظر إلى المساعدات الصينية الموجهة لغينيا يتبين بشكل واضح أن تقديم المساعدات هو أمر خاضع لاعتبارات سياسية، كما أن الصينيين الموفدين لتنفيذ المشروعات ينظرون

إلـى التنفيذ السـلس للمشـروعات باعتباره مهمة سياسـية. ولذلـك فإن المسـاعدات الصينية لإفريقيا فـي تلـك الفتـرة كانـت تفتقـد لحسـابات التكاليـف. وطبقًـا لمـا يرويـه أحـد العامليـن القدامى في مجـال المسـاعدات، فـإن مخـازن قطع الغيـار الخاصة بالمعـدات الكهربية اللازمة لإتمام مشـروعات المسـاعدات فـي الـدول المتلقيـة فـي الفتـرات الأولـى كانـت مدهشـة، ولـم تسـتخدم تلـك القطع لفتـرات طويلـة، وتحولـت جميعهـا لخـردة، ولا أحـد يعلم مقدارهـا بالضبـط. وحتى اليـوم، ما زالت بعـض الـدول الإفريقيـة بهـا أدوات وأجهـزة خاصـة بالمسـاعدات تحولـت إلـى خـردة ونمـت حولها الطحالـب والفطريـات، مـا زالت مخزنة هناك ومكدسـة ولا يتم اسـتعمالها، وبعد عشـرة أو عشـرين عامًـا يتـم إخراجهـا، ونكتشـف حينهـا أن الفئران قـد أتلفتها[1].

وفـي النهايـة فـإن الصيـن تعتمـد بشـكل كامـل علـى النظـام الإداري لحشـد القـوى البشـرية وتنظيـم المـوارد المادية لتقديم المسـاعدات الاقتصاديـة والتقنية للدول الإفريقيـة. وبرغم أن بعض الإصلاحات قد دخلت على نظام إدارة المسـاعدات الخارجية، إلا إنه وبشـكل عام، وسـواء في وقت أن كانـت المسـاعدات تتـم بطريقـة «نظـام إدارات التسـليم الشـامل»، أو فـي وقـت كانـت تتم فيه مـن خـلال «نظـام الإدارات المتعاقـدة»، فـإن الأمـر برمتـه كان يتـم من خـلال النظـام الإداري، بداية مـن شـراء المـواد المطلوبـة إلـى اختيـار الموظفين. ومـن ثمّ فـإن المسـاعدات الصينيـة الاقتصادية والتقنيـة لإفريقيـا كانـت تتـم باعتبارهـا مهمـة سياسـية بحتـة، ولذلك تم إنجاز المشـروعات بشـكل سـلس وطبيعـي، والشـيء الـذي اعتمدت عليه فـي ذلك هو الآليـات الداعمة داخل النظـام الإداري، كمـا أن خبـراء المسـاعدات عندمـا يباشـرون أعمالهم فـي إفريقيا لا يضعـون في أذهانهم حسـابات المكسـب والخسـارة، وإلـى جانـب الاعتمـاد علـى منظومـة الثـواب والعقاب داخـل النظـام الإداري فهنـاك كذلـك الأيديولوجيـة السياسـية الشـاملة الدقيقـة. وعلـى سـبيل المثـال كتـب رئيـس الـوزراء شـواين لاي أبياتًـا شـعرية في مـدح عمال المسـاعدات.

1- "أعرب الرئيس الغيني سيكاتوري في لقاء جماهيري حافل عن شكره وتقديره للمساعدات الصينية المقدمة إليه"، "من السادس عشر من يونيو إلى السادس من يوليو عام 1963"، ملفات وزارة الخارجية، الملف رقم 05-00899-108.

**ب- دور المساعدات الصينية لإفريقيا: أداة السياسة الخارجية التي تساعد الدبلوماسية:**

وبشكل إجمالي حققت المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا خلال ستينيات القرن العشرين نتائج هائلة. إن نطاق المساعدات الصينية لإفريقيا لم يكن كبيرًا، ولكنه أسس ورسخ لقاعدة جماهيرية كبيرة للصين في القارة الإفريقية كلها، كما خلق ظروفًا مواتية لبدء العلاقات الثنائية بين الصين والدول الإفريقية. والسبب الأساسي وراء هذا هو أن المساعدات قد لعبت بشكل وافٍ دور أداة السياسة الخارجية، واحترمت القواعد الأساسية للسياسة الخارجية، وخدمت الأهداف الكلية للاستراتيجية الدبلوماسية، كما تعاونت بشكل فعال مع العمل الدبلوماسي. إن النتائج الكبيرة التي حققتها المساعدات الخارجية الصينية لإفريقيا إنما تعود بشكل كبير إلى إنجازات الدبلوماسية الصينية في تلك الفترة. وهنا يمكن أن نستلهم العلاقات الثنائية بين الصين ومصر في تلك الفترة كمثال لذلك[1].

قامت إسرائيل في الخامس من يونيو عام 1967 بشن هجوم استباقي ضد مصر، سوريا، والأردن في ما يسمى بحرب «الأيام الستة». وطبقًا لما يتذكره السفير الصيني في مصر في هذه الفترة السيد خوانغ خوا، فإنه في السادس من يونيو أرسل رئيس الوزراء شواين لاي برقية تأييد للرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما أدان «الهجمات العدوانية» التي شنتها إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدولة المصرية. كما اندلعت التظاهرات الشعبية التي فاقت أعدادها مليون متظاهر في بكين لمدة ثلاثة أيام متتالية معربين عن تأييد الصين حكومة وشعبًا لدول مصر وسوريا والأردن وللشعب الفلسطيني في حروبهم العادلة.

وفي السابع من يونيو التقى السفير الصيني خوانغ خه بالرئيس المصري ونقل إليه خطاب التأييد من رئيس الوزراء الصيني شواين لاي. أعرب الرئيس المصري عن شكره السيد شواين لاي على تأييده، وقال إن إسرائيل لم تلتزم بوقف إطلاق النار الذي أعلنه مجلس الأمن في السادس من يونيو، كما أن الطائرات الأمريكية، البريطانية، والإسرائيلية قد هاجمت الخطوط الأمامية في سوريا والأردن. وكان السؤال الأهم هنا

1- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 37.

هـو أيـن ذهـب الروس؟ ولمـاذا لم يتدخلوا؟ كتب جونسـون خطابًا يحذر فيه مـن تدخل الجمهورية العربيـة المتحـدة[1] فـي سـير العمليـات وإلا اتخـذ إجراءات قاسـية[2]. ومـن ناحيته حذر كوسـيجين مـن تدخـل الجمهوريـة العربيـة المتحدة في الأمـر، ولذلك كنا ننتظـر. والآن عرفنـا أننا خدعنا.

إن رسـالة التأييـد التـي أرسـلها شـواين لاي كان لهـا أثـر هائـل بيـن شـعوب الجمهوريـة العربيـة المتحـدة، ونشـرت الجرائـد العربيـة كافة فجـأة خبر التأييد الصينـي للجامعة العربيـة والأمة العربية فـي حربهـا ضـد العـدوان الأمريكـي الإسـرائيلي. ونشـرت صحيفـة «الأهـرام» المصريـة فـي صـدر صفحتهـا الأولـى خبـر اسـتقبال الرئيس جمـال عبد الناصر للسـفير الصيني، وهو الأمـر النادر حدوثه، ونشـرت فـي صفحتهـا الثالثـة خطـاب رئيـس الـوزراء شـواين لاي. وأذاع راديـو القاهـرة عـدة مـرات بالعربيـة والإنجليزيـة نـص خطـاب شـواين لاي وأذاع كذلـك خبـر المظاهـرات الضخمـة التـي تعـم بكيـن مؤيـدة للأمـة العربية فـي مواجهة العدوان الأمريكي الإسـرائيلي. وفي رده علـى رئيس الوزراء شـواين لاي قـال الرئيـس المصـري جمال عبـد الناصر: «أتقدم بالشـكر للأمـة الصينيـة العظيمة على موقفهـا المشـرف الداعـم للأمـة العربيـة في كفاحهـا ضد العـدوان البريطانـي الأمريكي الإسـرائيلي، كمـا أتقـدم بالشـكر الجزيـل للدعم المـادي والمعنـوي المقدم مـن جانبكم».

وفـي الثامـن مـن يونيـو التقـى السـفير الصينـي خوانـغ خـوا مرة ثانيـة برئيـس الـوزراء المصري علـي صبـري وقـال إنـه بالتـزام الأمـة الصينيـة بدعـم الأمـة العربيـة بأقصى ما تسـتطيع فـي كفاحها ضـد العـدوان الأمريكي الإسـرائيلي، فـإن وزارة المواصـلات الصينية قد وجهت بنقل المـواد الغذائية والسـلع بحـرًا للجمهوريـة العربيـة المتحـدة. أعـرب رئيـس الـوزراء المصـري عـن شـكره للجهـود الصينيـة وقـال إنـه مكلـف مـن الرئيـس جمـال عبـد الناصـر بلقـاء السـفير الصينـي، وقـال إن البيان السـوفيتي الـذي صـدر بعـد انـدلاع الحـرب كان ضعيفًـا للغايـة، وفـي المباحثـات الثنائيـة بين مصر والاتحـاد السـوفيتي وعـد الأخيـر أن يمـد مصـر بحـرًا بسـبع عشـرة طائـرة من طـراز ميج 17، ولكن الجمهوريـة العربيـة المتحـدة رفضـت ذلك.

---

1- يشير إلى مصر.

2- جوو خونغ، جانغ جون، وجانغ مين: "المساعدات الخارجية في الصين"، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2007، الصفحة رقم 9.

وفـي التاسـع مـن يونيـو التقـى السـفير الصينـي مـرة أخـرى بالرئيس جمـال عبد الناصـر، وخلال اللقـاء أعـرب الرئيـس جمـال عبـد الناصـر عـن شـكره وتقديـره البالغيـن للمسـاعدات التـي قدمتهـا الصيـن لمصـر. وقـال إنـه فـي أحلك الأوقـات التي مـرت علـى الجمهوريـة العربية المتحدة أرسـلت الجزائـر طائـرات حربيـة ومقاتليـن، ولكـن الاتحـاد السـوفيتي لـم يرسـل أي شـيء. وعلـى الرغم من طلـب مسـاعدات عاجلـة مـن الاتحـاد السـوفيتي بشـكل متكـرر، وعلى الرغـم من طلب مئـة طائرة حربيـة، ولكـن مـا مـن مجيـب. وقالـوا بعـد ذلـك إنه يمكـن أن يتم شـحن سـت طائرات إلـى مصر، ولكـن الأمـر كان قـد انتهـى. قبـل الخامـس مـن يونيو حـذر جونسـون الجمهوريـة العربيـة المتحدة مـن البـدء بالهجـوم علـى إسـرائيل، وحذر كوسـيجين من نفـس الأمـر، وزاد الأخير بأنـه إذا هاجمت مصـر أولاً فـإن هـذا سـيضع الاتحـاد السـوفيتي فـي موقـف صعـب، ولذلـك التزمـت مصـر بعـدم الهجـوم. وفـي الخامـس مـن يونيـو شـنت إسـرائيل هجومًـا مفاجئًـا، ولـم تعلـق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أو الاتحـاد السـوفيتي ببنـت شـفة، والنتيجـة أن الجيش المصـري قد تلقى هزيمة قاسـية، ولـم يكـن هنـاك مفـر من قبـول وقـف إطـلاق النار.

وقـال الرئيـس المصـري خـلال المحادثـات كذلـك إن الاتحـاد السـوفيتي اهتـز أمـام الولايـات المتحـدة. نحـن لا نريـد مـن الاتحـاد السـوفيتي أن يحارب بـدلاً منا، وإنمـا نريد أن يمدنـا بما يلزمنا للقتـال. إن الإمبرياليـة الأمريكيـة تمـارس الضغـوط علينـا، تمنـع عنـا المـواد الغذائيـة، ولذلك كانت المسـاعدات الصينيـة دعمًـا هائـلًا لنـا. إن شـعب الجمهورية العربية المتحدة لن ينسـى أبـدًا الدعم الصينـي فـي أحلـك الأوقـات والظـروف. كمـا نقـدر تمامًـا الموقـف الصينـي فـي الحـرب العربيـة الإسـرائيلية. وفـي النهايـة قـال إن الاتحـاد السـوفيتي وعـد بإرسـال قاذفـات. قـال الاتحاد السـوفيتي أول الأمـر إن الرئيـس جوزيـف تيتـو قـد رفض فتـح المجال الجوي اليوغوسـلافي أمام طائـرات النقل السـوفيتية، ولذلـك سـيتم نقلهـا بالشـحن البحـري. وبمجـرد أن سـمع الرئيـس جوزيـف تيتـو الأخبار جمـع السـفيرين المصـري والسـوفيتي فـي يوغوسـلافيا وقـال أمـام الجميـع إنـه لـم يصـدر عنـه أي تصريحـات رافضـة للمسـاعدات السـوفيتية الجويـة لمصـر. وعندما صـرح الرئيس جمال عبـد الناصر بهـذا الأمـر ضـرب الذهـول السـفير الصيني.

وفـي صبـاح التاسـع مـن يونيـو التقـى السـفير الصينـي خوانـغ خـوا برئيـس الـوزراء المصـري علـي صبـري، وأعـرب علـي صبـري عـن أن السـخط المصـري تجـاه الاتحـاد

السوفيتي قد فاق السخط المصري على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الجميع كان ينظر للاتحاد السوفيتي باعتباره صديقًا. وفي الخامس عشر من أغسطس 1967 وعندما التقى علي صبري بالسفير الصيني كان الغضب والسخط تجاه السوفييت هو الغالب. وقال إن الوفد العسكري السوفيتي قد وعد أثناء زيارته للجمهورية العربية المتحدة في الحادي والعشرين من مايو بتوفير أسلحة ومعدات خاصة بالدفاع الجوي، ولكن وبعد المحادثات الأمريكية السوفيتية التي جرت في جلاسكو في الثالث والعشرين من يونيو تغيرت تصرفات الاتحاد السوفيتي تمامًا، ولم يقتصر الأمر على وقف توريد أي معدات لمصر فحسب، وإنما أجبر الجمهورية العربية المتحدة في نيويورك بقبول العرض الأمريكي السوفيتي. وذكر كذلك أن سعر القمح المقدم لمصر من الاتحاد السوفيتي أغلى بنسبة 20% من أسعار القمح في السوق العالمية، كما يطالب السوفييت الجمهورية العربية المتحدة برد قرض القمح خلال عامين، محاولين من خلال هذه الإجراءات أن يجبروا الجمهورية العربية المتحدة أن تقبل بموقف الاتحاد السوفيتي.

ومن خلال رد الفعل المصري الشعبي والرسمي تجاه الاتحاد السوفيتي والصين خلال حرب «الأيام الستة» يتبين بوضوح أن المساعدات هي بشكل أساسي أداة من أدوات السياسة الخارجية في ظل البيئة الدولية في ذلك الوقت، كما أنها تلعب دورًا هامًّا في تنسيق كامل أركان العمل الدبلوماسي. وبرغم أن الاتحاد السوفيتي قد قدم لمصر مساعدات، إلا أن السياسة الخارجية السوفيتية قد أضرت المصالح الحيوية المصرية بشكل صارخ، وجرحت الشعور القومي للعرب، ولذلك فإن تلك المساعدات لم تستطع أن تساعد الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية، ولم تستطع كذلك أن تساعد الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على صورة جيدة له في أوساط الشعوب العربية. بينما المساعدات الصينية كانت على النقيض تمامًا.

**ج- فتح قنوات لتبادل عناصر الإنتاج مع العالم الخارجي في ظل عزلة الصين الدولية عن السوق العالمية:**

نجحت المساعدات التي تقدمها الصين والتي لا تهدف لأغراض خاصة في أن تدخل قلوب الشعوب المتلقية لها، الأمر الذي خلق ظروفًا مواتية لفتح قنوات أوسع للتعاون بين البلدين. إن «المبادئ الثمانية» تتحدث عن المساعدات باعتبارها متبادلة، ولم يتجسد هذا المبدأ في المجال السياسي فحسب، بل ظهر في مجال التبادلات الاقتصادية كذلك.

عندما يسترجع جاو بوا بينغ حياته الدبلوماسية فإنه يتحدث عن مثالين هامين، الأول هو الجزائر، والثاني هو زائير[1].

يتذكر السفير جاو بوا بينغ أن العلاقات التي تربط بين الجزائر والصين من أفضل العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، وخلال فترة الحرب بين الجزائر وفرنسا والتي امتدت لثماني سنوات قدمت الصين للجزائر مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة. وبعد الاستقلال استمرت الصين في تقديم المساعدات للجزائر، وأنشأت الصين ثلاثة مشروعات ضخمة متكاملة وهي مركز المعارض الجزائري، مصنع جيلما للسيراميك، والمدينة الأوليمبية، بالإضافة إلى مشروعات تخص قطاعات الصحة، الزراعة، ترشيد المياه، والتصنيع الخفيف. ومن بين ذلك كانت فرق المساعدات الصينية الطبية للجزائر تتكون كل دفعة منها من 170 طبيبًا، موزعين في ثماني مدن جزائرية، وهي واحدة من أكبر وأقدم الفرق الطبية الصينية المرسلة للخارج، وأكثرها تأثيرًا.

إن العلاقات بين الصين والجزائر قد أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك حقيقة أن المساعدات متبادلة. ففي المجال السياسي أيدت الجزائر الصين تأييدًا هائلًا في الشؤون الدولية، وكانت الجزائر واحدة من الدولتين اللتين قدمتا قرار استعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة خلال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى المستوى الاقتصادي قدمت الجزائر للصين كل المساعدات الممكنة من جانبها.

---

1- تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

إن منطقـة الصحـراء الواقعـة فـي جنـوب الجزائـر غنيـة للغايـة باحتياطيـات البتـرول والغـاز الطبيعـي، ويطلـق عليها اسـم «خـزان بترول شـمال إفريقيا». وفي مجـالات تطوير صناعـات البترول والغـاز الطبيعـي اسـتقدمت الجزائـر تقنيـات وأسـاليب متطـورة مـن الـدول المتقدمـة، وكانـت بذلـك ذات قيمـة مرجعيـة لصناعـات البتـرول فـي الصيـن. إن توزيـع مصـادر الطاقـة داخـل الصين ليـس متوازنًـا، فخـلال منتصـف سـبعينيات القـرن العشـرين كانـت مقاطعـة سيتشـوان غنيـة للغاية باحتياطيـات الغـاز الطبيعـي، أمـا شـانغهاي والمناطـق الصناعيـة المحيطـة بهـا فكانـت تعانـي مـن نقـص فـي الطاقـة، وكان مـن الضـروري إصلاح خـط أنابيب الغـاز الطبيعـي الكبير الممتـد من غرب سيتشـوان حتـى شـانغهاي. وكان هـذا الخـط يعمـل تحت ضغط كبيـر، ويحتاج إلى تقنيـات متقدمة فـي اللحـام. وكانـت الجزائـر تمتلـك أعدادًا كبيـرة من أنابيـب البترول والغـاز تعمل بتلـك التقنيات، وكانـت تمتلـك كذلـك مصنعًـا شـهيرًا للأنابيـب الملحومـة والتـي تسـتخدم تلـك التقنيـات المتقدمة فـي إحـدى الواحـات داخـل منطقـة جاردايـا. وفـي عـام 1975، وبعـد أن تـم ارسـال جـو بـوا بينـغ سـفيرًا للصيـن فـي الجزائـر اصطحـب وفـد البريـد والاتصـالات الصينـي لزيـارة المصنع، وتـرك الأمر انطباعًـا عميقًـا لـدى الجميـع. وبعـد فتـرة قصيـرة تلقى السـفير جـو بو بينـغ إشـعارًا محليًّـا يطالبه بالتواصـل مـع شـركة البتـرول والغـاز الطبيعـي الجزائريـة للترتيب لدعـوة خبراء من الصين للدراسـة والملاحظـة. وبعـد أن تلقـى جـو بـوا بينـغ الإشـعار ناقـش الأمـر مـع المديـر العـام لشـركة البتـرول والغـاز الطبيعـي الجزائريـة. كانـت مواقـف المديـر العـام وديـة وإيجابيـة للغايـة، وأبلـغ السـفير الصينـي أن الشـركة تبنـي مصنعًـا جديـدًا للمواسـير الملحومة فـي أكبر حقـل للغاز الطبيعـي لديها، وهـو خـارج ضواحـي مدينـة جاردايـا، وأن الخبراء مـن ألمانيا الغربية يسـاعدون في تثبيـت واختبار الأجهـزة، واقتـرح المديـر علـى السـفير الصينـي أن يرتـب للخبـراء الألمـان زيـارة سـياحية للمناطق الصحراويـة فـي جنـوب المدينـة لمـدة ثلاثة أيـام، وخلال تلـك الفترة يأتـي الخبراء الصينيـون لإلقاء نظـرة فاحصـة علـى المصنـع. وبعـد وصـول السـفير جـو بـوا بينـغ والخبـراء الصينييـن إلـى مدينـة جاردايـا كان فـي اسـتقبالهم المسـؤولون الحكوميـون المحليـون وكبيـر مهندسـي مصنـع الأنابيـب الملحومـة، وتمـت اسـتضافتهم فـي أفضـل مطاعـم جاردايـا. وبعـد تنـاول الإفطـار فـي ذلـك اليـوم قـاد كبيـر المهندسـين السـفير جـو بـوا بينـغ والخبـراء الصينييـن لزيـارة المصنـع، وخـلال سـاعات قليلـة اسـتطاع الخبـراء الصينيـون أن يحلوا المشـكلات التقنية الشـاملة كافـة، وكانوا ممتنيـن للغاية

للمعاملة الكريمة التي أبداها الجانب الجزائري.

ومثـل هـذه المواقـف تمـت كذلك في دولـة زائير. لقد بـدأت العلاقات الدبلوماسـية بين الصين وزائيـر فـي عـام 1971، ثـم بـدأت الصيـن بعدهـا فـي توجيـه المسـاعدات لزائيـر. واسـتطاعت تلك الدولـة مـن خـلال التعـاون التقني والتجـارة مع الصيـن أن تسـاند بناء الاقتصـاد الصيني.

يطلـق علـى زائيـر اسـم «المسـتودع العالمـي للمـواد الخـام» و«جوهـرة إفريقيـا الوسـطى»، وباطنهـا غنـي للغايـة بالمـواد الخـام، والجديـر بالذكـر أن أول قنبلـة ذريـة أمريكيـة الصنـع كان اليورانيـوم المسـتخدم فيهـا مسـتخرج مـن زائيـر. تحتـل زائيـر المركـز الأول عالميًّـا فـي إنتـاج الكوبالـت، التيتانيـوم، النيوبيـوم، ومـاس الصناعـة، وتتمتـع تلـك الدولـة بخبـرات وتقنيـات متقدمـة للغايـة فـي مجـالات التنقيـب والتعديـن والصهـر. وخـلال الفتـرة بيـن عامـي 1978 و1982 تولـى جـو بـوا بينـغ منصـب السـفير الصينـي فـي زائيـر، وأرسـلت الصيـن فريقيـن بحثييـن إلـى منطقـة تصنيـع المـاس المعروفـة عالميًّـا فـي مقاطعـة كايسـاي، وهنـاك اسـتطاع الفريقـان أن يجريـا الأبحـاث والدراسـات حـول عمليـة إثـراء المـاس ونظريـة التمعـدن. وكان الفريقـان فـي ضيافـة وزارة التعديـن فـي زائيـر، وكذلـك فـي ضيافـة شـركة ميبـا، وهـي أكبـر شـركة لتعديـن المـاس علـى مسـتوى العالـم. وبرغـم أن الفريقيـن قـد تحمـلا تكاليـف الأبحـاث والدراسـات التي قاما بهـا، إلا أن الحكومـة الزائيريـة قـد بـادرت إلـى تغطيـة تكاليـف النقـل والإقامـة. وخلال تلـك الرحلة الكشـفية، كانـت الحكومـة الزائيريـة تقـدم للفريقيـن وسـائل الراحـة كافـة، كمـا رتبـت لهمـا زيـارة المراحـل الإنتاجيـة كافـة، وقدمـت لهمـا معلومـات مفصلـة. كمـا خصصـت شـركة «ميبـا» خبيـرًا جيولوجيًّـا نابهًـا ليوفـر للفريقيـن البحثييـن معلومـات مفصلـة حـول النظريـات المعدنيـة للمـاس والخبـرات المتقدمـة فـي الاستكشـاف والتعديـن، كمـا رافـق الخبيـر الفرقتيـن لزيـارة مختلـف أنـواع مناجـم المـاس. وعندمـا جـاء وقـت الرحيـل أهـدت الشـركة بشـكل اسـتثنائي عينـات للفريقيـن. واكتشـف أفـراد الفريقيـن أوجـه القصـور والأخطـاء التـي كانـت تعانـي منهـا الصيـن فـي مـا يخـص نظريـات الاستكشـاف وتقنيـات التنقيـب، وفتحـت الزيـارة الطريـق أمـام أفـكار جديـدة فـي التنقيـب. وفـي الوقـت نفسـه فـإن دراسـة الخلفيـة الجيولوجيـة والخصائـص والسـمات المعدنيـة للإنتـاج المعدني فـي زائيـر كانـت لهـا قيمـة مرجعيـة فـي غايـة الأهميـة فـي العثـور علـى مناجـم النحـاس ومناجم

الحديد الغنية وكذلك بعض الموارد المعدنية النادرة في الصين.

ومـع تطـور العلاقـات الثنائيـة بيـن الصيـن وزائيـر تطـورت العلاقـات التجاريـة بينهمـا بشـكل متواصـل، وفـي الفتـرة بيـن عامـي 1974 و1979 تضاعـف حجـم التجـارة بيـن البلديـن سـبع مرات. إن زائيـر غنيـة بالنحـاس والكوبالـت، كمـا أن معادنهـا مطلوبـة بشـدة في السـوق العالميـة، وكانت مبيعـات تلـك المعـادن تحكمهـا الـدول الغربيـة. ولكن مع وضـع الاحتياجـات الصينية فـي الاعتبار، باعـت شـركة مبيعـات المعـادن الزائيرية عـام 1980 كمية معتبـرة من النحـاس والكوبالت، وفي عام 1981 أبرمـت الشـركة عقـدًا مـع الصيـن لبيع النحـاس والكوبالت، ومما لا شـك فيـه أن تلك الخطوة بمثابـة دعـم معتبر للبنـاء الاقتصـادي الصيني.

## الفصل الثاني

## المساعدات الصينية لإفريقيا خلال عملية التحول لاقتصاد السوق: السعي خلف التنمية المشتركة

بداية من طرح «المبادئ الثمانية» من خلال رئيس الوزراء السيد شواين لاي خلال زيارته الإفريقية في منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات، بدأت المساعدات الصينية لإفريقيا تدخل تدريجيًّا في طور الاستقرار والنضج، وتطورت أنظمة للمساعدات الإفريقية تتمتع بالسمات الصينية الفريدة. ومع استعادة الصين لمقعدها الرسمي في الأمم المتحدة، زادت حاجة الدول الإفريقية تجاه المساعدات الصينية، وتزايد تباعًا لذلك نطاق المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا بشكل سريع، الأمر الذي سبب ضغوطًا مالية هائلة على الحكومة المركزية. وفي الوقت نفسه ظهرت العديد من المشكلات في نظام الاقتصاد المخطط بحلول منتصف ونهاية السبعينيات، وانعكست تلك المشكلات بنفس الطريقة على المساعدات الصينية لإفريقيا، وظهرت في صورة مشكلات إدارية وتنفيذية في مشروعات المساعدات. تداخلت الأسباب في الجانبين، مما دعا لعقد عدة مؤتمرات تناقش المساعدات الصينية الخارجية خلال منتصف وأواخر السبعينيات. ومن أواخر السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات بدأت الصين عملية إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي، وخلال تلك العملية لم تطرأ تغيرات أساسية على القوى الأساسية الفاعلة الموجِّهة للمساعدات الصينية المقدمة للدول الإفريقية وبقية دول العالم الثالث، كانت لا تزال هادفة لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات. وبالإضافة إلى ذلك ومع تحديد الصين لموضوعي السلام والتنمية باعتبارهما نقطتين هامتين أساسيتين في عالم اليوم، سعت المساعدات الصينية لإفريقيا بشكل واضح إلى دفع التنمية المشتركة بين الصين ودول إفريقيا. ولكن طبقًا للإصلاحات الداخلية التي جرت في الصين لم يكف الصينيون عن تجربة الاستخدام الأمثل لآليات السوق لحل مشكلات التنمية الداخلية في الصين، الأمر الذي جعل الوسائل التي يستخدمها الصينيون في فهم التنمية وحل مشكلاتها غنية وعميقة، وأثرت تلك العوامل بشكل طبيعي في المساعدات الصينية المقدمة لإفريقيا،

وتبعتها عمليات مستمرة من الضبط والتعديل على مستوى تنفيذ السياسات، وكانت التوجهات الخاصة بعمليات الضبط والتعديل تتلخص في استخدام السوق لخدمة احتياجات التنمية في القارة الإفريقية. إن اقتصاد السوق الاشتراكي يتطور بشكل مستمر، وفي الوقت نفسه كانت منظومة المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا في طور التطوير والتغير. كما أن الصين في خضم عملية بناء اقتصاد السوق لا تقف عند تراكم التجارب الإيجابية فحسب، بل تتعلم كذلك من التجارب السلبية. ظهر الجانبان السلبي والإيجابي معًا في المساعدات الإفريقية، كما أن عمليات التغيير والضبط والتطوير المستمرة كانت وبحق إسقاطًا وتطبيقًا للجهود الصينية الداخلية في ما يخص التنمية والتطوير في أعمال المساعدات الخارجية للدول الإفريقية. وما زالت تلك الجهود مستمرة حتى الآن.

**أولًا: عمليات الإصلاح الداخلي في الصين وضبط سياسات المساعدات الإفريقية:**

وبداية من منتصف وأواخر سبعينيات القرن العشرين بدأت تظهر مشكلات عديدة في النظام الاقتصادي المخطط في الصين، وبدأت تتبلور عمليات الإصلاح والتصحيح. وانعكس هذا الجهد في المساعدات الصينية لإفريقيا. والجدير بالملاحظة والذكر أن عمليات الإصلاح حدثت بشكل كبير على المستوى التنفيذي، ولم تحدث تغيرات أساسية على الأفكار الاستراتيجية الكلية للمساعدات الإفريقية.

**(1) بدايات الإصلاح والانفتاح ورأي القادة الصينيين في الأوضاع العالمية وتوجه السياسات الخارجية الصينية:**

منذ منتصف وأواخر السبعينيات بدأت بؤرة اهتمام الحكومة الصينية تنتقل إلى البناء الاقتصادي، وبدأت في تفعيل إصلاح اقتصاد السوق الرأسمالي. وخلال تلك المرحلة لم تنخفض المكانة التي تشغلها دول العالم الثالث في السياسة الصينية، وما زالت تلك المكانة هي حجر الزاوية في السياسات الدبلوماسية الصينية. وفي الحادي والعشرين من أغسطس من عام 1982 وأثناء اللقاء الذي جمع بين دينغ شياو بينغ والأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار وصف الأول السياسة الخارجية

الصينية وأشار بمنتهى الوضوح لاستمرارية السياسة الخارجية الصينية.

إن السياسة الخارجية الصينية في مجملها لها ثلاثة مرتكزات، المرتكز الأول يتمثل في مكافحة الهيمنة، ويتمثل الثاني في حماية السلم العالمي، أما الثالث فيتمثل في تدعيم الوحدة والتعاون مع دول العالم الثالث، أو ما يسمى بالوحدة والتعاون. أما بالنسبة للسبب الذي يدفع الصين لتقوية الوحدة والتعاون مع دول العالم الثالث فيتمثل في أن مكافحة الهيمنة وحماية السلم العالمي لهما معنى فريد وأهمية خاصة لدى دول العالم الثالث. من هو المتضرر من الهيمنة؟ إذا تضرر السلم العالمي فمن هو أول طرف سيتضرر؟ بعد الحرب العالمة الثانية لم يعد هناك سلم في العالم، وبرغم عدم حدوث حروب كبيرة، إلا أن الحروب الصغيرة لم تتوقف. وكانت دول العالم الثالث دائمًا هي مسرح تلك الحروب الصغيرة. ومنذ فترة طويلة تستغل الدول الكبرى الصراعات الدائرة في دول العالم الثالث لتحقق أهدافها، ولذلك وبرغم أن العالم الثالث ذاته يعاني من مشكلات عدة، إلا أن من يتضرر وبشكل مباشر هي دول العالم الثالث وشعوبه. وقد حدد هذا الأمر أن يكون العالم الثالث بمصالحه الحيوية هو القوة الفاعلة الحقيقية في حماية السلم العالمي ومكافحة الهيمنة. وهذا ليس تغييرًا لإرادة الناس، ولكنه شيء تحتمه مكانة العالم الثالث وعلاقات المصلحة والضرر.

يقول البعض إن الصين تفضل الحروب، ولكن الحقيقة أن الصين تأمل في استمرار السلام. تتمنى الصين أن تستمر لمدة عشرين عامًا على الأقل في حالة السلم دون حروب. إن الصين تلتزم بمهمة التنمية والتخلص من الفقر. إن إنجاز أول مهمة هي الخطوة الأولى لتحقيق هدف التحديث في نهاية القرن الحالي، ويتمثل هذا في تحقيق مستوى الثروة الصغيرة. وإذا أمكن تحقيق هذا الهدف ستكون الأوضاع أفضل كثيرًا. والشيء الأهم هو خلق نقطة بداية جديدة، وخلال ثلاثين أو خمسين عامًا أخرى ستقارب الصين مستوى الدول المتقدمة. ولذلك كله تأمل الصين في وجود بيئة دولية تتميز بالسلم. ولو دخلت الصين في حرب واحدة سينهار هذا المخطط تمامًا، ولذلك فمن الأفضل أن تستمر حالة السلم. إن طرح الصين لمبدأ حماية السلم العالمي ليس خطابًا أجوف، وإنما هو أمر حقيقي قائم على احتياجات وضرورات الصين، وبطبيعة الحال يناسب متطلبات وضرورات شعوب العالم كله، وبالأخص شعوب العالم الثالث. ولذلك فإن سياستنا الواقعية تتمثل في مكافحة الهيمنة وحماية السلم العالمي، وهذه

هـي الخطـوط الأساسـية الرئيسـة لهـا. إذا أرادت الصيـن أن تتطـور فـلا بـدَّ أن تسـلك هذا المسـلك، وتلـك حقيقـة لا يسـتطيع أحـد أن يغيرها[1].

وعندمـا تبـذل الصيـن قصـارى جهدهـا فـي البنـاء الاقتصادي وتحـل مشـكلاتها التنمويـة بكل ما أوتيـت مـن قـوة سـيكون للبيئـة الدولية السـلمية أهمية قصـوى، وما زالـت دول العالـم الثالث هي القـوى الأهـم التـي يتوجب علـى الصين أن ترتكـز عليها لخلق بيئـة خارجية فعالة ونافعـة وإيجابية للتنميـة فـي الصيـن. واسـتنادًا إلى هـذه الاعتبارات كرر دينغ شـياو بينـغ عدة مرات وفي مناسـبات مختلفـة أن الصيـن تنتمـي دائمًـا لـدول العالـم الثالـث، وأشـار بوضوح أن هـذا الأمر تحتمـه طبيعة الدولة.

مـا زلنـا فقـراء للغايـة، وفـي مـا يخـص التزامـات مبـدأ الأمميـة البروليتاريـة، فإنـه لا يمكننـا أن نفعـل الكثيـر، وتتسـم إسـهاماتنا فيـه بالقلة الشـديدة. أما عنـد تحقيـق التحديثات الأربعـة وتطوير الاقتصـاد القومـي فإننـا نسـتطيع أن نقـدم الكثيـر للإنسـانية جمعـاء ولـدول العالـم الثالـث بشـكل خـاص. وباعتبارهـا دولـة اشـتراكية فـإن الصيـن تنتمـي دائمًـا لـدول العالـم الثالـث، ولـم تسـتطع أبـدًا أن تمـارس الهيمنـة. إن هـذه الأفـكار يمكـن أن تكـون مفهومـة فـي الوقـت الحالـي لأن الصين الآن مـا زالـت فقيـرة للغايـة، ولذلـك لا سـبيل لإنـكار أنهـا مـن دول العالم الثالث. الإشـكالية ستنشـأ عندمـا نحقـق التنميـة فـي المسـتقبل، ولكننـا لم نمـارس الهيمنـة أبدًا. فـي ذلك الوقت فـإن الصين إذا كانـت لا تـزال فـي عـداد الـدول الاشـتراكية فلـن يمكنهـا أن تمـارس الهيمنـة، وسـوف تكـون في عـداد العالـم الثالـث. أمـا إذا حدث العكس ومارسـت الصين الهيمنـة، فإنها سـتخرج تمامًا من عداد دول العالـم الثالـث، ولـن تكـون حينهـا دولـة اشـتراكية. وقـد ألقيـت خطابًـا أمـام الاجتمـاع الخاص للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة فـي عـام 1974، وكان هذا هو مضمـون الخطاب. إن هـذه الأفكار تمثـل السياسـة الخارجيـة التـي وضعها الزعيم ماو تسـي تونغ ورئيـس الوزراء شـواين لاي، وعلينا أن ننقلهـا ونعلمهـا لأولادنـا وأحفادنا[2].

وفــي أواخــر ســبعينيات القــرن العشــرين كانــت المســاعدات الصينيــة الموجهــة لإفريقيـا لا تـزال محافظـة علـى تقاليـد فتـرة مـاو تسـي تونـغ وشـواين لاي، واسـتمر القـادة

1- "مختارات من أعمال دينغ شياو بينغ"، المجلد الثاني، دار نشر الشعب، عام 1994، الطبعة الثانية، الصفحات من 415 إلى 417.

2- "مختارات من أعمال دينغ شياو بينغ"، المجلد الثاني، دار نشر الشعب، عام 1994، الطبعة الثانية، صفحتي رقم 111 و112.

الصينيـون فـي تطويـر العلاقـات مـع دول العالـم الثالـث بمـا فيهـا الـدول الإفريقيـة مـن منظـور اسـتراتيجي رفيـع، وكانـت المسـاعدات الصينيـة لإفريقيـا تلقـى اهتمامًـا بالغًـا بصفتها أداة سياسـية هامـة. وخـلال السـبعينيات عُقِـد في بكين خمسـة اجتماعـات ذات طابـع قومي حول المسـاعدات الخارجيـة فـي أعـوام 1971، 1972، 1973، 1975، و1977، وذلـك فـي سـبيل التوافـق مـع التطور في أعمـال المسـاعدات الخارجيـة. كان الهـدف الأساسـي للاجتماعـات الأربعـة الأولـى بحـث كيفية رفع فاعليـة أعمـال المسـاعدات الخارجيـة والتحكـم فـي نطاقـات المسـاعدات الخارجيـة. أمـا الاجتماع القومـي الخامـس لأعمـال المسـاعدات الخارجيـة فقد عقد في نهايـة «الثورة الثقافيـة»، وكان هدفه الأساسـي هـو «انتقـاد وتصفيـة مـا ارتكبتـه جماعـات جيانـغ تشـين المعاديـة للثـورة مـن جرائـم تعارضـت مـع المسـاعدات الخارجيـة ودمرتها خلال عشـر سـنوات مـن الفوضى». إن هـذا الاجتماع قـد قـدم اتجاهًـا يوجـه المسـاعدات الصينية الخارجيـة من خـلال: «التمسـك بالأمميـة البروليتارية، التمسـك بالمبـادئ الثمانيـة للمسـاعدات الخارجيـة، الاسـتقرار الفعـال، ضمـان المرتكـزات، الحفاظ علـى كل الجوانـب، تعزيـز الـدول المتلقيـة علـى تطويـر اقتصادهـا الوطنـي بجهودهـا الذاتية»[1].

وخـلال الفتـرة الأولى مـن تطبيق سياسـات الإصلاح والانفتـاح تحولت مرتكزات أعمـال الحكومة الصينيـة إلـى البنـاء الاقتصـادي، وفـي الوقت نفسـه، ونظـرًا لأن دولتيـن هامتين من الـدول المتلقية للمسـاعدات الصينيـة وهمـا فيتنـام وألبانيا قـد أخذتا موقفًا معارضًـا للصين، ظهر داخـل الصين رأي عـام سـلبي تجـاه حركة المسـاعدات الخارجية. وفـي مواجهة تلك الأحـوال أصدرت اللجنـة المركزية للحـزب الشـيوعي الصينـي بالاشـتراك مـع مجلـس الدولـة في الثامـن من نوفمبـر عـام 1980 «الآراء المتعلقة بالأداء الجاد لأعمال المسـاعدات»، واسـتمرت على الاقتراحات السياسـية السـابقة وأكدت علـى المسـاعدات الخارجيـة الصينية فـي الفترات السـابقة كما يلي:

إن المبــادئ الثمانيــة للمســاعدات الخارجيــة الصينيــة بالإضافــة إلــى الأســلوب الإيجابــي الــذي انتهجــه موظفــو المســاعدات شــكلت أمــرًا فريــدًا فــي العلاقــات الدوليــة، واكتســبت بذلــك ســمعة سياســية رفيعــة المقــام. إن المســاعدات قــد ســاعدت بشــكل مباشــر الكفــاح

1- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، صفحة رقم 62.

الصيني الخارجي، وحاربت العدوان الخارجي على الدول المتلقية للمساعدات، وطورت الاقتصاد القومي، وحمت الاستقلال الوطني، وعززت العلاقات الودية مع هذه الدول، ودعمت الاتحاد والصداقة بين الأمة الصينية وأمم الدول المتلقية للمساعدات، كما عززت وطورت الجبهة المتحدة لمكافحة الإمبريالية، مكافحة الاستعمار، ومكافحة الهيمنة، أي إنها لعبت في المجمل دورًا إيجابيًّا. ولا بدَّ من ملاحظة أننا نساعد الشعوب، والشعوب بدورها تساندنا وتدعمنا. إن المكانة الدولية التي تنعم بها الصين اليوم على المسرح الدولي لم تكن لتوجد لولا دعم الدول الصديقة ولا سيما دول العالم الثالث. إن بلادنا قد نفذت التحديثات الأربعة، ويحتاج الأمر حاليًا إلى بيئة دولية مستقرة وسلمية. إن التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية يتمثل في مكافحة الهيمنة وحماية السلم العالمي. إن المساعدات الخارجية باعتبارها جانبًا من جوانب الشؤون الدولية يتوجب عليها أن تخدم هذا التوجه العام[1].

وخلال الفترة التي تلت ذلك ركز قادة الحزب وقادة الدولة معًا عدة مرات وخلال مواقف مختلفة على الأهمية الاستراتيجية للمساعدات الخارجية، ولا سيما الموجهة منها لدول العالم الثالث. وفي السابع من يوليو من عام 1979 قام نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونائب رئيس مجلس الدولة دينغ شياو بينغ خلال أحد المؤتمرات بالتأكيد على المساعدات الخارجية الصينية، ولم يقتصر على ذلك، بل أكد على الأهمية الاستراتيجية للاستمرار في تقديم المساعدات الخارجية في المستقبل بقوله: «إن ظروفنا الاقتصادية صعبة للغاية، ولكن علينا أن ندبر الأموال اللازمة للمساعدات الخارجية. ومن الناحية الاستراتيجية فإننا نتطور، وعلينا أن نستخدم مقدارًا معتبرًا من المساعدات»[2]. وفي يناير من عام 1982 تناول السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني خو ياو بانغ بشكل محدد الأهمية الاستراتيجية لمساعدة دول العالم الثالث النامية في مقاله المعنون باسم: «حول العلاقات الاقتصادية الخارجية»، ومما جاء فيه: «إن مساعدة شعوب العالم الثالث في حماية الاستقلال الوطني، تطوير الاقتصاد القومي، ومساندتها في حروبها العادلة ضد الإمبريالية والاستعمار والهيمنة تعد بمثابة المهمة الدولية التي لا نستطيع أن

---

1- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 69.

2- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 70.

نتملص منها ولا بدَّ أن نخبر رفاقنا أن مساندة دول العالم الثالث هي مسألة ذات طبيعة استراتيجية، ولا يمكن أن نستخف بها أبدًا»[1]. وخلال المؤتمر القومي السادس للمساعدات والذي انعقد في سبتمبر من عام 1983 أشار القادة الأساسيون لمجلس الدولة عندما حاوروا الحضور أن تقديم المساعدات لدول العالم الثالث هو أمر تحتمه طبيعة الدولة[2].

ولكن بدأت تطرأ بعض التغيرات على أعمال المساعدات الصينية الخارجية على المستويين السياسي والتنفيذي.

**(2) من «سياسة الكلمات الست عشرة» إلى «المبادرات الثماني»:**

وعندما نصل بشكل محدد إلى المساعدات الاقتصادية والتقنية الصينية الموجهة لإفريقيا، فإنه خلال عامي 1982 و1983، وبخلاف «المبادئ الثمانية» المعمول بها، قدمت الصين «سياسة الكلمات الست عشرة» لدعم «التعاون بين دول الجنوب».

خلال الفترة من ديسمبر من عام 1982 ويناير من عام 1983 زار رئيس مجلس الدولة جاو زي يانغ إحدى عشرة دولة إفريقية. وخلال الزيارة أكد أن سياسة الوحدة والتعاون مع دول العالم الثالث هي نقطة انطلاق أساسية في السياسات الخارجية الصينية، كما أعلن أن الصين قررت أن تنفذ المبادئ الخمسة للتعايش السلمي على قاعدة السعي لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الأطراف، وأن توسع بشكل حثيث علاقات التعاون الودي مع الغالبية العظمى من دول العالم الثالث. وفي الوقت نفسه تبادل جاو زي يانغ وجهات النظر مع القادة الأفارقة حول مشكلات التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الإفريقية. وأشار إلى أن الدول النامية تعاني بشكل أساسي من صعوبات على مستوى التمويلات، وأن «التعاون بين دول الجنوب» لا بدَّ أن يتم تفعيله على نطاق واسع، وأنه يتوجب أن ينطلق من تلك السمة. ومن ثمّ فإنه إذا اقتصر نشاط «التعاون بين دول الجنوب» على تقديم القروض أو المنح، فإنه لن

1- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 70.

2- شه لين: "التعاون الاقتصادي الدولي المعاصر في الصين"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، 1989، الصفحة رقم 70.

تكون هناك آفاق واسعة، ولا بدَّ من البحث عن أساليب المساعدة كافة. واتسع طريق «التعاون بين دول الجنوب» أكثر فأكثر. وطبقًا لتلك الفكرة، فإن الصين بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم أقصى ما تستطيع تقديمه من مساعدات إلى الدول النامية الأخرى ولا سيما الدول غير المتقدمة، فإنها كذلك ستبذل أقصى الجهد في النقل التدريجي للمرتكزات التي تقوي علاقتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث كافة إلى التعاون الاقتصادي والتقني القائم على المنفعة المتبادلة. وبالارتكاز على هذه القاعدة طرح جاو زي يانغ «سياسة الكلمات الست عشرة» والتي تتلخص في «المساواة والمنفعة المشتركة، التركيز على النتائج الواقعية، تعدد الأشكال، التنمية المشتركة»[1]. وبعد ذلك أصبحت «سياسة الكلمات الست عشرة» مع «المبادئ الثمانية» بمثابة السياسات الموجِّهة للمساعدات الصينية الخارجية بما فيها المساعدات الاقتصادية والتقنية للدول الإفريقية.

إن «سياسة الكلمات الست عشرة» تتسق اتساقًا تامًّا مع عملية الإصلاح الداخلي في الصين. وفي بداية الثمانينيات بدأت الصين فعليًّا في قبول المساعدات التنموية الرسمية سواء المقدمة من هيئات المساعدات متعددة الأطراف (وهي بشكل أساسي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من هيئات المساعدات في الأمم المتحدة) أو المقدمة من الدول بشكل ثنائي. إن قبول المساعدات التنموية الرسمية قد بين أن الحكومة الصينية بدأت في استغلال الظروف الدولية كافة التي يمكن استغلالها، واستكشاف القنوات المتعددة، وذلك في سبيل حل المشكلات التي تواجه التنمية في الصين[2]. وفي الوقت نفسه الذي تتلقى فيه الصين المساعدات الخارجية، لا يكف قادة الصين عن التشديد على المعنى الهام للاعتماد على الذات. وفي الثامن من سبتمبر من عام 1982 وخلال المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني قدم خو ياو بانغ تقريرًا بعنوان «التاسيس الكامل للمواقف الجديدة لبناء التحديثات الاشتراكية»، وأشار خلاله إلى إشكالية التمسك بالاعتماد على الذات وتوسيع التبادلات الاقتصادية والتقنية الأجنبية في تلك المرحلة التاريخية الجديدة.

1- خان نيان لونغ: "الدبلوماسية الصينية المعاصرة"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 1988، صفحتي رقم 361 و362.

2- جوو خونغ، جانغ جون، وجانغ مين: "المساعدات الخارجية في الصين"، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2007، الصفحة رقم 9.

إن الانفتاح للخارج وتوسيع التبادلات التقنية والاقتصادية طبقًا لمبادئ المساواة والمنفعة المشتركة هو التوجه الاستراتيجي الذي يجب التمسك به. نجري تحديثات اشتراكية، ولا بدَّ أن نعتمد على الذات وعلى العمل الشاق المضني. وهذه القاعدة لا يمكن زعزعتها. إن الهدف من توسيع التبادلات الخارجية التقنية والاقتصادية هو تحسين قدرات الاعتماد على الذات، وتعزيز تطوير الاقتصاد الوطني، كما لا يجب أن تضر الاقتصاد الوطني[1].

وقد بينت تلك السياسات والمبادرات الطريقة التي ينظر بها القادة الصينيون إلى العلاقات بين المساعدات والتنمية. وباختصار شديد، يتم استخدام المساعدات الخارجية في استكمال العوامل التي تفتقدها الدول المتلقية للمساعدات أثناء قيامها بعمليات التنمية والتطوير، ولكن تلك المساعدات لا يمكن أن تحل محل قوى التطوير الذاتية لتلك الدولة أو أن تتحكم بها. إن هذه النظرة التنموية تظهر بشكل واضح في «المبادئ الثمانية»، وتحديدًا في المبدأ الذي ينص على «أن هدف الحكومة الصينية من المساعدات الخارجية لا يتمثل في خلق تبعية الدول المتلقية للمساعدات تجاه الصين، بل يتمثل في مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على السير تدريجيًّا في طريق الاعتماد على الذات والتطوير المستقل للاقتصاد». وبالمثل، عكست «سياسة الكلمات الست عشرة» نفس النظرة التنموية، وكان هذا الأمر قائمًا على أساس تجميع الصين لتجارب وخبرات المساعدات التي قدمتها سابقًا للدول الإفريقية، كما أخذت في الاعتبار ما طرأ خلال الثمانينيات من تغيرات في الشأن الداخلي للدول الإفريقية المتلقية للمساعدات، وكذلك ما طرأ من تغيرات دولية، كما تطلب الأمر أفكارًا جديدة لتحسين المساعدات الموجهة لإفريقيا، وكان الهدف الجوهري هنا هو تعزيز التطوير المستقل للدول الإفريقية المتلقية للمساعدات.

وبعد ذلك استمرت المساعدات الصينية الخارجية لإفريقيا لفترة طويلة محافظة على «المبادئ الثمانية» و«سياسات الست عشرة كلمة»، وظهر التغير الكبير على المستوى السياسي في القرن الحادي والعشرين. وبعد النمو الاقتصادي السريع

1- تقرير خو ياو بانغ في الاجتماع الوطني الثاني عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني باسم "خلق أوضاع جديدة لبناء التحديث الاشتراكي"، الثامن من سبتمبر عام 1982. وسعيًا لإظهار بعض المضامين، أضاف الكاتب البنط العريض لبعض الكلمات ذات الصلة. انظر موقع أخبار الحزب الشيوعي الصيني على شبكة الانترنت، http://cpc.people.com.cn/GB/64162/64168/64565/65448/452643 0.html

الـذي شـهدته الصيـن خلال التسـعينيات وبعـد إصلاح النظام الاقتصـادي، تزايدت قوة الدولة بشـكل مسـتمر، وبـدأت تؤكـد أن الصيـن باعتبارهـا دولـة ناميـة كبيـرة عليهـا أن تقـدم المزيـد والمزيد من الإسـهامات لصالـح التنميـة فـي العالـم، وتزايـدت مسـاعداتها إلـى إفريقيا بشـكل كبير، كمـا ظهرت نوعيـة جديـدة مـن السياسـات الجديدة الخاصة بالمسـاعدات وسـط الطبقـات العليا مـن الحكومة. وفـي عـام 2005 طـرح الرئيـس خـو جيـن تـاو أثنـاء قمـة الأمـم المتحـدة رفيعـة المسـتوى لتمويـل التنميـة «المبـادرات الخمـس» والخاصـة بالمسـاعدات الصينيـة الخارجيـة، وفـي نوفمبـر مـن عـام 2006 وخـلال افتتاحيـة قمـة بكيـن لمنتـدى التعـاون الصيني الإفريقـي تم الإعلان بشـكل أوضح عن الإجـراءات السياسـية الثمانيـة للمسـاعدات الموجهـة لإفريقيـا خلال السـنوات الثـلاث التالية، وهـي:

**أولًا:** توسـيع نطاق المسـاعدات الموجهة لإفريقيا، وبحلول عام 2009 سـيكون حجم المساعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيا أكثر من حجمها عـام 2006 بمقدار الضعف.

**ثانيًـا:** تقديـم قـروض تفضيليـة للـدول الإفريقيـة تبلـغ قيمتهـا ثلاثـة مليـارات دولار أمريكـي بالإضافـة إلـى ائتمـان مشـتريات تفضيلـي للتصديـر بقيمـة مليـاري دولار خـلال السـنوات الثـلاث التاليـة.

**ثالثًـا:** تأسـيس صنـدوق التنميـة الصيني الإفريقي لتشـجيع ودعم المؤسسـات الصينية للاسـتثمار فـي إفريقيـا، وتصـل قيمة الصنـدوق تدريجيًّا إلى خمسـة مليـارات دولار أمريكي.

**رابعًـا:** المسـاعدة فـي بنـاء مركـز اجتماعـات الاتحـاد الإفريقـي لدعـم الاتحـاد بيـن دول القـارة وتعزيـز عمليـة التكامـل.

**خامسًـا:** إعفـاء الـدول الفقيـرة ذات الديـون الحكوميـة الثقيلـة والدول الأقـل تطورًا التـي تتمتع بعلاقـات دبلوماسـية مـع الصيـن من جميع التزامـات الديون الحكوميـة عديمة الفوائـد والتي يحين اسـتحقاقها بنهايـة عام 2005.

**سادسًـا:** فتـح الأسـواق تدريجيًّـا نحـو القـارة الإفريقيـة، وزيـادة قوائـم السـلع التـي تتمتـع بإعفـاء جمركـي فـي الصيـن حيـن تصديرهـا مـن الـدول الأقـل تطـورًا التـي تتمتـع

بعلاقات دبلوماسية مع الصين من 190 سلعة إلى أكثر من 440 سلعة.

**سابعًا:** إقامة عدد من مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري يتراوح بين ثلاث وخمس مناطق في الدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث التالية.

**ثامنًا:** تدريب وتهيئة عدد من الكوادر البشرية المؤهلة يبلغ 11500 كادر في الدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث التالية؛ وإرسال مئة خبير فني زراعي إلى إفريقيا، وإقامة عشرة مراكز نموذجية متميزة للتقنيات الزراعية في إفريقيا؛ وتقديم ثلاثين مستشفى للقارة، وتخصيص 300 مليون دولار أمريكي كمساعدات لا ترد لمساعدة الدول الإفريقية في مكافحة الملاريا، ويتم توجيهها لتوفير عقار أرتيماسينين وإقامة ثلاثين مركزًا لمكافحة الملاريا؛ وإرسال 300 متطوع شاب ومساعدة القارة بمئة مدرسة قروية؛ وزيادة المنح الحكومية الصينية للطلبة الأفارقة من 2000 منحة إلى 4000 منحة قبل حلول عام 2009[1].

وقد قدمت «المبادرات الثماني» السمات الجوهرية لأعمال المساعدات الصينية الخارجية في المستقبل وهي: (1) التمسك بمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية، وعدم ربط المساعدات الصينية الخارجية بأي شروط سياسية. (2) تحديد الهدف الأساسي من المساعدات في كونه حاجة الدول المتلقية للمساعدات إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم أشكال متعددة من المساعدات الخارجية. (3) التمسك بمبادئ التعاون على أساس المساواة والمنفعة المشتركة، إعطاء الكثير وأخذ القليل، والتنمية المشتركة. (4) التعزيز الفعال لبناء القدرات في الدول المتلقية وتنشئة العناصر البشرية المدربة. (5) الاهتمام باستدامة فاعلية المساعدات والتنمية المستدامة في الدول المتلقية للمساعدات. (6) تعزيز منطقية القواعد الاقتصادية الدولية.

وتبين هذه الصياغات والمبادرات النظرة التنموية التي يتمتع بها القادة الصينيون طيلة الوقت، والتي تتمثل في الوعي بأن المساعدات الخارجية لا يمكن أن تحل محل التنمية الذاتية، وأن حل مشكلات التنمية في العالم الثالث لا يمكن أن يقتصر في

1- “أخبار أعمال المساعدات الخارجية”، العدد السادس لعام 2006، صفحتي 4 و5.

إصلاح الدول المتلقية للمساعدات لنظمها الداخلية، بل لا بدَّ في الوقت نفسه من خلق بيئات خارجية إيجابية نافعة للتنمية المستدامة في الدول النامية، بما فيها من بيئات سياسية واقتصادية دولية. ولذلك فمن المستوى الدولي فإن المساعدات الموجهة لإفريقيا لا يمكن أن تلعب على النطاق الدولي دورًا أكبر من دور المساعد. ومن زاوية المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا، فإن المساعدات جزء من التعاون الاقتصادي والتقني مع الدول الإفريقية المتلقية، ويتلخص دورها في دفع البلاد المتلقية إلى تطوير قدراتها الإنتاجية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية بشكل شامل.

وفي عام 2006 طرح رئيس الوزراء وين جيا باو اقتراحات للتعاون الاقتصادي الشامل أثناء حضوره قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي[1]، وعكس بشكل كامل النظرة التنموية التي «تجدد الدماء» وليس التي «تمتص الدماء»، واشتملت مضامينها الأساسية على:

**أولًا:** توسيع نطاق المساعدات الصينية لإفريقيا. وعلى الطرفين الصيني والإفريقي أن يستمرا في تحسين الهياكل التجارية، وسوف يفتح ويستمر الجانب الصيني في فتح الأسواق، ويشجع المؤسسات الصينية على زيادة حجم الواردات من الدول الإفريقية بشكل أكبر طبقًا لاحتياجات السوق. وسوف تعفي الحكومة الصينية السلع الواردة من غالبية الدول الأقل تطورًا في إفريقيا من الجمارك. كما يتوجب على الطرفين أن يدعما التعاون في تجارة الخدمات في مجالات السياحة، المالية، والاتصالات، وأن ينشئا نقاطًا جديدة لنمو التجارة، وأن يعززا التنمية المشتركة للتوازن التجاري بين الصين وإفريقيا.

**ثانيًا:** تعزيز التعاون الاستثماري بين الصين وإفريقيا. حيث يشجع الجانب الصيني المؤسسات الصينية القوية ذات السمعة الجيدة على الاستثمار في الصناعات الناشئة في الدول الإفريقية، الأمر الذي يساعد على نقل الخبرات التقنية والإدارية. ومن أجل ذلك تم تأسيس صندوق استثماري صيني إفريقي، وطبقًا لقواعد عمليات السوق والمنفعة المشتركة، يتم توجيه ودعم المؤسسات الصينية للاستثمار في القارة الإفريقية. وفي الوقت نفسه تدفع الحكومة الصينية وتدعم المؤسسات الصينية القوية

1- "أخبار أعمال المساعدات الخارجية"، العدد السادس لعام 2006، الصفحات من 5 إلى 7.

لتأسـيس مناطـق للتعـاون التجـاري والاقتصـادي فـي الـدول الإفريقيـة ذات الظـروف المناسـبة، الأمـر الـذي يرفـع مـن مسـتوى الاسـتثمار. وترحـب الصين كذلـك بالمؤسسـات الإفريقية التـي تقوم بالاسـتثمار والتطـور فـي الصيـن.

**ثالثًـا**: رفـع مسـتوى المسـاعدات الموجهـة لإفريقيـا. سـوف توسـع الصيـن بشـكل تدريجـي من نطـاق المسـاعدات المقدمـة للـدول الإفريقيـة طبقًـا لمسـتوى التنمية فـي الصين، وذلك في سـبيل مسـاعدة الـدول الإفريقيـة علـى رفـع قدراتها علـى التطـور، وتعزيز التطـور الاقتصـادي والاجتماعي الشـامل. إن الصيـن سـوف تتبنـى تدابير محددة لتخفيـف عبء الديون عن الـدول الإفريقية الفقيرة والـدول الأقـل تطـورًا، الأمـر الـذي يخفف من أعبـاء التنميـة لديها.

**رابعًـا**: تعزيـز تعـاون المؤسسـات الصينية والإفريقيـة. إن التعـاون التجاري بين الصيـن وإفريقيا لا بـدَّ أن توجهـه الحكومـات، وأن يعتمـد بشـكل أساسـي علـى المؤسسـات، وأن تكـون وسـيلته هي عمليـات السـوق، وذلـك حتـى يتـم تفعيل دور المؤسسـات بشـكل كامل.

**خامسًـا**: زيـادة تدريـب الكـوادر. إن الصيـن سـوف تزيـد بشـكل كبيـر مـن المنـح الدراسـية المخصصـة لطلبـة الـدول الإفريقيـة، حتـى يتسـنى لهـؤلاء الطلبـة أن يكونـوا فـي خدمـة البنـاء الاقتصـادي لبلادهـم بعـد العـودة إليها. ويخطـط الجانب الصينـي أن يـدرب 11500 كادر من الدول الإفريقيـة خـلال السـنوات الثـلاث التاليـة، ممـا يدفـع عمليـات تطويـر المـوارد البشـرية الإفريقيـة، وتعزيـز بنـاء القـدرات فـي كل الـدول.

**ثانيًا: دخول قوى السوق والضبط المستمر لوسائل تنفيذ المساعدات الإفريقية:**

تتمثل عملية الإصلاح والانفتاح في الاستعانة بآليات السوق في تحقيق التنمية، وخلال تلك العملية لم تتوقف قوى السوق داخل الصين عن التوسع، كما لم تتوقف عمليات تطوير وتحسين آليات السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار عمليات ضبط وإصلاح وظائف الحكومة. إن المساعدات الخارجية هي نوع من أنواع السلوك الحكومي، ومن الطبيعي ألا تتوقف عن التغير في ظل تلك البيئة الداخلية التي لا تكف عن التغير. وبشكل إجمالي ومن الناحية التنفيذية، فإن المساعدات الصينية الخارجية لا بدَّ أن تجد الحلول لإشكالية هامة، وهي كيفية تسخير قوى السوق بشكل فعال لخدمة المهام السياسية للمساعدات الخارجية، وبالنسبة للمساعدات الموجهة لإفريقيا بشكل محدد، ونظرًا لخصوصية الدول الإفريقية والأهمية التي تتمتع بها قضايا التنمية في القارة الإفريقية، فإن المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا أمامها إشكالية أخرى تتمثل في كيفية استغلال آليات السوق لتحقيق التنمية المشتركة الصينية الإفريقية. إن هاتين الإشكاليتين انعكستا بشكل كامل في عمليات ضبط وإصلاح منظومة المساعدات الصينية لإفريقيا بعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في الصين، وحتى الآن ما زالت الصين تبحث عن وسيلة فعالة لحل هاتين الإشكاليتين. وفي خضم عملية التحول لاقتصاد السوق ظهر ضبط المساعدات الموجهة لإفريقيا على المستوى التنفيذي في النقاط التالية: (1) التغير في الجهات التنفيذية وفي الدور الذي تلعبه الحكومة، فتطورت الإدارة الحكومية بشكل تدريجي إلى التوجيه والإشراف من قبل الحكومة. (2) التغير المستمر في أشكال التمويل، ظهرت أشكال جديدة للتمويلات ومنها القروض الحكومية التفضيلية المدعومة وائتمان المشتري، بالإضافة إلى الأشكال التقليدية مثل المنح والقروض عديمة الفائدة. (3) التغير المستمر في مضامين المساعدات، أي التحول من المشروعات الإنتاجية إلى بناء المعالم، وبحلول القرن الواحد والعشرين بدأت مشروعات المساعدات الإفريقية تميل إلى كفة مشروعات البنية التحتية ومشروعات المجال الاجتماعي. وعكس هذا الضبط عملية الإصلاح الداخلي في الصين، وعكست كذلك احتياجات التنمية لدى الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات، وهي الاحتياجات التي تختلف باختلاف المراحل الزمنية. ولكن نظرًا لكون الإصلاح المتمثل في التحول لاقتصاد السوق عملية تدريجية في الأساس، فإن هذا الضبط الذي طرأ على المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا

كان بـدوره تدريجيًّـا، وكان لا بـدَّ مـن حـدوث الانفصـام مـا بيـن السياسـات والتنفيـذ، ومنـذ تطبيق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح فـإن الخطـوط بيـن المسـاعدات الصينية لإفريقيـا والسياسـات الصينية تجـاه القـارة الإفريقيـة والتـي كانـت دائمًـا واضحة جليـة قد تحولت بشـكل تدريجي إلـى الغموض.

ونظـرًا لاحتـواء الكتـاب علـى بـاب آخـر تنـاول بشـكل دقيـق ومفصـل التغيـرات التـي طـرأت علـى نظـم إدارة المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة وطـرق التمويـل، فإن هـذا الباب سـيغطي الأوضاع الفعليـة للقـارة الإفريقية، وسـيتناول التغيـرات في مضامين المسـاعدات بالإضافة إلـى تأثير تغيرات الجانـب التنفيـذي خـلال التحـول لاقتصاد السـوق علـى الـدول الإفريقية.

**(1) الضبـط المسـتمر لمضاميـن المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيـا بعـد تطبيـق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح:**

بعـد تطبيـق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح حـدث تغيـر علـى المسـتوى التنفيـذي للمسـاعدات الموجهـة لإفريقيـا، وهـو التغيـر الـذي يبـدو صغيـرًا للغايـة ولكنـه برغـم هـذا كان محمـلًا بمعـانٍ هامـة، وتمثـل هـذا التغيـر فـي أن الحكومـة الصينيـة بـدأت فـي إجـراء حسـابات التكاليـف للمسـاعدات الصينيـة، كمـا بـدأت فـي عمليـات قيـاس وتقديـر الكفـاءة. وعلـى أسـاس هـذا بـدأت الهيئـات الصينيـة التـي تديـر ملـف المسـاعدات الموجهـة لإفريقيـا فـي التفكيـر بجديـة فـي تجـارب مشـروعات المسـاعدات الإفريقيـة وإدارتهـا. واكتشـفوا إثـر ذلـك مشـكلة خطيـرة، وهـي أن المشـروعات الإنتاجيـة المقامـة بأمـوال المسـاعدات فـي الـدول الإفريقيـة لا تسـتطيع أن تسـتمر فـي الإدارة والتشـغيل، ولا سـيما المشـروعات الزراعيـة، إن الإنتـاج الزراعـي الصينـي يتسـم بالزراعـة الكثيفـة، كمـا أن المـزارع المقامـة بأمـوال المسـاعدات تقـوم علـى إرسـال خبـراء ينقلـون التقنيـات، وبذلـك ترتفـع إنتاجيـة الوحـدة، ولكـن المسـاحات صغيـرة، وكذلك الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة غيـر كافيـة. ومـع وجـود الخبـراء الصينييـن تسـير الأمـور علـى أكمـل وجـه، تنمـو المحاصيـل وترتفـع الإنتاجيـة، وبمجـرد أن يرحـل الصينيـون تنحـدر الحـال تمامًـا. وبالنسـبة للمشـروعات الصناعيـة، فقـد أنشـأت الصيـن فـي إفريقيـا العديـد مـن المشـروعات ومنهـا مصانـع أعـواد الثقـاب، ومصانـع الغـزل والنسـيج وغيرهـا، وتعاني هـذه المشـروعات من مشـكلات مماثلة.

كانت هـذه المصانـع مؤسسـات أساسـية داعمـة لاقتصـاد الـدول المقامـة فيهـا عندمـا كان يديرهـا الصينيـون، وكانـت مـن المموليـن الكبـار للضرائـب، ولكـن بعـد رحيـل الصينييـن انهـارت تلـك المشـروعات. لـم يقتصـر الأمـر عنـد ظهـور الفسـاد في تلك المؤسسـات، بـل إن المعدات الأساسـية فـي بعـض المؤسسـات تـم بيعهـا كخـردة.

وعقـب عـام 1982 بـدأت الحكومـة الصينيـة فـي ضبـط تلـك الظواهـر. ورأت الهيئـات التـي تتولـى إدارة المسـاعدات الخارجيـة أن المبالـغ المخصصة للمسـاعدات الخارجية في الصين ليسـت كبيـرة، ولذلـك لا بـدَّ أن تسـتخدم فـي مشـروعات يسـتمر تأثيرهـا وفاعليتهـا لفتـرات طويلـة. وكان مـن الملاحـظ أن «مشـروعات المعالـم» التـي أقامتهـا المسـاعدات الصينيـة فـي الـدول الإفريقيـة ومنهـا مبانـي الاجتماعـات، مجمعـات مكاتـب الحكومـة، أو الصـالات الرياضية، لا تلقـى نفس مصير المشـروعات الإنتاجيـة الصناعيـة والزراعيـة بعـد تسـليمها للحكومـات المحلية، وهناك سـببان لهذا، الأول أن إدارة تلـك المشـروعات أسـهل نسـبيًّا مـن إدارة المشـروعات الإنتاجيـة؛ والسـبب الثاني أن الـدول المتلقيـة للمسـاعدات تحتاج إلى اسـتخدام هـذه المباني بشـكل دائم، وتحتاج إلى اسـتثمار رؤوس الأمـوال والقـوى البشـرية. وفـي الوقـت نفسـه أظهرت تلك المشـروعات الإنشـائية السـمات الصينيـة، وحتـى بعـد نقـل المشـروع للجانـب المحلي فإنه يكـون محتفظًـا بتأثير الصينييـن. ولذلك فعقـب عـام 1982 بـدأت الصيـن فـي التحـول مـن بنـاء المشـروعات الإنتاجيـة إلى بناء مشـروعات المعالـم. وفـي الفتـرة بيـن عامي 1982 و1989 تم تأسـيس العشـرات من الصـالات الرياضية ومباني الاجتماعـات فـي الـدول الإفريقيـة بأمـوال المسـاعدات الصينيـة. ونظـرًا لأن الصـالات الرياضية التي أنشـأتها الصيـن فـي الـدول الإفريقيـة قـد قـادت التنميـة فـي المجـالات الرياضيـة، تلقى السـيد وو شـاو زو رئيـس اللجنـة الرياضيـة الصينيـة فـي ذلـك الوقـت ميداليـة تقديريـة مـن رئيـس اللجنـة الأولمبيـة الدوليـة سـامارانش، الأمـر الـذي يعكـس الإسـهامات التـي قدمتهـا الصيـن لتنميـة وتطوير الأعمـال الرياضيـة فـي العالم.

وفـي الوقـت نفسـه، وفـي سـبيل حـل مشـكلة فعاليـة المسـاعدات والمتمثلـة فـي كيفيـة اسـتخدام المسـاعدات المحـدودة بشـكل فعـال فـي خدمـة الدبلوماسـية الصينيـة فـي إفريقيـا، اسـتخدمت الهيئـات التـي تتولـى ملـف المسـاعدات العديـد مـن الأشـكال والوسـائل، وذلـك للاسـتفادة القصـوى مـن المسـاعدات. وإلـى جانـب التحـول مـن المشـروعات الإنتاجيـة

لمشـروعات المعالـم، فـإن الهيئـات الصينيـة قـد تبنـت أسـلوب «الإدارة بالإنابة» تجاه المشـروعات الإنتاجيـة المقامـة بالفعـل، أي إن الصيـن توقع عقدًا مع الدول المتلقية للمسـاعدات يقضي بإرسـال فنييـن وإدارييـن مـن الصين، ويكونون مسـؤولين عن تشـغيل وإدارة مشـروعات المسـاعدات، ويتم تقسـيم الأربـاح بنسـب معلومة بيـن الجانب الصيني والدولة. إن هذا الأسـلوب قد تـم تبنيه لضمان اسـتمرارية تلـك المشـروعات الإنتاجيـة، كمـا أن رواتـب الإدارييـن بالإضافـة إلى جميـع المصروفات المتعلقـة بالأمـر يتـم خصمهـا مـن مبلغ المسـاعدات، الأمـر الذي يخلف أعبـاء غير قليلـة، و«الإدارة بالإنابـة» يمكـن أن تخفف مـن مصروفات هذا الجانب. تبنت المسـاعدات الصينية لدولة الكاميرون هـذا الأسـلوب عنـد بنـاء مصنـع للأسـمنت هنـاك، الأمـر الـذي خلـق مكاسـب اقتصاديـة متميـزة[1]. بالإضافـة إلـى هـذا الأسـلوب هناك أسـلوب الحـزم الاسـتثمارية وغيرهـا، وكل هذه الأسـاليب تهدف إلـى تقليـل الإنفاق وتوسـيع الأعمال وتدعيـم المشـروعات الموجودة[2].

ولكن هناك مشـكلات محددة بالنسـبة لمشـروعات المعالم، فكفاءة اسـتخدامها ليست مرتفعة، كمـا أن تكاليـف صيانتهـا وإدارتهـا تشـكل عبئًـا علـى الـدول المتلقيـة للمسـاعدات. الأهـم هنـا هو مـدى ملاءمـة إنشـاءات المعالـم لمتطلبـات التنميـة فـي الـدول الإفريقية. طبقًـا لحالة المسـاعدات الصينيـة لدولـة غينيـا فـي سـتينيات القرن العشـرين والتي سـبق دراسـتها يمكن ملاحظـة أن القادة الصينيين لا يقترحون هذه النوعية من المشـروعات، لأن هذه النوعية من المشـروعات لا تسـتهلك أمـوال المسـاعدات المحـدودة أساسًـا فحسـب، بـل تسـتهلك كذلك القـوى البشـرية والماديـة لتلك الـدول، والسـبب الأساسـي فـي هـذا أن هذه المشـروعات لا تجدي نفعًـا في رفع القـدرات التنموية الذاتيـة لتلـك الـدول. وبالإضافـة إلى ذلك فهنـاك نوع من التنافـس بين الدول المتلقية للمسـاعدات (ولا سـيما الـدول الإفريقيـة). وخـلال تسـعينيات القـرن العشـرين اكتشـف القـادة الصينيـون تلـك المشـكلات عندمـا ذهبـوا فـي جـولات إفريقية، وقـرروا حينهـا أن يتوقفوا عن مشـروعات إنشـاءات المعالم.

---

1- طبقًا لما قدمه الملحق التجاري الصيني في غينيا تشين مي، فقد عمل لفترة طويلة في مشروع تأسيس مصنع للأسمنت في الكاميرون ضمن مشروعات المساعدات الصينية، وبعدها عمل مع الحكومة الصينية في أعمال الإعفاء من الديون، وقد تم تسليم مصنع الأسمنت بالكامل للحكومة الكاميرونية.

2- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

وخلال تسعينيات القرن العشرين تحولت وجهة مشروعات المساعدات مرة ثانية إلى المشروعات الإنتاجية، ولكن طرأت بعض التغيرات على أشكال التمويل، لم يعد كما السابق معتمدًا على الأساليب البسيطة مثل المنح التي لا ترد والقروض عديمة الفائدة، وبدأت الحكومة الصينية في إصدار القروض الحكومية التفضيلية المدعومة، وأسست البنك الصيني للصادرات والواردات ليكون مسؤولاً بشكل خاص عن إصدار القروض التفضيلية. ويعتقد بعض الموظفين المسؤولين عن الشؤون الإفريقية أن السبب وراء هذا التغير هو أن القادة الصينيين في ذلك الوقت كانوا يرون أن المساعدات الصينية لإفريقيا هي اتجاه واحد يتمثل في العطاء فقط دون الأخذ، وأن هذا الأمر لا يتناسب مع الأوضاع الواقعية، وأنه لا بدَّ من التعاون المشترك. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أسبابًا أخرى[1].

بدايةً: تقلصت نطاقات المساعدات الصينية الخارجية منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، وأصبحت الاعتمادات المالية محدودة، ولكن من ناحية أخرى كثرت أعداد الدول التي تتلقى المساعدات، ونظرًا لتفاقم الأوضاع الاقتصادية في الدول الإفريقية من الثمانينيات وحتى التسعينيات، زادت حاجة الدول الإفريقية للمساعدات. وبرزت إشكالية هامة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وهي كيفية تعويض الفارق بين العرض والطلب. وفي ذلك الوقت كان لي بانغ يتولى رئاسة مجلس الدولة. تبنى لي بانغ حينها طرقًا صارمة للتحكم في نطاق المساعدات الخارجية. وطبقًا لما يرويه أحد الموظفين السابقين في إدارة المساعدات فإن لي بانغ وجه انتقادات عدة لمنظومة المساعدات الخارجية، وكان يستفسر عن كل شاردة وواردة تخص إدارة المساعدات، وكان يحدد بنفسه مبالغ المساعدات خلال الاجتماع السنوي للهيئة. وقد وضع حدًّا أقصى لا تتجاوزه مبالغ المساعدات، وهو ثلاثين مليونًا للدول الصغيرة وخمسين مليونًا للدول الكبيرة[2]. بيد أن هذه الطريقة لم تكن كافية لحل مشكلة نقص أموال المساعدات، وفي الوقت نفسه نتج عن هذا الأسلوب تبعات خطيرة، ففي تسعينيات القرن العشرين قطعت بعض الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع الصين تحت

1- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

2- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

وطأة «دبلوماسية الأموال» التي تمارسها الحكومة التايوانية. وخلال الفترة من عام 1989 وحتى يناير من عام 1997 قطعت ليبيريا، ليسوتو، غينيا بيساو، جمهورية إفريقيا الوسطى، النيجر، بوركينا فاسو، جامبيا، السنغال، جمهورية ساو تومي وبرينسيب، وتشاد العلاقات مع الصين، وأقامت العلاقات أو بالأحرى (استعادت العلاقات) مع تايوان[1]. وفي ظل تلك الأوضاع كان من الأسباب الهامة لتقديم القروض التفضيلية هو التوسيع الفعال لنطاق أموال المساعدات.

ثانيًا: خلال التسعينيات بدأ الدور الفعال للمساعدات الخارجية التي تلقتها الصين ولا سيما مشروعات القروض التفضيلية المقدمة من البنك الدولي تظهر تدريجيًّا. وفي ظل قروض البنك الدولي قامت الصين بإصلاحات اقتصاد السوق بشكل متواصل وعميق، وأقامت كذلك عدة تجارب هامة للإصلاح، حلت على إثرها بعض مشكلات عنق الزجاجة التي واجهتها الصين. وفي ظل تلك الظروف، فإن وسيلة التمويل المتمثلة في زيادة القروض التفضيلية في منظومة المساعدات الخارجية عكست الفكر الجديد للحكومة الصينية في ما يخص أشكال التمويل. وبعد ذلك عاد بعض الموظفين من ممثلي الصين في البنك الدولي أو في بنك التنمية الآسيوي إلى البلاد، وتقلدوا مناصب في هيئات المساعدات الخارجية في الحكومة الصينية، وكان لعودة تلك الكفاءات الوظيفية تأثير واقعي ملموس على تنفيذ المساعدات الصينية الخارجية[2].

وخلال فترة طويلة للغاية أعقبت طرح الحكومة الصينية لقروض التخفيضات الحكومية في بداية التسعينيات ظلت الحكومة لا تشجع استخدام أموال المساعدات[3] الموجهة لإفريقيا (وحتى المساعدات الموجهة لمناطق أخرى) في بناء مشروعات المعالم. بعض السفراء عندما كانوا خارج البلاد لم يشعروا بأي ضغوط عليهم في حجم أو نوعية المساعدات، ولذلك بذلوا وعودًا لم يستطيعوا أن يفوا بها عند عودتهم

---

1- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

2- جوو خونغ، جانغ جون، وجانغ مين: "المساعدات الخارجية في الصين"، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2007، الصفحة رقم 9.

3- لو مياو قانغ: "العلاقات الصينية الإفريقية الودية بين الماضي والمستقبل"، وانظر كذلك كتاب "على قلب واحد.. الأطوار المجيدة للعلاقات الصينية الإفريقية الودية" لو مياو قانغ، خوانغ شه جياو، ولين إي، دار نشر المعارف العالمية، عام 2006، الصفحات من 11 إلى 31.

للبلاد بسبب القيود السياسية الداخلية. فعلى سبيل المثال وعد تانغ جيا شوان حكومة بنجلاديش ببناء مركز دولي للمؤتمرات، وبعد العودة للصين تدخلت العديد من الأطراف في الأمر، واستغرق المشروع وقتًا طويلًا حتى تم إنجازه.[1] وفي الوقت نفسه تبنت الحكومة أنواع الإجراءات كافة لإصدار القروض التفضيلية، لتقنع الدول المتلقية باستخدام القروض التفضيلية التي تقدمها الحكومة الصينية في إقامة مشروعات إنتاجية. وقد تم بناء مشروعات البترول السودانية بهذه الطريقة، وهي أول مشروعات يتم تنفيذها بأسلوب القروض التفضيلية خارج الصين[2].

وبحلول القرن الواحد والعشرين أصبح هناك تحول واضح في توجه المساعدات الصينية لإفريقيا إلى مشروعات بناء البنية التحتية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات، وكذلك المشروعات الاجتماعية التي تتعلق بحياة المواطنين. وفي الوقت نفسه تزايدت مشروعات التدريب بشكل كبير.

وفي عام 2004 وخلال خطابه الذي ألقاه في المؤتمر القومي للدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية أشار وو إي إلى المجالات الأساسية للمساعدات الخارجية الصينية كالآتي:

أولًا: اختيار مشروعات «معالم» تمس حياة المواطنين مثل المستشفيات، المدارس، الصالات الرياضية، المكتبات، وغيرها. ثانيًا: تقديم مساعدات عاجلة عند الكوارث. ثالثًا: بذل أقصى الجهد في إقامة دورات تدريبية مخصصة لموظفي الحكومات في الدول النامية، وبذل الجهد كذلك في توسيع نطاق الدورات التدريبية، وجذب أكبر عدد ممكن من الشباب من الدول النامية للسفر للصين للدراسة، الأمر الذي يحسن من علاقاتهم الودية مع الصين. رابعًا: التعاون الحثيث مع المجالات الدبلوماسية الكبيرة ومنها «الدفاع الصاروخي» وحقوق الإنسان وغيرها، وتدعيم علاقات دبلوماسية جديدة في السنوات الحالية، ودعم التحول من الدول التي لا ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الصين إلى الدول التي ترتبط مع الصين بعلاقات دبلوماسية، وفي الوقت نفسه

1- جوو خونغ، جانغ جون، وجانغ مين: "المساعدات الخارجية في الصين"، دار نشر أعمال العلوم الاجتماعية، عام 2007، الصفحة رقم 9.

2- شغل وو شاو خوا منصب مدير عام قسم القروض التفضيلية ببنك الصين للاستيراد والتصدير خلال عام 2008، وقبل ذلك كان يعمل في بنك التنمية الآسيوي لفترة تزيد على عشر سنوات.

استكمال العمل في إعفاء الدول الفقيرة ومنها الدول الإفريقية من الديون.

وبعد ذلك تزايدت أعداد مشروعات التدريب بسرعة وتزايدت كذلك أهميتها في منظومة المساعدات الخارجية. وخلال التسعينيات بلغ إجمالي المتدربين من الدول النامية في الصين 2667 متدرب، بإجمالي دورات تدريبية يبلغ 167 دورة؛ بينما خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2006 وصل إجمالي المتدربين من الدول النامية 31620 متدرب، بإجمالي 1334 دورة تدريبية. وبعد عام 2004 تسارع نمو مشروعات التدريب. خلال عام 2003 بلغ إجمالي الدورات التدريبية 52 دورة حضرها 1289 متدرب، وخلال عام 2004 بلغ عدد الدورات التدريبية 321 دورة، بينما بلغ عدد المتدربين 7998 متدرب، ووصولًا لعام 2006 تزايد العدد مرة أخرى فبلغ عدد الدورات 452 دورة وبلغ عدد المتدربين 10175 متدرب. ومن ناحية أخرى زادت النسبة المخصصة للدورات التدريبية في إجمالي مبالغ المساعدات. حيث بلغت تكاليف الدورات التدريبية في عام 2003 نحو 82 مليونًا و100 ألف يوان صيني، بينما ارتفع في عام 2006 ليبلغ 234 مليون يوان صيني، وارتفعت نسبته في الميزانية السنوية للمساعدات الصينية الخارجية من 2.16% إلى 4.41%.

وبعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح عكست عمليات الضبط التي جرت على المساعدات الصينية الموجهة لإفريقيا سمات الأسلوب الصيني وخصائص الإصلاح التدريجي، وكان هذا أشبه بعملية «عبور النهر من خلال تحسس الأحجار»، حيث إنها رسمت وأبرزت خصائص وسمات الأمر، وارتكزت أهميتها على أنها تجاوبت بشكل مستمر مع البيئة الاقتصادية الداخلية التي تتغير بشكل مستمر، كما تتناسب أيضًا مع وظائف الحكومة التي لا تكف عن التغير بدورها. وفي خضم عملية الضبط والتعديل المستمرة نشأت ظاهرة الانفصال بين إجراءات وتطبيقات السياسات المحددة من ناحية وبين الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمساعدات الصينية لإفريقيا. فقد انقطع التسلسل الكلي الرابط بين منظومة المساعدات الخارجية بأكملها بداية من الاستراتيجية إلى السياسات إلى محتوى وأساليب المساعدات وانتهاءً بتنفيذ المشروعات، وهو التسلسل الذي كان سائدًا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبدأت الفجوات والنواقص تشوب النسق النظري للمساعدات الخارجية الصينية والذي كان يتمتع بمنطق واضح تمامًا، وبدأ النسق الجديد في الظهور.

**(2) ضبط سياسات المساعدات الإفريقية وإعادة بناء النسق النظري للمساعدات الخارجية:**

ومنذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح تبدى الانفصال في نظم المساعدات الصينية الخارجية بشكل أساسي في جانبين وهما (1) أن المساعدات باعتبارها أداة للسياسات الخارجية لم تكن قادرة دائمًا على تحقيق أهداف السياسة الخارجية. (2) أن استخدام الكيانات السوقية وقوى السوق في تنفيذ مهام المساعدات الخارجية لم يكن قادرًا على تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية للمساعدات، وعلى النقيض من ذلك فقد أدى استخدامها إلى نتائج عكسية. إن الأسباب الرئيسة خلف هذا الانفصال تتمثل في أن الجانب العملي من التنمية التي مارستها الصين بنفسها قد فاق الجانب النظري خلال عملية الإصلاح التدريجي. ووصولًا لمجال المساعدات يمكن بشكل واضح أن نلاحظ أن نظام المساعدات الخارجية المكتمل سابقًا والذي كان يتناسب مع نظام الاقتصاد الموجه قد تحول تدريجيًا خلال الاتجاه لنظام السوق، وظهرت محاولات لتحسين أعمال المساعدات الخارجية في ظل النظام الجديد، ولكن هذه المحاولات ظهرت بشكل أكبر على المستويين السياسي والتنفيذي، ولم توجد نظرية مكتملة تستطيع أن تضع حلولًا شافية للمشكلات الجوهرية في نظم المساعدات والتي تتمثل في «ما هو مقدار المساعدات التي علينا أن نقدمها، ما هو نوع تلك المساعدات، ما هي الوسيلة المستخدمة، وما هي الأهداف الواجب تحقيقها؟»[1].

**(أ) المساعدات الخارجية الموجهة لإفريقيا منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح: الانفصال بين الوسائل السياسية والأهداف الاستراتيجية:**

ومع بداية الإصلاح والانفتاح بدأت الصين في التقليل من حجم المساعدات الخارجية، وطرحت كذلك فكرة تقليل المصروفات والإكثار من الأعمال، وكانت تأمل في إثراء محتوى المساعدات من خلال رفع فاعليتها، وعلى الرغم من أن المبالغ المقدمة قليلة، إلا أن المساعدات الصينية المقدمة للدول المتلقية للمساعدات في إفريقيا كان لا بدَّ أن تستمر. كان هذا مبدأ موجِهًا، أي كيف يمكن التعامل في ظل

1- يشير بشكل خاص إلى المساعدات التي لا ترد أو إلى القروض منعدمة الفائدة أو منخفضة الفائدة.

عـدم وجـود وسـائل شـاملة مكتملـة. وقد تم طـرح بعـض التدابير التجريبيـة في وقت سـابق، ومنها علـى سـبيل المثـال «الإدارة بالإنابـة»، وهـو الأسـلوب الهـادف بشـكل أساسـي إلـى حـل مشـكلات الاسـتدامة والاسـتمرارية في المشـروعات القديمة، ومنها أيضًا «الحزمة الاسـتثمارية»، وهو الأسـلوب الـذي يهـدف لحـل مشـكلة التكاليـف المنخفضـة في المشـروعات الجديـدة. ولكن في ظـل تقليص التمويـلات فـلا بـدَّ لهـذه التمويـلات أن تركـز فـي الإشـكاليات الأساسـية مثـل أي دولـة أو إقليـم يمكـن تمويلـه، مـا هـو المجـال الـذي يمكن ضـخ التمويلات خلالـه، ما هي أشـكال التمويـلات التي يمكـن اسـتخدامها، مـا هـي نوعيـة المشـروعات المسـتهدفة؟ ومـا إلى ذلـك، وليس هنـاك توصيف واضـح للأمـر، ويقـود هذا بشـكل مباشـر إلى الانفصـال بين المسـاعدات باعتبارها وسـيلة للسياسـة الخارجيـة والأهـداف الاسـتراتيجية التـي يـراد تحقيقهـا. وهنـاك فقـط بعـض الأمثلـة المحـددة التي يمكـن أن تبيـن جوانـب وأوضـاع هـذا الانفصال.

أولًا: العلاقـات بيـن الصيـن وبروكينـا فاسـو خـلال ثمانينيـات القـرن العشـرين. فخـلال تلـك السـنوات تعرضـت إفريقيـا لتغيـرات عديـدة. وخـلال عامـي 1973 و1984 واجهـت إفريقيـا موسـمًا اسـتثنائيًّا مـن الجفـاف اسـتمر لمـدة اثنـي عشـر عامًـا متتاليـة. وفـي الوقـت نفسـه نشـأت العديـد مـن «النقـط السـاخنة» جـراء الصـراع بيـن الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي، الأمـر الـذي أدخـل هـذه المناطـق فـي صراعـات ومجاعـات اسـتمرت لسـنوات. ومـع أزمـة الطاقة التـي ضربت العالـم خـلال السـبعينيات بـدأت الـدول الغربيـة فـي ضبـط هياكلهـا الصناعيـة، وطـورت صناعاتهـا التقنيـة المتقدمـة، وقللـت مـن اعتمادهـا علـى المـواد الخـام مـن القـارة الإفريقيـة. امتزجـت تلك العناصـر معًـا وأدت إلـى أن العديـد مـن الـدول الإفريقيـة واجهـت أزمـات اقتصاديـة حـادة فـي ذلـك الوقـت. وخـلال عامـي 1965 و1973 بلـغ معـدل النمـو السـنوي للاقتصـاد الإفريقـي 6.4%، أمـا فـي عـام 1986 فقـد بلـغ نمـو الاقتصـاد الإفريقـي 1.2%. وفـي عـام 1981 كان هنـاك إحـدى وعشـرون دولـة إفريقيـة فقـط بيـن الـدول الأقـل تطـورًا، أمـا فـي عـام 1988 فقـد بلـغ هـذا العـدد ثمانـي وعشـرين دولـة. وقبـل سـبعينيات القـرن العشـرين كانـت الـدول الإفريقيـة تسـتطيع أن تدعـم نفسـها، ولـم تكـن تحتـاج إلـى مسـاعدات غذائيـة، أمـا فـي منتصـف الثمانينيـات فـإن العديـد مـن الـدول الإفريقيـة كان يتوجـب عليهـا أن تتلقـى كميـات كبيـرة مـن أغذيـة الإغاثـة

حتى يتسنى لها أن تظل على قيد الحياة[1].

وفي ظل تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية الحرجة بدأت العديد من الدول الإفريقية في الإصلاح الداخلي. وخلال ثمانينيات القرن العشرين بدأت الهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي وغيره في تقديم قروض للدول الإفريقية بغرض ضبط الهياكل، الأمر الذي كفل للدول الإفريقية أن تقوم بإصلاح النظم الاقتصادية، وتعزيز الخصخصة، وإنماء اقتصاد السوق. إن الدول التي اختارت الطريق الاشتراكي عقب استقلالها وتبنت نظم الاقتصاد المخطط بدأت تباعًا في قبول قروض البنك الدولي، وقامت بعمليات ضبط وإصلاح في اتجاه اقتصاد السوق، ووطدت العلاقات مع الدول الغربية، وتبنت سياسات دبلوماسية نفعية منفتحة على كل الاتجاهات. سارت بوركينا فاسو عكس الاتجاه، وحولت بوصلتها تبحث عن طريق لها باتجاه الدول الاشتراكية، وقامت فيها ثورة «الرابع من أغسطس».

بوركينا فاسو دولة حبيسة غير ساحلية تقع في غرب إفريقيا، تبلغ مساحتها 274 ألف كيلومتر مربع، وبلغ تعداد سكانها في منتصف الثمانينيات أكثر من سبعة ملايين نسمة. تقع بوركينا فاسو في منطقة مراعي الساحل الموجودة على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى، كما أن ثلاثة أرباع أراضيها نصف صحراوية، وتعاني بشكل كبير من نقص المياه ومن الجفاف، ويستمر موسم الجفاف الذي تندر فيه المياه لمدة ثمانية أشهر، وتسطع الشمس لأكثر من عشر ساعات يوميًا، وطبقًا للسجلات التاريخية، فإن تلك الدولة تعاني من موسم جفاف طويل مرة كل ثلاثين عامًا، فظروفها الطبيعية في غاية الصعوبة. وخلال موسم الجفاف الأعظم الذي استمر لمدة اثني عشر عامًا في القارة الإفريقية، كانت منطقة الساحل التي تقع فيها بوركينا فاسو متضررة بعنف. وبالإضافة إلى ذلك فإن بوركينا فاسو دولة غير ساحلية، تعاني من نقص الموارد، وتعد من الدول الإفريقية الفقيرة والمتخلفة. وصلت الأوضاع في بوركينا فاسو إلى درجة لا تحتمل أثناء حدوث الأزمة الاقتصادية الطاحنة في إفريقيا في الثمانينيات. وجدير بالذكر أن خلال السبعينيات تم تأسيس منطقة صناعية متوسطة الحجم في شرق العاصمة واجادوجو، وضمت المنطقة الصناعية صناعات صغيرة ومتوسطة،

1- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

وبحلول منتصف الثمانينيات توقفت مؤسسات المنطقة الصناعية تمامًا.

وفـي ظـل تلـك الظـروف ظهر مـد فكري شـيوعي في البـلاد خـلال الثمانينيات، وظهـرت العديد مـن المنظمـات الشـيوعية، وكان معظـم أعضائهـا إما من المثقفين الشـباب الذين سـافروا للدراسـة فـي فرنسـا أواخـر السـبعينيات ثم عـادوا، وإما مـن ضباط الجيش الشـبان. وفي الرابع من أغسـطس مـن عـام 1983 حمـل صغـار الضبـاط تحـت قيـادة الرائد سـانكارا لـواء الثـورة ومكافحـة الإمبريالية وقامـوا بانقـلاب عسـكري وعزلـوا الحكومـة القائمـة، وأسسـوا أعلـى سـلطة سياسـية فـي الدولـة الجديـدة وهـي اللجنـة القوميـة الثوريـة، وتـم اختيار سـانكارا رئيسًـا للجنـة ورئيسًـا للدولة.

ولـد سـانكارا في ديسـمبر من عـام 1949، وعندما قامت «الثـورة الثقافية» في الصيـن كان طالبًا في السادسـة عشـرة أو السـابعة عشـرة من عمره، تأثر بشـكل عميق بأعمال ماو تسـي تونغ، عندما التقـى سـانكارا بالسـفير الصينـي فـي بوركينـا فاسـو السـيد جيانغ شـيانغ أعـاد على مسـامعه مقولة للزعيـم مـاو وهـي «أن الثـورة ليسـت حفـل عشـاء»، وكان معجبًا بشـدة بأحوال الصيـن تحت قيادة الزعيم ماو خلال سـتينيات وسـبعينيات القرن العشـرين، وكان متأثرًا بشـدة بالمسـاعدات المخلصة والخالصـة مـن المصالـح التي قدمتهـا الصين لتنزانيـا ولغيرها من الـدول الإفريقية[1].

أحـدث نظـام سـانكارا تغييـرًا شـاملًا داخـل البـلاد، وأعلـن الانفصـال التـام عـن الفتـرة السـابقة للثـورة، والتـي أسـماها «فتـرة الاسـتعمار الجديد» (يشـير إلـى الفترة التـي أعقبت الاسـتقلال وحتى ثـورة «الرابـع من أغسـطس»)، وتبنى سلسـلة مـن الإجراءات الهادفـة للخلاص من الأزمـة الاقتصادية وتغييـر ملامـح الفقـر والتخلـف. وعلـى مسـتوى العلاقـات الخارجيـة أعلن سـانكارا صراحة وبشـكل واضـح أنـه يعـارض الإمبرياليـة والاسـتعمار، وطـور العلاقـات الوديـة مـع الـدول الاشـتراكية، ودعـم حـركات التحـرر الوطنـي للـدول التـي لـم تتحـرر بعد فـي إفريقيـا وفـي العالم[2].

1- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

2- تسجيلات اللقاء مع السيد وو شاو خوا مدير عام قسم القروض التفضيلية ببنك الصين للاستيراد والتصدير في الثالث والعشرين من مايو 2008.

نظرًا للموقف السياسي الذي اتخذه سانكارا، كان يأمل في الحصول على ما يلزمه من دعم ومساعدات من الدول الاشتراكية. وفي عام 1984 زار سانكارا الصين لأول مرة، وطلب من الحكومة الصينية كميات هائلة من الدعم والمساعدات. لكنه أصيب بخيبة أمل كبيرة لأن حجم المساعدات التي قدمتها الصين «لنظامه الثوري» كانت أقل حتى من المساعدات التي تلقاها «النظام الرجعي» الذي انقلب عليه، لم يستطع أن يتفهم ذلك، واعتقد أن الصين لا تدعم ثورته بحماس كافٍ. بل وصلت به الحال إلى أنه وجد صعوبة في شرح الأمر لمن حوله، كما شعر بالخجل أمام الدول الإفريقية الأخرى. وبالإضافة إلى هذا لم يستطع سانكارا فهم سياسات الإصلاح والانفتاح التي تبنتها الصين، واعتقد أن الصين قد تخلت عن الخط الثوري، وأنها تنتهج نفس طريق الدول الغربية الرأسمالية. ومع خيبة أمله نأى نظام سانكارا بنفسه بعيدًا عن الصين. وفي عام 1986 وصل السفير جيانغ شيانغ إلى بوركينا فاسو، وفي بداية فترة توليه المنصب هناك عومل ببرود شديد. طبقًا للأعراف الدبلوماسية في بوركينا فاسو في ذلك الوقت كان لا بدَّ للرئيس أن يلتقي بالسفير الجديد منفردًا بشكل ترحيبي في غضون أسبوع أو أسبوعين بعد تسليم السفير لأوراق اعتماده. ولكن بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تسليمه لأوراق اعتماده استقبل الرئيس البوركيني السفير الصيني جيانغ شيانغ. وإلى جانب ذلك عندما حضر السفير الصيني أول احتفال باليوم الوطني بعد توليه، لم يلتقِ به أي وزير.

وبحلول تسعينيات القرن العشرين ازداد التحكم الصيني الصارم في حجم المساعدات الموجهة لإفريقيا. وكما ذكر سابقًا، فقد ظهرت بين عامي 1989 و1997 «موجة قطع العلاقات الدبلوماسية» بين الصين والدول الإفريقية، وذلك بتأثير «دبلوماسية الأموال» التي مارستها حكومة تايوان. وطبقًا لما يرويه أحد موظفي المساعدات القدامى والذي خدم في تلك الفترة، فإن هذه الظاهرة لها علاقة مباشرة بسياسات تقليص نطاق المساعدات والتي تبنتها الصين بصرامة.

وفي تسعينيات القرن العشرين أصدرت الصين سياسات القروض الحكومية التفضيلية المدعومة، كانت تلك القروض عبارة عن إجراء يتم استخدامه على مستوى السياسات يستهدف مشكلات تمويل القروض مثل عدم كفاية التمويلات وسداد الدول المتلقية للقروض، كما أنها إجراء يتعلق ببعض الأمور، ومنها مشكلة عدم تحقيق

الأهداف الاستراتيجية للمساعدات الخارجية بشكل كافٍ ومرضٍ أثناء التنفيذ[1].

وخلال تسعينيات القرن العشرين تولى لي بانغ رئاسة مجلس الدولة، وفي فترة توليه المنصب زادت الصين من استخدام القروض الحكومية التفضيلية المدعومة كوسيلة تمويل في منظومة المساعدات الصينية لإفريقيا. ونظرًا لارتفاع الفائدة على القروض داخل الصين في ذلك الوقت فإن فوائد القروض التفضيلية المخصصة للمساعدات الخارجية كانت مرتفعة هي الأخرى، وتراوحت بين 4% و5%، كانت أعلى من فوائد الديون التجارية في بعض الدول المتلقية للمساعدات، ولذلك أبدت العديد من الدول المتلقية للمساعدات ومن بينها الدول الإفريقية سلوكًا متحفظًا تجاه القروض الصينية التفضيلية. كما استخدم الجانب الصيني جميع الوسائل للحث على استخدام القروض التفضيلية داخل الدول المتلقية للمساعدات بما فيها استخدام الدعاية الإيجابية. وفي ذلك الوقت طبع مكتب المساعدات الخارجية الذي يدير أعمال المساعدات العديد من الكتيبات بخصوص تلك القروض ووزعها في العالم أجمع، كما فوض السفارات الصينية في الدول المتلقية للمساعدات في توزيع تلك الكتيبات؛ وزار الموظفون الإداريون العديد من الدول المتلقية للمساعدات وشرحوا أوضاع وجوانب القروض التفضيلية فيها، وذلك توطئة لإطلاق القروض التفضيلية للخارج، ولكن الأمر لم يصل إلى نتيجة إيجابية لفترة طويلة. ولذلك بدأت الصين في تبني بعض الإجراءات على قاعدة الدعاية، ففي السابق كان القادة الصينيون أثناء زيارتهم للدول المتلقية للمساعدات يقدمون لها قروضًا عديمة الفوائد، وخلال تلك الفترة كان جيانغ زه مين ولي بانغ يستبدلانها بالقروض التفضيلية. ولكن لم يكتب النجاح لهذا الأسلوب. ومع انخفاض معدل الفائدة المحلية في الصين انخفضت فوائد القروض التفضيلية لتصل إلى 2% تقريبًا، وبدأت صناعة القروض الصينية التفضيلية تزيد تدريجيًّا.

إن القروض الحكومية التفضيلية المدعومة ليست تمويلًا حكوميًّا خالصًا، كما أن استخدام القروض التفضيلية يشير بشكل أو بآخر إلى التمويل السوقي، كما يشير كذلك إلى أن قوى السوق وقواعد السوق قد دخلت بشكل مباشر إلى مجال المساعدات

1- جيانغ شيانغ: "سبعة عشر عامًا في إفريقيا"، دار نشر المعجم بشانغهاي، عام 2007، صفحتي رقم 129 و130.

الصينيـة الموجهـة لإفريقيـا، ومـن البديهـي أن قـوى السـوق وقواعـده لا تتسـق أبـدًا مـع المهمـة السياسـية التـي تحملهـا المسـاعدات الخارجيـة.

كان أول مـا شـعرت بـه الـدول المتلقيـة للمسـاعدات إلـى جانـب ارتفـاع معـدلات الفائـدة فـي القـروض الحكوميـة التفضيليـة المدعومـة هـو أن هـذا الأسـلوب التمويلـي يختلـف تمـام الاختلاف عـن القـروض عديمـة الفوائـد أو القـروض ذات الفوائـد المخفضـة التي كانـت تقدمهـا الصين خلال مرحلـة العمليـات في السـابق.

وطبقًـا للمبـدأ الثالـث من «المبـادئ الثمانية»، فإنه خـلال فترة الاقتصاد المخطـط كانت الصين تقـدم للـدول المتلقيـة للمسـاعدات كميـات كبيرة مـن القروض عديمـة الفوائد والقـروض منخفضة الفوائـد، وكانـت مواعيـد اسـتحقاقها معروفـة ومحـددة، وعلـى مسـتوى العمليـات كان يكفـي أن تتقـدم الدولـة المتلقيـة للمسـاعدات بطلـب لإرجـاء تسـديد القرض حتى تسـتجيب له الصيـن فورًا، دون حتـى أن تبـدي الدولـة المتلقيـة أي أسـباب لذلـك. ولكـن لا يمكـن اسـتخدام هـذا الأسـلوب فـي القـروض التفضيليـة، لأن أمـوال القـروض التفضيليـة ليسـت أمـوالًا حكوميـة بشـكل خالـص، وإنمـا يسـاهم السـوق بجـزء مـن تمويلهـا. إن بنك الصيـن للاسـتيراد والتصدير لا بـدَّ أن يجد طريقة لاسـترداد القـرض عندمـا يحين موعد سـداده، وإلا سـتتضرر أموال البنك بشـكل بالـغ. وبرغم أن بنك الصيـن للاسـتيراد والتصديـر هـو فـي النهاية مجرد بنـك، إلا أنه يمثـل الحكومة الصينية فـي الخارج، وبالنسـبة للـدول المتلقيـة للمسـاعدات، فـإن البنـك ينـوب عـن الحكومـة الصينيـة فـي الحث على اسـترداد القروض.

ثانيًـا: عنـد تنفيـذ القـروض التفضيليـة يتـم حقيقـةً إلحاق شـروط اقتصاديـة بها. ونظرًا لاشـتمال القروض التفضيلية على تمويل من بنك الصين للاسـتيراد والتصدير في أسـواق رأس المال، فإن البنك لا بـدَّ أن يأخـذ فـي الاعتبار إشـكالية مخاطـر القرض، كما لا بدَّ للبنك أن يضمن اسـترداد قيمة القرض وأرباحـه، ولذلـك فإن بنك الصين للاسـتيراد والتصدير عندما يوقع اتفاقيـة القرض مع الدول المتلقية يطلـب مـن حكومـة تلـك الدولة أو مـن البنك المركـزي فيها أن يقـدم ضمانات. إن هذه الشـروط لا تطلبهـا الهيئـات الإدارية المعنية بالمسـاعدات الخارجية في الحكومة الصينية، فمكتب المسـاعدات عندما يوقع الاتفاقية الإطارية مع الدول المتلقية لا يضع مثل تلك الشـروط، فتلك الاتفاقية الإطارية

توضح بشكل عام أن الدولتين قد وافقتا على تقديم الصين لقرض تفضيلي، أما التفاصيل الدقيقة فيناقشها بنك الصين للاستيراد والتصدير مع الجهات ذات الصلة لدى الطرف الثاني. ولكن بنك الصين للاستيراد والتصدير يضع تلك الشروط لضمان استرداد القرض[1]. كانت القروض التفضيلية التي صدرت في الفترات الأولى خالية من تلك الشروط، ثم تمت إضافتها لاحقًا[2].

وبعد ذلك ونظرًا لافتقاد الرؤية الشاملة لبعض المشكلات المحددة خلال مرحلة العمليات، فقد تحولت القروض التفضيلية إلى قروض «مربوطة»، يتم استخدامها واقعيًّا في تمويل الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصينية في الدول المتلقية للمساعدات، ولاقت تلك الإشكالية هجومًا من الرأي العام الغربي. فمن ناحية، أدت بعض المشكلات المحددة أثناء عملية التنفيذ إلى حدوث تغير في أسلوب تنفيذ القروض التفضيلية. خلال المراحل الأولى من التخطيط كانت القروض التفضيلية يتم تقديمها للبنوك الحكومية في الدول المتلقية، ثم يتم تحويلها من تلك البنوك إلى مؤسسات التنفيذ التي تم اختيارها. ولكن الدول المتلقية لم ترحب بالقروض التفضيلية التي تصدرها الحكومة الصينية، كما أن الهيئات الإدارية الصينية واجهت ضغوطًا في الدعاية والترويج لتلك النوعية من القروض، ولذلك كان الحل الوسط هنا هو إعطاء القروض التفضيلية لمؤسسات صينية، ثم تقوم تلك المؤسسات بتنفيذ المشروعات في الدول المتلقية. ومن ناحية أخرى، ونظرًا للطبيعة التجارية للقروض التفضيلية، فإن اهتمام حكومات الدول المتلقية للمساعدات قد انخفض تجاه مشروعات القروض التفضيلية، ولم تعد تنظر إليها باعتبارها أحداثًا هامة في العلاقات الثنائية، وتماشيًا مع هذه الأوضاع تعامل الجانب الصيني بشكل تجاري مع عمليات القروض التفضيلية. وكان أول قرض تفضيلي للخارج موجهًا لمشروعات البترول السودانية. وفي ذلك الوقت كانت القيادة المركزية مهتمة أشد الاهتمام بالأمر، وكان من المخطط أن يحضر نائب رئيس مجلس الدولة السيد لي لان تشينغ مراسم توقيع القرض. ولكن في اليوم المحدد للمراسم لم يرسل البنك الوطني السوداني مندوبًا عنه إلى الصين، ولم يحضر إلا سكرتير ثانٍ من السفارة السودانية في بكين، وبالتالي ألغى لي لان تشينغ ترتيباته بحضور المراسم. وبعد ذلك تم تحويل

1-يخضع بنك الصين للاستيراد والتصدير للإشراف من قبل هيئة تنظيم البنوك وفق معايير البنوك التجارية. انظر تسجيلات اللقاء مع وو شاو خوا مدير عام قسم القروض التفضيلية في بنك الصين للاستيراد والتصدير في الثالث والعشرين من مايو 2008.

2-انظر تسجيلات اللقاء مع لي تشانغ واي المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة في الثلاثين من أغسطس 2007.

القرض إلى شركة «سينوبيك» المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

وبنـاءً علـى هـذه الأسـباب السـابق ذكرهـا، بـدأت بعـض الـدول الإفريقيـة فـي النظـر إلـى القـروض التفضيليـة الصـادرة عـن الحكومـة الصينيـة بعيـن الانتقـاد، ووصـل الأمـر إلى إعـادة تقييم المسـاعدات الصينيـة للـدول الإفريقيـة، ومـن ثـم إعـادة النظـر فـي التعامـل مـع علاقـات الشـراكة التنمويـة مـع الصيـن. كان أول قـرض تفضيلـي صينـي موجهًـا للسـودان. وبعـد توقيـع الاتفاقية، قال السـفير السـوداني فـي الصيـن لموظفـي الحكومـة الصينيـة: «أيهـا الأخـوة، نحـن أصدقاؤكـم، ونثق بكـم، ولذلـك قبلنـا قرضكم. نرحب بالاسـتثمار الأجنبي في السـودان، لو نظرتم لهـذا القرض باعتباره اسـتثماركم فـي بلادنـا فمرحبًـا به. أمـا إذا نظرتم له باعتباره مسـاعدة، فنحن نرفضـه. إذا كان لديكم مثـل هـذه الذريعـة فلـن آتـي إليكـم ثانيـة، وعليكـم أن ترشـدوني إلـى البنك فقـط ولا تسـتقبلوني مـرة ثانية».

وتعـد مصـر مـن الدول التي تتلقى كميات كبيرة من المسـاعدات. وجدير بالذكـر أن موظفي وزارة التعـاون الدولـي، وهـي الجهـة المسـؤولة عـن إدارة ملف المسـاعدات فـي مصر قد أبدوا اسـتهجانهم للعمليـات الفعليـة للقـروض التفضيليـة الصينيـة. لأن «مصـر مثلهـا مثـل حكومـة الصيـن، لا تقبـل أي مسـاعدات مشـروطة». كمـا أن اتفاقيـة مشـروعات القـروض التفضيليـة الصينيـة بهـا «محتـوى يمس السـيادة المصرية، وهذا المحتوى يتضمن اسـتخدام الأصول المملوكة للدولة المصرية كضمان لسـداد القـرض». ولتلـك الأسـباب توقفـت بعـض مشـروعات التعـاون المشـترك بيـن مصـر والصيـن لفتـرات طويلة[1].

ونظـرًا لوجـود العديـد مـن المشـكلات علـى مسـتوى العمليـات، فقـد ظهـرت الدعـوات داخـل الصيـن إلـى تجميـع التجارب والخبـرات الصينية في المسـاعدات الخارجية وتحسـين النظم النظرية لهـا. ورأى بعـض موظفـي المسـاعدات الخارجيـة أن سـن تشـريعات المسـاعدات الخارجيـة ليس له الأولويـة، كمـا أن تأسـيس نظم نظرية للمسـاعدات الخارجية لا يمكن أن يتأخـر، وإلا فلن يمكن حل تلـك المشـكلات التي تشـوب تطبيق المسـاعدات الخارجية بشـكل فعـال وكامل[2].

1- محضر الاجتماع مع وزيرة التعاون الدولي في مصر الدكتورة فايزة أبو النجا في الثاني والعشرين من يناير 2008.

2- انظر تسجيلات اللقاء مع وو شاو خوا مدير عام قسم القروض التفضيلية في بنك الصين للاستيراد والتصدير في الثالث والعشرين من مايو 2008.

**(ب) الانفصال بين استخدام قوى السوق وتطبيق قواعد السوق واستكمال المهام السياسية للمساعدات الخارجية:**

عكست المشكلات التي ظهرت خلال عملية تنفيذ القروض التفضيلية التي أصدرتها الحكومة الصينية عدم التناسق بين قوى وقواعد السوق والمساعدات الخارجية بصفتها سلوكًا حكوميًا. وفي الوقت الحالي تعتمد الصين بشكل أساسي على المؤسسات، أي أن الكيانات السوقية هي من ستنجز أعمال المساعدات بما فيها من مهام سياسية واستراتيجية هامة، وقد ظهرت العديد من المشكلات جراء ذلك، إن موظفي المساعدات الخارجية «القدامى» الذين بدؤوا العمل في المساعدات منذ الستينيات كانوا أكثر تأثرًا بهذا الأمر.

أشار النائب السابق لوزير التجارة السيد وانغ وين دونغ بشكل معبر للغاية للتغيرات التي حدثت جراء التحول لاقتصاد السوق. خلال مرحلة الاقتصاد الاشتراكي المخطط كانت جميع الإدارات واللجان والمقاطعات تعبر عن شكرها للحزب وللدولة على تلك الثقة عندما يأتيها التكليف من الحكومة المركزية بإحدى مهام المساعدات الخارجية، أما الآن فإن الأمر اختلف، وظهر في أنشطة المساعدات العديد من أنماط سلوك المؤسسات (سلوك السوق)[1]. إن هذا السلوك المؤسسي أدى إلى ظهور مشكلات كيفية في مشروعات المساعدات الخارجية، كما أدى إلى مشكلات طالت صورة موظف المساعدات الخارجية، ومن ثم أثرت على الصورة الكلية الشاملة للصين في القارة الإفريقية. وثمة مقولة تنتشر في الدول المتلقية للمساعدات، مفادها أن الصينيين في الوقت الحالي ليسوا مثل الصينيين السابقين[2].

---

1- انظر تسجيلات اللقاء مع نائب وزير التجارة وانغ وين دونغ في الخامس عشر من أغسطس عام 2007.

2- انظر تسجيلات اللقاء مع المدير السابق لمكتب المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الصينية السيد جانغ تشه شين، في الرابع من سبتمبر عام 2007.

**(ج) كيفية التعامل مع توقعات الدول الإفريقية المبالغ فيها تجاه المساعدات الإفريقية ومدى استجابة المساعدات الصينية للمتطلبات التنموية للقارة الإفريقية:**

خلال فترة الإصلاح والانفتاح ظهر الانفصال بين النظرية والسياسات والتطبيق في المساعدات الصينية لإفريقيا، ومن ثم حدث نوع من عدم الرضا، وذلك بغض النظر عن رؤية الهيئات الإدارية الصينية للموضوع أو رؤية حكومات الدول المتلقية للمساعدات حول الموضوع، إلا أنه بعد حلول القرن الحادي والعشرين زادت الصين من حجم المساعدات الموجهة لإفريقيا، ورحبت الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات بهذه المبادرات ترحيبًا حارًا. واستمر الوضع حتى عقب قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2006، وبنهاية عام 2007 انعقد المؤتمر الأوروبي الإفريقي الثاني بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في العاصمة البرتغالية لشبونة. وخلال هذا الاجتماع وقف الرئيس السنغالي وانتقد سياسة المساعدات الأوروبية وأشار إلى أن وعود المساعدات التي تقطعها الدول الأوروبية لا يتم تنفيذها، وحتى إذا تم تنفيذها فإن التنفيذ يكون ناقصًا. لكن الصين مختلفة، وأن الصين لا تبذل الوعود إلا إذا كانت للتنفيذ، بالإضافة إلى أن حجم المساعدات الصينية كبير للغاية، كما يتم تنفيذ تلك المساعدات بأسرع ما يمكن. وعقب القمة الأوروبية الإفريقية، اقترحت دول الاتحاد الإفريقي ضرورة التعاون الوثيق مع الصين في مجال المساعدات، وتم عقد أول اجتماع لدول الاتحاد الإفريقي خاص بتمويل البنية التحتية. ووجه الرئيس السنغالي عبد الله واد دعوته إلى بنك الصين للاستيراد والتصدير لإرسال ممثليه لحضور المؤتمر. وخلال الاجتماع ألقى عبد الله واد خطابه مادحًا الصين ومثمنًا مساندتها للتنمية في إفريقيا[1]. والشيء المثير للاهتمام أنه على الرغم من أن الصين قد زادت من حجم المساعدات الإفريقية، إلا أنها بشكل كلي لا ترقى أبدًا إلى حجم مساعدات الدول الغربية التقليدية المانحة. ومثال على ذلك علاقات الشراكة والتعاون بين الصين وتنزانيا باعتبارها إحدى الشركاء الأفارقة التقليديين المتلقين للمساعدات الصينية. إن المساعدات التي تتلقاها تنزانيا تأتي بشكل أساسي من الدول الغربية

---

1- انظر تسجيلات اللقاء مع وو شاو خوا مدير عام قسم القروض التفضيلية في بنك الصين للاستيراد والتصدير في الثالث والعشرين من مايو 2008.

الأوروبيـة، وتأتـي المسـاعدات الصينيـة لتنزانيـا فـي المرتبـة السـابعة أو الثامنة[1]. وبالنسـبة لمصر، وطبقًـا لمـا أعلنـه الموظفـون الحكوميـون العاملـون فـي المسـاعدات، فـإن القـروض التـي تلقتهـا الدولـة المصريـة مـن الصين بيـن عامي 1957 و2007 لم تتجـاوز قيمتها 230 مليـون دولار أمريكي، أمـا المسـاعدات التـي تلقتهـا مصـر من الصين في نفـس الفترة فلـم تتجاوز قيمتهـا 51 مليون دولار أمريكـي[2]. وبذلـك كيـف يمكـن التعامـل مـع التوقعـات العالية التـي تعلقهـا الـدول الإفريقية على المسـاعدات الصينيـة؟ وللإجابـة عـن هـذا السـؤال لا بـدَّ مـن إمعـان النظـر فـي تأثيـر المسـاعدات الصينيـة علـى عمليـة التنمية فـي القـارة الإفريقية.

### (1) المبـادئ الموجِّهـة للـدول المتلقيـة للمسـاعدات ودور المسـاعدات الصينية المسـاعد للتنمية فـي هـذه الدول:

تختلـف الـدول الإفريقيـة بعضهـا عـن بعـض تمـام الاختـلاف، وتتبايـن قدرتهـا علـى التنميـة الذاتيـة. ونظـرًا لأن الصين تتمسـك دائمًـا بالحفاظ على المبادئ الأساسـية الموجِّهة للـدول المتلقية للمسـاعدات، فـإن بعـض الـدول الإفريقية التي تمتلـك اسـتراتيجيات تنموية واضحة ومحـددة لديها القـدرة علـى تحديـد متطلباتهـا التنمويـة الذاتية، ومن ثمّ تضع فـي الاعتبار وضعيـة كل دولة مانحة داخـل اسـتراتيجيتها التنمويـة، وبذلـك تقـود كل دولـة مانحـة للمسـاعدات لتلعـب دورًا إيجابيًّا في عمليـة التنميـة. ومـع هـذه الـدول فـإن التعـاون الاقتصـادي والتقنـي مع الصين سـوف يلعـب دورًا داعمًـا ومحفـزًا لتلـك الدولة.

وتعـد إثيوبيـا مثـالًا واضحًـا لذلك الوضع. فخلال عامـي 2005 و2010 وضعـت الحكومة الإثيوبية بنفسـها خطـة تنموية لمدة خمس سـنوات بعنوان «التنمية المسـتدامة للخلاص مـن الفقر». وخلال هـذه الخطـة حـددت الحكومـة الإثيوبيـة المجـالات الهامـة للتنمية وهـي التعليم، الصحـة، الزراعة، والأمـن الغذائـي، ووضعت خطـة تنموية مفصلة لكل مجال من المجـالات الأربعة على حدة، ولذلك أرادت الحكومـة الإثيوبيـة أن يتـم توجيـه المسـاعدات الخارجية لخدمة خطتها الخمسـية. وقد ظهر مـن ردود أفعـال المسـؤولين الحكومييـن الذيـن يديرون ملف المسـاعدات الخارجية فـي إثيوبيا أن

1- انظر محضر الاجتماع مع السفير الصيني في تنزانيا السيد ليو شين شانغ في الثالث والعشرين من يناير عام 2008.

2- انظر محضر الاجتماع مع وزيرة التعاون الدولي في مصر الدكتورة فايزة أبو النجا في الثاني والعشرين من يناير 2008.

المساعدات الصينية تتماشى بشكل أساسي مع الخطة الإثيوبية للتنمية[1].

وبشكل عام طلبت الحكومة الإثيوبية من الصين المساعدات التي تحتاج إليها بشدة، ولذلك تم توجيه المساعدات الصينية لتلعب دورًا ايجابيًّا واضحًا في تنمية إثيوبيا. وفي الخطة الخمسية بين عامي 2005 و2010 حددت إثيوبيا التعليم باعتباره مجالًا تنمويًّا هامًّا، وفي مجال التعليم كانت الأولوية للتعليم الفني. إن الهدف من تنمية التعليم الفني هو رفع المهارات لدى عدد كبير من القوى العاملة منخفضة المستوى في إثيوبيا، ومن ثمّ تهيئة الأوضاع المناسبة للتصنيع. وطبقًا لوزير التعليم الإثيوبي، فإنهم يأملون في التعاون مع الصين في ما يخص التعليم الفني، ومن أجل هذا فقد زار الوزير الصين عدة مرات. وعندما كانت الحكومة الإثيوبية تطلب التعاون في مجال التعليم الفني مع الصين كانت لديها اعتبارات عميقة. والسبب الأساسي هو أن الصين قد تقدمت صناعيًّا بسرعة كبيرة، كانت إثيوبيا تأمل في التعلم من تجارب التنمية الصينية، وأن تجذب الشركات الصينية للاستثمار في إثيوبيا أو تأسيس شركات مساهمة بالاشتراك مع الشركات الإثيوبية. ولذلك كانت إثيوبيا تحتاج إلى عمال مهرة يتمتعون بمستوى فني متوسط. وإذا استطاعت الصين أن تقدم القوى العاملة المتميزة فإن هذا سيفتح أمامها طريقًا مواتيًا للاستثمارات المستقبلية، وسينشأ حينها وضع يضمن الفوز للطرفين، كما يمكن أن يدفع إثيوبيا باتجاه العالم بشكل أسرع. ولذلك فكرت الحكومة الإثيوبية أن تبدأ التعاون في مجال التعليم بالتعليم الفني ثم تتوسع في باقي مجالات التعليم تدريجيًّا. ولذلك فإن الحكومة الإثيوبية لم تكتفِ بمساعدة الصين في بناء معاهد للتعليم الفني، ولم ترضَ عن تسلمها تلك المعاهد من الصين بنظام «مشروعات تسليم المفتاح»، بل تقدمت بطلب آخر للحكومة الصينية تطلب من خلاله إرسال مدير للمعهد وكذلك تقديم وسائل تعليمية للمعاهد، ومن خلال هذا النوع من التعاون، فإن الترويج لنموذج التعليم الفني الصيني في إثيوبيا لم يساعد إثيوبيا في تدريب الطلبة فحسب، بل ساعد كذلك في تدريب المعلمين، الأمر الذي جعل مشروعات معاهد التعليم الفني في إثيوبيا تحدث تأثيرًا على مدى أطول وفي نطاق أوسع[2].

1- انظر محضر الاجتماع مع رئيس مكتب العلاقات الثنائية بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا في الخامس عشر من يناير 2008.

2- انظر محضر الاجتماع مع السيد كيفلو وزير التعليم في إثيوبيا في الخامس عشر من يناير 2008.

مثال آخر مشابه لإثيوبيا وهو مثال دولة بتسوانا. حذت حكومة بتسوانا حذو حكومة إثيوبيا، وضعت أولًا خطتها التنموية، ثم طلبت المساعدات من الخارج طبقًا لمتطلبات خطتها. تتمثل إجراءات قبول المساعدات الخارجية في بتسوانا في خطوتين، الخطوة الأولى هي وضع خطة التنمية. تضع الحكومات المحلية خططها التنموية ثم ترسل للحكومة المركزية، وتتم مناقشة تلك الخطط على مستوى الحكومة المركزية. وبعدها ترسل حكومة بتسوانا إلى اللجان المختلفة تستطلع آراءها بخصوص تلك الخطط، وتشترك القطاعات العامة والخاصة والهيئات الأجنبية والمنظمات الدولية في مناقشة تلك الخطط، وعلى أساس المناقشات والاستشارات الكافية تضع بتسوانا خطة التنمية القومية الشاملة. وتأتي بعدها الخطوة الثانية، والمتمثلة في طلب بتسوانا المساعدات من الأطراف المانحة طبقًا لخطتها التنموية. يوجد في بتسوانا منتدى مخصص للمساعدات، يتم فيه استخدام أسلوب المائدة المستديرة، مما يجعل شركاء التنمية يجلسون سويًّا. وخلال منتدى المساعدات تشرح بتسوانا خططها التنموية للأطراف المانحة، وتبحث نوع المساعدات التي يمكن أن تقدمها الأطراف المانحة[1].

واستهدافًا لحل مشكلة عنق الزجاجة في عملية التنمية في بتسوانا، وطبقًا لمزايا الصين تقدمت بتسوانا بطلب للتعاون مع الصين في مجالات هامة، تمثل المجال الأول في الموارد البشرية والتعاون التقني؛ أما المجال الثاني فكان مجال الصحة والوقاية من الإيدز؛ وكان المجال الثالث التعاون في قطاع الموارد، وكان الأهم هو نقل التجارب في الاستخدام الفعال للموارد[2]. وفي ظل هذه الأحوال، كان من الطبيعي أن تلعب المساعدات الصينية دورًا مساعدًا فعالًا، وأن تساعد الدولة المتلقية للمساعدات على كسر عنق الزجاجة الذي يعوق عملية التنمية.

ولكن نظرًا لامتلاك تلك الدول للقدرات التخطيطية، فإنها تستطيع وبشكل فعال أن تستوعب المساعدات الخارجية، بما فيها المساعدات الآتية من الصين أو الآتية من الدول التقليدية المانحة، لذلك فإن تلك الأمثلة ليست كافية لتبيان توقعات الدول الإفريقية تجاه المساعدات الصينية بشكل واضح، وتحتاج بذلك إلى مزيد من البحث والتقصي حول الميزات النسبية للمساعدات الصينية الخارجية الموجهة لإفريقيا.

1- انظر محضر الاجتماع مع نائب السكرتير العام لوزارة الخارجية في بتسوانا في الثالث من مارس 2010.

2- انظر محضر الاجتماع مع وزير المالية في بتسوانا في الرابع من مارس 2010.

**(2) تحـول المسـاعدات الصينيـة للـدول الإفريقيـة إلـى قنـاة هامـة لتبـادل التجـارب التنموية بين الصيـن وإفريقيا:**

وبمناقشـة المزايـا التنافسـية للصيـن لا بـدَّ مـن تفهـم الأوضـاع الواقعية للصيـن باعتبارهـا دولة ناميـة، كمـا لا بـدَّ كذلـك مـن تفهـم عمليـة الإصـلاح التدريجـي الحـذر الـذي قامـت بـه الصيـن. إن أحـوال مناطـق الصيـن ليسـت متماثلـة، وبالتالي فإن عملية الإصـلاح ليس لها نمـوذج موحد، وخلال عمليـة الإصـلاح والانفتـاح والتحـول لنظـام السـوق على مـدار أكثر مـن ثلاثيـن عامًا راكمـت الصين تجـارب تنمويـة غنيـة، وتلـك التجـارب يمكن أن تنتقـل للصين من خـلال المسـاعدات، وتقدم بذلك للـدول الناميـة فـي إفريقيـا أسـاليب وأنماطًـا فكريـة لا يمكـن أن تقدمها الـدول الغربيـة المانحة.

ومثـال علـى ذلـك المسـاعدات فـي مجـال الزراعـة. إن العديـد مـن الـدول الإفريقيـة تعاني من المشـكلات، وعلـى الرغـم مـن اختـلاف طبيعـة المشـكلات فـي كل دولـة، إلا أن النتيجة فـي النهاية تمثلـت فـي ظاهـرة النقـص الحاد للمـواد الغذائية. وفي سـبيل حل مشـكلات الزراعـة قدمت الدول التقليديـة المانحـة وكذلـك الصين مسـاعدات لإفريقيـا. وفي بتسـوانا قدمت الـدول الأوروبية الكثير مـن المسـاعدات، كمـا سـاعدت بتسـوانا على بناء مـزارع كبيرة، ولكـن تلك المسـاعدات لم تصادف نجاحًـا كبيـرًا، ومع اكتمال المشـروع وسـحب الخبراء الأوروبيين تظهر سـريعًا مشـكلات إدارية. وقد سـاعدت الصيـن بتسـوانا من خلال مشـروعات المـزارع، ولكنهـا صادفت نفس المشـكلات[1].

وطبقًـا لأحـد الموظفيـن الصينييـن الذيـن عملـوا فـي مـزارع قوبـا فـي غينيـا ضمـن مشـروعات المسـاعدات الصينيـة، فـإن الخسـارة التـي تلحـق بالمـزارع أمـر طبيعـي فـي إفريقيا، والأسـباب في ذلـك كثيـرة للغايـة. ومثـال علـى ذلـك مزرعة قوبـا. تعد مزرعة قوبا مؤسسـة مسـاهمة بيـن الصين وغينيا، وبلغت قيمة الاسـتثمارات 120 مليون دولار أمريكي، تحملت منها الصين نسـبة 80%، بينما تحملـت غينيـا 20%. وتمثلـت خلفيـة بناء مزرعة قوبا في أن غينيا لا سـبيل أمامهـا لتحقيق الاكتفاء الذاتـي مـن الغـذاء، وفـي كل عـام تحتاج إلى اسـتيراد كميـات كبيرة منـه. وفي التسـعينيات وعندما زار لـي لا تشـينغ غينيـا وعـد بحـل مشـكلة الغـذاء خـلال فتـرة تتـراوح بيـن خمس وعشـر سـنوات،

---

1- انظر محضر الاجتماع مع موظفي وزارة الزراعة في بتسوانا في الثالث من مارس 2010.

وذلك من خلال تأسيس عشر مزارع كبيرة، ويقدر الناتج الإجمالي لها 300 ألف طن. كانت مزرعة قوبا واحدة من تلك المزارع العشر، وكانت مزرعة تجريبية، ولكن الإدارة في مزرعة قوبا لم تكن على ما يرام، وكانت النتيجة أن المزارع الأخرى لم يتم إنشاؤها.

كانت الخسارة مستمرة في مزرعة قوبا خلال الاثنتي عشرة سنة التالية لتأسيسها، وهناك أسباب في ذلك، منها: (1) عدم وضوح حقوق ملكية الأرض. كان التخطيط الأساسي أن تكون مزرعة قوبا على مساحة 1800 هكتار، وتكفل الاستثمار الصيني بتحويل الأراضي التي يشملها التخطيط إلى حقول خصبة. ولكن بعد أن أصبحت تلك الأراضي حقولًا خصبة ادعى الفلاحون المحليون أن هذه الأراضي تخصهم، واستمرت مطالبتهم للأراضي، ولم يتبقَّ من مزرعة قوبا حاليًا إلا 450 هكتارًا. (2) عدم جاهزية البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم تشغيل المزرعة. فعلى سبيل المثال تعاني غينيا من نقص الطاقة الكهربية بينما تحتاج المزارع الحديثة إلى كميات كبيرة من الطاقة. تحصل مزرعة قوبا على الطاقة اللازمة لها من خلال مولدات الديزل، وبالتالي تكون التكلفة مرتفعة للغاية. توقفت الإدارة الآن في مزرعة الدجاج لأن العلف اللازم للدجاج يتم استيراده من الخارج، وبالتالي تكلفته مرتفعة للغاية. (3) تفاقم حالات السرقة. ثلث المحاصيل تتم سرقتها سنويًّا. وتتكلف المزرعة تكاليف طائلة لمنع السرقات، حيث يبلغ عدد العاملين المحليين في المزرعة 269 عاملًا، وتمت إضافة 412 عاملًا بصفة مؤقتة، من بينهم 115 عاملًا للحماية، ووصل الأمر لاستدعاء الحراس الوطنيين، ولكن الأمر لم يختلف كثيرًا. (4) تفاقم ظاهرة فساد الموظفين الغينيين بشكل حاد، ومن الصعب جدًّا أن يحلوا مشكلات وصعوبات الإدارة بشكل سليم[1].

ومع ذلك فإن المساعدات الزراعية الصينية حققت نجاحًا كبيرًا في بوركينا فاسو، وهي الدولة التي تتشابه مع غينيا اقتصاديًّا واجتماعيًّا بالإضافة إلى ظروف طبيعية أقسى وأصعب.

بدأت أول المساعدات التي قدمتها الصين لبوركينا فاسو في استصلاح الأراضي مع الفرق الزراعية التابعة لمقاطعة تايوان. وبعد استقلال بوركينا فاسو عام 1960

1- انظر محضر الاجتماع مع الموظفين الصينيين في مزرعة قوبا في غينيا في السابع والعشرين من فبراير عام 2010.

أقامت عام 1961 ما يسمى «بالعلاقات الدبلوماسية» مع السلطات التايوانية. وفي عام 1968 استصلحت فرق الزراعة التايوانية حقولًا للأرز بلغت مساحتها 920 هكتارًا في منطقة نهر قو في جنوب غرب البلاد. وفي الخامس عشر من سبتمبر من عام 1973 وبعد أن أقامت بوركينا فاسو علاقتها الدبلوماسية الرسمية مع الصين أرسلت الحكومة الصينية في نوفمبر من نفس العام خبراء زراعيين من مقاطعة لياو نينغ ليحلوا محل الفرق الزراعية التايوانية، وبالإضافة إلى تولي إدارة المنطقة التي استصلحتها الفرق التايوانية واصلت الفرق الزراعية الصينية تأسيس الحقول في جنوب البلاد، وأنشأت منطقة زراعية مستصلحة مخصصة للأرز، كما قامت بتوسيع 340 هكتارًا من الأرز، الأمر الذي زاد مساحة حقول الأرز في منطقة نهر قو المستصلحة لتبلغ 1260 هكتار. ومنذ عام 1975 وصل خبراء لياو نينغ إلى منطقتين جديدتين في جنوب غرب البلاد، واستصلحوا منطقتين للأرز بلغت مساحتهما 320 هكتارًا و454 هكتارًا. وهنا يبلغ مجموع ما استصلحه الخبراء الزراعيون الصينيون في بوركينا فاسو ثلاث مناطق زراعية خصصت لزراعة الأرز بمساحة إجمالية وصلت إلى 2034 هكتار.

وبعد اكتمال المناطق المستصلحة سلمتها الحكومة الصينية عام 1981 إلى حكومة بوركينا فاسو، وبعد ذلك غادر الخبراء الزراعيون الصينيون البلاد طبقًا للعقد الذي تم توقيعه بين البلدين. ونظرًا لافتقاد الفلاحين المحليين في بوركينا فاسو إلى خبرة إدارة مرافق توفير المياه في الحقول لم تلق تلك المرافق الصيانة اللازمة والإدارة المطلوبة، وانهارت إنتاجية حقول الأرز. وبناءً على الطلب الذي تقدمت به حكومة بوركينا فاسو إلى الصين تم توقيع عقد جديد للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين، وفي عام 1985 أرسلت الصين مرة أخرى خبراء زراعيين من لياو نينغ إلى بوركينا فاسو للمساعدة في إدارة المناطق الزراعية المستصلحة. وفي تلك المناطق المستصلحة الثلاث المذكورة سابقًا لم يكتفِ الخبراء الصينيون بالمساعدة في تحسين وتطوير النظام الزراعي للحقول، بل ساعدوا كذلك في تأسيس مجموعة من الوسائل الإدارية التي تحشد طاقة وإيجابية الفلاحين، وهذه الوسائل الإدارية قد استلهمت وطبقت تجربة الصين في نظام المسؤولية التعاقدية المشتركة، وتم إدخال التعديلات عليه طبقًا للأحوال الواقعية لبوركينا فاسو، وكان نظامًا إداريًا وتشغيليًا

يتناسب مع الواقع الريفي للبلاد.

تماثل بوركينا فاسو باقي الدول الإفريقية، حيث مساحات شاسعة مع انتشار سكاني طفيف، وتقنيات زراعية متخلفة، وعجز الفلاحين عن إنماء الأرض، ولا توجد أراضٍ زراعية ثابتة منذ القدم، بل تتغير الرقعة الزراعية من مكان لآخر في كل عام. لا يوجد لدى الفلاحين حقول ثابتة مستقرة، وبالتالي ليس هناك أي حافز لديهم لحماية وتحسين التربة الزراعية. وفي سبيل تغيير تلك الأوضاع استخدمت المناطق التي استصلحتها الفرق الصينية وسائل إدارية تقوم على توزيع المسؤوليات، التشغيل الفردي، والحصول على العوائد. إن ملكية الأرض الزراعية تعود للدولة، بينما حقوق الإدارة والتشغيل تعود للفلاحين المتعاقدين على الأرض. فكل أسرة بها أربعة عمال يمكنها أن تتعاقد على حقل أرز تتراوح مساحته بين نصف هكتار وهكتار واحد. ويمارس الفلاحون المتعاقدون على الحقول الزراعة بشكل موحد تحت توجيه التعليمات الفنية الصادرة من الخبراء الصينيين، أما الإيرادات فتعود كلها إلى الأسرة بعد خصم تكلفة الري والأسمدة والمبيدات الحشرية، وكذلك بعد خصم مصاريف الإدارة. ولذلك فإن إدارة الحقول اتسمت بالجودة والإتقان، وتميزت كذلك بارتفاع الإنتاجية وارتفاع العوائد. وبهذه الطريقة تم ربط مصالح الفلاحين بإدارة الحقول بتحسين التربة، الأمر الذي أحدث ثورة عميقة في الإنتاجية الزراعية في بوركينا فاسو.

وبالإضافة إلى ذلك ساعد الخبراء الصينيون في تأسيس التعاونيات في المناطق المستصلحة، وأصبحت التعاونيات مسؤولة عن الإنتاج والإدارة والتشغيل. ويتوجب على الفلاحين في المناطق المستصلحة أن ينضموا للتعاونيات، وأن يحترموا قواعدها، وأن يخضعوا للتوجيه والإدارة فيها. يترأس التعاونية لجنة يختارها مجلس الأعضاء، وتتكون اللجنة من خمسة أشخاص وهم الرئيس، نائب الرئيس، السكرتير، إداري، ومحاسب، وتستمر اللجنة لعام واحد، ويمكن أن يعاد انتخابها مرة، ولكن لا بدَّ من استبدال ثلث الأعضاء على الأقل كل عام. وتتمثل مهمة التعاونية في تنظيم الإنتاج والإمداد والتسويق في المناطق المستصلحة، وكذلك إدارة الحقول، وصيانة وتحسين المعدات الزراعية ومرافق توفير المياه. وبالإضافة إلى ذلك تكون التعاونية مسؤولة عن الإدارة التنفيذية للمناطق المستصلحة والأعمال الخيرية.

وبحلـول نهايـة الثمانينيـات جابـت شـهرة تلـك المناطـق الثـلاث المسـتصلحة الآفـاق. كمناطـق زراعيـة فـي بوركينا فاسـو. وفي عـام 1987 تجاوزت إنتاجيـة المناطق الثلاث معًا مليـار و761 مليونًا و560 ألـف طـن مـن الأرز، وارتفعـت إنتاجيـة مسـاحة الوحـدة لتصـل إلـى 10.5 طـن لـكل هكتـار (موسـم الأرز المـزدوج)، وتـراوح صافـي دخـل كل أسـرة بيـن 400 ألـف و800 ألـف فرنـك إفريقـي (يعـادل 1300 -2600 دولار أمريكـي طبقًـا لأسـعار الصـرف فـي تلـك الفتـرة). وتعـد هـذه النتائـج هائلـة وغيـر مسـبوقة بالنسـبة إلـى بوركينـا فاسـو الواقعة فـي إفريقيـا جنـوب الصحـراء والمصنفة كإحـدى أفقـر الـدول الإفريقية. إن فلاحي المناطق المسـتصلحة لم يجدوا الكسـاء والغذاء فحسـب، بـل وجـدوا الحمايـة كذلـك، وبعدهـا بـدؤوا فـي إدخـال الدراجـات الهوائيـة والدراجـات النارية، بل وصـل الأمـر إلـى الشـاحنات وغيرها من وسـائل المواصلات والشـحن، وبنى كثير مـن الفلاحين بيوتًا جديـدة. ومـع تطـور الإنتاجيـة الزراعيـة وتحسـن حيـاة الفلاحيـن ازدهـرت سـريعًا مجـالات التجارة وصيانـة المعـدات الزراعية وعمليات التصنيع الزراعي، وظهرت مدن ناشـئة وأسـواق زراعية نشـطة. إن ازدهـار المناطـق المسـتصلحة قـد جذب الفلاحين مـن كل المناطق، فأتوا للمناطق المسـتصلحة بغيـة ممارسـة الزراعـة بهـا، حتـى إن بعـض الأسـر وفـدت مـن الـدول المجـاورة مثـل مالـي وغانـا واسـتقرت حـول المناطـق المستصلحة. ومن بيـن المناطق المسـتصلحة الثلاث كانـت منطقة بانرو هـي الأكثـر تطـورًا، وقـد كانـت أرضها الزراعيـة البالغة مسـاحتها 454 هكتارًا مسـتنقعًا في الأسـاس، وقـد تـم اسـتصلاح هـذا المسـتنقع وتحويلـه إلى حقـول خصبـة، وكانت هـذه المنطقة في الأسـاس عبـارة عـن قريـة صغيـرة تضـم أكثر مـن 700 نسـمة، وبنهايـة الثمانينيات تطـورت إلى بلديـة كبيرة يبلـغ عدد سـكانها أكثـر من 8000 نسـمة.

وبرغـم أن العلاقـات الدبلوماسـية بيـن الصين وبوركينا فاسـو قـد انتابها بعض الفتـور بعد «ثورة الرابـع مـن أغسـطس» فـي بوركينا فاسـو، إلا أن الخبـراء الزراعييـن الصينيين قد تم اسـتقبالهم هناك بمنتهـى الـود والترحيـب. وفي عـام 1988 أهدت حكومة بوركينا فاسـو ميدالية بوركينا فاسـو للعمل الثـوري الديمقراطـي الشـعبي لكل خبير مـن الخبراء الزراعييـن الصينيين، وذلك تقديـرًا لهم وعرفانًا بإسـهاماتهم في تطوير الزراعة في بوركينا فاسـو. ونشـرت الصحيفة الرسـمية في بوركينا فاسـو مقالًا طويـلًا حـول إنجـازات الخبـراء الزراعييـن الصينييـن فـي بنـاء نظـم توفيـر الميـاه في حقـول مناطق

بانرو المستصلحة[1].

ونظرًا لاتساع الفارق بين وسائل الإنتاج الزراعي التي تستخدمها الدول الغربية المانحة والدول الإفريقية، فإنه من الصعب على المساعدات الغربية أن تنقل خبرات تنموية قريبة من الواقع الإفريقي كما فعلت الصين في منطقة نهر قو المستصلحة في بوركينا فاسو. وتوضح دراسة تلك الحالة الميزات النسبية التي تتمتع بها الصين.

إن عملية تطبيق القروض الحكومية المدعومة التي تقدمها الصين للدول الإفريقية تعكس بدورها أوضاعًا مشابهة. فالدول الإفريقية التي كانت تتسم بالتحفظ في السابق بدأت تفكر في الاستعانة بالقروض التفضيلية التي تصدرها الحكومة الصينية، وهذا لأن مشروعات القروض التفضيلية التي تقدمها الحكومة الصينية تخلق فرصًا للتنمية للدول المتلقية للمساعدات.

طبقًا لمسؤولي أعمال القروض التفضيلية في بنك الصين للاستيراد والتصدير، وطبقًا للنسق النظري لصندوق النقد الدولي (IMF)، فإن أنشطة المساعدات لا يجب أن تكسر التوازن الديناميكي لاقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات، وذلك حتى يتسنى لها أن تحفظ استدامة القروض. إن التنمية الاقتصادية لا بدَّ أن تحفظ التناسق والتوازن الداخلي، ولا بدَّ أن تحفظ شكلًا من أشكال العلاقات المتوازنة بين العوامل كافة من إجمالي الاستثمار الكلي إلى إجمالي الديون، ولذلك فإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول دائمًا ما تربط بشكل مباشر بين الديون والناتج الإجمالي المحلي في ميزانيات أوسع. وتفشل الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات دائمًا في تحقيق متطلباتها، ولذلك فإن حجم قروض صندوق النقد الدولي قليل للغاية، لدى الصندوق أموال طائلة، ولكن أسلوبهم يعتمد على اشتراط «اللعب الآمن». وتحدد تلك النظريات الممارسات المحددة للمساعدات التي تقدمها الدول الغربية لإفريقيا. وفي ظل تلك الظروف مرت إفريقيا بعمليات التنمية على مدار مئة عام ولكنها لم تتطور. عندما تقدم الصين القروض التفضيلية لا تتبع النظريات الغربية الموجودة، فالقروض التفضيلية التي تقدمها الصين بكميات كبيرة

---

1- للاطلاع على أحوال المناطق المستصلحة في بوركينا فاسو انظر جيانغ شيانغ: "سبعة عشر عامًا في إفريقيا"، دار نشر المعجم بشانغهاي، عام 2007، الصفحات من 171 إلى 174.

للدول الإفريقية تسد النواقص في رأس المال، وتحسن من البنية التحتية، وتنشط الطلب المحلي، وتصبح بذلك قوة داعمة هائلة للتنمية الإفريقية. إن تلك المجموعة من الأساليب يتم تطبيقها أثناء الممارسات بالفعل.

ومثال آخر أن الدول الغربية عندما تجري التقييم الأولي قبل الإقراض تستخدم مفهوم «احتمالية الموارد». أما الصين أثناء عملية التقييم فتستخدم مبدأ «احتمالية التنمية»، ويشمل المبدأ الأخير موارد الدولة المانحة، ولكن المضمون أكثر اتساعًا. فعلى سبيل المثال تعد الزراعة أحد الموارد، وتشتمل على المتطلبات الداخلية الجديدة التي تظهر جراء تأسيس البنية التحتية الجديدة، وهذه المتطلبات الداخلية سوف تولد قوة دافعة أكبر تخدم التنمية الاقتصادية.

تأتي مشروعات القروض التفضيلية الصينية في إريتريا كمثال واضح على هذا. إن إريتريا بلد إفريقي صغير، محصور بين إثيوبيا والصومال، وإن لم تتطور فسوف «تؤكل»، ولكن تنمية الاقتصاد هناك لا تدعمه الدول الغربية المانحة. إثر ذلك استدعى الرئيس الإريتري سفيره في الصين وقال له: «إذا أردنا أن نتطور علينا أن نجد شريكًا في التنمية، فأين نذهب في رأيك للبحث عن هذا الشريك؟»، قال له السفير: «علينا أن نتجه للشرق، علينا أن نبحث عن شريك للتنمية في الشرق». وسأل الرئيس: «نتجه للشرق، حسنًا، تعني آسيا. من يمكن أن يكون شريكًا لنا في التنمية في آسيا؟»، قال له السفير: «الصين»، فرد عليه الرئيس: «حسنًا، ستكون مبعوثنا الخاص إلى الصين تبحث هناك عن أي مساعدات ممكنة». أصبح السفير الإريتري في الصين المبعوث الخاص للرئيس، ووصل للصين يبحث عن قروض تفضيلية أو أي شكل من أشكال المساعدات التنموية. قدم بنك الصين للاستيراد والتصدير قروضًا تفضيلية لإريتريا، ومن منظور مخاطر القروض، فإن المشروعات في إريتريا بها مخاطر سياسية، ولكن أموال المساعدات ليست ضخمة، فلم تتجاوز 30 مليون دولار أمريكي وفعلها بنك الصين للاستيراد والتصدير، وتم استخدام القرض في تحسين البنية التحتية للاتصالات، وقامت بهذا المشروع شركة (ZTE). كان وزير الاقتصاد في إريتريا يعمل مديرًا في البنك الدولي، وخلال الفترات الأولى من الاتصال، كان متمسكًا بمشروع البنك الدولي، وكانت هناك صعوبات جمة في التواصل مع هذا الرجل. ولكن ومع توسع التعاون بين الطرفين أصبح هذا الرجل متيمًا بالتجربة الصينية

فـي التنميـة. وفـي نهايـة المرحلـة الأولـى مـن المشـروع بـدأ الطرفـان الصينـي والإريتـري التعـاون فـي مجـال المـوارد، واسـتجابة لطلـب الجانب الإريتـري بدأت الصين تسـاعد في مجال الاستكشـاف والتعديـن. ويتـم الآن اكتشـاف المـوارد المعدنيـة فـي إريتريـا، ويتواصـل التعاون بيـن البلدين.

ومـن خـلال الحالات السـابقة يمكـن ملاحظة أن المسـاعدات قد فتحت قنوات لتـداول الخبرات التنمويـة بيـن الصيـن والـدول الإفريقية. ومن خـلال التعاون التنموي وتنشـيط التواصـل بين الأفراد، انتقلـت الخبـرات التنمويـة مـن داخـل الصيـن إلـى القـارة الإفريقيـة، وقدمـت مـوارد أكثـر للتنمية الإفريقيـة تشـمل رؤوس الأمـوال، كمـا تشـمل طرقًـا جديـدة لحـل مشـكلات التنميـة. ولذلـك وعلى الرغـم مـن ظاهـرة الانفصـال في نظـم المسـاعدات الصينيـة لإفريقيا بعـد تطبيق سياسـات الإصلاح والانفتـاح، وعلـى الرغـم مـن ظهـور العديـد مـن المشـكلات فـي أعمـال المسـاعدات الإفريقيـة والتعـرض للنقـد مـن الـرأي العـام فـي الـدول المتلقيـة للمسـاعدات وفـي الـدول الغربيـة، إلا أن المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لإفريقيـا لعبـت دورًا لا يمكن لغيرهـا أن يلعبه في منظومـة التنمية الإفريقيـة، ومـن ثـمّ فإن مبـادرات زيادة الصين للمسـاعدات الإفريقيـة لاقت ترحيبًا حـارًّا من الدول الإفريقية.

# الباب الرابع

# دبلوماسية المساعدات الصينية تجاه دول آسيا الوسطى وتأثيراتها

**تشانغ مين**

## مقدمة

### دول آسيا الوسطى وأهميتها الاستراتيجية الخاصة بالنسبة للصين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

دول آسيا الوسطى التي يشير لها هذا الباب هي كازاخستان، أوزباكستان، قرغيزستان، تركمنستان، وطاجيكستان، تحدها شرقًا منطقة شينجيانغ ويغور ذاتية الحكم في الصين، تحدها جنوبًا إيران وأفغانستان، وتحدها شمالًا روسيا، أما غربًا فتحدها روسيا وأذربيجان؛ تبلغ مساحة تلك الدول مجتمعة أربعة ملايين كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ستين مليون نسمة. من الناحية الجغرافية تتسم كل مناطق آسيا الوسطى بوفرة الموارد الطبيعية، فلديها احتياطيات هائلة من مصادر الطاقة

الأولية مثل البترول، الغاز الطبيعي، اليورانيوم، والفحم وغيرها.

إن العلاقات بين الصين ومنطقة آسيا الوسطى ضاربة في أعماق التاريخ. وقد جاء ذكر المناطق الغربية في العديد من المخطوطات الكلاسيكية القديمة التي تعود لعصور ما قبل دولة تشين، ومنها «مذكرات الملك مو ابن السماء»، «كلاسيكيات الجبال والبحار»، «كتاب جاو»، «جوانغ زه»، «قوا يو»، «تشو تسه»، «قوان زه»، «شانغ شو»، «لو شه تشون تشيو»، وكتاب «الدول المتحاربة». وفي القرن الثاني قبل الميلاد توجه جانغ واي إلى المناطق الغربية، ومر على دا وان، كانغ دو، دا يوياه شه، وو سون وغيرها من المناطق، وأقام في طريقه العلاقات الرسمية المباشرة بين الصين وآسيا الوسطى. وفي القرن الأول قبل الميلاد أخذ الجنرال لي قوانغ لي أمرًا بغزو دا وان، فبسبب الذعر الذي كانت تسببه المنطقة الغربية لما حولها تم تجريد الكثير من الحملات إليها، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى إقامة حاميات المنطقة الغربية، وأصبحت خطوط المواصلات الصينية إلى الغرب مفتوحة، وتطورت التجارة في المناطق المتاخمة لطريق الحرير، كما تأكدت الأواصر والتبادلات الاقتصادية والثقافية بين الصين وآسيا الوسطى»[1].

جرت تغيرات دراماتيكية في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي تمامًا، وبعدها انهارت الجمهوريات التي كانت على النسق السوفيتي، وأعلنت دول كازاخستان، أوزباكستان، قرغيزستان، تركمنستان، وطاجيكستان الاستقلال السياسي، ومن ثمّ انتهى الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى تصارع الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة، وتبدلت الأحوال تمامًا. «إن تفكك الاتحاد السوفيتي قد فكك بشكل أساسي النظام الدولي القائم على نموذج القطبين الأمريكي والسوفيتي، الأمر الذي جعل مشكلات الأمن الإقليمي التي كانت تتوارى سابقًا خلف نظام القطبين تتقدم وتظهر، الأمر الذي أنشأ منطقة صراعات ملتهبة مفعمة بأنواع التناقضات كافة تمتد من شبه جزيرة البلقان إلى الشرق الأوسط، مرورًا بأفغانستان ومناطق آسيا الوسطى»[2]. وبالإضافة

1- جاو تشانغ تشينغ: «نظرة عامة حول دول آسيا الوسطى الخمس»، دار نشر الجريدة الاقتصادية اليومية، عام 1999، الصفحة رقم 6.

2- فو يونغ: «الوضع الاستراتيجي لدول آسيا الوسطى في الهيكل الدولي بعد الحرب الباردة»، مجلة «الدراسات الاقتصادية العالمية» العدد الأول عام 2002.

إلى ذلك، ونظرًا لكونها منطقة غنية بالموارد الطبيعية، ولكونها منطقة استراتيجية تقع في الظهير القاري الأوراسي، فقد أصبحت منطقة آسيا الوسطى محط أنظار الدول الكبرى وموضع اهتمام علماء الجغرافيا السياسية. وفي أوائل القرن العشرين أشار خبير الاستراتيجية الجغرافية البريطاني السير ماكيندال إلى أن آسيا الوسطى هي ظهير المناطق الداخلية في أوراسيا، أو فلنقل «منطقة القلب»، كما أن جبال آسيا الوسطى من الصعب للغاية أن يتم الوصول إليها من خلال القوى البحرية، وهي منطقة محورية تؤثر على العالم كله[1]. وطبقًا لنظرية ماكيندال، فإن من يحكم تلك المنطقة المماثلة في أهميتها «لمنطقة القلب» يستطيع أن يحكم العالم. أما الاستراتيجي الأمريكي زبغنيو بريجينسكي فقد استخدم وصف «البلقان الأوراسية» لوصف آسيا الوسطى عندما حلل النموذج الاستراتيجي لمناطق أوراسيا القارية[2]. وأشار إلى أن «البلقان الأوراسية هامة للغاية من الناحية الجيوبوليتكية، والسبب في ذلك أن تلك المنطقة سوف تتحكم في شبكة المواصلات التي ستنشأ لا محالة لربط قطبي أوراسيا الشرقي والغربي اللذين يجمعان بين الثراء الشديد والقوى العاملة»، «ومن ناحية الأمن والطموح التاريخي، فإن هناك أهمية قصوى لثلاث مناطق منها على الأقل بالإضافة إلى الحدود المشتركة بينها والصين، روسيا، تركيا، وإيران، وهي الدول القوية نسبيًّا، إن الصين لديها اهتمامات سياسية متزايدة تجاه تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى وباعتبارها أهدافًا اقتصادية محتملة، فإن أهمية البلقان الأوراسية لا توصف. فتلك المنطقة تتمتع باحتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي والبترول بالإضافة إلى ثروات معدنية هامة بما فيها الذهب»[3].

وبعد الحرب الباردة أدرك قادة دول آسيا الوسطى بمنتهى السرعة المزايا الاستراتيجية الجغرافية التي تتمتع بها تلك المنطقة، واستغلوا تلك الفرصة لجذب المزيد من الاهتمام الدولي، الأمر الذي جعل دول آسيا الوسطى تأخذ طريق البعث

1- هالفورد ماكيندي (إنجليزي): «المحور الجغرافي للتاريخ»، لين إر واي، تشي جيانغ إي، المطبعة التجارية، عام 1985، صفحتي رقم 70 71-.

2- زبغنيو بريجينسكي (أمريكي): «اللعبة الكبرى -الأوضاع الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها الجيوبوليتكية»، ترجمة معهد الصين للدراسات الدولية، دار نشر الشعب بشانغهاي، عام 1998، صفحة رقم 163.

3- زبغنيو بريجينسكي (أمريكي): «اللعبة الكبرى -الأوضاع الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها الجيوبوليتكية»، ترجمة معهد الصين للدراسات الدولية، دار نشر الشعب بشانغهاي، عام 1998، صفحة رقم 163.

الوطني للتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه حاولت الدول الكبرى المجاورة لآسيا الوسطى وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية بشتى الطرق والوسائل أن تملأ فراغ السلطة الناشئ في تلك المنطقة المستقلة حديثًا. إن هذه الأوضاع الجيوبوليتكية قد جعلت العلاقات الدولية لمنطقة آسيا الوسطى معقدة للغاية، كما أن ظروف التناقضات الداخلية في آسيا الوسطى على مستوى السياسة والاقتصاد، المجتمع والثقافة، الأديان والعرقيات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار، قد جعل الخلفية الأمنية لتلك المنطقة عصية على التنبؤ، وأصبحت آسيا الوسطى مرة ثانية ساحة قتال للساعين خلف الهيمنة الجيوبوليتكية.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل أن هناك مشكلات تنموية لا يمكن إغفالها على مستوى الأوضاع الجغرافية، ومنها: أن دول آسيا الوسطى الخمس دول قارية حبيسة ليس لديها موانئ بحرية، ويعتمد اتصالها بالأسواق الخارجية بشكل أساسي على النقل البري للدول المجاورة وعلى أنابيب تصدير الطاقة، الأمر الذي زاد من التبعية الاقتصادية والأمنية لدول آسيا الوسطى تجاه الدول المجاورة. كان قادة دول آسيا الوسطى على دراية عميقة بتلك النقطة، وقد أشار رئيس كازاخستان السيد نزار باييف إلى: «أننا نعيش في عصر تتزايد فيه وطأة العولمة والترابط يومًا بعد يوم، وسوف تلعب القوى الخارجية الهائلة بلا شك دورًا مؤثرًا تجاهنا في المستقبل»[1].

إن «العيوب الخلقية» التي شابت التنمية المستقلة في بلدان آسيا الوسطى قد قيدت وأثرت على السياسات الخارجية لتلك الدول، كما فتحت مجالًا للدول الغربية الكبرى للتنافس على هيمنة جديدة في تلك المنطقة. وأصبح تقديم المساعدات الاقتصادية لدول تلك المنطقة بمثابة استراتيجية دبلوماسية أساسية تمارسها الدول الكبرى بغرض التنافس في ما بينها على المزايا الجغرافية والسياسية للمنطقة، والبحث عن مناطق النفوذ، وتفعيل تأثير استراتيجي طويل المدى.

تلعب المساعدات الخارجية باعتبارها وسيلة وأداة هامة للسياسات الدبلوماسية الصينية دورًا متناميًا وواضحًا في تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين

1- فو يونغ: «الوضع الاستراتيجي لدول آسيا الوسطى في الهيكل الدولي بعد الحرب الباردة»، مجلة «الدراسات الاقتصادية العالمية» العدد الأول عام 2002.

ودول آسيا الوسطى. إن المساعدات الصينية الخارجية متعاقبة تاريخيًّا ومختلفة على مستوى الحجم، بل ومختلفة كذلك على مستوى الوسائل، ويتساوى في ذلك المساعدات الصينية للدول المتلقية التقليدية في آسيا ومنها كوريا الشمالية، فيتنام، كمبوديا، ولاوس، أو المساعدات الصينية للدول الإفريقية ولدول أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسات المساعدات الصينية الخارجية ترتكز على التوجيهات الفكرية المتمثلة في المبادئ الثمانية للمساعدات الصينية الخارجية التي صاغها شواين لاي عام 1964. ومنذ عام 1950 وحتى الآن، وخلال أكثر من ستين عامًا من المساعدات، تأسس النموذج الصيني للمساعدات الخارجية، وتمثل مضمونه في: (1) عند تقديم المساعدات الخارجية يجب احترام سيادة الدول المتلقية بشكل تام، ولا تلحق بالمساعدات أي اشتراطات، ولا يترتب عليها امتيازات خاصة. (2) ترتبط التزامات المساعدات الصينية الخارجية بشكل صارم بالاحتياجات الفعلية الواقعية للدول المتلقية للمساعدات، وعند بذل أقصى الجهد في مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على التطور الذاتي لا بدَّ من احترام وجهة نظرها، والحفاظ على كرامتها القومية، وأن يتم جمع الاحتياجات التنموية لتلك الدولة، والتمسك بمبدأ تقديم أقصى المساعدات الممكنة والخالية من أي غرض للدول النامية، والتعميق المستمر للعلاقات الودية للعلاقات الودية بين الصين وغالبية الدول النامية، وبذل أقصى الجهد في تطبيق مبدأ تقديم أقصى ما يمكن تقديمه وعلى أكمل وجه. (3) انطلاقًا من ظروف الصين وحجم قوتها الوطنية يتم دعم وسائل المساعدات وتوسيع نطاقها بشكل تصاعدي، ومن خلال العديد من الوسائل ومنها تأسيس المشروعات، الإعفاء من القروض، ممارسة التعاون التقني، تقديم السلع العامة، تعزيز منظومات تدريب الأفراد، المساعدات الإنسانية الخارجية، وبناء القدرات وغيرها، يمكن مساعدة الدول المتلقية للمساعدات على تأسيس وتطوير اقتصاد وطني، تحسين ظروف المعيشة، ودفع التقدم الاجتماعي. (4) تعزيز مبدأ «تعليم الإنسان الصيد أفضل من إعطائه سمكة»، أي تقديم التقنيات العملية وتعليمها للدول المتلقية للمساعدات في العديد من المجالات ومنها مساعدات التقنيات الزراعية، بناء البنية التحتية، التطوير والتعاون الصناعي، الصحة والتعليم وغيرها، الأمر الذي يعد إسهامًا هائلًا تجاه التطوير الذاتي للدول المتلقية وتجاه رفع القدرات في تلك الدول. (5) الحرص دائمًا على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، وعند تقديم المساعدات لدولة ما يجب النظر

إليهـا باعتبارهـا شـريك تعـاون علـى نفـس الدرجـة وليـس أقـل، كمـا يجـب الحـرص علـى التنميـة المشـتركة، وتحقيـق الوضـع الـذي يكفـل المنافـع للطرفيـن بشـكل حقيقـي.

وأثنـاء تقديـم المسـاعدات الصينيـة لبلـدان آسـيا الوسـطى، لـم يتوقـف الأمـر عنـد حجـم المسـاعدات المتميـز الـذي تـم تفعيلـه، بـل اسـتمر التجديـد والتطويـر علـى هـذا الأسـاس، وطبقًـا للمتطلبـات الفعليـة لـدول آسـيا الوسـطى وطبقًـا لخصوصيـة تكامـل المميـزات بيـن الصيـن ودول آسـيا الوسـطى، نشـأ نطـاق فريـد مـن نوعـه لسياسـات المسـاعدات الإنمائيـة بيـن الصيـن وتلـك الـدول. ونظـرًا للعوامـل الجغرافيـة والسياسـية الفريـدة لآسـيا الوسـطى فإن جوانب الإيقاع السياسـي وأولويـات المسـاعدات وخطـط التنفيـذ المتضمنـة فـي العلاقـات بيـن الصيـن وتلك الـدول لا بدَّ أن تأخـذ فـي الاعتبـار الظـروف الواقعيـة الموضوعيـة التاليـة: أولًا أن دول آسـيا الوسـطى هـي الـدول المجـاورة للصيـن، وبالتالـي فلهـا أهميـة قصـوى فـي ضمان بقـاء وأمـن المناطـق الغربيـة الصينية؛ ثانيًـا إن دول آسـيا الوسـطى المسـتقلة حديثًـا تحتـاج إلـى الاعتـراف الدولـي وكذلـك إلـى الدعـم الأدبـي؛ ثالثًـا أن التنميـة الاقتصاديـة فـي تلك الدول متأخـرة للغاية، وأن تلك الدول المسـتقلة حديثًا تحتـاج جميعًـا إلـى الدعـم العالمـي فـي مـا يخـص الاسـتقرار السياسـي والتنميـة الاقتصاديـة.

لقـد مـر علـى اسـتقلال دول آسـيا الوسـطى أكثـر مـن عشـرين عامًـا، ويمكـن تقسـيم سياسـة المسـاعدات الصينيـة لتلـك الـدول إلـى ثـلاث مراحـل: المرحلـة الأولـى مـن ديسـمبر 1991 حتـى سـبتمبر 1997، وهـي مرحلـة بنـاء علاقـات الجـوار الوديـة، وقامـت سياسـة المسـاعدات حينها على المسـاعدات التـي لا تـرد (نقـد سـائل وسـلع عامة)؛ أمـا المرحلة الثانيـة فامتدت من سـبتمبر 1997 وحتـى يونيـو 2001، وهـي المرحلـة التـي شـهدت تركيـزًا أكبـر علـى التعـاون فـي مجـالات الطاقـة، التجـارة والاقتصـاد، والأمـن، وتزايـد حجـم المسـاعدات التـي لا ترد، واعتمـدت تلك المرحلة بشـكل أساسـي علـى القـروض التفضيلية وائتمـان المشـتري التفضيلي، وغيرهـا من القـروض المختلطة؛ أما المرحلـة الثالثـة فامتـدت مـن يونيـو 2001 وحتـى الآن، وهي المرحلـة التي شـهدت تطوير علاقات التعـاون فـي كل المجـالات علـى المسـتوى الثنائـي وفي إطـار منظمة شـانغهاي للتعـاون، وتنوعت أشـكال المسـاعدات فـي تلـك المرحلـة، وشـملت تقديـم مسـاعدات عاجلـة ومسـاعدات إنسـانية وغيرهـا مـن الأنواع.

وتتمثل السمات الإجمالية للمساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى في أن الصين باعتبارها دولة نامية تصر دائمًا على عدم إلحاق المساعدات بأي شروط سياسية، كما أنها مسؤولة عن الاستجابة لمتطلبات الدول المتلقية؛ كما أن حجم المساعدات الاقتصادية ليس كبيرًا، ومع ذلك فإنها تتمتع بتأثير تضاعفي، وتلعب بذلك دورًا داعمًا هائلًا، وقد حققت بالفعل هدف المساعدات الصغيرة التي نجحت أخيرًا في تحفيز الأسواق الاقتصادية والتجارية لدول آسيا الوسطى، ونتج عنها أنواع الأنشطة التجارية والإنتاجية كافة ومنها الاستثمارات الصينية الخارجية، نقل التقنيات، تصدير القوى العاملة وغيرها. إن مشروعات المساعدات المثمرة والمؤثرة تعبر عن الرغبة الملحة للصين في تقديم المساعدة بإخلاص لدول آسيا الوسطى في رفع قدراتهم على التنمية الذاتية والإسهام في التقنيات المتقدمة وفي الموارد البشرية بشكل منزه عن الأطماع والأغراض. كما تقوم بعملية «ضخ الدماء» لعملية تغيير البنية التحتية الاقتصادية المتأخرة وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات، ومن ثمّ تعزز الثقة السياسية الثنائية المتبادلة، وتطرح صورة الصين باعتبارها دولة كبيرة ذات مسؤولية، وتعبد الطريق للتعاون المستقبلي الشامل بين الصين ودول آسيا الوسطى في كل المجالات.

## الفصل الأول

## سياسات المساعدات خلال الفترات الأولى من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول آسيا الوسطى

### أولًا: الفترة الأولى لبداية العلاقات، المساعدات الاقتصادية الصينية لدول آسيا الوسطى وهدفها الأساسي في السعي لضمان الأمن الإقليمي:

شكلت التغيرات الدرامية في المشهد السياسي الدولي نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة استراتيجية أتاحت للصين تقديم المساعدات لمنطقة آسيا الوسطى. وباعتبارها دولة تشترك في الحدود مع ثلاث دول من مجموعة آسيا الوسطى، فإن الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي لآسيا الوسطى أمر في منتهى الأهمية للصين، ولذلك كانت نقطة البدء الأساسية في إقامة العلاقات الدبلوماسية وتطوير العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى في الفترات الأولى التي أعقبت استقلال تلك الدول وبدء علاقاتها الدبلوماسية مع الصين تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، وكان تقديم المساعدات لتلك الدول بمثابة وسيلة دبلوماسية هامة لتحقيق هذا الهدف.

استقلال دول آسيا الوسطى وبدء العلاقات الدبلوماسية مع الصين بشكل رسمي أتاح للصين الأساس القانوني لقيامها بتقديم المساعدات لتلك الدول، وأتاح كذلك إمكانية تنفيذها. كانت الصين واحدة من أولى الدول التي اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى الخمس، ومن أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية معها. وفي السابع والعشرين من ديسمبر عام 1991 أعلنت الصين اعترافها باستقلال الدول الخمس. وبداية من الثاني من يناير وحتى السادس من يناير عام 1992 أقامت الصين علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع الدول الخمس. ومع أخذ الأوضاع المحلية والعالمية لتلك الدول المستقلة حديثًا في الاعتبار، تمثلت أسس السياسة الصينية في آسيا الوسطى في القيام بالتبادلات السياسية، ووضع الجانبان القواعد القانونية

للعلاقات الثنائية بينهما من خلال الزيارات المتبادلة التي تمت على مستوى رفيع ومن خلال التوقيع على حزمة من الوثائق الأساسية حول العلاقات المتبادلة، وتمثلت النوايا الاستراتيجية في: «ضمان أمن البلاد وإقامة علاقات الجوار الودية مع دول آسيا الوسطى، وتنسيق المشكلات العرقية العابرة للحدود؛ وكذلك البدء في المفاوضات الحدودية مع دول آسيا الوسطى؛ والسعي للحصول على تأييد تلك الدول للصين في العديد من المشكلات وأبرزها مشكلة تايوان ومشكلة انفصال إقليم تركستان»[1]. ومن الواضح أن تلك السياسة قد اهتمت بشكل خاص بأمن الإقليم المجاور للصين وبمشكلات الحياة المدنية داخل هذا الإقليم، وكانت هذه هي الإشكالية الأولى التي توجب الاهتمام بها وحلها في خضم عملية بدء وتطوير العلاقات الثنائية بين الصين وكل دولة من الدول الخمس. واسترعت تلك الدول في عشية استقلالها وفي الفترات الأولى التي أعقبت إعلان الاستقلال اهتمام وقلق المجتمع الدولي بشكل مكثف، وذلك لعدم استقرار الوضع الاجتماعي فيها بسبب الحرب الأهلية وتحول النظام السياسي والصعوبات الاقتصادية وغيرها. وبداية من مايو عام 1992 تطور الصراع بين حزبي طاجيكستان إلى حرب أهلية، كما كانت العلاقات بين القوميتين الكازاخية والروسية في كازاخستان متوترة للغاية. وفي ظل تلك الظروف التزمت دبلوماسية المساعدات الصينية في آسيا الوسطى بالسياسات الدبلوماسية التي دأبت عليها منذ تأسيس الصين الجديدة، والتي تمثلت في التمسك بسياسات دبلوماسية مستقلة تميل للسلام لم تتغير على طول الخط، وذلك بغض النظر عن تغير الظروف الدولية، ومن خلال تقديم المساعدات التي تستطيع تقديمها، تساعد الدول المستقلة حديثًا على تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

خلال الفترات الأولى عقب إقامة العلاقات الدبلوماسية تمت مجموعة من الزيارات بين قادة الصين وقادة دول آسيا الوسطى، عبرت خلالها كل الأطراف عن مصالحها السياسية والاقتصادية، كما عبرت عن اهتمامها المشترك حول سلسلة من القضايا الدولية، كما أن اتفاقيات المساعدات التي لا ترد والقروض التفضيلية التي تم توقيعها قد أظهرت طابع العالمية التي اصطبغت به المساعدات الصينية التي لم تلحق بها

1- جينغ إي: "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007، الصفحة رقم 19.

أي شروط سياسية. وفي التصريح المشترك لبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل دولة من الدول الخمس كانت هناك دائمًا إشارة واضحة إلى: «أن حكومتي البلدين قد اتفقتا على تطوير علاقات التعاون الودية بين البلدين على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لكل دولة وسلامة أراضيها، وعلى أساس مبادئ عدم الاعتداء، عدم التدخل في السياسات الداخلية لكل دولة، المساواة والمصلحة المشتركة، والتعايش السلمي المشترك»[1]. وقد زار زعماء الدول الخمس الصين ووقعوا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الهامة[2]. واشتملت تلك الاتفاقيات على تقديم السلع الأساسية والمعدات للدول الخمس، وشملت كذلك اتفاقيات القروض واتفاقيات القروض الحكومية. وعلى سبيل المثال وقع الطرفان الصيني والكازاخي أثناء زيارة رئيس الوزراء الكازاخي للصين في فبراير 1992 «اتفاقية تأسيس اللجنة الحكومية الصينية الكازاخية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني»، و«اتفاقية تأسيس المتاجر الصينية داخل الأراضي الكازاخية»، بالإضافة إلى «اتفاقية القروض الصينية المخصصة للمعدات والسلع التجارية لكازاخستان». وفي مايو من نفس العام زار رئيس قرغيزستان أكاييف ورئيس وزرائه الصين معًا، ووقع الطرفان ثماني اتفاقيات للتعاون بين الطرفين، منها اتفاقية تخص قرضًا حكوميًّا صينيًّا لقرغيزستان لتوريد السلع التجارية. وفي أبريل من عام 1994 زار رئيس الوزراء الصيني لي بانغ أوزباكستان، تركمانستان، قرغيزستان، وكازاخستان، ووقع اتفاقيات مع الدول الأربع لتقديم قروض حكومية لها. وخلال الفترة من السابع من يونيو إلى الخامس عشر من يونيو من عام 1999 تمت دعوة نائب رئيس وزراء ووزير خارجية كازاخستان السيد توكاييف لزيارة الصين، ووقع الطرفان اتفاقيات تقدم الصين من خلالها لكازاخستان قروضًا حكومية بلغت 100 مليون يوان صيني. وخلال الفترة من الثالث عشر إلى

1- http://www.fmprc.gov.cn/chn/pds/gjhdq/gj/yz/1206_11/sbgx.

2- زار الرئيس الأوزبكي كاريموف الصين مرتين، الأولى في مارس 1992 والثانية في أكتوبر 1994، ووقع مع القادة الصينيين بيانًا صينيًّا أوزبكيًّا مشتركًا، كما وقع كذلك بيانًا مشتركًا حول القواعد الأساسية للعلاقات المشتركة بين البلدين وتطوير وتعميق التعاون الذي يضمن المصالح المشتركة. وفي مايو من عام 1992 زار الرئيس القرغيزي أكاييف مع رئيس وزرائه الصين، ووقع الطرفان الصيني والقرغيزي ثمانية مستندات خاصة بالتعاون بين البلدين منها اتفاقيات قروض حكومية صينية لتوريد السلع والمنتجات لقرغيزستان. وفي نوفمبر من عام 1992 زار رئيس تركمانستان نيازوف الصين في أول زيارة رسمية، ووقع الطرفان مستندات منها بيان مشترك. وفي مارس 1993 وسبتمبر 1996 زار رئيس طاجيكستان الصين في زيارة رسمية باعتباره رئيس مجلس السوفييت الأعلى وباعتباره رئيس طاجيكستان، ووقع الطرفان مستندات حول المبادئ الأساسية للعلاقات المشتركة بين البلدين، كما وقعا بيانًا مشتركًا. وقام الرئيس الكازاخي نور سلطان نزار باييف بزيارتين رسميتين في أكتوبر 1993 وسبتمبر 1995، ووقع مع الرئيس جيانغ تزه مين بيانًا مشتركًا حول أساسيات العلاقات الودية بين الصين وكازاخستان، كما وقعا بيانًا مشتركًا آخر حول تطوير وتعميق العلاقات الودية بين البلدين.

الخامس عشر من سبتمبر عام 2001 تمت دعوة رئيس الوزراء جو رونغ جي لزيارة كازاخستان، ووقع الطرفان إعلانًا مشتركًا صدر باسم البلدين، كما تبادلا اتفاقية تنص على تقديم الصين مساعدات لا ترد لكازاخستان.

وفي الوقت الذي التزمت فيه الصين بتقديم المساعدات الاقتصادية بأشكالها المتنوعة سواء المساعدات التي لا ترد أو النقود السائلة أو السلع العادية إلى دول آسيا الوسطى، أعربت الحكومة الصينية عن دعم وتطوير جميع الأفكار والسياسات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي مع تلك الدول، واستمر التحسين والتطور بلا انقطاع. وفي أبريل من عام 1994 وخلال زيارته إلى أوزباكستان، شرح رئيس الوزراء الصيني لي بانغ بشكل دقيق السياسات الرئيسة التي تحكم العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى.

أولًا: الحفاظ على علاقات الجوار الودية والتعايش السلمي. ثانيًا: التعاون على أساس المصالح المشتركة، ودفع سبل الرخاء المشترك. ثالثًا: احترام خيارات الشعوب، وعدم التدخل في السياسات الداخلية. رابعًا: احترام السيادة والاستقلال، وتعزيز الاستقرار الإقليمي[1]. وأشار جيانغ زه مينغ في خطابه أثناء الزيارة التي قام بها خلال شهري يونيو ويوليو عام 1996 إلى ثلاث دول من دول آسيا الوسطى إلى وجهات النظر الأساسية لسياسات الصين في منطقة آسيا الوسطى، وكانت وجهات النظر حاضرة كذلك في البيان المشترك الصادر عن حكومتي البلدين أثناء الزيارة؛ وتمثلت في النقاط التالية: أولًا: التمسك بعلاقات الجوار الودية والحفاظ عليها ولا سيما احترام جهود دول آسيا الوسطى في حماية الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، واحترام اختيارات الشعوب للنظم الاجتماعية وللقيم ولطرق التنمية، وذلك كله على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. ثانيًا: تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري وتطوير التعاون في كل المجالات على أساس المنفعة المتبادلة. ثالثًا: تدعيم الثقة المتبادلة بين الطرفين في المجال العسكري، وخلق طابع يتسم بالصداقة والثقة والتعاون في المنطقة الحدودية. رابعًا: حل المشكلات الخلافية الموجودة طبقًا للقواعد الدولية المعترف بها، وذلك من خلال التشاور على قدم المساواة والتوافق

1- شوياه جون دو، شينغ قوانغ تشانغ: "الصين وآسيا الوسطى"، دار نشر العلوم الاجتماعية، عام 1999، صفحتي رقم 56 و57.

والتفاهـم المتبادليـن. خامسًا: فـي مـا يخـص المسـألة النووية، تقـدم الصيـن الضمـان الكامل لأمن دول آسـيا الوسـطى، وفـي مـا يخـص تلـك المسـألة فـإن الصين سـتلبي متطلبـات دولة كازاخسـتان. إن هـدف السياسـات الصينيـة تجـاه دول آسـيا الوسـطى يتمثـل فـي الحفـاظ علـى علاقـات جـوار وديـة وعلاقـات تعـاون علـى أسـاس المصالـح المشـتركة تتسـم بالاسـتقرار وطـول المـدى، وكذلـك تطويـر تلك العلاقات، وحماية سـلام واسـتقرار قارة آسـيا ومنطقة آسـيا الوسـطى والعالـم كله، ودفع التنميـة الوطنية.

كانـت هـذه السياسـة بمثابـة خيـار اسـتراتيجي اتخذتـه الصيـن تجـاه الموقـف الدولـي الجديد الذي واجه دول آسـيا الوسـطى بعد الاسـتقلال. إن العوامل الرئيسـة التي أخذتها الصين في الاعتبار عنـد تطويـر نـوع جديـد مـن علاقـات التعـاون مـع دول آسـيا الوسـطى تتلخص فـي النقـاط التالية: (1) الحفـاظ علـى السياسـات الدبلوماسـية التقليديـة للصيـن. وبعـد إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية بيـن الصيـن والجمهوريـات التي اسـتقلت عن الاتحاد السـوفيتي نشـرت صحيفة «الشـعب» اليومية فـي افتتاحيتهـا «إن موقـف الحكومـة الصينيـة الدائـم فـي التبـادلات الدوليـة يتمثـل فـي التمسـك بالمبـادئ الخمسـة للتعايـش السـلمي، وعـدم التدخـل فـي السياسـات الداخليـة للبلـدان الأخـرى، واحتـرام اختيـارات الشـعوب. وانطلاقًـا مـن هـذا الموقـف، أعلنـت الحكومـة الصينيـة فـي السـابع والعشـرين مـن ديسـمبر عـام 1991 رسـميًّا الاعتـراف بحكومـة روسـيا الاتحاديـة وكذلـك الاعتـراف باسـتقلال إحـدى عشـرة جمهوريـة»، «كمـا أن الصيـن ترغـب دائمًـا فـي إقامـة وتطويـر العلاقـات مـع دول العالـم علـى أسـاس المبـادئ الخمسـة للتعايش السـلمي وهي الاحتـرام المتبادل للسـيادة الوطنيـة وسـلامة الأراضـي، عـدم الاعتـداء المتبادل، عـدم التدخـل المتبادل فـي السياسـة الداخلية، المسـاواة والمنفعـة المتبادلـة، والتعايـش السـلمي»[1]، كمـا ترغـب فـي إقامـة علاقـات جـوار ودية مـع دول آسـيا الوسـطى وخلـق بيئـة محيطة إيجابيـة. (2) الرغبة فـي الحصول على مسـاعدة ودعم دول آسـيا الوسـطى فـي مـا يخـص مشـكلات تايـوان والتبـت، بالإضافة إلى السـيطرة على مشـكلات الأنشـطة الانفصالية العرقية، ومن خلال تعزيز الاسـتقرار في آسـيا الوسـطى يمكن كبح جماح تأثير الحـركات الدينيـة الراديكاليـة والقوميـة التركيـة تجاه الصيـن. (3) الرغبة في تطويـر علاقات التعاون

1- الاقتباس من الباب الثامن من كتاب "نظرة عامة حول دول آسيا الوسطى الخمس" بقلم جاو تشانغ تشينغ، وجاء الباب تحت اسم "العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى الخمس"، دار نشر الجريدة الاقتصادية اليومية، عام 1999.

الاقتصادي والتجاري مع دول آسيا الوسطى، ومن خلال هذا التعاون يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية في شمال غرب الصين.

تقسم دوائر الرأي العام والخبراء في الغرب سياسات الحكومة الصينية تجاه آسيا الوسطى إلى ثلاثة مضامين رئيسة، وهي «احتواء القوى الانفصالية في تركستان، تحويل آسيا الوسطى لظهير خلفي استراتيجي لاستقرار الصين، وتحويل آسيا الوسطى إلى منطقة تضمن للصين التنوع في مصادر إمدادات الطاقة وكذلك تحويلها إلى شريك في التعاون الاقتصادي»[1]. وقام الخبير المعروف المتخصص في شؤون آسيا الوسطى وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة إكس مارسيليا بباريس البروفيسور تراسي ماركيتس بتحليل دوافع الصين في ما يخص تطوير العلاقات بينها وبين دول آسيا الوسطى من خمس زوايا وهي التنمية الاقتصادية في منطقة شينجيانغ، استقرار الوضع السياسي الداخلي في الصين، الاستقرار الإقليمي، أمن الطاقة، وأخيرًا تأسيس محور بديل للنقل يصل إلى أوروبا. وفي رأيه أن «الاستراتيجية الكبرى لتطوير الأجزاء الغربية» والتي وضعها السكرتير جيانغ زه مين عام 1999 كانت تهدف بشكل أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الغربية، ورفع درجة تنافسية الأجزاء الغربية، وتضييق الفوارق التنموية بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية، وتعد شينجيانغ المقاطعة الصينية التي تتمتع بأطول خط حدود مباشر مع دول آسيا الوسطى، وتتمتع بموقع استراتيجي أكثر أهمية بالمقارنة بباقي مقاطعات المنطقة الغربية، وبالتالي فإن تطوير الأجزاء الغربية يمكن أن يعزز بشكل ناجح من جهود المناطق الغربية الصينية في تنفيذ الاستراتيجية التنموية الكبرى. ومن الناحية التاريخية تؤثر الاضطرابات الاجتماعية في آسيا الوسطى بشكل مباشر على أمن واستقرار منطقة شينجيانغ والصين كلها. ولذلك شعرت الصين بالانزعاج الشديد جراء «ثورة التوليب» التي اندلعت في قرغيزستان في مارس 2005، وكانت مهتمة للغاية بتداعيات «تأثير الدومينو» التي يمكن أن تنتج جراء هذا، وكانت مهتمة كذلك بالاضطرابات الواقعة في آسيا الوسطى. كما أن تأييد الحكومة الصينية للإجراءات التي اتخذتها حكومة أوزباكستان لقمع احتجاجات أنديجان وغيرها من الأحداث قد

---

1- Thrassy N.Marketos, “China’s Energy Geopolitics:The Shanghai Cooperation Organization and Central Asia, ”Routledge 2009, p.11.

بيـن بشـكل واضـح أن اسـتقرار الوضـع السياسـي فـي دول آسـيا الوسـطى لـه الأولوية فـي اعتبارات الأمـن الداخلـي الصينـي. وبالإضافـة إلـى ذلـك فـإن الصيـن ترغـب فـي الحصـول علـى إمـدادات مسـتقرة نسـبيًّا من الطاقة من دول آسـيا الوسـطى ولا سـيما من كازاخسـتان، كما أن تعزيز التعاون مـع دول آسـيا الوسـطى فـي مجـال الطاقة يمكـن أن يخفض من تكلفـة البترول ويفتـح الطريق أمام إمـدادات آمنـة وطويلـة المـدى للطاقـة، كمـا تحقـق الصين من خـلال ذلـك أيضًا التنوع فـي قنوات إمـداد الطاقـة. وبالنسـبة للصيـن فـإن طريـق خـط نقـل البتـرول من خـلال مضيـق مالقا ليـس آمنًا، حيـث إن عمليـات نقـل البتـرول للصيـن دائمًا ما تتعرض للانقطـاع أو لتدخل العديد مـن العناصر[1]. إن بناء الجسـر القاري الأوراسـي الثاني بين شـينجيانغ ومنطقة آسـيا الوسـطى من شـأنه أن يخفف مـن الضغـوط علـى الموانـئ الصينية الشـرقية، كما أن تطوير محـاور النقل يمكـن أن يزيد من فرص إدخـال المناطـق الغربيـة المتأخـرة إلـى السـوق العالميـة، ويمكـن كذلـك أن يضيـق الفجـوة بيـن المناطـق الشـرقية والمناطـق الغربية فـي الصين[2].

وفـي الوقـت نفسـه فـإن دول شـرق آسـيا نشـطة للغايـة فـي تطويـر العلاقـات بينهـا وبيـن الصيـن. وعلـى أسـاس تطويـر العلاقـات مـع الصيـن كان لزامًـا علـى تلـك الـدول أن تضـع فـي الاعتبـار بعـض العوامـل وهـي: أولًا أن الصيـن هـي دولـة الجـوار الشـرقية بالنسـبة لتلـك الـدول، كمـا أن حـدود الصيـن البريـة مـع ثـلاث دول منهـا وهـي كازاخسـتان، قرغيزسـتان، وطاجيكسـتان تمتـد لأكثـر مـن 3300 كيلومتـر. إن العلاقـات التاريخيـة بيـن الصيـن وتلـك الـدول الخمـس وثيقـة للغايـة، ولكـن فـي العصـر الحالـي وبسـبب تأثيـرات العلاقـات الصينيـة السـوفيتية تجاههـا، كانـت العلاقـات الصينيـة بتلـك الـدول سـيئة للغايـة. وعلـى الرغـم مـن أن المتحكـم فـي ذلـك الوقـت كانـت اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي السـوفيتي وأن قادة دول آسـيا الوسـطى وقتها لـم يكونوا مسـؤولين عـن ذلـك، إلا أن تلـك الفتـرة مـن التاريـخ لا يمكـن تجاهلهـا. ثانيًـا أن الـدول الخمـس هـي دول قاريـة حبيسـة ليـس بهـا موانـئ بحريـة، كمـا أن تلـك الـدول ترمـي إلـى تطويـر التبادلات الاقتصاديـة بينهـا وبيـن دول آسـيا الباسـيفيك، وهنـا فـإن طريـق الصيـن هو أقصـر الطرق وأسـهلها، ولا سـيما بعـد افتتـاح جسـر أوراسـيا الثانـي، وأصبحـت الصيـن هـي المعبـر النموذجـي لدولتـي

1- جاو تشانغ تشينغ: "المصالح الاستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى"، مجلة "دراسات وسط وغرب أسيا" العدد رقم 2 لعام 2005.

2- Thrassy N.Marketos, "China's Energy Geopolitics:The Shanghai Cooperation Organization and Central Asia, "Routledge 2009, p.20.

كازاخستان وقرغيزستان وغيرهما إلى المحيط الهادئ. ثالثًا من ناحية الهياكل الاقتصادية، فإن دول آسيا الوسطى تتكامل مع الصين، وبالتالي فإن تطوير التعاون الاقتصادي بين الطرفين يصب في مصلحتيهما، كما أن الموقع الجغرافي المتميز للطرفين يفتح آفاقًا أوسع لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما. رابعًا من النواحي العرقية والدينية، تحتوي حدود الصين على أكثر من مليون و100 ألف من الكازاخ، بالإضافة إلى 15 ألفًا من الأوزبك، و140 ألفًا من القرغيز (القومية القرغيزية)، بالإضافة إلى 33 ألفًا من الطاجيك، وينتمي كل عرق من الأعراق السابقة لباقي أفراد عرقيته في دول آسيا الوسطى، حيث تجمعهم اللغات والثقافات والعادات والتقاليد، كما أن الإسلام منتشر بشكل واسع في آسيا الوسطى، ويتمتع بتأثير قوي هناك، والأوضاع في شينجيانغ الصينية مشابهة لهذا إلى حد كبير. يعيش الويغور بشكل أساسي في شينجيانغ، بيد أن هناك الكثير منهم يعيش في منطقة آسيا الوسطى، ويسكن في كازاخستان وحدها أكثر من 200 ألف منهم. إن الانفصاليين العرقيين في الصين والذين ينتمي أغلبهم لقومية الويغور يعيشون في منطقة آسيا الوسطى. خامسًا أن الصين هي أكبر دولة آسيوية، وهي في الوقت نفسه عضو دائم في مجلس الأمن، وبالتالي فإنه لا يمكن التصرف في أمور الأمن والاستقرار في العالم كله وفي آسيا على وجه الخصوص، بالإضافة إلى التصرف في العديد من الشؤون الآسيوية بمعزل عن الصين. فدول آسيا الوسطى هي دول حديثة الاستقلال، وهي دول صغيرة بالمقارنة بالصين، ولذلك فإن دول آسيا الوسطى لا يمكن أن تغض الطرف عن تأثير ومكانة الصين عند سعيها في تنمية العلاقات معها. سادسًا أن الصين دولة نووية، بينما دول آسيا الوسطى (بما فيها كازاخستان) أصبحت جميعًا دولًا غير نووية بعد ازالة آخر المفاعلات النووية منها في عام 1995.

ونظرًا لتلك العوامل الموضوعية المذكورة، فإن دول آسيا الوسطى المستقلة حديثًا متحمسة للغاية لإقامة العلاقات مع الصين وتطويرها. وخلال الفترة من الثاني إلى السادس من يناير عام 1992 زارت الوفود الحكومية الصينية أوزباكستان، كازاخستان، طاجيكستان، قرغيزستان، تركمانستان، وكانت الزيارة لمدة يوم واحد لكل دولة. وكانت الدول الخمس متحمسة للغاية لتطوير العلاقات مع الصين، وبمجرد وصول الوفد إلى الدولة كان يبدأ على الفور مباحثات إقامة العلاقات، ويتم توقيع

البيانات المشتركة المرتبطة بهذا الأمر. بمجرد استقلال تلك الدول، بدأت الهيئات الدبلوماسية بها في الظهور، ولكن بعض البلاد لم يكن قد تأسس بها مقرات ومكاتب مخصوصة للعلاقات الخارجية، فكانت المباحثات بها تحدث في غرف الاجتماعات. كانت المفاوضات سلسة، وشرحنا كثيرًا مشكلة تايوان وأبعادها، وأعطينا كلمتنا بخصوصها، وتلقت الأطراف جميعًا الرسالة وتقبلتها. ولأن الأمر كان عاجلًا، تمت كتابة معظم البيانات المشتركة الخاصة بإقامة العلاقات الدبلوماسية بخط اليد، وتمت كتابتها من نسختين، إحداهما باللغة الصينية والأخرى باللغة الروسية، وأصبحت البيانات سارية بمجرد توقيع الطرفين عليها، كان هذا أمرًا غير مسبوق في تاريخ الدبلوماسية في الصين الجديدة[1].

**ثانيًا: قلة حجم المساعدات الصينية وبساطة الأساليب، ومحدودية تأثيرها الإقليمي في مناطق آسيا الوسطى:**

أتاح التغير الدرامي في الأوضاع الدولية فرصًا استراتيجية للصين تقدم من خلالها المساعدات لمنطقة آسيا الوسطى، ولكنها في الوقت نفسه أخذت في الاعتبار وسائل المساعدات الصينية الخارجية التقليدية وآليات التعاون. إن الجمهوريات السوفيتية السابقة لديها قاعدة اقتصادية يعتد بها، ونظرًا لما شهدته تلك الدول في الفترات الأولى من الاستقلال من اضطرابات في الأوضاع السياسية، ونقص في رؤوس الأموال، وضبابية الأهداف الاستراتيجية للتنمية، فإن المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى في الفترات الأولى قد أخذت في الاعتبار بشكل كامل احتياجات الدول المتلقية للمساعدات، ومن خلال تقديم النقود السائلة والسلع العادية وغيرها من المساعدات، استطاعت الدول المتلقية للمساعدات أن تقرر بنفسها كيفية التعامل مع الأوضاع التي انفجرت خلال الفترات الأولى من الاستقلال.

وخلال تلك الفترة التزمت السياسات الصينية في آسيا الوسطى بالدبلوماسية التقليدية، مع التركيز على عوامل دبلوماسية الأمن، واتسمت حينها بالتحفظ الشديد

1- " بداية ونهاية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول الاتحاد السوفيتي: الدبلوماسية الصينية في خضم الفوضى" http://bbs.china.com.cn/viewthread.php?action=printable&tid=496628&agMode=1&com.trs.idm.gSessionId=42611EAD114215A0720384E77B620B85

والهدوء. وبمواجهة الموقف الاستراتيجي العالمي الواضح في دول آسيا الوسطى، وإلى جانب العلاقات الدبلوماسية العادية لم تقدم الصين على اتخاذ أي تحركات دبلوماسية كبيرة أخرى، ولم تحاول أن تستغل مميزات دول الجوار أو أن توسع من مجال نفوذها في المنطقة الغربية بقدر الإمكان. إن السياسات الدبلوماسية التي تبنتها الصين متحفظة نسبيًّا، ويمكن القول إنها آثرت مواجهة التحركات والتغيرات بالثبات. وفي الفترات المبكرة وقبل أن يظهر التغير بشكل واضح في النظم الاقتصادية والسياسية للاتحاد السوفيتي السابق أشار دينغ شياو بينغ بشكل واضح إلى أنه «بغض النظر عن التغيرات التي يمر بها الاتحاد السوفيتي، فإنه يتوجب علينا أن نطور العلاقات معه بشكل هادئ دون الدخول في أي نزاعات أيديولوجية، وذلك على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي». وطبقًا لتوجيهات الرفيق دينغ شياو بينغ، وتحت التوجيه المباشر للحكومة المركزية، فإن الهيئات الدبلوماسية قد باشرت عملها وأوضحت مسألة تجاوز الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية، وأقامت العلاقات الدبلوماسية بمنتهى السرعة مع الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفيتي، وذلك استنادًا إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وذلك لترسيخ الجبهة الدبلوماسية والتطوير الحثيث للعمل[1]. انعكس التحفظ الذي اتسمت به السياسات في «أن الحكومة الصينية لم تحاول التدخل في علاقات دول آسيا الوسطى من خلال الأيديولوجية، وأن الحكومة الصينية كذلك لم تحاول نقل نموذجها إلى تلك الدول؛ وقد عارضت الحكومة الصينية تدخل باقي الدول في السياسات الداخلية لدول آسيا الوسطى، كما عارضت تلاعب الدول الكبرى بمقدرات تلك المنطقة، الأمر الذي أظهر أن الحكومة الصينية تصر على حماية الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. وبطبيعة الحال، فإن السياسات الأساسية التي وضعتها الحكومة الصينية قد اصطبغت بصبغة «متحفظة» نموذجية، وروجت لنفسها بشكل غير مبالغ فيه، وأظهرت بشكل محدود عن مصالحها في دول آسيا الوسطى. ولكيلا تستفز باقي الدول، لم تعبر الصين بشكل واضح عن مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى حتى من خلال سياستها تجاه تلك الدول، كما لم تتناول الجوانب التي تمثل تلك المصالح الخاصة أو حتى كيف

1- " بداية ونهاية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول الاتحاد السوفيتي: الدبلوماسية الصينية في خضم الفوضى" http://bbs.china.com.cn/viewthread.php?action=printable&tid=496628&agMode=1&com.trs.idm.gSessionId=42611EAD114215A0720384E77B620B85

يمكـن حمايـة تلـك المصالـح»[1]. ومـن ناحية الاسـتراتيجية الدبلوماسـية، فـإن البواعـث التي حدت بالصيـن أن تتبنـى سياسـات محافظـة وهادئة تجاه مشـكلة آسـيا الوسـطى تتمثل فـي أن الصين في البدايـة المبكـرة لـم تـعِ أن دول آسـيا الوسـطى سـوف تسـتقل عـن الكيـان السـوفيتي، ومـن ثـمّ لم تقـدم اسـتراتيجيات دبلوماسـية واضحـة وموجهـة لمنطقـة آسـيا الوسـطى بالسـرعة اللازمـة. وخلال تلك الفترة كانت السياسـات الخارجية الصينية تجاه دول آسـيا الوسـطى ولا سـيما كازاخسـتان تتسم بشـكل واضـح بالطابـع العاجـل، وركـزت علـى منـع التأثيـرات السـلبية لتفـكك الاتحـاد السـوفيتي، وتقليـل فـرص عـدم اليقيـن التـي يمكـن أن تعاني منهـا الصين جراء اسـتقلال تلـك الدول، واسـتنادًا إلـى هـذه القاعـدة تطلـب الصيـن إقامـة علاقـات دبلوماسـية جديـدة مـع كازاخسـتان وغيرهـا من دول آسـيا الوسـطى. وخـلال تلـك الفتـرة لم تكن الحكومـة الصينية تتحـدث مع الحكومـة الكازاخية بخصـوص الاعتبـارات والتقديـرات العميقـة علـى مسـتوى الاسـتراتيجية. واسـتمر الأمـر حتـى عـام 1994، وحينهـا أشـارت الصيـن بشـكل واضح جلي إلى المبادئ الأساسـية الخمسـة لتطويـر العلاقات مـع دول آسـيا الوسـطى، وتكونـت سياسـات دبلوماسـية واضحـة تجاه تلـك الدول.

هـذا التحفـظ ظهـر كذلـك فـي المسـاعدات الاقتصاديـة الصينيـة الموجهة لدول آسـيا الوسـطى الخمـس. وفـي ذلـك الوقـت كانـت الصيـن تقـدم المسـاعدات الاقتصاديـة التـي يمكنهـا تقديمهـا، وكانـت المحصلـة الكليـة قليلـة، وكانـت بعيـدة تمامًـا عـن تلبيـة المتطلبـات الواقعيـة لـدول آسـيا الوسـطى الخمـس فـي تلـك الفتـرة. والأوضـاع السياسـية والاقتصاديـة المضطربـة التـي واجهتهـا الـدول الخمـس بعـد الاسـتقلال جعلـت الأمـور فـي حاجـة ملحـة إلـى تلقـي مسـاعدات بكميـات كبيـرة مـن دول الجـوار. إن تفـكك الاتحـاد السـوفيتي قـد جعـل المصالـح الروسـية الاسـتراتيجية فـي منطقـة آسـيا الوسـطى تتعـرض لخسـائر فادحـة، كمـا أن الـدول الخمـس قـد تحولـت مـن جمهوريـات اتحاديـة تخضـع لسـيطرة موسـكو إلـى دول مسـتقلة ذات سـيادة، وتحولـت تلـك المنطقـة مـن «البطـن الرخـو» لروسـيا إلـى منطقـة عازلـة بيـن روسـيا والصيـن والعالـم الاسلامي، بـل وتحولـت إلـى منطقـة حساسـة تتنافـس حولهـا اسـتراتيجيًّا الـدول الكبـرى فـي العالـم، وانهـارت بشـدة قـدرة روسـيا علـى السـيطرة علـى دول آسـيا الوسـطى. وفـي مـا يخـص إشـكالية

1- شينغ قوانغ تشانغ: "العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى"،

سياسات آسيا الوسطى، فإن روسيا لديها وجهتا نظر متبادلتان، حيث يرى الفصيل الغربي أن دول آسيا الوسطى ما هي إلا «أمتعة» الانتعاش الاقتصادي الروسي[1]، وهي العقبة التي تقف في طريق الإصلاحات الديمقراطية الروسية[2]، كما أنها تكبح جماح روسيا في العودة إلى عملية الحضارة على نموذج أوروبا الغربية بأسرع ما يمكن[3]، ومن المقترح أن تقلل روسيا وجودها في منطقة آسيا الوسطى لأقل درجة ممكنة، حيث تعمد إلى خروج مستقبلي من هذه المنطقة[4]؛ أما الفصيل الأوراسي فيرى أن منطقة آسيا الوسطى هي منطقة نفوذ روسيا، ولا بدَّ من إقامة علاقات وطيدة بين روسيا وهذه الدول[5]، والاستمرار بشكل مباشر في تبني سياسات الاتحاد السوفيتي تجاه تلك المنطقة، وذلك لضمان السلام والاستقرار في آسيا الوسطى، وهي المنطقة المهددة بشتى أنواع الكوارث والتهديدات مثل الأسلمة والصراعات وغيرها[6]. وكانت نتيجة الجدل أن الفصيل الغربي كانت له اليد العليا، وتبنت الحكومة الروسية سياسات «الحقائب» على المستوى الاقتصادي، والتي شملت بشكل أساسي وقف كل أنواع الدعم المالي الذي تقدمه روسيا لدول آسيا الوسطى، المطالبة بالديون، طرد دول آسيا الوسطى من منطقة الروبية، وهذا من شأنه أن يحول الصلات الاقتصادية الخارجية إلى الغرب، الأمر الذي جعل العلاقات الاقتصادية الثنائية تسوء تمامًا. وانخفض نصيب روسيا في إجمالي التجارة الخارجية للدول الخمس من 44.8%

---

1- http://src-h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/85/9CA-Chinese.pdf

2- طبقًا لوجهات النظر الروسية، فإن الدعم المالي الموجه من الحكومة المركزية السوفييتية لدول وسط آسيا يمثل 40% من إيرادات الميزانية لتلك البلدان.. A.B.торкунов(ред.), современные международные отношения, москва, 1998г., с.438، الاقتباس من كتاب "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 -2007" بقلم جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 69.

3- A.B.торкунов(ред.), современные международные отношения, москва, 1998г., с.438, الاقتباس من كتاب "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 -2007" بقلم ، جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 69.

4- S.Neil MacFarlane, "Russia, the West and European Security, "Survival, Vol.35, No.3, Autumn 1993, الاقتباس من ، كتاب "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 -2007" بقلم جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 69.

5- Д.малышева, Центральная азия-мусульманский вызов России? международная экономика и международные отношения, No.12, 1993г., الاقتباس من كتاب "الصين وروسيا والولايات ، المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 -2007" بقلم جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 70.

6- هومان بيماني: "التنين في آسيا الوسطى"، ترجمة وانغ جين شي وآخرين، عام 2002، الصفحة رقم 120، الاقتباس من كتاب "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 -2007" بقلم جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 70.

عـام 1990 إلـى 26% عـام [1]1997، لقـد زادت تلك السياسـات من حدة الصعوبـات الاقتصادية التي واجهتهـا دول آسـيا الوسـطى خـلال الفتـرات الأولى من الاسـتقلال، ومن الناحيـة الاقتصادية أصبحت هنـاك رغبـة ملحـة في إيجاد دعـم خارجي.

وعلـى الرغـم مـن هـذا فـإن الصيـن لـم تتبـنَّ سياسـات يظهر مـن خلالهـا الاهتمـام المبالـغ فيه تجـاه دول آسـيا الوسـطى، حتـى إنـه يمكـن القول بأن منطقة آسـيا الوسـطى لم تكـن مدرجة ضمن الأهـداف ذات الأولويـة فـي السياسـات الصينيـة الخارجيـة، والسـبب الأول في ذلـك أن المهام ذات الأولويـة فـي السياسـات الخارجية الصينيـة تتمثل في ضبط العلاقـات الصينية الأمريكية التي تتسـم بالمشـكلات وتحسـينها بأسـرع مـا يمكـن، ولا سـيما تحجيـم القـوة الانفصاليـة الدافعة في مشـكلة «انفصـال تايـوان»؛ ثانيًـا أن الصيـن خلال رابطة الدول المسـتقلة تبـدي اهتمامًا أكبـر لإقامة علاقات تعـاون أوسـع مـع روسـيا، كمـا أن العلاقـات السياسـية مع دول آسـيا الوسـطى مـا زالت فـي بدايتها؛ وأخيـرًا فـإن الأوضـاع السياسـية والاقتصاديـة المضطربـة فـي آسـيا الوسـطى بالإضافـة إلـى العوامل الجيوبوليتكيـة والاقتصاديـة المتشـابكة قـد قيـدت مـن المطالـب العاجلـة والإمكانيـات الواقعيـة لتوسـيع التعـاون مـع تلـك الدول علـى المسـتوى الاقتصادي.

وخـلال تلـك الفتـرة كان حجـم المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لـدول آسـيا الوسـطى قليـلاً، وكان تأثيرهـا محـدودًا للغايـة. وأخـذت تلـك المسـاعدات بشـكل أساسـي شـكل الأمـوال السـائلة والسـلع العامـة، وتمثلـت بشـكل أساسـي فـي توقيع لـي بانغ فـي أبريـل 1994 أثناء زيارتـه لدولتي قرغيزسـتان وكازاخسـتان علـى مذكـرات متبادلـة فـي كل دولـة علـى حـدة تخـص مسـاعدات مـن الحكومـة الصينية للدولتيـن فـي شـكل سـلع عامـة بقيمـة مليـون و500 ألـف يـوان صينـي؛ وفـي الحـادي عشـر مـن نوفمبـر زار مستشـار الدولـة ومديـر اللجنـة الوطنيـة لشـؤون القوميـات السـيد إسـماعيل أمـات العاصمـة الطاجيكيـة دوشـانبي، وخـلال الزيـارة وقـع الطرفـان مذكـرات متبادلـة تخـص مسـاعدات صينيـة موجهـة لطاجيكسـتان فـي شـكل سـلع عامـة بقيمـة مليـون و500 ألـف يـوان صينـي؛ وفـي يوليـو مـن عـام 1996 زار الرئيـس جيانـغ زه ميـن أوزباكسـتان وقرغيزسـتان

---

1- Д.малышева, Центральная азия-мусульманский вызов России? международная экономика и международные отношения, No.12, 1993г., الاقتباس من كتاب "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-" بقلم جينغ إي، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007 صفحة رقم 70.

وكازاخستان، ووقع خلال الجولة مذكرات متبادلة بمساعدات مادية إلى أوزباكستان بقيمة 3 ملاين يوان صيني، ومساعدات مادية بنفس القيمة إلى قرغيزستان، بالإضافة إلى مساعدات لا ترد بنفس القيمة لكازاخستان[1].

وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي تقع على الجانب الآخر من الأطلنطي تسعى لاستغلال الفرص السانحة في تلك المنطقة، فاستغلت الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال كما استغلت الحاجة الملحة للمساعدات الاقتصادية والمطلوبة لحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت لدول آسيا الوسطى أكبر كمية ممكنة من المساعدات الاقتصادية. وطبقًا لقانون «دعم الحريات» والذي مرره مجلس الشيوخ الأمريكي في أكتوبر 1992، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية وإنسانية لدول آسيا الوسطى، ودعمت بشكل مباشر أو غير مباشر السياسات الديمقراطية وإصلاح اقتصاد السوق في تلك الدول. وعلى هذا الأساس قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مليارًا ونصف المليار دولار أمريكي لتلك المنطقة[2]. إن هذا الحجم الهائل من المساعدات قد لعب دورًا هامًّا في دمج الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة شديدة في شؤون آسيا الوسطى وفي زيادة مجال نفوذها الإقليمي.

---

1- جينغ إي: "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007، الصفحة رقم 70.

2- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية http//www.fmprc.gov.cn.

## الفصل الثاني

## مرتكزات العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى من ناحية السياسة والأمن

مع تحول المجال إلى الدبلوماسية الاقتصادية بداية من عام 1997ـ طرأت على السياسات الصينية تجاه آسيا الوسطى تغيرات ملحوظة، وبدأت في التحول من الدفاع الاستراتيجي كما في السابق إلى مواقف أكثر إيجابية واستباقًا، وتمثلت الخلفية الأساسية لذلك الضبط في النواحي التالية:

أولًا: إن الصين قد نجحت مع دول آسيا الوسطى في حل إشكاليات الاستقرار ونزع السلاح في الحدود المشتركة، الأمر الذي قدم فرصًا جديدة لاستمرار التنمية وتدعيم العلاقات السياسية الثنائية مع تلك المنطقة، وكذلك تعميق الثقة السياسية المتبادلة.

ثانيًا: إن الصين ركزت بشكل أساسي أثناء الفترة الأولى من العلاقات الدبلوماسية على قضايا الأمن والسياسة، وبدأت في التحول إلى المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية (دبلوماسية المساعدات) قد زادت بشكل ملحوظ في السياسات الصينية تجاه آسيا الوسطى، وحدثت طفرة في تطور التعاون الاقتصادي.

ثالثًا: إن تلك المبادرة الدبلوماسية تنعكس بشكل واضح على مستوى سياسة المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى. فقد زادت الصين بشكل كبير من قدرتها على المساعدات الاقتصادية لتلك الدول، وتضاعف حجم المساعدات وأصبحت الوسائل أكثر تنوعًا ومرونة.

وثمة أسباب أعمق خلف تعديل الصين للسياسات تجاه آسيا الوسطى، أولًا: إن أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى تتزايد بشكل مستمر، وبدأت العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إعادة ضبط سياساتها

الدبلوماسية، محولة ثقلها الدبلوماسي تجاه آسيا الوسطى. ومع اتجاه الموقف الأمني في تلك المنطقة إلى الاستقرار في منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأ الاقتصاد في التعافي، ولا سيما مع موارد الغاز التي تزخر بها هذه المنطقة، كما أن عملية توسيع حلف الناتو شرقًا والتي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت روسيا تعيد تقدير الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة بالنسبة إليها، وتعزز كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من قوة تطبيق سياساتها في تلك المنطقة. وفي الرابع عشر من سبتمبر عام 1995 اعتمد الرئيس يلتسن «التوجيه الاستراتيجي لروسيا الاتحادية تجاه الدول المشاركة في اتحاد الدول المستقلة»، الأمر الذي يشير إلى بدء تكون السياسة الروسية تجاه دول آسيا الوسطى. وفي الحادي والعشرين من يوليو 1997 أعلن نائب وزير الخارجية الأمريكي تالبوت بشكل واضح عن الأهداف الأربعة التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى، وهي «تعزيز الديمقراطية، تأسيس اقتصاد سوق حر، دعم السلام والتعاون داخل تلك الدول وبينها، وتشجيع التكامل داخل النطاق الأوسع من المجتمع الدولي»[1].

ثانيًا: إن السياسات الصينية تجاه آسيا الوسطى تميل إلى الضبط الفعال لكي تتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية الصينية ومع التغيرات في الموقف الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى. وعقب منتصف وأواخر التسعينيات كانت عملية الإصلاح والانفتاح في الصين قد أتمت عامها العشرين، وكان موقفها الاقتصادي الكلي قد تحسن كثيرًا. وطبقًا لإحصائيات شبكة معلومات الاقتصاد الكلي في الصين فإن الناتج القومي الإجمالي بين عامي 1978 و1998 قد ارتفع من 362 مليارًا و410 ملايين يوان صيني إلى 7 تريليونات و955 مليارًا و280 مليون يوان صيني، وتضاعف بقرابة 5.38 ضعف طبقًا لحسابات الأسعار في عام 1978، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 9.71%. وبحلول عام 1997 زاد معدل النمو الاقتصادي الصيني عن متوسط معدل النمو في العالم بمقدار 6.5 درجة مئوية، وزاد عن معدل النمو في الدول المتقدمة بمقدار 7.3 درجة مئوية، واحتل الناتج القومي الإجمالي المرتبة السابعة

1- http://centralasia.usaid.gov/page.php? page=article-566.

عالميًّا[1]. وفي الوقت نفسه دخل إصلاح الهياكل الاقتصادية الداخلية مرحلة جديدة، ونتج عن التنمية الاقتصادية السريعة طلب هائل على الموارد وأبرزها الطاقة، ومنذ أن أصبحت الصين مستوردًا أساسيًّا للبترول عام 1993، أصبح طلب النمو الاقتصادي الصيني على استيراد البترول مستمرًّا، كما أصبحت منطقة آسيا الوسطى بما تملكه من احتياطيات هائلة من موارد البترول منطقة جذب هائلة للصين، كما أنها إحدى المناطق المستهدفة ضمن الاستراتيجية الصينية لتنويع مصادر توريد الطاقة.

وأخيرًا فقد طرأت تغيرات هائلة على الموقف الجيوبوليتيكي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى، حيث تحولت النظم السياسية والاقتصادية فيها إلى الاستقرار. وبعد تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت خلال الفترات الأولى من الاستقرار حدث تغير كبير في مرتكزات الاحتياجات الاقتصادية الخارجية لكل دولة، من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهدئة الاضطرابات السياسية إلى البناء التدريجي لنظم اقتصادية تناسب طبيعة البلاد، ومن ناحية التنمية الاقتصادية وغيرها من الجوانب أصبحت تلك البلاد في حاجة أكبر إلى أوجه الدعم الخارجي مثل رؤوس الأموال، التقنيات، والخبرات البشرية وغيرها.

وبناء على الاعتبارات سالفة الذكر فقد قامت الصين في الوقت المناسب بتعديل سياساتها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، وقد ظهر هذا الضبط بمنتهى السرعة على مستوى سياسات المساعدات الصينية لتلك الدول، وبالمقارنة بالفترات الأولى، فإن هناك تغيرات واضحة على مستوى أهداف الحجم، الوسائل، وكذلك الدول المانحة الرئيسة.

**أولًا:** وضوح أهداف المساعدات واتساع مضامينها، والتركيز بشكل أكبر على الفاعلية والمصالح المشتركة:

لم تقدم الصين خططًا استراتيجية محددة موجهة لدول آسيا الوسطى، إن المبادئ الثمانية للمساعدات الصينية الخارجية التي قدمها شواين لاي خلال ستينيات القرن

1- S.Talbott, Deputy Secretary of State, Address at the Johns Hopkins School of Advanced International Studies, A Farewell to Flashman:American Policy in the Caucasus and Central Asia, July 21, 1997, http://www.state.gov/www/regions/nis/970721talbott.html.

العشرين ما زالت حتى الآن بمثابة التوجه الشامل للمساعدات الصينية الخارجية. وفي بداية عام 1983 طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المبادئ الأربعة والتي تمثلت في» المصالح المشتركة، التركيز على الفاعلية، تنوع الوسائل، والتنمية المشتركة»[1]. وبحلول التسعينيات أصبحت سياسة المساعدات الصينية لآسيا الوسطى أكثر امتثالًا لمبادئ الفاعلية والمصالح المشتركة.

وقبل أن تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع دول آسيا الوسطى، كانت التنمية الاقتصادية في تلك الدول قد بدأت للتو، وكانت الأسواق الإنتاجية والاستهلاكية المحتملة والكبيرة نسبيًّا تجذب المستثمرين، وبدأت بعض المؤسسات الصينية في الاستثمار هناك بشكل تجريبي، وفي ذلك الوقت، وفي ظل نقص التوجيه الحكومي والأطر القانونية، كانت الاستثمارات الفردية لتلك المؤسسات تكتنفها مخاطر جمة، ولذلك كان حجم الاستثمارات قليلًا للغاية. وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى الخمس عززت الصين من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع حكومات الدول الخمس، ولعبت دورًا موجِّهًا قائدًا في فتح الأسواق الإنتاجية، الاستهلاكية، وأسواق الصادرات. وزادت التبادلات رفيعة المستوى بين الصين وحكومات تلك الدول، وتم تعزيز الثقة السياسية بشكل مستمر، وتمت إقامة وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي ومن خلال سلسلة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي[2]. كما أن كل أنواع الدعوات واقتراحات التعاون التي يطرحها قادة البلدين في المناسبات العامة إنما هي بغرض وضع قواعد متينة لتعزيز التنمية السليمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية.

1- لي جين وين: "اتجاهات التطور الاقتصادي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، http://www.macrochina.com.cn/zhzt/000086/009/20010828017609.shtml

2-شملت اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وبلدان آسيا الوسطى الآتي: إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين وجمهورية أوزباكستان (أوزباكستان اختصارًا) في الثاني من يناير عام 1992، وفي الثالث من يناير زار أوزباكستان وفد من الحكومة الصينية شمل وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي السيد لي لا تشينغ، ونائب وزير الخارجية تيان زينغ باي، ووقع الطرفان «الاتفاقية الاقتصادية والتجارية بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية أوزباكستان»، وبدأ تبادل الأوراق الرسمية بين الوفود الاقتصادية للطرفين. وخلال الثاني والثالث من يوليو عام 1996 قام الرئيس الصيني جيانغ زه مين بزيارة دولة لأوزباكستان، وقع خلالها اتفاقية تعاون في مجال النقل بالسكك الحديدية، واتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، ووقع كذلك اتفاقية مساعدات لا ترد لأوزباكستان. عندما أقامت الصين علاقتها الدبلوماسية بجمهورية قرغيزستان (قرغيزستان اختصارًا) رسميًّا في الخامس من يناير عام 1992، قاد وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني وفدًا لزيارة قرغيزستان، ووقع الطرفان اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومتي البلدين، اتفاقية تشجيع الاستثمارات والحماية المشتركة لها، بالإضافة إلى اتفاقية قرض حكومي صيني لتقديم السلع لقيرغيزستان. وتبادل الطرفان الأوراق الرسمية لتأسيس مكاتب التمثيل التجاري في البلدين. كل تلك البيانات على عهدة الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية.

وخلال هذه المرحلة تأثرت المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى بالعديد من العناصر الداخلية والخارجية. من ناحية العناصر الخارجية، فخلال مؤتمر طوكيو الدولي الأول للتنمية الإفريقية، طرح ممثلو الدول الإفريقية أن زيادة حجم التجارة الخارجية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية تعد بمثابة وسيلة مساعدات إنمائية أكثر فاعلية بالمقارنة بالتعاون التقليدي بين الحكومات، وجذب هذا النوع الجديد من المساعدات الإنمائية اهتمام الحكومة الصينية؛ ومن ناحية العوامل الداخلية، فإن «مقترحات النقاط الست» الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول آسيا الوسطى والتي قدمها رئيس الوزراء لي بانغ كان لها أهمية قصوى تجاه المساعدات الصينية الخارجية؛ وفي الوقت نفسه ومع إصلاحات النظام الاقتصادي المحلي، حدثت إصلاحات في نظم المساعدات الصينية الخارجية، وتبعًا لذلك طرأ العديد من عمليات الإصلاح والضبط على وسائل المساعدات الخارجية. وفي أكتوبر من عام 1995 أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشكل واضح أثناء اجتماع إصلاح أعمال المساعدات الخارجية بشكل واضح إلى: «أنه تباعًا مع تعزيز الإصلاح والانفتاح في الصين ومع التغير في الأوضاع الدولية، فإن البيئة الداخلية والخارجية التي تواجهها المساعدات الصينية الخارجية قد طرأ عليها تغير جوهري عميق. إن الصين قد أقامت نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وأصبحت الشركات هي الكيانات الرئيسة في النشاط الاقتصادي، وتلعب الهيئات المالية أدوارًا متنامية الأهمية في شؤون اقتصاد السوق. وشجع الاجتماع المؤسسات الصينية ومؤسسات الدول المتلقية للمساعدات على تنفيذ مشروعات المساعدات الصينية الخارجية من خلال أسلوب الإدارة المشتركة أو الإدارة التعاونية بين مؤسسات البلدين، أو السماح للمؤسسات الصينية بالإدارة بشكل منفرد عند تنفيذ مشروعات المساعدات الخارجية، الأمر الذي يطبق حثيثًا التجارب الناجحة في الإصلاحات الموجهة نحو السوق في الصين في الدول المتلقية للمساعدات، مثل تأسيس مناطق للتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات وغير ذلك من التجارب. واختتم المؤتمر أعماله مؤكدًا أن التعاون المشترك بين المؤسسات الصينية ومؤسسات الدول المتلقية للمساعدات في تنفيذ مشروعات المساعدات يسهم بشكل إيجابي في الجمع بين أموال المساعدات الحكومية وأموال الشركات، مما يوسع مصادر التمويل ومن حجم المشروعات، ويرسخ نتائج المشروعات، ويرفع من فاعلية المساعدات».

وفـي ظـل توجيـه مبـادئ أولويـة الكفـاءة والمصالـح المشـتركة، فـإن الصيـن تضبـط وتعدل من أهـداف المسـاعدات المقدمـة لـدول آسـيا الوسـطى طبقًـا للإمكانيـات الاقتصاديـة لتلـك الدولـة ومصالحهـا الاقتصاديـة، وتشـمل تلـك الأهـداف: (1) معاونـة اسـتراتيجية «الاتجـاه للخـارج»، ودعـم الشـركات الصينية في استكشـاف أسـواق آسـيا الوسـطى. (2) وضع أسس التوريد المسـتقر والمتنوع للمـواد الخـام، الطاقـة، والسـلع، وذلـك فـي سـبيل اسـتمرارية التنميـة الاقتصاديـة المحليـة. ومـع حلـول حقبـة التسـعينيات حافـظ الاقتصـاد الصينـي علـى قـوة دافعـة للنمـو السـريع، وأظهـر النمو الاقتصـادي السـريع العوامـل المعوقـة المتمثلـة فـي عـدم كفايـة احتياطـي المـوارد الاسـتراتيجية. وتشـير توقعـات رسـمية صـادرة عـن وزارة الأراضـي والمـوارد أن خـلال الخطـة الخمسـية الحاديـة عشـرة وعلـى خلفيـة التنمية المسـتدامة والسـريعة للاقتصـاد الصيني، فـإن موقف العـرض والطلب فـي الصناعـات المعدنيـة والتي تسـمى «الصناعات المغذيـة» أصبح أكثر حرجًا، إن مشـكلة التناقض الأساسـي المتمثلـة فـي أن تحـل عوائـق المـوارد محـل عوائـق رأس المـال لا يمكـن تفاديهـا. (3) مسـاعدة دول آسـيا الوسـطى على تحقيق الأهداف المتمثلة في التنمية المسـتدامة للاقتصاد ورفع بنـاء القـدرات. وقـد أظهـرت تلـك الأهـداف روح العالميـة التـي تدافـع عنهـا المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة. إن تحسـين البنيـة التحتيـة وتطوير الصناعات الاسـتراتيجية جزء لا يتجـزأ من تحقيق دول آسـيا الوسـطى للتنميـة المسـتدامة. ومـن ثـمّ فـإن الصين خـلال عملية المسـاعدات المقدمة لآسـيا الوسـطى تهتـم أولًا بمشـروعات البنيـة التحتيـة، الطاقـة، الكهربـاء وغيرها.

**ثانيًا**: مضاعفـة حجـم المسـاعدات، التنـوع فـي الوسـائل، والاعتمـاد التدريجـي علـى القـروض التفضيليـة:

وبالمقارنـة مـع حجم المسـاعدات فـي الفترات الأولى، فإن منتصف التسـعينيات شـهد تضاعف حجـم المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة الموجهة لآسـيا الوسـطى، فمن ناحيـةٍ كان لهـذا ارتباط مؤكد بالزيـادة السـريعة فـي القـوة الشـاملة للاقتصـاد الصينـي. وطبقًـا لمبدأ التصرف حسـب القـوة، فإن الصين خلال الفترة التي زادت فيها قوتها الاقتصادية زادت بشـكل ملائم من حجم مسـاعداتها لدول آسـيا الوسـطى، وتناسـب ذلك بشـكل تام مع طابع وروح المسـاعدات الصينية الخارجية التي طرحها الرفيـق دينـغ شـياو بينـغ. وفي السـابع مـن مايـو 1978 وخلال لقائـه بالوفـد الاقتصـادي لجمهورية

مدغشـقر الديمقراطيـة أشـار إلـى: «أننا لا نـزال فقراء للغاية، وفـي ما يخص التزامات مبـدأ العالمية البروليتاريـة، لا نسـتطيع أن نقـدم الكثيـر، ولا تـزال إسـهاماتنا قليلـة. ومـع إجراء التحديث سـيتطور الاقتصـاد الوطنـي، وسـوف يكـون بإمكاننـا أن نقدم الكثير من الإسـهامات للإنسـانية ولا سـيما لدول العالـم الثالـث. إننـا كدولـة اشـتراكية، سـوف نظـل دائمًـا ضمـن العالـم الثالـث، ولـن نكـون أبـدًا ممـن يسـعون للهيمنـة»[1]. وفـي السـابع مـن يوليـو عـام 1979 أشـار الرفيـق دينغ شـياو بينغ خلال المؤتمـر المركـزي للشـؤون الخارجيـة إلـى «أنـه يجـب التأكيـد علـى أن مسـاعداتنا لـدول العالـم الثالـث إنمـا هـي أمـر صحيـح، نواجـه صعوبـات اقتصاديـة، ولكـن يتوجـب علينـا أن نقـدم الأمـوال اللازمـة للمسـاعدات الخارجيـة، إن الصيـن لا يجـب عليهـا أن تنسـى هـذه النقطـة بعـد التطـور. وبالنسـبة لموضـوع المسـاعدات، فـلا بـدَّ أن نتمسـك بذلـك التوجـه، كمـا أن المبـادئ الأساسـية الحاكمـة للمسـاعدات مـا زالـت هـي المبـادئ الثمانيـة، أمـا الوسـائل المحـددة فتحتـاج للمراجعة، وذلـك حتـى يتسـنى للـدول المتلقيـة للمسـاعدات أن تحقـق المصالـح المرجـوة»[2].

وفـي سـبيل التـلاؤم مـع ضبـط الصيـن لاسـتراتيجيات التنميـة الاقتصاديـة تجـاه دول آسـيا الوسـطى وتبيـان روح الإصـلاح الشـامل فـي أعمـال المسـاعدات الصينيـة الخارجيـة، تحولـت وسـائل المسـاعدات الصينيـة لـدول آسـيا الوسـطى مـن المسـاعدات التـي لا تـرد والسـلع العامـة والأمـوال السـائلة إلـى الجمـع بيـن المسـاعدات التـي تـرد والمسـاعدات التـي لا تـرد، وارتفعـت نسـبة القـروض التفضيليـة عامًـا بعـد عـام، وأصبحـت هـي الوسـيلة الأساسـية للمسـاعدات الصينية لـدول آسـيا الوسـطى. وازداد حجـم المسـاعدات الصينيـة التـي لا تـرد لتلـك الـدول بشـكل كبيـر بالمقارنـة بالمراحـل الأولـى، كمـا ضمـت وسـائل المسـاعدات القـروض منعدمـة الفائـدة، القـروض الحكوميـة التفضيليـة (بمـا فيهـا خصومـات المسـاعدات الخارجيـة، صناديـق المسـاعدات الخارجيـة للمشـروعات التسـاهمية المشـتركة)، والائتمـان التفضيلـي لمشـتري الصـادرات وغيرهـا. ومنـذ عـام 1995 أجـرت الصيـن إصلاحـات شـاملة علـى أعمـال المسـاعدات الخارجيـة. وطبقًـا للـروح التأكيديـة لمجلـس الدولـة تجـاه إصـلاح المسـاعدات الخارجيـة، ومـن أجـل تمكيـن

---

1- الاقتباس من "مختارات من أعمال دينغ شياو بينغ" (المجلد الثاني)، دار نشر الشعب، عام 1993، الصفحة رقم 112.

2- http: / / liuxiangdong. mofcom. gov.cn / aarticle / Nocategory / 200912 / 20091206663380. html

أموال المساعدات الخارجية المحدودة من تحقيق فعالية أكبر، واستنادًا إلى الاستمرار في تطبيق «المبادئ الثمانية» للمساعدات الخارجية، قامت الصين بتجربة أساليب جديدة للمساعدات الخارجية، ومنها أولًا الترويج الفعال للقروض التفضيلية. تقدم الحكومة الصينية للدول المتلقية قروضًا تفضيلية لها طابع المساعدات، وتدعم الدولة تمويلات المساعدات الخارجية، وذلك لتوسع من حجم المساعدات الخارجية وترفع من كفاءة استخدام أموالها، وتدعم التعاون الاستثماري بين مؤسسات البلدين، الأمر الذي يحفز تصدير المعدات والمواد الخام والتقنيات الصينية. ثانيًا الترويج الفعال للتعاون التساهمي في مشروعات المساعدات الخارجية. وتفيد هذه الحركة في الجمع بين رؤوس أموال المساعدات ورؤوس أموال المؤسسات، الأمر الذي يوسع من مصادر التمويل ومن حجم المشروعات، ويرسخ نتائج المشروعات، ويرفع من كفاءة المساعدات[1]. إن القروض التفضيلية لها طابع المساعدات الحكومية، والقروض طويلة المدى منخفضة الفائدة بما فيها من جوانب الهبة يأتي تمويلها من بنك الصين للاستيراد والتصدير، وتتراوح الفائدة السنوية لها بين 2 إلى 5%، ولا يتعدى أجل القرض 15 عامًا. وتدفع الحكومة الفارق بين معدل الفائدة التفضيلي ومعدل الفائدة كما يقرره البنك المركزي. وبالنسبة إلى ائتمان مشتري الصادرات الذي يباشره بنك الصين للاستيراد والتصدير فهو عبارة عن ائتمان طويل ومتوسط المدى يتم إصداره للمقترضين خارج الحدود، ويستخدمه المستورد (المالك) لدفع مستحقات المصدر الصيني (المتعهد) حسب العقد في الموعد المتفق عليه، مما يزيد من صادرات المنتجات والتقنيات والخدمات الصينية[2].

تم تأسيس بنك الصين للاستيراد والتصدير بشكل رسمي عام 1994، وذلك باعتباره البنك الوحيد الذي يصدر القروض التفضيلية الخارجية والائتمان التفضيلي لمشتري الصادرات لصالح الحكومة الصينية، وكان يستهدف في فتراته الأولى دول آسيا الوسطى كمجال لعمله في القروض التفضيلية. بدأت أعمال القروض التفضيلية في عام 1995، واستخدمت بشكل أساسي في مساعدة دول آسيا الوسطى في إقامة

---

1- شه قوانغ شينغ: "تاريخ التطور والنتائج الهائلة للاقتصاد والتجارة الخارجية الصينية"، http://www.cofortune.com.cn/moftec_cn/50y/shi.html

2- لتفاصيل أدق حول القروض التفضيلية، يرجى زيارة الموقع الرسمي لبنك الصين للاستيراد والتصدير، http://www.eximbank. gov.cn

مشـروعات إنتاجية لها عوائد اقتصادية، مشـروعات البنية التحتية، ومشـروعات الرفاهية الاجتماعية وغيرهـا. وتظهـر إحصائيـات وزارة التجـارة أنـه بحلـول نهايـة عـام 2009 بلـغ إجمالـي الاتفاقيـات الإطاريـة للقـروض التفضيليـة التـي وقعتهـا الحكومـة الصينيـة مـع حكومـات الـدول المتلقيـة للمسـاعدات 77 مليـار يـوان صينـي. ووقع بنـك الصين للاسـتيراد والتصديـر اتفاقيات قـروض بلغت قيمتهـا 59 مليـارًا و400 مليـون يـوان صينـي، تـم من خلالها مسـاعدة 325 مشـروعًا فـي 76 دولة[1]. وبحلـول الربـع الثالـث مـن عـام 2009 بلغـت قيمـة القـروض التـي وقعهـا بنـك الصيـن للاسـتيراد والتصديـر فـي دول آسـيا الوسـطى الخمـس 400 مليـار يـوان صيني، تم تخصيـص الغالبيـة منها إلى مشـروعات البنيـة التحتية[2].

1- "وقعت الحكومة الصينية قروضًا تفضيلية للمساعدات الخارجية بمبلغ 77 مليار يوان"، http://news.china.com.cn/txt/2010-08/13/content_20702843.htm

2- http://au.china-embassy.org/chn/zggk/jj/t627624.htm.

## الفصل الثالث

## سياسات المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى في إطار منظمة شانغهاي للتعاون

نشأت منظمة شانغهاي للتعاون في ظل أوضاع استراتيجية غاية في التعقيد شهدتها آسيا الوسطى، وقد أتاحت تلك المنظمة منصات جديدة تستطيع الصين من خلالها أن تعتمد على آليات متعددة الأطراف في تقديم المساعدات لدول آسيا الوسطى. وخلال منتصف وأواخر تسعينيات القرن العشرين تعمقت الصراعات الاستراتيجية على تلك المنطقة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعمقت ألعاب المصالح بين الدول الثلاث في تلك المنطقة، وظهر الأمر بشكل خاص مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة الاهتمام تجاه تلك المنطقة إلى درجة استراتيجية رفيعة، وبالتالي اخترقت تلك المنطقة بشكل شامل على المستويات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية. و»بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت آسيا الوسطى إحدى المناطق الهامة التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها العالمية. إن الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في تلك المنطقة تتلخص في جعل تلك المنطقة قاعدة استراتيجية للطاقة، وتحويلها إلى مرتكز جيوبوليتكي لاحتواء نفوذ روسيا المتصاعد. وفي الوقت نفسه فإن مقاومة اختراق الأصولية الإسلامية الإيرانية في آسيا الوسطى قد أدخل تلك المنطقة إلى الإطار الاستراتيجي الدولي للولايات المتحدة الأمريكية»[1]. وكما قال بريجينسكي، فإن «من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم فقط بتطوير الموارد في تلك المنطقة، بل تمنع روسيا من توجيه وقيادة الفضاء الجيوبوليتكي لتلك المنطقة بمفردها. إن الولايات المتحدة بهذه الطريقة لا تسعى فقط خلف أهدافها الاستراتيجية الجغرافية في منطقة أوراسيا، بل تحمي مصالحها الاقتصادية المتنامية وكذلك مصالح أوروبا

1- http://euroasia.cass.cn/Chinese/Production/CIS10/013.html.

والشرق الأقصى من خلال السعي خلف الاختراق غير المحدود لتلك المنطقة التي لا تزال مغلقة حتى اليوم. ولذلك، فإن المصالح الكامنة خلف العلاقات المعقدة تتضمن داخلها القوى الجيوبوليتكية، الحصول على الثروات الهائلة المحتملة، إتمام المهام العرقية (أو) الدينية، بالإضافة إلى المصالح الأمنية»[1].

يعد مجال الموارد أحد الجبهات الساخنة للتنافس بين الدول الكبرى الرئيسة في منطقة آسيا الوسطى. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أعطت موارد الغاز والبترول الوفيرة الثقل المناسب لدول آسيا الوسطى لتجد لنفسها موضعًا أمام الدول الكبرى في ظل الأوضاع السياسية العالمية المتشابكة والمعقدة في ذلك الوقت. ونظرًا لاعتماد دول آسيا الوسطى على روسيا بشكل أساسي في تصدير البترول والغاز، فإن روسيا تحكمت بشكل كامل في العديد من حقول البترول في كازاخستان. وخلال النصف الأول من التسعينيات بدأت رؤوس الأموال البترولية الأمريكية في اختراق منطقة آسيا الوسطى، وارتفعت تدريجيًّا الإنتاجية البترولية للشركات الممولة برأس المال الأمريكي، واستحوذت على كميات تتراوح بين 1.7 مليار إلى ملياري طن من الاحتياطي الكازاخي للبترول والغاز[2]. بدأ التعاون بين الصين ودول آسيا الوسطى في مجال الغاز والبترول في وقت متأخر مقارنة بتعامل تلك الدول مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن التطور في التعاون مع الصين كان أسرع. كانت نقطة انطلاق دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال هي حماية مصالحها، وفي خضم عملية السعي خلف تنويع قنوات تصدير الطاقة، بدأت تسعى خلف تحسين هياكل نقل البترول والغاز، وكانت الحاجة ملحة لبناء خط أنابيب لنقل الغاز والبترول يتجه صوب الصين، ولذلك، استجابت الصين بشكل فعال لهذا الطلب الإنمائي الجديد من نوعه. وفي سبتمبر من عام 1997 وقعت الحكومتان الصينية والكازاخية «اتفاقية حكومتي البلدين حول التعاون في مجال البترول والغاز الطبيعي وغيرها من المجالات»، وهي الاتفاقية التي فتحت الطريق أمام الصين للتنقيب عن البترول والغاز في دول آسيا الوسطى.

---

1- زبغنيو بريجينسكي (أمريكي): "اللعبة الكبرى -الأوضاع الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها الجيوبوليتكية"، ترجمة معهد الصين للدراسات الدولية، دار نشر الشعب بشانغهاي، عام 1998، صفحة رقم 185.

2- "إن التنويع في تطوير قطاع البترول والغاز في آسيا الوسطى اتجاه عام"، "صحيفة الأعمال الدولية"، الخامس من فبراير عام 2007.

وفـي ظـل تلك الأوضاع الجديدة سـعت الدول الكبـرى مثل الصين، الولايـات المتحدة الأمريكية، وروسـيا لدعـم الاسـتقرار فـي مناطـق نفوذهـا وتطويرهـا، وذلـك مـن خـلال تأسـيس أطـر نظاميـة جديـدة، آمليـن أن يمارسـوا النفـوذ فـي تلـك المنطقـة بشـكل طويـل المـدى نظاميًّـا، واسـتراتيجيًّا. خـلال الفتـرات الأولـى مـن اسـتقلال دول آسـيا الوسـطى تسـببت سياسـة «الحقائـب» التـي تبنتهـا روسـيا تجـاه تلـك المنطقـة في اختـراق الـدول الكبرى وأبرزهـا الولايـات المتحدة الأمريكيـة لنطاق نفوذهـا فـي آسـيا الوسـطى بمنتهى السـرعة وبشـتى الوسـائل ومنهـا المسـاعدات، الأمر الـذي أدى بشـكل مباشـر إلى إضعاف قدرة روسـيا على توجيه دول آسـيا الوسـطى بشـكل كبير. ولذلك وبحلول منتصـف التسـعينيات طـرأت تعديـلات كبيرة على السياسـات الروسـية تجاه آسـيا الوسـطى، وبدأت روسـيا تزيـد بشـكل تدريجـي من التعاون التجـاري والاقتصـادي الثنائي، كما جمعت تلـك الدول في عمليـة تكامـل تحـت إقليميـة. وفـي مارس مـن عـام 1996 وقعت روسـيا، كازاخسـتان، قرغيزسـتان، وروسـيا البيضـاء اتفاقيـة اتحـاد جمركـي، كمـا وقعـت أيضًـا معاهـدة تعميـق التكامـل الاقتصـادي والإنسـاني. وفـي نوفمبـر من عام 1998 انضمت طاجيكسـتان بشـكل رسـمي إلى الاتحـاد الجمركي. وفـي فبرايـر مـن عـام 1999 وقعت روسـيا، روسـيا البيضاء، كازاخسـتان، قرغيزسـتان، وطاجيكسـتان معاهـدة الاتحـاد الجمركـي والفضـاء الاقتصـادي الموحـد. وفـي أكتوبـر مـن عـام 2000 وقـع قـادة البـلاد الخمسـة معاهـدة تأسـيس التجمـع الاقتصادي الأوراسـي. وخلال عملية تأسـيس هـذا التجمع تزايـدت التبـادلات الاقتصاديـة والتجارية بين روسـيا ودول آسـيا الوسـطى.

وبينمـا تبـذل روسـيا قصـارى جهدهـا لاسـتعادة وبنـاء علاقـات اقتصاديـة جديـدة مـع دول آسـيا الوسـطى، كانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بدورهـا تسـعى لبنـاء آليـات جديـدة مـع تلـك الـدول. وبشـكل خـاص عقـب أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر طـرأت تغيـرات جوهريـة علـى وضـع تلـك الـدول فـي الاسـتراتيجية الأمريكيـة العالميـة، حيـث أصبحـت قاعـدة أماميـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتنفيـذ خطتهـا الدوليـة لمكافحـة الإرهـاب. ومنـذ عـام 2001 بـدأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي رفـع سياسـتها الاقتصاديـة تجـاه دول آسـيا الوسـطى إلـى مسـتوى الاسـتراتيجية الأمنيـة القوميـة[1]، ولـم تعـد تنظـر فقـط إلـى أهميـة

1- U.S.Government Assistance to and Cooperation Activities with the New Independent States of the Former Soviet Union FY 2003 Annual Report, U.S.Department of State, January 2004.

مـوارد الطاقـة فـي تلـك الـدول، بـل اهتمـت بشـكل أكبـر بالتعـاون الاقتصـادي الإقليمـي فـي تلـك المنطقـة. ومبكـرًا فـي عـام 1999 طرحـت الولايـات المتحـدة مفهـوم التعـاون الإقليمـي مـع دول رابطـة الـدول المسـتقلة، ولكـن الفكـرة لم توضع موضـع التنفيذ إلا عـام 2004. ففـي يونيو من عام 2004 أبرمـت واشـنطن مع دول آسـيا الوسـطى الخمـس مجتمعة الاتفاقية الإطاريـة لتنمية العلاقات التجارية والاسـتثمارية[1].

تتسـق المفاهيـم الصينيـة حـول آليـات التعـاون متعـددة الأطـراف لتطويـر دول آسـيا الوسـطى فـي الوقـت نفسـه مـع المفاهيـم الصينيـة والأمريكيـة. وفي خضـم التعـاون ثنائي الأطـراف مع تلك الـدول، اكتشـفت الصيـن العديـد من إشـكاليات التعاون تتجـاوز نطاق التعـاون الثنائي. على سـبيل المثـال فـإن عمليـة التجـارة بيـن الصيـن وأوزباكسـتان لا يمكـن أن تتم إلا مـن خلال قرغيزسـتان أو كازاخسـتان، أمـا التعـاون مـع تركمانسـتان فـي الغاز الطبيعـي فلا بـدَّ أن يمر من خلال أوزباكسـتان أو كازاخسـتان. ولذلـك وبخـلاف الآليـات الثنائيـة فـإن العديـد مـن الإشـكاليات بيـن الصيـن ودول آسـيا الوسـطى تحتـاج للدخـول فـي أطـر متعـددة الأطـراف». إن تحـول «دول شـانغهاي الخمـس» إلـى منظمـة شـانغهاي للتعـاون يعد بمثابـة مبادرة رائجـة من الصين لبنـاء آليات متعـددة الأطراف فـي آسـيا الوسـطى. كمـا أن وضـع آليات آسـيا الوسـطى متعـددة الأطراف خلق أسسًـا متينـة لإضفاء الطابـع النظامـي وطويـل المـدى على سياسـات المسـاعدات الصينيـة الموجهة لتلك الـدول، والأهم مـن ذلـك أن الصيـن تسـتطيع أن تؤثـر تأثيـرًا أكبـر فـي دول آسـيا الوسـطى علـى نواحـي الأمـن الإقليمـي، الاسـتقرار والتطـور الاقتصـادي، ومـن ثـمّ تسـتطيع أن توجه عمليـة التطـور الإقليمي.

تعود بوادر التعاون الاقتصادي في منظمة شـانغهاي للتعاون إلى فترة «دول شـانغهاي الخمس». ففـي الثالـث مـن يوليو عام 1998 وأثناء اجتماع رؤسـاء «دول شـانغهاي الخمس» فـي مدينة ألماتي تـم وضـع القواعـد الأساسـية الواجـب اتباعهـا لتطويـر التعـاون الاقتصـادي علـى أسـاس المسـاواة والمنفعـة المتبادلـة، وهـي طـرح شـروط التجـارة المتعـارف عليهـا عالميًّـا لتوسـيع حجـم التجـارة؛ وتشـجيع ودعـم كل أنواع وأشـكال التعـاون المحلي والحدودي والإقليمـي، بالإضافة إلى التعاون بين

1- U.S.Government Assistance to and Cooperation Activities with the New Independent States of the Former Soviet Union FY 2003 Annual Report, U.S.Department of State, January 2004.

المؤسسات والشركات الكبرى في الدول الخمس؛ وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية في الدول الأعضاء، وزيادة الاستثمارات الموجهة للمشروعات الاقتصادية في كل الدول لخلق ظروف مواتية للتطور والتنمية. وفي ظل الدور الإيجابي لآلية «دول شانغهاي الخمس» أبرم رؤساء هذه الدول في الخامس عشر من يونيو عام 2001 مع رئيس أوزباكستان في شانغهاي «الإعلان التأسيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون»، و«معاهدة شانغهاي لمكافحة الإرهاب، ومكافحة النزعات الانفصالية والتطرف»، كما تم إبرام البيان المشترك لجذب أوزباكستان لدخول آليات «دول شانغهاي الخمس»، وتم الإعلان عن تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون بشكل رسمي. وبالنسبة للصين، فإن تأسيس هذه المنظمة كان بمثابة مبادرة رائجة، وكانت أول محاولة كبرى للصين في مجال الممارسات التنظيمية الدولية بعد اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي بشكل مستمر، ومن ثمّ تجاوزت الأطر التقليدية للآليات متعددة الأطراف التي اعتادت عليها الصين في السابق أو التي أجبرتها الدول الغربية على اتباعها.

لقد قدمت منظمة شانغهاي للتعاون منصات جديدة لممارسة التعاون والتبادل الاقتصادي متعدد الأطراف بين الصين ودول آسيا الوسطى. وفي الثالث عشر من سبتمبر 2001 وخلال اجتماع رؤساء وزراء الدول الأعضاء في مدينة ألماتي طرح رئيس الوزراء الصيني جو رونغ جي لأول مرة فكرة تطوير علاقات التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى من خلال المزج بين العلاقات ثنائية الأطراف والعلاقات متعددة الأطراف، وأشار إلى أن ممارسة التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف يستوجب التطلع للمستقبل والتطور الفعال، ويستوجب كذلك الاعتماد على الواقع والتقدم المستقر المتواصل. وفي سبيل تحقيق التعاون الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية يجب الالتزام بأربعة مبادئ، وهي: أولًا: المساواة والمنفعة المشتركة، وأخذ مصالح الجميع في الاعتبار. ثانيًا: احترام قواعد اقتصاد السوق والاتساق مع القواعد المعترف بها عالميًا. ثالثًا: التدريج والاستقرار والاهتمام بالنتائج الواقعية، وفي الوقت نفسه يجب التمسك بأسلوب «مشروع واحد ونقاش واحد»، وتأسيس وتطوير آليات لتنفيذ الاتفاقيات والإشراف عليها، وتجنب ظاهرة النقاش بلا قرار، والقرار بلا تنفيذ. رابعًا: اتباع مبادئ المزج بين العلاقات ثنائية الأطراف والعلاقات متعددة الأطراف، والسعي خلف التطور القائم على العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة بشكل متوازٍ، وقيام

كل طرف بالتكامل مع الطرف الآخر، وتعزيز مقومات الطرف الآخر[1].

وفي إطار منظمة شانغهاي للتعاون اتجهت سياسة المساعدات الصينية لآسيا الوسطى إلى المزج بين العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف، وحدث العديد من عمليات الضبط لأشكال المساعدات، وأهدافها، بالإضافة إلى المجالات ذات الأولوية والمجالات الرئيسة التي توجه إليها المساعدات. وفي ظل الآليات متعددة الأطراف، زاد حجم المساعدات الصينية الموجهة لآسيا الوسطى بشكل مستمر، وزادت نسبة ائتمان المشتري التفضيلي، وتم تحديد الدول المتلقية الأساسية والمجالات الأهم، وزادت المشروعات الضخمة العابرة للحدود في بعض المجالات ومنها الطاقة، الاتصالات، والمواصلات. ومن خلال حجم المساعدات تبين أن طاجيكستان وقرغيزستان دولتان مهمتان، ومع تعميق العلاقات بين الحكومة الصينية ودول آسيا الوسطى في ظل الآليات متعددة الأطراف، اتجهت المساعدات الصينية لآسيا الوسطى إلى التطور في اتجاه الطابع المؤسسي، الطابع الاستراتيجي، وطول المدى.

**أولًا: اتجاه مشروعات المساعدات لطابع أكثر نفعية وتحديد النقاط ذات الأولوية:**

ومن أجل تفعيل «الإطار التعاوني الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء» والذي تم توقيعه في سبتمبر من عام 2003 في اجتماع رؤساء وزراء الدول الأعضاء، ألقى الرئيس الصيني خو جين تاو خطابًا بعنوان «تعزيز التعاون النفعي والسعي خلف التنمية السلمية» وذلك خلال قمة طشقند لمنظمة شانغهاي للتعاون، والتي انعقدت في السابع عشر من يونيو عام 2004، كما أشار إلى أن الصين تنوي أن تقدم لباقي الدول الأعضاء في المنظمة قروضًا تفضيلية في صورة ائتمان المشتري التفضيلي، وهي القروض التي تصل قيمتها إلى 900 مليون دولار أمريكي، وذلك لتعزيز قدرة التعاون الاقتصادي على تحقيق نتائج واقعية ملموسة. وتتمثل شروط القروض في معدل فائدة سنوي يبلغ 3%، ومدة استحقاق تبلغ عشر سنوات، وتلتزم الدول المتلقية بتقديم ضمان وطني. وبعد المشاورات والمفاوضات بدأ تنفيذ تلك

1- مكتب أوراسيا بوزارة الخارجية: "مختارات من وثائق منظمة شانغهاي للتجارة"، دار نشر معارف العالم، عام 2002، الصفحة رقم 277.

القـروض التفضيليـة بشـكل كامـل عـام 2006 (تحـددت الشـروط فـي النهايـة بنسـبة فائـدة سـنوية تبلـغ 2%، ومـدة اسـتحقاق تبلـغ 15 عامًـا). وفـي يونيـو من عـام 2006 وأثنـاء انعقاد مؤتمـر القمة الرئاسـي للـدول الأعضـاء أبرمـت العديـد مـن مؤسسـات وبنـوك الـدول مجموعـة كبيرة مـن العقود التجاريـة واتفاقيـات القـروض تخـص مشـروعات التعـاون الكبيـرة والمتوسـطة، بإجمالـي يصـل إلى مليـاري دولار أمريكـي (مـن بينهـا 900 مليون دولار لمشـروعات القروض التفضيلية). وشـملت تلك المشـروعات مشـروعات البنية التحتية والإنشـاءات الحضرية في أوزباكسـتان (بإجمالي 397 مليون دولار أمريكـي)؛ ومشـروع مصنـع الأسـمنت فـي مدينـة كيزيـل كيا فـي قرغيزسـتان بإنتاجيـة 2500 طـن يوميًـا؛ بالإضافـة إلى مشـروع محطـات تحويل الطاقة الكهربيـة بقدرة 500 فولـت و220 فولت ومشـروع تأسـيس وتصليـح طريـق دوشـانبي كانـاك السـريع فـي طاجيكسـتان؛ كمـا شـملت كذلـك مشـروع محطـة ماينـاك للطاقـة الكهرومائيـة، وهـو أول مشـروع مـن هذا النـوع تطوره كازاخسـتان منذ اسـتقلالها (بلغ إجمالي اسـتثمارات المشـروع 250 مليون دولار أمريكي، منها 200 مليون دولار مقدمـة مـن بنـك الصيـن للتنميـة، والباقي تحملـه بنك كازاخسـتان للتنميـة)[1]. وفي الخامس عشـر مـن سـبتمبر وخـلال الاجتمـاع الخامـس لرؤسـاء وزراء الـدول الأعضاء الـذي انعقد في دوشـانبي تم تنفيـذ المهـام التـي تـم إقرارها فـي القمة الرئاسـية، وتم تحديـد الدفعة الأولى من المشـروعات في مجـالات التعـاون ذات الأولويـة علـى المدى القصير وهي مجـالات الطاقة والمواصـلات والاتصالات.

وفي إطار منظمة شـانغهاي للتعاون تم تنفيذ مشـروعات القروض التفضيلية التي قدمتها الصين لآسـيا الوسـطى بشـكل سـلس. وفي أغسـطس من عام 2007 وخلال اجتماع بيشـكيك أعلنت الصين عـن الاسـتمرار فـي تقديـم ائتمـان المشـتري التصديـري التفضيلـي للدول الأعضـاء، واسـتخدامه في مشـروعات الربـط الثنائـي والجماعي. وفي الخامس والعشـرين من يونيو عام 2008 اكتمل مشـروع نقل وتحويل الطاقة الكهربية لولا جار -هادرون بقدرة 220 فولت والمقام من خلال ائتمان المشتري التصديـري التفضيلـي المقـدم مـن الصين لطاجيكسـتان. وفي الثالث عشـر من يونيو فـي بكين أبرم

1- من حوار نائب وزير التجارة الصيني مع الصحفيين في قوانغجوو في تأسيس الجمعية العامة وافتتاح منتدى الأعمال لمجلس الأعمال التابع لمنظمة شانغهاي للتجارة. http://ozs.mofcom.gov.cn/column/print.shtml/subject/shhzzz/subjectbb/200606/20060602433033

بنك الصين للاستيراد والتصدير مع بنك أوزباكستان للاقتصاد الدولي اتفاقية قرضي مشروع خط فرغانة - ماركين للإمداد بالماء، ومشروع تحسين التربة في فرغانة، وذلك تحت مظلة قرض المشتري التصديري لمنظمة شانغهاي للتعاون البالغة قيمته 900 مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي القروض الموجهة للمشروعين 53 مليونًا و450 ألف دولار أمريكي[1].

**ثانيًا: مشروعات القروض التفضيلية الكبرى وأوضاع التنفيذ:**

تتمثل المجالات والمشروعات الهامة في المساعدات الصينية الموجهة لآسيا الوسطى في مجالات المواصلات، الطاقة، والاتصالات.

**(1) مجال المواصلات:**

**أ. مشروع تأسيس وصيانة طريق طاجيكستان – أوزباكستان، وطريق طاجيكستان -الصين:**

استخدم مشروع تأسيس وإصلاح طريق طاجيكستان – أوزباكستان ائتمان المشتري التصديري التفضيلي الذي قدمته الحكومة الصينية للدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون والذي بلغت قيمته 900 مليون دولار أمريكي، كما كان هذا المشروع أول مشروعات القروض الصينية التي تم تنفيذها في إطار المنظمة[2]. بلغ إجمالي المشروع 296 مليون دولار أمريكي وبلغت مدة التنفيذ 42 شهرًا، وبدأ العمل رسميًّا في المشروع في الحادي عشر من يوليو 2006. يبلغ طول هذا الطريق 355 كيلومترًا، ويعد طريقًا رئيسًا يربط بين جنوب وشمال طاجيكستان، وفي الوقت نفسه يعد بمثابة طريق مختصر يربط بين عاصمتي الدولتين، ويتمتع بأهمية استراتيجية كبرى. كما أن هذا المشروع هو أكبر مشروعات بناء الطرق منذ تأسيس دولة طاجيكستان.

---

1- جاو خوي رونغ: "العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى"، "التقرير الإنمائي لروسيا ودول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى -عام 2009"، معهد أبحاث روسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، http://euroasia.cass.cn/chinese/Production/Yellowbook2009/005.htm

2- لي شياو تشون: "فلنعد الرخاء لطريق الحرير القديم -البدء الرسمي لمشروعات القروض الصينية داخل إطار منظمة شانغهاي للتعاون"، "جريدة الشعب اليومية" عدد الثاني عشر من يوليو عام 2006، الطبعة السابعة.

**ب. مشـروع طريق الصين -قرغيزسـتان -أوزباكسـتان، ومشـروع طريق E-40 السـريع، ومشـروع نفق شـار -شـار في طاجيكسـتان:**

يبـدأ طريـق الصيـن – قرغيزسـتان – أوزباكسـتان مـن منطقـة شـينجيانغ، ويربط آسـيا الوسـطى بطـول يصـل إلـى 959 كيلومتـرًا. ويبلغ طول الطريق داخـل حدود الصين 234 كيلومتـرًا، ويبلغ طول الطريـق داخـل حـدود قرغيزسـتان 280 كيلومتـرًا، كمـا يبلغ طول الطريـق داخل حدود أوزباكسـتان 445 كيلومتـرًا. ولتعزيـز التنفيـذ الكامـل لهـذا الطريـق قدمت الحكومـة الصينية لقرغيزسـتان قرضي مسـاعدات لا تـرد بقيمـة إجماليـة بلغـت 60 مليـون يـوان صينـي، وتـم توجيههمـا إلى بنـاء وصيانة القطـاع الـذي يقـع داخل حدود قرغيزسـتان من هـذا الطريق، وهـو القطاع الذي يبلـغ طوله 17.74 كيلومتـر (بدايـة مـن معبـر إركيشـتام الحـدودي بيـن الصيـن وقرغيزسـتان إلـى قريـة نـورا)، وانتهى العمـل فيه فـي يونيو عـام 2006.

أما مشـروع نفق شـار – شـار في طاجيكسـتان ووصلاته الشـمالية والجنوبية فقد تم تنفيذه من خـلال مسـاعدات لا تـرد قدمتهـا الحكومـة الصينيـة، ويضم المشـروع نفقًـا (بطـول 2.235 كيلومتر) بالإضافـة إلـى وصلاتـه الجنوبيـة والشـمالية (بطـول إجمالـي يبلـغ 4.9 كيلومتـر)، وتـم فتـح النفـق للمـارة فـي الحـادي والثلاثيـن من مارس عام 2008، مدشـنًا بذلـك اكتمال العمل فـي المرحلة الأولى من مشـروع نفق شـار – شـار ووصلاتـه الشـمالية والجنوبية.

**(2) مجال الطاقة:**

**أ.** مشـروع تصديـر حفـارات بتـرول لتركمانسـتان[1]. حيـث قـدم بنك الصيـن للاسـتيراد والتصدير فـي أغسـطس مـن عـام 2002 ائتمـان مشـتري تصديـر بقيمـة 250 مليـون يوان صينـي لصالح شـركة تشـينغدو الصين لمهمات السـكك الحديدية، وذلـك لتصدير عدد أربعة حفـارات بترول لتركمانستان.

**ب.** مشـروع خـط نقـل وتحويـل الجهـد الكهربـي الفائـق بقـدرة 500 كيلوفولـت بيـن

1- مقتبس من "التقرير السنوي لبنك الصين للاستيراد والتصدير لعام 2002، الصفحة رقم 22.

الشمال والجنوب. وهذا هو ثاني أكبر مشروع ينفذه الجانب الطاجيكي من خلال قروض الحكومة الصينية الميسرة داخل إطار منظمة شانغهاي للتعاون. وجاء هذا المشروع بغرض حل مشكلة عدم توزيع الطاقة الكهربية في البلاد بشكل متوازن وعادل، وكانت المشكلة الكبرى في هذا الأمر هي نقل الكهرباء بين الجنوب والشمال عبر الدولة[1]. بلغ إجمالي عقد المشروع 340 مليون دولار أمريكي، وبلغ طوله 350 كيلومترًا، واخترق بذلك طاجيكستان من الجنوب للشمال، وانتهى العمل فيه في يونيو 2008.

**(3) مجال الاتصالات:**

مشروع طريق المعلومات فائق السرعة لمنظمة شانغهاي للتعاون. ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة الكاملة من موارد الألياف البصرية التي تتمتع بها كل الدول الأعضاء، ويتم تكوين منصة شبكية فائقة السرعة من خلال الكابلات الجديدة المناسبة العابرة للحدود. وبالاعتماد على هذه المنصة ستتمكن تلك الدول من الاستخدام الواسع لشبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وستتمكن كذلك من نقل الأصوات والدوائر الكهربية وغيرها من مجالات التعاون. ومن المتوقع أن يتكون طريق المعلومات فائق السرعة من حلقتين من الألياف البصرية تمتدان من الجنوب للشمال، منهما واحدة عبر روسيا، والثانية عبر الصين، وستكون نقطة التلاقي في قرغيزستان، ولا تستبعد إقامة حلقة ثالثة تمر عبر الهند[2]. ويحتاج هذا المشروع إلى وضع خطوط اتصالات من الألياف البصرية في الدول الأعضاء.

وحتى اليوم ونظرًا لأسباب عديدة لم نتمكن من العثور على إحصائيات رسمية حول مبالغ القروض المقدمة من الصين إلى دول آسيا الوسطى الخمس أو مشروعاتها. وتبين الإحصائيات المتاحة حاليًا أنه بحلول نهاية عام 2006 شملت

---

1- مقتبس من "التقرير السنوي لبنك الصين للاستيراد والتصدير لعام 2008. http://www.eximbank.gov.cn/annual/2008.shtml

2- أوضاع تنفيذ منظمة شانغهاي للتعاون لمشروع طرق المعلومات فائقة السرعة في مدينة يكاترينبيرج"، موقع أخبار روسيا، http:// rusnews.cn/guojiyaowen/guoji—sco/20080924/42278372.html، في الرابع والعشرين من سبتمبر عام 2008. الاقتباس من كتاب "تحليل المساعدات الصينية لآسيا الوسطى -المشروعات الكبرى للمساعدات الصينية في آسيا الوسطى نموذجًا" بقلم شه جينغ، مجلة "العلوم الاجتماعية في شينجيانغ" (النسخة الصينية)، العدد الرابع لعام 2009، الصفحة رقم 53.

المساعدات الاقتصادية الصينية لدول آسيا الوسطى الجوانب التالية: (1) بلغ إجمالي ائتمان المشتري التصديري التفضيلي الممنوح لتلك الدول مليارًا و500 مليون دولار أمريكي، منها 900 مليون دولار استخدمتها الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون (بما فيها روسيا، ولكن نسبتها قليلة للغاية)، ومنها 300 مليون دولار استخدمتها أوزباكستان في إنشاءات البنية التحتية، كما أن هناك 300 مليون دولار أخرى تم استخدامها في تحسين معدات الطاقة إلى تركمانستان. (2) بلغ إجمالي قروض المساعدات المدعومة مليارًا و500 ألف يوان صيني (بما يوازي 200 مليون دولار أمريكي). (3) بلغت قيمة القروض منعدمة الفائدة مليارًا و200 مليون يوان صيني (بما يعادل 150 مليون دولار أمريكي). (4) بالنسبة للمساعدات الحكومية التي لا ترد، ونظرًا لتقديم العديد من الهيئات والإدارات ومنها (وزارة الخارجية، وزارة التجارة، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الأمن، وزارة الدفاع، وغيرها) المساعدات لدول آسيا الوسطى من خلال العديد من الوسائل، فلا يمكن تحديد المبالغ بدقة[1].

**ثالثًا: التركيز على تدريب الموارد البشرية وتعليم اللغة الصينية ونشر الثقافة:**

وفي إطار منظمة شانغهاي للتعاون تزايدت المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى في صورة الدورات التدريبية. وفي عام 2005 وأثناء انعقاد قمة الآستانة لمنظمة شانغهاي للتعاون أعلن الرئيس الصيني خو جين تاو عن تدريب 1500 خبير وإداري من الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون (وخصوصًا من دول آسيا الوسطى) في مجالات مختلفة. وبدأت الصين فورًا في تنفيذ هذه الخطة، وفي أكتوبر من نفس العام عُقد حفل استقبال أول دفعة من الطلبة في جامعة شمال غرب الصين (مدينة شيآن). وشمل المحتوى التدريبي الإدارة التنفيذية، التنمية الاقتصادية، الأمن الدبلوماسي، التقنيات المتخصصة، ودراسة اللغة الصينية، وغيرها من المجالات، كما شملت برامج دراسية قصيرة وبرامج دراسية طويلة، وكذلك برامج للدرجات العلمية، وبحلول عام 2005 بلغ عدد المتدربين 155 فردًا[2].

---

1- جينغ إي: "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007، الصفحات من 195 إلى 196.

2- الموقع الرسمي للقمة الرئاسية لمنظمة شانغهاي للتعاون، http://www.scosummit2006.org/bjzl/2006-04/20/content_125.htm

وبعد تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون زادت الصين من وتيرة برامج تعليم ونشر اللغة والثقافة الصينية. كما أرسلت الصين معلمين لمراكز تعليم اللغة الصينية في الجامعة القومية في كازاخستان، وإلى جامعة بيشكيك للعلوم الإنسانية في قرغيزستان، وإلى جامعة الشرق في أوزباكستان. وفي عام 2004 تم تأسيس معهد كونفوشيوس في طشقند، وكان أول فرع لمعهد كونفوشيوس في العالم يتم تأسيسه باتفاقيات حكومية.

## الفصل الرابع

## التأثيرات الاستراتيجية لسياسات المساعدات الصينية الموجهة لدول آسيا الوسطى

حققت المساعدات الاقتصادية الصينية الموجهة لدول آسيا الوسطى إنجازات واضحة جلية، كما تظهر أهميتها الاستراتيجية في الجوانب التالية: (1) إن الصين قد أنشأت مع دول آسيا الوسطى علاقات جوار ودية. (2) إن الثقة السياسية الثنائية بين الصين ودول آسيا الوسطى تزداد بشكل مستمر في ظل التعاون الثنائي في مشروعات المساعدات، الأمر الذي نشط تطور علاقات التعاون التجاري والاقتصادي. (3) بدأت العوامل الاستراتيجية المتعلقة بمجالات أخرى غير الطاقة والأمن في الظهور، الأمر الذي خلق بيئة إيجابية لتنافسية الصين في الموارد الاستراتيجية. (4) إن هذا يعزز بشكل غير مباشر تنفيذ الاستراتيجية الكبرى لتطوير الأجزاء الغربية من الصين، كما يخلق بيئة حدودية مستقرة، مما يعزز تنمية التجارة الحدودية في منطقة شينجيانغ وتطوير الاقتصاد الإقليمي. (5) إنه من خلال سلسلة من مشروعات المساعدات الناجحة، فإن التأثير الدولي للصين في تلك المنطقة الاستراتيجية المشتعلة بالصراعات يمكن أن يتزايد. (6) إن المساعدات الصينية الخارجية قد اكتسبت سمعة جيدة، الأمر الذي أبرز الصورة الدولية الإيجابية للصين كدولة نامية كبيرة، كما فندت بشكل كبير التصريحات السلبية التي دارت في دوائر الرأي العام الغربي حول المساعدات الصينية الخارجية.

ويرى بعض الدارسين الصينيين أن سياسات المساعدات الصينية الموجهة لآسيا الوسطى تختلف تمام الاختلاف عن سياسات المساعدات الأمريكية والروسية لتلك الدول، «على سبيل المقارنة فإن التأثير الجيوبوليتكي في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وآسيا الوسطى هو الأضعف، لأن الصين ليس لديها اعتبارات سياسية تستدعي إدخال دول آسيا الوسطى في دائرة نفوذها، وبالتالي فإن سياساتها

الاقتصاديـة والتجاريـة تسـتند بشـكل أساسـي إلـى أهـداف اقتصاديـة بحتـة»[1]. وحتـى اليـوم فـإن الصيـن لـم يصـدر عنهـا أي مسـتندات رسـمية تخـص اسـتراتيجيات المسـاعدات الموجهـة لـدول آسـيا الوسـطى، ولكـن مـن ناحيـة الخطـط التنمويـة ووثائـق التعـاون وخطابـات القادة فإنـه يمكن إرجـاع المصالـح الاقتصاديـة الصينيـة فـي آسـيا الوسـطى إلى الجوانـب التاليـة: (1) تعزيز الاسـتقرار الاقتصـادي والتنميـة فـي دول آسـيا الوسـطى توطئـة لحمايـة أمـن المناطـق الغربيـة فـي الصيـن. (2) تأسـيس قاعـدة مسـتقرة لإمـدادات المـواد الخـام وإيجـاد أسـواق للبضائـع حفاظًـا علـى تنميـة الاقتصاد المحلي. (3) دعم المؤسسـات الصينية للتوجه إلى أسـواق آسـيا الوسـطى. (4) جذب دول آسـيا الوسـطى للمشـاركة فـي التطويـر الكبيـر للمناطق الصينيـة الغربيـة. (5) إن تلك الـدول ميدان هـام للصيـن لتعلـم وممارسـة الدبلوماسـية الاقتصاديـة والدبلوماسـية متعـددة الأطـراف[2].

ونظرًا للاختلاف الشديد في العديد من الجوانب مثل الثقافة التاريخية، النظم السياسية، وتقدير القيم، فإن التناول الغربي لسياسـات المسـاعدات الصينية الموجهة لآسـيا الوسطى وتأثيراتها دائمًا ما ينتج عنه فهم وتفسـير خاطئان. وقد نشـر موقع أوراسـيا على شـبكة المعلومات الدولية –الإنترنت- مقـالًا شـهيرًا جـاء فيـه أن «منذ عـام 1997 والمحـال التجارية الصينية تملأ دول آسـيا الوسـطى، كما أن أصـوات التجـار الصينييـن ترتفـع هناك، وكذلـك الأغنيات الصينيـة التي تعلو واحـدة بعد الأخرى، ولـو ولجـت السـوق كأنـك ولجـت شـارعًا فـي قلب الصيـن، وكلهـا مزدحمة مليئـة بأنشـطة الأعمال، كمـا ينخـرط الموظفـون ورجـال الأعمال الصينيـون في توقيع أنـواع اتفاقيات التعـاون وعقود العمل كافـة، وكل هـذا يهـدف إلـى توسـيع حيز نفـوذ بكين في تلـك الـدول». وبالمقارنة مع تلـك المزاعم فـإن هنـاك مـا هـو أفـدح، وهـو اعتبـار أن تطويـر الصيـن للعلاقـات الاقتصاديـة والتجاريـة مع دول آسـيا الوسـطى إنمـا هـو بمثابة تحـرش صيني بأقاليم آسـيا الوسـطى، وسـاعد ذلك على نشـر نظرية «التوسـع الصينـي فـي آسـيا الوسـطى»، وأصبـح هناك قلـق مفـاده أن الهـدف النهائي لبكيـن عندما تقوي العلاقات مع دول آسيا الوسطى هو التهام أراضي تلك الدول. إن مراد أوزوف وهو أحد سفراء

1- جينغ إي: "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007، الصفحة رقم 182.

2- جينغ إي: "الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى: التعاون والتحديات 1991 2007-"، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية، عام 2007، الصفحات من 188 إلى 192.

كازاخستان السابقين في بكين واحد من مثيري الجدل في ما يخص هذا الموضوع، قال: «أفهم الثقافة الصينية، ولن نستطع أن نثق في أي آراء يدلي بها السياسيون الصينيون، وكمتخصص في الشؤون التاريخية، فإنني أعرف أن ثمة اختلافًا كاملًا بين صين القرن التاسع عشر، صين القرن العشرين، وصين القرن الحادي والعشرين، ولكن المشترك بين الثلاثة هو الرغبة الصينية المحمومة في التوسع»[1].

وإلى جانب العديد من الآراء الفردية المتطرفة، علق الكثير من الدارسين الغربيين على المساعدات الصينية لدول آسيا الوسطى من منظور مشروعات المساعدات المتبادلة في مجالي الطاقة والموارد. وخلال لقائه الإذاعي في محطة صوت الحرية الأوروبية التي يصل إرسالها إلى بكين، أشار نيكولاس سوانستروم المدير التنفيذي لمشروع مركز أبحاث طريق الحرير المعاصر في جامعة أوبسالا السويدية، والخبير في الشؤون الآسيوية في معهد العلاقات الدولية الرفيعة في جامعة جون هوبكنز إلى «أن احتياج الصين إلى الموارد الطبيعية هو أساس السياسات الصينية في آسيا الوسطى»، وقال كذلك «إن الصين تظهر كقوة دولية، وبعد عشر سنوات أو عشرين سنة ستتحدى الصين الهيمنة الأمريكية واليابانية والأوروبية بشكل مباشر. وقبل ذلك فإن قادة بكين يحاولون أن يؤسسوا بيئة محيطة تتسم بالود والاستقرار، تلك البيئة التي تستطيع أن تقدم الدعم السياسي للصين، وأن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد. كما أن بكين قد أسست ملحقية تجارية في كل دولة من دول آسيا الوسطى، وتستثمر وتقدم المساعدات لتزيد من نفوذها في منظمة شانغهاي للتعاون»، «إن ما تريده الصين حقًّا هو الموارد الطبيعية، هي في حاجة إلى الغاز الطبيعي والبترول، ومع التطور الاقتصادي الصيني يتزايد الطلب على الطاقة، ولكن الأهم هنا هو الحفاظ على الأمن الحدودي. إن الصينيين يريدون آسيا الوسطى مستقرة. وإذا دخلت آسيا الوسطى في حروب ونزاعات عسكرية فإن هناك احتمالًا قويًّا أن يمتد الأمر إلى منطقة شينجيانغ، وتلك مشكلة حرجة بالنسبة إلى الحكومة الصينية. ولذلك فإن الحفاظ على استقرار منطقة آسيا الوسطى يعني الحفاظ على استقرار الصين، والطلب الأساسي للصين يتمثل في الدخول لأسواق آسيا الوسطى وتحسين البنية التحتية».

1- Radio Free Europe/Radio Liberty(RFE/RL), Central Asia:China's Mounting Influence, http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp112304.shtml

وبالنسـبة لتنافـس كل القـوى حول منطقة آسـيا الوسـطى، يرى سوانسـتروم أن «هـذا التنافس لا يأتـي فـي صـورة مجمـوع صفـري، وبالنسـبة إلى دول آسـيا الوسـطى، فإنهـا تأمل في تقليـل منطقة النفـوذ الروسـي فيهـا، وتزيـد مـن النفـوذ الصينـي، بـل يمكـن أن تقبـل كذلـك أن تزيـد مـن النفـوذ الهنـدي، الأمريكـي، والأوروبـي بهـا»، «لقـد عرفـوا أخيـرًا أن قبـول منطقـة ما لنفـوذ وتأثيـر دولة أو قـوة مـا ليـس شـيئًا جيـدًا، إن تلـك الـدول تأمـل فـي تنويـع النفـوذ والتأثيـرات المنصبـة علـى تلـك المنطقة»[1].

وتثبت الممارسـات أن دبلوماسـية المسـاعدات التي انتهجتها الصين تجاه دول آسـيا الوسطى قد نتـج عنهـا السـلام والاسـتقرار والتطور الاقتصـادي والتقدم الاجتماعي في منطقة آسـيا الوسـطى، مما اسـتحق معـه ثنـاء وتقديـر تلك الـدول حكومات وشـعوبًا، كما أن قـادة كل الدول في تلـك المنطقة يثمنـون بشـكل كبيـر مشـروعات المسـاعدات الصينيـة. ولذلـك يفتئـت الـرأي العـام الغربـي علـى سياسـة الصين تجاه آسـيا الوسـطى بنشـره نظريات وآراء خاطئة مثل «نظرية التوسـع الاسـتعماري»، و«نظريـة افتـراس مـوارد الطاقـة»، وغيرهـا، ولكـن ذلك لـن يحقق الهـدف المرجو منه وهـو تضليل الـرأي العام.

إن الأهميـة الاسـتراتيجية للمسـاعدات الصينيـة الموجهة لآسـيا الوسـطى عميقة للغايـة، وتتبدى علـى الأقل بشـكل واضح فـي المسـتويات التالية.

1. **الزيـادة المسـتمرة فـي الثقـة السياسـية الثنائيـة، ممـا يحفـز مـن التنميـة المسـتدامة لعلاقات التعـاون الاقتصـادي والتجـاري بيـن الصين ودول آسـيا الوسـطى.**
2. **تسـريع وتيرة التقدم في التشـغيل الدولي للمؤسسـات الصينية، حيث إن اسـتراتيجية «خروج» المؤسسـات الصينية لها أهمية فريدة في منطقة آسـيا الوسـطى.**

ومـن خـلال ممارسـات المسـاعدات الصينيـة الموجهـة لآسـيا الوسـطى يتبيـن أن طـرح

1- Radio Free Europe/Radio Liberty(RFE/RL), Central Asia:China's Mounting Influence, http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp112304.shtml

وتفعيـل اسـتراتيجية «الخـروج» يستكشـف بشـكل فعـال طرقًـا وآليات جديدة لمسـاعدة دول آسـيا الوسـطى، كمـا يعـزز مـن نمـوذج التعـاون الاقتصـادي القائـم علـى تكامـل المسـاعدات، الاسـتثمار، والتجـارة، وذلـك ليرسـخ القواعـد النظريـة، وقـد حققـت هـذه الاسـتراتيجية تأثيـرًا فوريًّـا فـي آسـيا الوسطى.

**أولًا**: أدت المساعدات الصينية لآسيا الوسطى بشكل مباشر إلى دخول المؤسسات الصينية العامة الكبيـرة إلـى أسـواق تلـك الدول، أي إنهـا اتجهت للعالمية، كما اسـتهدفت الاسـتثمار فـي الصناعات الاسـتراتيجية بشـكل كبيـر. وبدخـول أسـواق آسـيا الوسـطى تفتحت فـرص جديدة أمام تحـول نجاح المؤسسـات الصينية العامة. وكان أول مشـروع اسـتثماري كبير لشـركات البترول الصينية في منطقة آسـيا الوسـطى هو الاسـتحواذ على شـركة أكتوبر القابضة للبترول والغاز في كازاخسـتان. وفي يونيو مـن عـام 1997 وقعت الشـركة الصينية الوطنية للبترول اتفاق مشـاركة مـع مكتب الخصخصة بوزارة المالية الكازاخية، اسـتحوذت الشـركة بموجبه على 60.3% من أسـهم شـركة أكتوبر القابضة للبترول والغـاز. وبذلـك بـدأت الشـركة الصينيـة الوطنيـة للبترول في أنشـطتها الاسـتثمارية في كازاخسـتان. وفـي عـام 2003 نجحـت الشـركة الصينيـة الوطنيـة للبتـرول في الاسـتحواذ على نسـبة 25.12% من الأسـهم المملوكـة للحكومـة الكازاخيـة في شـركة أكتوبـر القابضة للبتـرول والغـاز، وأصبحت تمتلك 85.6% مـن أسـهم الشـركة. ومنـذ أن اسـتحوذ الجانـب الصينـي علـى مشـروعات الشـركة بـدأ فـي التحسـين التدريجـي للنظـم الإداريـة والإنتاجيـة، وتـم اسـتخدام تقنيات متقدمـة لعمليـات البترول والغـاز، وزادت الإنتاجيـة بشـكل تدريجـي عامًـا بعد عام، مما حول الشـركات المملوكـة للدولة ذات الإنتاجيـة السـنوية التـي لا تزيـد علـى مليوني طن مـن النفط الخـام، والتي تندمـج بعضها مع بعض فـي عمليـات التنقيـب والتطويـر والإنتـاج والبيـع، والتـي كانـت تخسـر بشـكل فـادح تبـدو وكأنهـا ولـدت مـن جديـد. وخـلال ثمانية أعوام من التحـول والتطوير أصبحت شـركة أكتوبـر نموذجًا ناجحًا للتعـاون الاقتصـادي الصينـي الكازاخي، ولاقى تطور الشـركة الدعم والرعايـة الكاملتين من حكومتي البلديـن. تعـدى إجمالـي الاسـتثمارات 1.5 مليـار دولار أمريكي، تـم من خلالها تجديـد مصنع تكرير الغـاز والبتـرول وبنـاء مصنـع جديـد، وزادت إنتاجيـة المصنـع مـن البتـرول الخـام مـن 2.65 مليـون طـن فـي عـام 1997 إلـى 5.32 مليـون طـن فـي عـام 2004، أي إن الزيـادة بلغت الضعف، وكسـرت

الإنتاجيـة فـي عـام 2005 حاجـز السـتة ملايين طـن. وتنتج الشـركة الصينيـة القومية للبتـرول والغاز قرابـة 30 مليـون طـن مـن البتـرول الخام فـي المشـروعات الكازاخية. واليـوم أصبحت شـركة أكتوبر رابـع أكبـر شـركة بتـرول وغـاز فـي البـلاد، وتـزداد عوائـد مبيعاتهـا عامًـا بعـد عـام، وتتزايـد أربـاح تشـغيلها بشـكل كبيـر، وارتفعـت قيمـة أصـول الشـركة مـن 500 مليـون دولار إلـى مليارين و500 مليـون دولار أمريكـي»[1].

**ثانيًا:** مـن خـلال المسـاعدات يمكـن تأسـيس وتنشـئة وتطويـر مؤسسـات ماليـة لديهـا خبـرة ومعرفـة كافيتيـن بالأعمـال الماليـة الدوليـة وتسـتطيع المشـاركة فـي منافسـات السـوق الدوليـة. وكان بنـك الصيـن للاسـتيراد والتصديـر حالـة نموذجيـة في هـذا الصدد. فعندما تأسـس بنـك الصين للاسـتيراد والتصديـر فـي عـام 1994 كان أول بنـك سياسـي وطنـي ينشـأ تحـت التوجيـه المباشـر لمجلـس الدولـة وبتمويـل حكومـي، وكان يسـتهدف بشـكل رئيس مجـال تقديم القـروض التفضيلية وائتمـان المشـتري التصديـري علـى مسـتوى الحكومـات فـي دول آسـيا الوسـطى. وخـلال الفتـرات الأولـى كان حجـم أعمـال التمويـلات والقـروض وغيرهـا قليـلًا، ومـع تعزيـز اسـتراتيجية «الخـروج» للمسـاعدات والمؤسسـات الصينيـة اسـتمر بنـك الصيـن للاسـتيراد والتصديـر فـي مواصلـة التجديـد والابتـكار، وبـدأ يستكشـف مجـالات عمـل جديـدة. ومـع الاجتمـاع نصـف السـنوي لبنـك الصيـن للاسـتيراد والتصديـر فـي العشـرين مـن أغسـطس عـام 2010 تبيـن أن إجمالـي أصـول البنـك قـد تخطـى تريليـون يـوان صينـي[2]، وتشـمل تلـك الأصـول كل مجـالات العمـل التـي يغطيهـا البنـك من ائتمـان المشـتري التصديـري، ائتمـان البائـع التصديـري، ائتمان الاسـتيراد، أعمال تمويـل المواصلات، القـروض التفضيليـة، قـروض الحكومـات الأجنبيـة، الأعمـال الوسـيطة، أعمـال التمويـلات التجاريـة، رؤوس الأمـوال، وبقيـة أعمـال القـروض. ويمتلـك البنك أكثر من عشـرة فروع ومكاتـب تمثيل داخل الصيـن؛ كمـا يمتلـك مكاتـب تمثيـل في شـرق وجنـوب إفريقيـا وفي باريس وفي سـانت بطرسـبرج، كمـا أقـام علاقـات المراسـلة المصرفيـة مـع أكثـر مـن 500 بنـك فـي العالـم. كمـا لعـب دورًا إيجابيًّا فـي دعـم المؤسسـات الصينيـة فـي تولي مشـروعات المقـاولات الأجنبيـة، وتنفيذ الاسـتثمار الدولي

---

1- ”نموذج التعاون الصيني الكازاخي“، شبكة البترول الصينية، http://www.oilnews.com.cn/zgsyb/system/2005/12/14/000292077.shtml

2- تجاوزت رؤوس الأموال في بنك الصين للاستيراد والتصدير التريليون يوان»، «جريدة الأعمال الصينية»، عدد الثاني والعشرين من يونيو عام 2010، http://finance.sina.com.cn/money/bank/bank_hydt/20100722/14048345625.shtml

وإقامة مشروعات القروض الحكومية التفضيلية. وأصبح بنك الصين للاستيراد والتصدير قوة أساسية في دعم الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومكونًا هامًّا في النظام المالي، كما أنه قناة أساسية لتصدير واستيراد المنتجات الكهربية والميكانيكية والأجهزة المتكاملة والتقنيات المتقدمة، كما أنه قناة هامة للسياسات والتمويلات الخاصة بمشروعات المقاولات الأجنبية وأنواع الاستثمارات الخارجية كافة، كما أنه البنك الرئيس في عملية الإقراض الحكومي، وهو البنك الذي يصدر القروض التفضيلية الخارجية التي تصدرها الحكومة الصينية، ويلعب دورًا متنامي الأهمية في تعزيز تطور الاقتصاد الصيني المنفتح. إن التطور السريع في تلك الأعمال التمويلية الدولية لا يدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المتلقية فحسب، وإنما ينشط تصدير المنتجات الكهربية والميكانيكية والأجهزة المتكاملة الصينية بشكل أو بآخر، كما يعزز من تنفيذ استراتيجية «الخروج».

**3. استخدام واستحداث آليات متعددة الأطراف، وتعزيز النفوذ الصيني في منطقة آسيا الوسطى:**

الانتقال السلس من آليات «دول شانغهاي الخمس» إلى منظمة شانغهاي للتعاون قدم فرصًا جديدة للصين في ما يخص التنفيذ الشامل لاستراتيجيتها في المساعدات. وتعد منظمة شانغهاي للتعاون المنظمة الدولية الأولى والوحيدة حتى الآن التي أنشأتها الصين وتمتعت خلالها بنفوذ قيادي قوي، وهي بمثابة وضع دبلوماسي جديد لاندماج الصين في المجتمع الدولي بشكل إيجابي فعال ودعوتها إلى التعاون في ظل الآليات متعددة الأطراف. لقد احترمت المساعدات الصينية لآسيا الوسطى المبادئ الأساسية للمساعدات الصينية الخارجية، ولكن على مستوى بعض الوسائل المحددة، كانت المساعدات الصينية لآسيا الوسطى رائدة وغير مسبوقة. وفي خضم بعض الآليات المتعددة الحالية تعد منظمة شانغهاي للتعاون هي الكيان الوحيد الذي تتمتع الصين خلاله بحق التعبير والسيطرة في ما يخص أمور المساعدات، ولذلك فإن الصين تتمتع بالحق في اتخاذ القرار في المشروعات العابرة للحدود والمشروعات الرئيسة الهامة في دول آسيا الوسطى. وباعتبارها دولة كبيرة مسؤولة، فإن الصين تشارك في برامج مساعدات الدول النامية من خلال العديد من الآليات

متعـددة الأطـراف ومنهـا منظمـة الأغذيـة والزراعة، برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائي، صنـدوق الأمم المتحـدة للطفولـة، الصنـدوق العالمـي لمكافحـة الإيـدز، البنـك الدولـي وغيـر ذلـك، ولكـن خـلال تلـك الهيئـات، وبالنسـبة إلـى تمويـل المسـاعدات واختيـار مشـروعاتها، فـإن الصيـن لا تتمتـع إلا بحـق المشـاركة وحـق الإسـهام فـي التمويـل، ولكنهـا لا تمتلـك الحق فـي اتخـاذ القـرار، ولذلك فإن اسـتراتيجية المسـاعدات الصينيـة لا يمكـن أن تظهـر بشـكل جيـد فـي إطـار تلـك الآليـات متعـددة الأطـراف، كمـا أنـه مـن الصعوبة بمكان أخـذ احتياجات الـدول المتلقية للمسـاعدات من وجهة نظر الصيـن. إن الصيـن تسـتطيع فقـط أن تلعـب أدوارًا محـدودة فـي تلـك الهيئـات متعـددة الأطـراف، كمـا أن تمويـل المسـاعدات لـن يتمكـن من تعظيـم الفوائـد، إن دبلوماسـية المسـاعدات من خلال هـذه القنـاة لا تؤثـر في الدول المتلقية للمسـاعدات إلا بشـكل محدود. وبالنسـبة إلى المسـاعدات الصينيـة لـدول آسـيا الوسـطى، فإنها تعتمد على منظمة شـانغهاي للتعاون وآلياتهـا العملياتية، حيث إنهـا تشـتمل علـى أطـر تعاونيـة متكاملـة تمتـد مـن المسـتويات العليـا للمسـتويات الأدنـى، ومـن الحكومـات حتـى الأوسـاط الشـعبية مثل الاجتماعات على مسـتوى رؤسـاء الـدول، الاجتماعات على مسـتوى رؤسـاء الـوزارات، الاجتماعـات على مسـتوى الـوزراء، الاجتماعـات على مسـتوى الموظفين الكبـار ومجموعـات عمـل الخبـراء، هيئـة السـكرتارية، شـبكة التعـاون الاقتصـادي الإقليمـي، منتدى منظمـة شـانغهاي للتعـاون، واتحـادات البنـوك ومجالـس الأعمـال، كمـا أن دبلوماسـية المسـاعدات التـي تنتهجهـا الصيـن ليـس بإمكانهـا أن تحقـق أهدافهـا الكبـرى فـي مجـالات الأمـن، السياسـة، الاقتصـاد، والثقافـة فحسـب، بل الأهـم أن الصين من خلال المسـاعدات يمكنهـا أن تأخذ احتياجات الـدول المتلقيـة للمسـاعدات فـي الاعتبار بشـكل كامل، وطبقًا للتأثير الشـامل للنمـوذج الصيني في المسـاعدات، فإنـه يمكـن تحقيـق أهداف اسـتراتيجية أكثـر عمقًا.

وبالنسـبة إلـى شـعوب آسـيا الوسـطى، فـإن المسـاعدات الصينيـة نشـطت التوظيـف المحلـي، كمـا أن تدفـق السـلع الصينيـة قـد أتـاح أمامهـم اختيار السـلع الجيدة رخيصة السـعر. وقد اسـتطاع مراسـل «جريـدة أخبـار العالـم» فـي آسـيا الوسـطى أن يكتشـف من خـلال تجربتـه الشـخصية الود الـذي تكنـه شـعوب تلـك المناطـق تجـاه الصينييـن، حتـى إن شـعوب بعـض الـدول لديهـا عاطفـة خاصـة تجـاه الصين.

أمـا حكومـات تلـك الـدول فقـد عبـرت عـن شـكرها وتقديرهـا لمشـروعات المسـاعدات

الصينيـة وللمسـاعدات الاقتصاديـة. ففي قمة منظمة شـانغهاي للتعاون في دوشـانبي بطاجيكسـتان عـام 2008 أشـار الرئيـس الطاجيكـي رحيموف إلى صورة طريق رئيس أنشـئ من خلال المسـاعدات الصينيـة، أعـرب عـن تقديـره للصينيين الذين اسـتطاعوا أن ينشـئوا هـذا الطريق بأفضـل جودة وفي وقـت قصيـر، كمـا أشـار بشـكل خـاص إلـى روح المثابـرة وتحمـل الصعـاب والمشـاق التـي يتحلـى بهـا الصينيـون. إن تلـك الإشـارة الخاصـة إلـى روح المثابـرة التـي أبداهـا الصينيـون قـد جـاءت لأن هـذا الطريـق العـام يمـر مـن خـلال الطـرق الجبليـة، والحـرارة فـي هـذه الأماكـن تبلـغ 42 درجـة مئويـة فـي الصيـف وتصـل إلـى -20 درجـة مئويـة فـي الشـتاء. مـن المحتمـل أن يكـون إتمـام هذا الطريـق علـى هـذا النحـو قـد أكسـب الصينييـن سـمعة جيـدة، وورد عـن موظفـي بعض الشـركات العاملـة فـي طاجيكسـتان أن الطاجيكييـن يعاملونهـم بود شـديد، وأنهـم «يبـادرون لتحيتهم بمجرد أن يلتقوهـم». وفـي عـام 2009 صـرح رئيـس تركمانسـتان بيـردي محمادوف أمـام الدوائـر الإعلامية أنـه شـعر بالذهـول أمـام تمكـن الصينييـن مـن بنـاء مصنـع لمعالجـة الغـاز الطبيعـي خـلال عشـرة أشـهر، كمـا عبـر عـن ضـرورة تعلم السـرعة والكفـاءة مـن الصين.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من ظهور حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا، كانت الصين أحد أكبر الداعمين لهذه الدول المستقلة حديثًا في مشاريعها النهضوية والتنموية.

يشرح العمل بشكل مفصل جهود الصين على مدار عقود في تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا في سنوات الأحلام الكبرى وما بعدها.

وقد استمرت المساعدات الصينية الخارجية لأكثر من ستين عامًا كركيزة هامة للاستراتيجية الخارجية الصينية، حيث لعبت دورًا هامًّا في دعم الدول الصديقة.

ويحلل هذا الكتاب ما يتعلق بالمساعدات الخارجية الصينية من مفاهيم وسياسات، وذلك من بُعدي التاريخ والجغرافيا، هذا إلى جانب تضمنه للعديد من دراسات الحالة الغنية، الأمر الذي يساعد القارئ على الإلمام بهذا الموضوع بشكل وافٍ وكامل.

..............................................................

**المؤلفان:**

**جوو خونغ:** تخرجت من جامعة نانجينغ عام 1975 قسم اللغة الألمانية. والتحقت عام 1992 من جامعة برانديز بالولايات المتحدة، وحصلت منها على الدكتوراة في التاريخ المقارن. تشغل منصب رئيس قسم الدراسات الدولية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ونائب رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية، ونائب رئيس جمعية الصين - الاتحاد الأوروبي.

..............................................................

**شيونغ خوو:** من مواليد مقاطعة سيتتشوان، تخرج في جامعة سيتتشوان وحصل على الدكتوراة في الاقتصاد. يشغل حاليًا نائب مدير مكتب الدراسات الاقتصادية التابع لمعهد الدراسات الأوروبية تحت مظلة الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

..............................................................

**المشرف على السلسلة:**

**د. حسانين فهمي حسين،** الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية، جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. عضو الجمعية الدولية لدراسات الأديب الصيني لوشون، والجمعية الدولية لدراسات أديب نوبل مويان. حصل على "جائزة "الشباب للترجمة" من المركز القومي للترجمة. "جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية"، وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب، والعديد من شهادات التقدير المحلية والدولية لجهوده في الدراسات الصينية والترجمة.

Cover design by: Alaa Elnewehy





ISBN 978-977-821-177-1
9 789778 211771